

لا مكان للاختباء

إدوارد سنودن ووكالة الأمن
القومي ودولة المراقبة

ترجمة: محمد عبد الله

جلين

جرينوالد



mohamed khatab



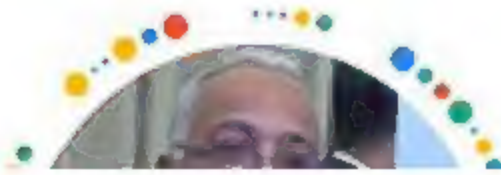
mohamed khatab



mohamed khatab



mohamed khatab

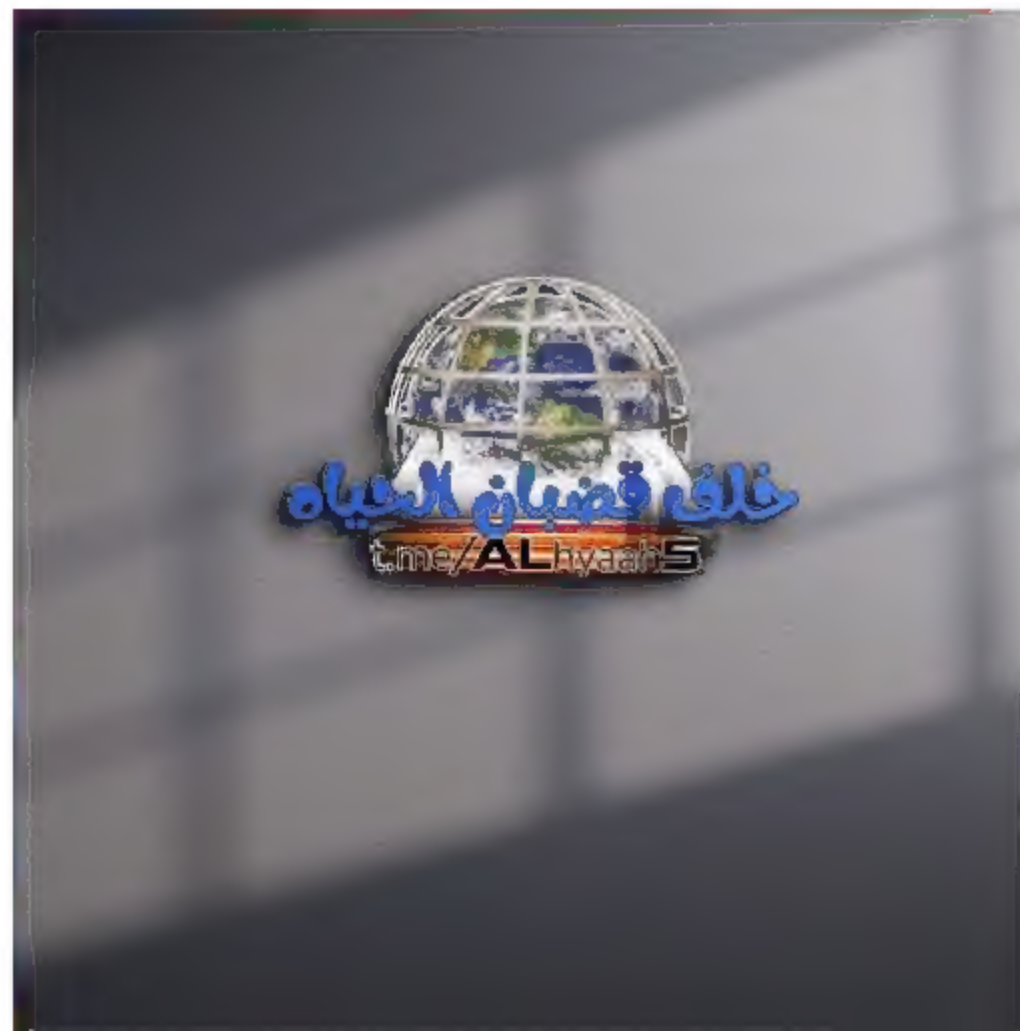


mohamed khatab

قناة... خلف قضبان الحياة... لطلب الكتب المترجمة
ولترجمة الكتب الانجليزية والكورية وجميع اللغات.
رابط القناة... <https://t.me/ALhyaah5>



mohamed khatab



mohamed khatab

جلين جرينوالد

لا مكان للاختباء

إدوارد سنودن ووكالة الأمن القومي ودولة المراقبة



محتويات

صفحة العنوان

نبذة عن المؤلف بقلم

جلين جرينوالد أيضاً الإهداء

مقدمة

1. الاتصال

2. عشرة أيام في هونغ كونج

3. اجمع كل شيء

4. أضرار المراقبة

5. السلطة الرابعة

خاتمة

ملاحظة حول المصادر

الشكر والتقدير

صفحة النهاية

حقوق الطبع والنشر

عن المؤلف



جيمى تشالك ©

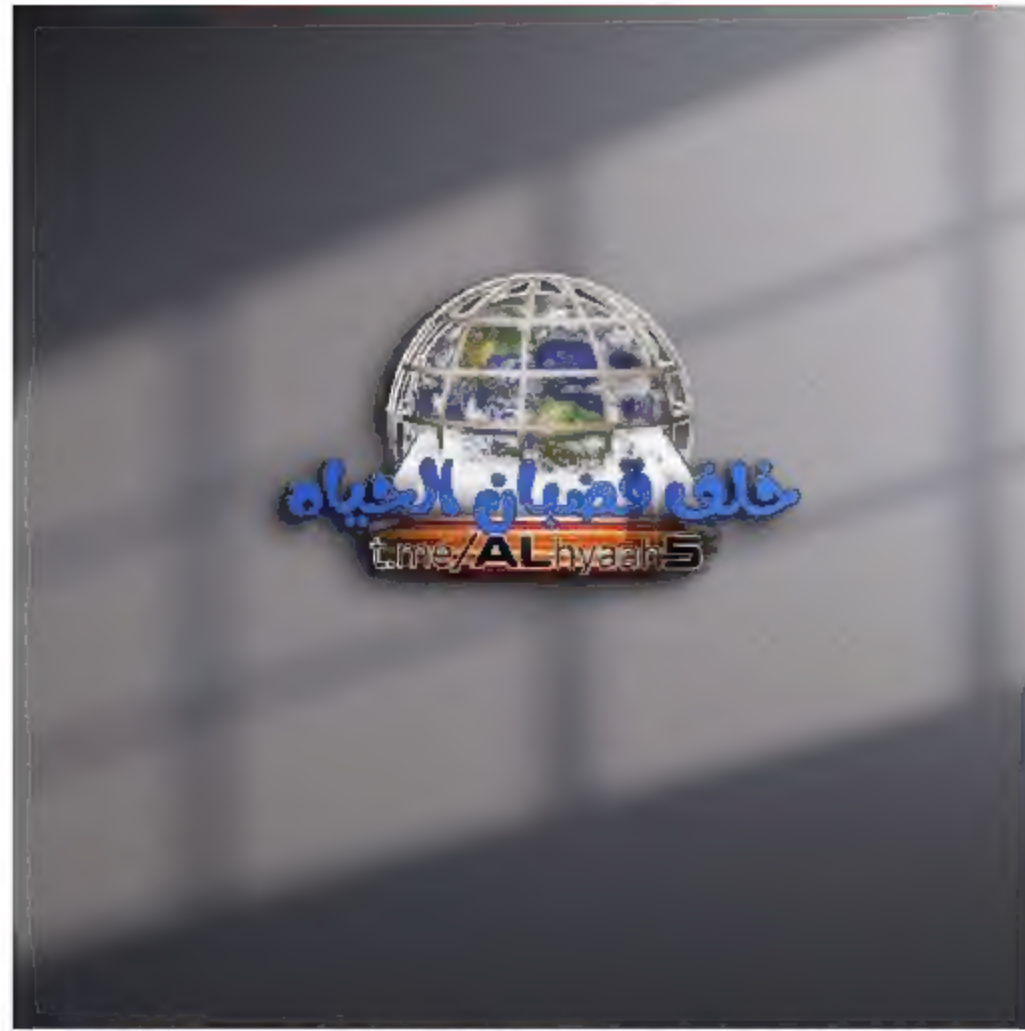
جلين جرينوالد هو مؤلف العديد من الكتب الأكثر مبيعاً في الولايات المتحدة، بما في ذلك "كيف سيتصرف الوطني؟" و"الإرث المأساوي". وقد أشادت مجلة "أتلانتيك" بجرينوالد باعتباره أحد المعلقين السياسيين الخمسة والعشرين الأكثر تأثيراً، وهو محام سابق في مجال القانون الدستوري والحقوق المدنية. وكان كاتب عمود في صحيفة "الغارديان" وظهرت أعماله في العديد من الصحف والمجلات الإخبارية السياسية، بما في ذلك صحيفة "نيويورك تايمز" و"لوس أنجلوس تايمز". وفي فبراير 2014، أطلق منظمة إعلامية جديدة، "فيرست لوك ميديا".

يمكنك متابعته على تويتر على [@ggreenwald](https://twitter.com/ggreenwald).

بقلم جلين جرينوالد أيضًا

كيف يتصرف الوطني؟ إرث
مأساوي منافقون
أمريكيون عظماء مع الحرية والعدالة
لبعض الناس

قناة... خلف قضبان الحياة... لطلب الكتب المترجمة
ولترجمة الكتب الانجليزية والكورية وجميع اللغات.
رابط القناة... <https://t.me/ALhyaah5>



هذا الكتاب مخصص لكل أولئك الذين سعوا إلى تسليط الضوء على أنظمة المراقبة الجماعية السرية التي تستخدمها الحكومة الأميركية، وخاصة المبلغين الشجعان الذين خاطروا بحريتهم للقيام بذلك.

لقد أتقنت حكومة الولايات المتحدة القدرة التكنولوجية التي تمكّنتنا من مراقبة الرسائل التي تتنقل عبر الهواء... ويمكن في أي وقت أن يتم تحويل هذه القدرة إلى الشعب الأمريكي، ولن يتبقى أي أمريكي أي خصوصية، مثل القدرة على مراقبة كل شيء - المحادثات الهاتفية، والبرقيات، لا يهم. لن يكون هناك مكان للاختباء. - السيناتور فرانك تشرش، رئيس لجنة مجلس الشيوخ المختارة لدراسة العمليات الحكومية فيما يتعلق بأنشطة

الاستخبارات، 1975

مقدمة

في خريف عام 2005، وبدون الكثير من التوقعات العظيمة، قررت أن إنشاء مدونة سياسية. لم يكن لدي أي فكرة في ذلك الوقت عن مدى تأثير هذا القرار. لقد غيرت حياتي في النهاية. كان دافعي الرئيسي هو أنني أصبحت إن الولايات المتحدة تشعر بقلق متزايد إزاء النظريات الراديكالية والمتطرفة للقوة. لقد تبنت الحكومة هذه السياسة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وكنت أمل أن يساعدني الكتابة عن مثل هذه السياسة في تحسين حياتي. قد تسمح لي القضايا بأحداث تأثير أوسع مما كنت أستطيع في حياتي المهنية آنذاك كمحامى دستوري و حقوق مدنية.

بعد سبعة أسابيع فقط من بدء تدويني، أطلقت صحيفة نيويورك تايمز قنبلة: ففي عام 2001، ذكرت الصحيفة أن إدارة بوش أصدرت أوامر سرية لوكالة الأمن القومي بالتنصت على الاتصالات الإلكترونية للأميركيين دون الحصول على إذن قضائي يقتضيه القانون الجنائي ذي الصلة. وفي الوقت الذي تم فيه الكشف عن الأمر، كان هذا التنصت دون إذن قضائي مستمراً منذ أربع سنوات واستهدف عدة آلاف من الأميركيين على الأقل.

كان الموضوع بمثابة تقارب مثالي بين شغفي وخبرتي. حاولت الحكومة تبرير برنامج وكالة الأمن القومي السري من خلال استحضار نفس النوع من النظرية المتطرفة للسلطة التنفيذية التي دفعتني إلى البدء في الكتابة: فكرة مفادها أن التهديد الإرهابي يمنح الرئيس سلطة غير محدودة تقريباً للقيام بأي شيء "لحماية الأمة"، بما في ذلك سلطة انتهاك القانون. وقد اشتمل النقاش الذي تلا ذلك على أسئلة معقدة تتعلق بالقانون الدستوري وتفسير القوانين، والتي جعلتني خلفيتي القانونية مؤهلاً تماماً للتعامل معها.

لقد أمضيت العامين التاليين في تغطية كل جانب من جوانب فضيحة التنصت غير المشروعة التي قامت بها وكالة الأمن القومي، وذلك على مدونتي وفي كتاب من أكثر الكتب مبيعاً في عام 2006. وكان موقفى واضحاً: فمن خلال إصدار الأمر بالتنصت غير المشروع، ارتكب الرئيس جرائم ولا بد أن يحاسب عليها. وفي ظل المناخ السياسي المتعصب والقمعي المتزايد في أميركا، أثبت هذا الموقف أنه مثير للجدال إلى حد كبير.

كانت هذه الخلفية هي التي دفعت إدوارد سنودن، بعد عدة سنوات، إلى

لقد اختارني كأول شخص يمكن الاتصال به للكشف عن مخالفات وكالة الأمن القومي على نطاق أوسع. وقال إنه يعتقد أنه يمكن الاعتماد علىّ في فهم مخاطر المراقبة الجماعية والسرية المفرطة للدولة، وعدم التراجع في مواجهة الضغوط من الحكومة وحلفائها العديدين في وسائل الإعلام وأماكن أخرى.

لقد كان الحجم الهائل من الوثائق السرية للغاية التي سلمها لي سنودن، إلى جانب الدراما الكبيرة التي أحاطت بسنودن نفسه، سبباً في توليد اهتمام عالمي غير مسبوق بالتهديد الذي تشكله المراقبة الإلكترونية الجماعية وقيمة الخصوصية في العصر الرقمي. ولكن المشاكل الأساسية كانت متفاقمة لسنوات، في الظلام إلى حد كبير.

لا شك أن هناك جوانب فريدة عديدة للجدال الدائر حالياً حول وكالة الأمن القومي. فقد مكنت التكنولوجيا الآن من نوع من المراقبة الشاملة التي كانت في السابق حكراً على أكثر كتاب الخيال العلمي إبداعاً. فضلاً عن ذلك فإن تبجيل الأميركيين للأمن قبل كل شيء بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول خلق مناخاً مواتياً بشكل خاص لإساءة استخدام السلطة. وبفضل شجاعة سنودن والسهولة النسبية لنسخ المعلومات الرقمية، أصبح لدينا نظرة مباشرة لا مثيل لها على تفاصيل كيفية عمل نظام المراقبة في الواقع.

ومع ذلك، ففي كثير من النواحي، لا تزال القضايا التي أثارها قصة وكالة الأمن القومي تتردد في أذهاننا. العديد من الحلقات من الماضي، والتي تمتد عبر القرون. في الواقع، كانت المعارضة لغزو الحكومة للخصوصية عاملاً رئيسياً في تأسيس الولايات المتحدة نفسها، حيث احتج المستعمرون الأمريكيون على القوانين التي لقد سمح للمسؤولين البريطانيين بنهب أي منزل يريدونه. لقد كان ذلك مشروعاً، واتفق المستعمرون على أن تحصل الدولة على أوامر تفتيش محددة ومستهدفة الأفراد عندما يكون هناك دليل لإثبات السبب المحتمل لتصرفاتهم ولكن هناك مبررات عامة - ممارسة جعل المواطنين بالكامل كانت عمليات التفتيش العشوائية غير مشروعة بطبيعتها.

لقد كرس التعديل الرابع هذه الفكرة في القانون الأميركي. وكانت لغته واضحة وموجزة: "لا يجوز انتهاك حق الشعب في أن يكون آمناً على أشخاصه ومنازله وأوراقه وممتلكاته ضد عمليات التفتيش والمصادرة غير المعقولة، ولا يجوز إصدار أوامر تفتيش إلا بناء على سبب معقول، مدعوم بالقسم أو التأكيد، ووصف دقيق للمكان الذي سيتم تفتيشه، والأشخاص أو الأشياء التي سيتم مصادرتها". وكان المقصود من هذا التعديل، قبل كل شيء، إلغاء سلطة الحكومة في أميركا إلى الأبد في إخضاع مواطنيها لعمليات تفتيش عامة لا تثير أي شبهة.

مراقبة

لقد ركز الصراع حول المراقبة في القرن الثامن عشر على عمليات تفشش المنازل، ولكن مع تطور التكنولوجيا، تطورت المراقبة معها. وفي منتصف القرن التاسع عشر، ومع انتشار السكك الحديدية مما سمح بتسليم البريد بسرعة وتكلفة زهيدة، نسب فتح الحكومة البريطانية للبريد سرّاً في فضيحة كبرى في المملكة المتحدة. وبحلول العقود الأولى من القرن العشرين، كان مكتب التحقيقات الأميركي - سلف مكتب التحقيقات الفيدرالي اليوم - يستخدم النصت على المكالمات الهاتفية، إلى جانب مراقبة البريد والمخبرين، لقمع المعارضين لسياسات الحكومة الأميركية.

بغض النظر عن التفتيات المحددة المستخدمة، فقد كانت المراقبة الجماعية تاريخاً كان لديه العديد من السمات الثابتة. في البداية، كان المشقون في البلاد دائماً هم من يتحكمون في البلاد. المهمشون الذين يحملون العبء الأكبر من المراقبة، مما يؤدي إلى دفع أولئك الذين يدعمون الحكومة أو أنهم غير مباينين فقط ليعقدوا خطأ أنهم محصنون. يُظهر التاريخ أن مجرد وجود جهاز مراقبة جماعية، بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها استخدامها كافية في حد ذاتها لقمع المعارضة. إن المواطنين الذين يدركون الطفل الذي يخضع للمراقبة دائماً سرعان ما يتحول إلى طفل مطيع وخائف.

يوصل التحقيق الذي أجراه فرانك شيرش في منتصف سبعينيات القرن العشرين في مجلس مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى نتائج صادمة

أن الوكالة صنفت نصف مليون مواطن أمريكي على أنهم "مخربون" محتملون، التجسس بشكل روتيني على الناس بناءً على معتقداتهم السياسية فقط. (قائمة مكتب التحقيقات الفيدرالي تراوحت الأهداف من مارتين لوثر كينج إلى جون لينون، من النساء حركة التحرير إلى جمعية جون بيرش المناهضة للشيوعية.) ولكن وباء

إن إساءة استخدام المراقبة ليست فريدة من نوعها في التاريخ الأمريكي بل على العكس من ذلك، فإن إساءة استخدام المراقبة الجماعية ليست فريدة من نوعها

إن المراقبة هي إغراء عالمي لأي فوه عديمه الضمير. وفي كل على سبيل المثال، الدافع هو نفسه: قمع المعارضة وفرض الامتثال.

وبالنسبة إلى المراقبة يوحد الحكومات التي تختلف اختلافاً كبيراً عن بعضها البعض.

العائد السياسي. في مطلع القرن العشرين، كانت الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية وقد أنشأ كل منهما إدارات مراقبة مخصصة للتعامل مع التهديد الذي يشكله الحركات المناهضة للاستعمار. بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت وزاره الدوله الألمانية الشرقية أصبح الأمن، المعروف شعبياً باسم "سياسي"، مرادفاً للحكومة

التدخل في الحياة الشخصية. ومؤخراً، مع اندلاع الاحتجاجات الشعبية خلال الثورة العربية، لقد تحدى الربيع قبضة الديكتاتوريين على السلطة، والأنظمة في سوريا ومصر وليبيا سعى الجميع إلى التجسس على استخدام الإنترنت من قبل المعارضين المحليين.

وقد أظهرت التحقيقات التي أجريها بلومبرج نيوز وصحيفة وول ستريت جورنال أن هذه الأنظمة الدكتاتورية عندما غمرتها الاحتجاجات، ذهبت للتسوق حرفياً.

للحصول على أدوات مراقبة من شركات التكنولوجيا الغربية. نظام الأسد في سوريا تم جلب موظفين من شركة المراقبة الإيطالية Area SpA، الذين قيل لهم أن السوريين "كانوا في حاجة ماسة إلى يعقب الناس". وفي مصر، كانت الشرطة السرية التابعة لمبارك اشترى أدوات لاختراق تشفير سكايب والتنصت على مكالمات الناشطين. وفي ذكرت الصحيفة أن الصحفيين والثوار الذين دخلوا إلى ليبيا دخلوا إلى الحكومة. في عام 2011، عثر مركز الرصد على "جدار من الأجهزة السوداء بحجم الثلاجة" من شركة المراقبة الفرنسية أميسس. قامت المعدات "بتفيسش الإنترنت" "حركة المرور" لمرود خدمة الإنترنت الرئيسي في ليبيا، "فتح رسائل البريد الإلكتروني، والنبؤ كلمات المرور، والتجسس على الدردشات عبر الإنترنت ورسم حرائط الاتصالات بين مختلف "المشبه بهم"

إن القدرة على السمت على اتصالات الناس تمنح من يمارسها قوة هائلة. وما لم يتم ضبط هذه القوة من خلال الرقابة الصارمة والمساءلة، فمن المؤكد تقريباً أنها ستعرض للإساءة. إن توقع أن يقوم الحكومة الأمريكية بتشغيل آلة مراقبة هائلة في سرية تامة دون الوقوع فريسة لإغراءاتها يتعارض مع كل مثال تاريخي وكل الأدلة المتاحة حول الطبيعة البشرية.

الواقع أنه حتى قبل كشف سنودن عن أسرارها، كان من الواضح بالفعل أن التعامل مع الولايات المتحدة باعتبارها دولة استثنائية في فضية المراقبة بشكل موقفاً ساذجاً للغاية. ففي عام 2006، في جلسة استماع في الكونجرس بعنوان "الإنترنت في الصين: أداة للحرية أم القمع؟"، اصطف المتحدثون لإدانة شركات التكنولوجيا الأمريكية لمساعدتها الصين في قمع المعارضة على الإنترنت. وشبه كريستوفر سميث (جمهوري من نيو جيرسي)، عضو الكونجرس الذي ترأس الجلسة، تعاون شركة ياهو مع الشرطة السرية الصينية بتسليم أن فرانك إلى النازيين. وكان خطاباً حافلاً، وهو الأداء النموذجي عندما يتحدث المسؤولون الأمريكيون عن نظام غير متحالف مع الولايات المتحدة.

ولكن حتى الحاضرين في الكونجرس لم يتمكنوا من منع أنفسهم من ملاحظة أن الجلسة عقدت بعد شهرين فقط من كشف صحيفة نيويورك تايمز عن عمليات التنصت المحلية التي نفدها إداره بوش دون إذن قضائي. وفي ضوء هذه الكشوفات، فإن التنبؤ بدول أخرى لقيامها بعمليات التنصت المحلية الخاصة بها كان أجوراً إلى حد ما. فقد أشار النائب براد شيرمان (ديمقراطي من كاليفورنيا)، الذي تحدث بعد النائب سميث، إلى أن شركات التكنولوجيا التي طلب منها مقاومة النظام الصيني لابد وأن تكون حذرة أيضاً فيما يصل بحكومتها. وحذر شيرمان على نحو نبوي: "والا فإن أولئك الذين يعيشون في الصين قد يرون أن خصوصيتهم معرضة للخطر".

"إننا هنا في الولايات المتحدة قد نجد أن بعض الرؤساء المستقبليين الذين يؤكدون هذه التفسيرات الواسعة النطاق للدستور قد يقرأون رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بنا، وأنا أفضل ألا يحدث هذا من دون أمر من المحكمة".

على مدى العقود الماضية، استغل زعماء الولايات المتحدة الخوف من الإرهاب - الذي أذكه المبالغ المسمرة في وصف التهديد الحقيقي - لتبرير مجموعة واسعة من السياسات المتطرفة. وقد أدى هذا الخوف إلى حروب عدوانية، ونظام يعذب عالمي، وإعمال (وحتى اغتيال) مواطنين أجانب ومواطنين أميركيين دون توجيه أي اتهامات إليهم. ولكن النظام الشامل السري للمراقبة دون أي شك الذي أفرزه هذا الخوف قد نبين لنا أنه الإرث الأكثر دموية الذي خلفه. والسبب في هذا هو أنه على الرغم من كل أوجه التشابه التاريخية، فإن فضيحة المراقبة الحالية التي تشهدها وكالة الأمن القومي تحمل بعداً جديداً حملاً: الدور الذي تلعبه شبكه الإنترنت الآن في الحياة اليومية.

إن الإنترنت، وخاصة بالنسبة للجيل الأصغر سناً، ليس مجالاً مستقلاً منفصلاً يتم فيه تنفيذ عدد قليل من وظائف الحياة. فهو ليس مجرد مكتب بريد وهاتف. بل إنه مركز عالمنا، والمكان الذي يتم فيه كل شيء تقريباً. فهو المكان الذي يتم فيه تكوين الصداقات، واختيار الكتب والأفلام، وتنظيم النشاط السياسي، وإنشاء ونحزب البيانات الأكثر خصوصية. وهو المكان الذي تطور فيه ونعبر عن شخصيتنا وإحساسنا بالذات.

إن تحويل هذه الشبكة إلى نظام للمراقبة الجماعية له عواقب لا نشبه عواقب أي برامج مراقبة حكومية سابقة. فكل أنظمة الحسب السابقة كانت بالضرورة أكثر محدودية وقابلية للهروب. والسماح للمراقبة بالجذر على الإنترنت يعني إخضاع كل أشكال التفاعل البشري والتخطيط، بل وحتى الفكر نفسه، للفحص الشامل من جانب الدولة.

منذ أن بدأ استخدامها على نطاق واسع، كان كثيرون يرون أن الإنترنت تملك إمكانات غير عادية: القدرة على تحرير مئات الملايين من الناس من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي على الخطاب السياسي وتسوية الملعب بين الأقوياء والعاجزين. إن حرية الإنترنت - القدرة على استخدام الشبكة من دون قيود مؤسسية، أو سيطرة اجتماعية أو حكومية، أو خوف شامل - تشكل عنصراً أساسياً في تحقيق هذا الوعد. وبالتالي فإن تحويل الإنترنت إلى نظام للمراقبة مجردتها من إمكاناتها الأساسية. والأسوأ من ذلك أن هذا تحول الإنترنت إلى أداة للقمع، ويهدد بإنتاج أكثر أشكال العنف تطرفاً وقمعاً.

إن ندخل الدولة هو أكثر ما شهده تاريخ البشرية على الإطلاق. وهذا ما يجعل كشف سودن عن أسرار مذهلة ومهمة للغاية. فمن خلال جرائه على فضح قدرات المراقبة المذهلة التي تتمتع بها وكالة الأمن القومي وطموحاتها الأكثر إذهالاً، أوضح من خلال هذه الكشوفات أننا نقف عند مفترق طرق تاريخي. فهل يبشر العصر الرقمي بالتححر الفردي والحريات السياسية التي تتمتع الإنترنت بفكرة فريدة على إطلاق العنان لها؟ أم أنه سيجلب نظاماً من المراقبة والسيطرة الشاملة، يتجاوز أحلام أعظم الطغاة في الماضي؟ في الوقت الحاضر، أي من المسارين ممكن. وسوف نحدد أفعالنا إلى أين سننتهي.

اتصال

في الأول من ديسمبر/كانون الأول 2012، تلقت أول رسالة من إدوارد سنودن، رغم أنني لم أكن أعلم في ذلك الوقت أن الرسالة منه.

لقد جاء الاتصال في شكل رسالة إلكترونية من شخص يطلق على نفسه اسم سينسيناتوس، في إشارة إلى لوسيوس كوينسوس سينسيناتوس، المزارع الروماني الذي عُثِر في القرن الخامس قبل الميلاد دكانتوراً لروما للدفاع عن المدينة ضد أي هجوم. وقد اشتهر سينسيناتوس بما فعله بعد هزيمة أعداء روما: فقد تخلى على الفور وبصورة طوعية عن السلطة السياسية وعاد إلى الحياة الزراعية. وقد أصبح سينسيناتوس، الذي يُشاد به باعتباره "نموذجاً للفضيلة المدنية"، رمزاً لاستخدام السلطة السياسية في المصلحة العامة وقيمة الحد من السلطة الفردية أو حتى التخلي عنها من أجل الصالح العام.

بدأت الرسالة الإلكترونية بـ: "إن أمن اتصالات الناس أمر بالغ الأهمية بالنسبة لي"، وكان العرض المعلن من الرسالة هو حتى على البدء في استخدام تشفير PGP حتى يتمكن "سينسيناتوس" من التواصل بشأن أمور قال إنه متأكد من أنني سأهتم بها. تم اختراع PGP في عام 1991، وهو يرمز إلى "الخصوصية الجيدة إلى حد ما". وقد تم تطويره إلى أداة منطوية لحماية البريد الإلكتروني وغيره من أشكال الاتصالات عبر الإنترنت من المراقبة والاختراق.

إن هذا البرنامج يغلف كل رسالة بريد إلكتروني بدرع وافي، وهو عبارة عن شفرة تتألف من مئات أو حتى آلاف الأرقام العشوائية والحروف الحساسة لحالة الأحرف. وتتملك أكثر وكالات الاستخبارات بجدماً في مختلف أنحاء العالم - وهي الفئة التي تضم بالتأكيد وكالة الأمن القومي - برامج قادرة على اختراق كلمات المرور، وهي قادرة على تخمين مليار كلمة مرور في الثانية. ولكن هذه الشفرات الشفيرة طويلة وعشوائية إلى الحد الذي يجعل حتى أكثر البرامج تطوراً تتطلب سنوات عديدة لكسرها. والواقع أن الأشخاص الذين يخشون مراقبة اتصالاتهم، مثل عملاء الاستخبارات والجواسيس ونشطاء حقوق الإنسان والمسلسلي، شقون في هذا الشكل من التشفير لحماية رسائلهم.

في هذا البريد الإلكتروني، قال "سينسيناتوس" إنه بحث في كل مكان عن "المفتاح العام" الخاص بي في PGP، وهو مجموعة رموز فريدة تسمح للأشخاص بتلقي رسائل بريد إلكتروني مشفرة، ولكن

لم أتمكن من العثور عليه. ومن هذا استنتج أنني لم أكن أستخدم البرنامج وقال لي: "هذا يعرض أي شخص يتواصل معك للخطر. أنا لا أزعج أن كل اتصال تشارك فيه يجب أن يكون مشفراً، ولكن يجب عليك على الأقل توفير هذا الخيار للمتصلين".

ثم أشار "سنسنابوس" إلى الفضيحة الجنسية التي أحاطت بالجنرال ديفيد بربايوس، الذي اكشف المحققون علاقته العرامية التي أنهت حياته المهنية مع الصحافة باولا برودويل عندما عثروا على رسائل بريد إلكتروني بين الاثنين على موقع جوجل. وكب سنسنابوس أنه لو كان بربايوس قد قام بتشفير رسائله قبل تسليمها إلى جيميل أو تخزينها في مجلد المسودات الخاص به، لما كان المحققون قادرين على قراءتها. وأضاف: "الشفر مهم، وهو ليس فقط للجواسيس والرعاة". وأضاف أن شيت رسائل بريد إلكتروني مشفرة "بعد إجراء أمنياً ضرورياً للغاية لأي شخص يرغب في التواصل معك".

ولشجيعي على اتباع نصيحتي، أضاف: "هناك أشخاص في الخارج ترغب في سماع أخبارهم ولكم لن يمكننا أبداً من الاتصال بك دون معرفة أن رسائلهم لا يمكن قراءتها أثناء النقل".

ثم عرض عليّ مساعدتي في تشييد البرنامج: "إذا كنت بحاجة إلى أي مساعدة على الإطلاق في هذا الأمر، فيرجى إبلاغي بذلك، أو يمكنك طلب المساعدة على تويتر. لديك العديد من المتابعين المهرة تقنياً والذين هم على استعداد لتقديم المساعدة الفورية". وختم: "شكراً لك، س".

كان استخدام برامج التشفير من الأشياء التي كنت أنوي القيام بها منذ فترة طويلة. فقد كنت أكسب لسنوات عن موقع ويكيليكس، والمبلغين عن المخالفات، ومجموعة القراصنة المعروفين باسم "أنونيموس"، والموضوعات ذات الصلة، كما كنت أواصل من وقت لآخر مع أشخاص داخل مؤسسة الأمن القومي الأميركي. وكان معظمهم قلعبين للغاية بشأن أمن اتصالاتهم ومنع المراقبة غير المرغوب فيها. ولكن البرنامج معقد، وخاصة بالنسبة لشخص لا يتمتع إلا بقدر ضئيل من المهارة في البرمجة والكمبيوتر، مثلي. لذا فقد كان هذا أحد الأشياء التي لم أتمكن من القيام بها قط.

لم بحركتي بريد سي الإلكتروني إلى اتخاذ أي إجراء. ولأنني اشتهرت بتغطية القصص التي تتجاهلها بقيه وسائل الإعلام، فإنني كثيراً ما أسمع من كل أنواع الناس يعرضون عليّ "قصة ضحمة"، وعادة ما يتبن أنها لا شيء. وفي أي لحظة معينة، عادة ما أعمل على عدد من القصص بفرق قدرتي على التعامل معه. لذا فأنا في احتياج إلى شيء ملموس يجعلني أتخلي عما أفعله من أجل متابعة مسار جديد. وعلى الرغم من الإشارة العامة إلى "الأشخاص الذين أود أن أسمع منهم"، إلا أن هناك أشخاصاً آخرين في الخارج.

لم أجد في رسالة البريد الإلكتروني التي أرسلها سي ما يجذبني بشكل كافٍ. قرأتها ولكنني لم أرد عليها.

بعد ثلاثة أيام، تلقت رسالة من C. مرة أخرى، يطلب مني تأكيد استلام البريد الإلكتروني الأول. هذه المرة رددت بسرعة. "لقد تلقت هذا وسأعمل على حل المشكلة. ليس لدي رمز PGP، ولا أعرف كيف أفعل ذلك، لكنني سأحاول العثور على شخص يمكنه مساعدتي".

رد سي في وقت لاحق من ذلك اليوم بدليل واضح خطوة بخطوة لنظام PGP: التشفير للمبتدئين، في جوهره. في نهاية التعليمات، التي وجدتتها معقدة ومربكة، ويرجع ذلك في الغالب إلى جهلي، قال إن هذه كانت مجرد "أساسيات بسيطة". إذا لم تتمكن من العثور على شخص يرشدك خلال التثبيت والتوليد والاستخدام"، أضاف، "يرجى إخباري. يمكنني تسهيل الاتصال بالأشخاص الذين يفهمون التشفير في أي مكان تقريباً في العالم".

انتهى هذا البريد الإلكتروني بتوقيع أكثر وضوحاً: "نحياتي المشفرة، سينسيناتوس".

وعلى الرغم من نواياي، لم أخصص الوقت الكافي للعمل على التشفير. فقد مرت سبعة أسابيع، وظل فشلي في القيام بذلك يثقل كاهلي بعض الشيء. فماذا لو كان هذا الشخص لديه قصة مهمة جداً، قصة لن أتمكن من سماعها لمجرد أنني فشلت في تثبيت برنامج كمبيوتر؟ وبعيداً عن أي شيء آخر، كنت أعلم أن التشفير قد يكون مفيداً في المستقبل، حتى لو تبين أن سينسيناتوس ليس لديه أي شيء مثير للاهتمام.

في 28 يناير 2013، أرسلت بريداً إلكترونياً إلى C. لأقول إنني سأطلب من شخص ما مساعدتي في التشفير وأمل أن أتمكن من إنجاز ذلك في غضون اليوم التالي أو نحو ذلك. رد C. في اليوم التالي: "هذه أخبار رائعة! إذا كنت بحاجة إلى مزيد من المساعدة أو لديك أسئلة في المستقبل، فسوف نرحب بك دائماً للتواصل معنا. يرجى قبول خالص شكري لدعمك لخصوصية الاتصالات! سينسيناتوس".

ولكن مرة أخرى، لم أفعل شيئاً، فقد كنت منشغلاً في ذلك الوقت بفصص أخرى، وما زلت غير مقنع بأن سي لديه ما يستحق أن بقوله. لم يكن لدي فرار واع بعدم فعل أي شيء. كان الأمر ببساطة أن تثبت تقنية التشفير بناءً على إرادة هذا الشخص المجهول لم يصبح أبداً ملحاً بما يكفي لكي أتوقف عن أشياء أخرى وأركز عليها.

وهكذا وجدنا أنا وسي أنفسنا في مأرق. لم يكن على استعداد لإخباري بأي شيء محددة حول ما كان لديه، أو حتى من كان وأين كان يعمل، ما لم أكن تم تثبيت التشفير. ولكن بدون إجراءات محددة، لم يكن من الأولويات الرد على طلبه وخذ الوقت الكافي لتثبيت البرنامج.

وفي مواجهه تماعسي، كتف سي. جهوده. فأتح مقطع فيديو مدته عشر دقائق بعنوان "PGP للصحفيين". وباستخدام برنامج يولد صوتاً حاسوبياً، علمني الفيديو بطريقة سهلة خطوة بخطوة كيفية تثبيت برنامج التشفير، مع الرسوم البانية والصور المرئية.

ولكنني لم أفعل شيئاً. وفي تلك اللحظة، كما أخبرني لاحقاً، شعر سي بالإحباط. وقال في نفسه: "ها أنا ذا مسند للمخاطرة بحريتي، بل وربما بحياتي، من أجل تسليم هذا الرجل آلاف الوثائق السرية للغاية الصادرة عن أكثر وكالات الدولة سرية - وهي الوثائق التي من شأنها أن نسفر عن عشرات بل مئات من الفضائح الصحفية الضخمة. وهو لا يكلف نفسه حتى عناء تثبيت برنامج تشفير".

هكذا افترت من كشف أحد أكبر التبريات المتعلقة بالأمن القومي وأكثرها أهمية في تاريخ الولايات المتحدة.

* * *

ولم أسمع عن أي من هذا إلا بعد عشرة أسابيع. ففي الثامن عشر من إبريل/نيسان، سافرت بالطائرة من منزلي في ريو دي جانيرو إلى نيويورك، حيث كان من المقرر أن ألقى بعض المحاضرات حول مخاطر السرية الحكومية وانهاكات الحريات المدنية التي ترتكب باسم الحرب ضد الإرهاب.

عند هبوط طائرتي في مطار جون كينيدي، وجدت رسالة إلكترونية من لورا بوتراس، مخرجه الأفلام الوثائقية، تقول: "هل هناك أي فرصة لزيارة الولايات المتحدة في الأسبوع المقبل؟ أود أن أحدث معك حول أمر ما، لكن من الأفضل أن يتم ذلك شخصياً".

إنني أنعامل بجدية مع أي رسالة تبعث بها لورا بوتراس. فهي واحدة من أكثر الشخصيات تركيزاً وشجاعة واسفلاً عرفت على الإطلاق، وقد أخرجت فيلماً بلو الآخر في ظل أشد الظروف خطوره، من دون طاقم عمل أو دعم من مؤسسه إخبارية، وبميراثية مواضعة، وكاميرا واحدة، وعزيمها. وفي دروه أسوأ أعمال العنف في حرب العراق، غامرت بدخول المثلث السني لإخراج فيلم "بلدي، بلدي"، وهو نظرة لا تلتن إلى الحياة تحت الاحتلال الأميركي، وقد رُشح لجائزة الأوسكار.

بالنسبة لفيلمها التالي، The Oath، سافرت بوتراس إلى اليمن، حيث قضت أشهراً في أعقاب رجلين يمينيين - الحارس الشخصي لأسامة بن لادن وسائعه. ومنذ ذلك الحين، تعمل بوتراس على فيلم وثائقي عن مراقبة وكالة الأمن القومي. ثلاثه أفلام، تم تصويرها على أنها ثلاثية عن سلوك الولايات المتحدة أثناء الحرب على الإرهاب، كانت هدفاً دائماً للمضايقات من قبل السلطات الحكومية في كل مرة دخلت فيها أو عادر البلاد.

لقد علمت من لورا درساً قيماً. فعندما التقينا لأول مرة في عام 2010، كانت قد احتجزتها وزارة الأمن الداخلي في المطارات أكثر من ثلاثين مرة أثناء دخولها الولايات المتحدة، حيث تعرضت للاستجواب والتهديد ومصادرة المواد التي بحوزتها، بما في ذلك الكمبيوتر المحمول والكاميرات والدفاتر. ومع ذلك، قررت مراراً وتكراراً عدم الكشف عن المضايقات المستمرة التي تعرضت لها، خوفاً من أن يؤدي العواقب إلى جعل عملها مستحيلاً. ولكن هذا تغير بعد استجواب مسيء بشكل غير عادي في مطار نيوارك ليبرتي الدولي. لقد سئمت لورا. "لقد ازداد الأمر سوءاً، وليس أفضل، بسبب صمتي". كانت مستعدة لأن أكتب عنها.

ولقد حظيت مقاله التي نشرتها في المجلة السياسية الإلكترونية "صالون" والتي تناولت بالتفصيل الاستجوابات المستمرة التي خضعت لها بواتراس باهتمام كبير، حيث أثارَت تصريحات الدعم والإدانة للمضايقات. وفي المرة التالية التي غادرت فيها بواتراس الولايات المتحدة بعد نشر مقاله، لم يكن هناك أي استجواب ولم يتم مصادرة المواد التي بحوزتها. وعلى مدى الشهرين التاليين، لم تكن هناك أي مضايقات. وللمرة الأولى منذ سنوات، تمكنت لورا من السفر بحرية.

لقد كان الدرس الذي تعلمته واضحاً: إن مسؤولي الأمن القومي لا يحبون الضوء. فهم لا يتصرفون بعنف وعنف إلا عندما يعتقدون أنهم في مأمن، في الظلام. لقد اكتشفنا أن السرية هي العمود الفقري لإساءة استخدام السلطة، وهي القوة التي تمكنها من ذلك. والشفافية هي الترياق الحقيقي الوحيد.

* * *

في مطار جون كينيدي، قرأت رسالة لورا الإلكترونية، ورددت على الفور: "في الواقع، لقد وصلت للتو إلى الولايات المتحدة هذا الصباح... أين أنت؟". رتبنا اجتماعاً في اليوم التالي، في بهو الفندق الذي أقيم فيه في يونكرز، وهو فندق ماريوب، وعثرنا على معاهد في المطعم. بناءً على إصرار لورا، قمنا بتغيير الطاولة مرتين قبل بدء محادثتنا للتأكد من عدم تمكن أحد من سماعنا. ثم بدأت لورا في العمل. قالت إنها لديها "مسألة بالغة الأهمية والحساسة" لمناقشتها، وكان الأمن أمراً بالغ الأهمية.

وبما أنني كنت أحمل هاتفي المحمول معي، فقد طلبت مني لورا أن أربط البطارية أو أتركها في غرفتي بالعقد. وقالت: "يبدو الأمر وكأنه جنون العظمة"، ولكن الحكومة لديها القدرة على تنشيط الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المحمولة عن بعد كأجهزة تنصت. ولا يبطل إيقاف تشغيل الهاتف أو الكمبيوتر المحمول هذه القدرة: فقط إزالة البطارية من جهاز الكمبيوتر المحمول يمكن أن يؤدي إلى تعطله.

لقد سمعت هذا من قبل من نشطاء الشفافية والمخترقين ولكنني كنت أميل إلى اعتباره حذرًا مفرطًا، ولكن هذه المرة أخذت الأمر على محمل الجد لأنه جاء من لورا. بعد أن اكتشفت أن بطاريته هانفي المحمول لا يمكن إزالتها، أخذته إلى غرفتي، ثم عدت إلى المطعم.

الآن بدأت لورا في الحديث. لقد تلقت سلسلة من رسائل البريد الإلكتروني مجهولة المصدر من شخص بدا صادقًا وحادًا. ادعى أنه لديه حق الوصول إلى بعض الوثائق السرية للغاية والمُدانة حول تجسس الحكومة الأمريكية على مواطنيها وعلى بقية العالم. كان عارمًا على تسريب هذه الوثائق إليها وطلب منها على وجه التحديد أن تعمل معي على نشرها والإبلاغ عنها. لم أحد أي صلة في ذلك الوقت بالرسائل الإلكترونية التي تلقيتها من سينسيناتوس قبل أشهر والتي نسبتها منذ فترة طويلة. لقد كانت متوقعة في الجزء الخلفي من ذهني، بعيدًا عن الأنظار.

ثم أخرجت لورا عدة صفحات من محفظتها من اثنين من رسائل البريد الإلكتروني التي أرسلها المسرب المجهول، وقرأتها على الطاولة من البداية إلى النهاية. كانت مثيرة للاهتمام.

كانت الرسالة الثانية، التي أرسلت بعد أسابيع من الأولى، تبدأ بـ: "ما زلت هنا". وفيما يتصل بالسؤال الذي كان يخطر على بالي - متى سيكون مستعدًا لتقديم الوثائق؟ - فقد كتب: "كل ما أستطيع أن أقوله هو: قريبًا".

وبعد أن حثها على إزالة البطاريات من الهواتف المحمولة دائمًا قبل البحت عن أمور حساسة - أو على الأقل وضع الهواتف في التلافة، حيث قد تعوق قدرتها على التنصت - أخبرها المسرب بأنها لابد وأن تعمل معه على هذه الوثائق. ثم وصل إلى لب ما اعتبره مهمه:

إن الصدمه التي أحدثتها هذه العبره الأوليه [بعد الوحى الأول] سوف توفر الدعم اللازم لبناء شبكه [سري أكثر مساوه. ولكن هذا لن يعمل لصالح الشخص العادي ما لم يعوق العلم على القايوس. ومن خلال فهم الآليات التي يتم من خلالها أسهال خصوصياتنا، يمكننا العور هنا. يمكننا ضمان الحماية المساويه لجميع الناس ضد البحث غير المعقول من خلال العوايين العالميه، ولكن فقط إذا كان المجتمع النقي على استعداد لمواجهة التهديد والالزام بسفيذ حلول مبالغ فيها. في النهايه، يحب علينا فرض مبدأ معاده أن الطريقه الوحيده التي يمكن بها للأقوياء السمع بالخصوصيه هي عندما يكون من نفس النوع الذي يعباسمه عامه الناس وهي التي تعرضها قوايس الطبيعه، وليس سياسات الإنسان.

"إنه حقيقي"، قلت عندما انتهيت من القراءة. "لا أستطيع أن أشرح السبب بالضبط، لكنني أشعر فقط بشكل حدسي أن هذا أمر خطير، وأنه هو بالضبط من يقول إنه هو. أنا أيضًا"، أجابت لورا. "لبس لدي أي شك في ذلك".

لقد أدركنا أنا ولورا، على نحو منطقي وعقلاني، أن ثقتنا في صدق المسرب ربما كانت في غير محلها. فلم تكن لدينا أدنى فكرة عن هوية الشخص الذي كتب إليها. وربما كان أي شخص آخر. وربما كان يخترع القصة بأكملها. وربما كان هذا أيضاً نوعاً من المؤامرة التي دبرتها الحكومة لإيقاعنا في فخ التعاون مع مجرم مسرب. أو ربما كان ذلك من شخص سعى إلى الإضرار بمصداقيتنا من خلال تمرير وثائق مزورة للنشر.

لقد نافشنا كل هذه الاحتمالات. وكنا نعلم أن تقريراً سرياً صدر عام 2008 عن الجيش الأمريكي أعلن أن ويكيليكس عدو للدولة وافرح سبلاً "بالحاق الضرر بالمنظمة ودمرها". ونافش التقرير (الذي تسرب إلى ويكيليكس على نحو مثير للسخرية) إمكانية تمرير وثائق مزورة. وإذا ما نشر ويكيليكس هذه الوثائق على أنها أصلية، فإن مصداقيتها سوف تتعرض لضربة خطيرة.

لقد كنت أنا ولورا على دراية بكل هذه المخاطر، ولكنا تجاهلناها، واعتمدنا بدلاً من ذلك على حدسنا. لقد أفنعنا شيء غير ملموس ولكنه قوي في تلك الرسائل الإلكترونية بأن كاتبها حقيقي. لقد كتب من مطلق إيمانه بمخاطر السرية الحكومية والتحسس الشامل؛ ولقد أدركت غريزياً شغفه السياسي. لقد شعرنا بقرابة مع مراسلنا، ومع نظرتنا للعالم، ومع الشعور بالإلحاح الذي كان يستهلكه بوضوح.

على مدى السنوات السبع الماضية، كنت مدفوعاً بنفس الفناعة، فأكتب يومياً تقريباً عن الاتجاهات الخطيرة في مجال سرية الدولة في الولايات المتحدة، ونظريات السلطة السفينة المطرفه، وانهاكاب الاحجار والمرافيه، والعسكرة، والاعداء على الحراب المدينه. وهناك نبره وموقف خاصين يوحدان الصحفيين والناشطين وقراءي، وهم أشخاص يشعرون بنفس القدر من الفزع إزاء هذه الاتجاهات. ولقد استنجب أنه من الصعب على شخص لا يؤمن حقاً بهذا الفزع ولا يشعر به أن يكرره بدقة وصدق.

في إحدى العقرات الأخيرة من رسائل البريد الإلكتروني التي أرسلتها لورا، كتب مراسلها أنه كان سنكمل الخطوات النهائية اللازمة لتزويدنا بالوثائق. وكان يحتاج إلى أربعة إلى ستة أسابيع أخرى، وعلينا أن نتظر حتى نسمع منه. وقد أكد لنا أننا سنفعل.

بعد ثلاثة أيام، النقت أنا ولورا مرة أخرى، هذه المرة في مانهاس، ومعنا رسالة إلكترونية أخرى من المسرب المجهول، والتي أوضح فيها سبب اسعداده للمخاطرة بحريته، ونعريض نفسه لاحتمال كبير بالسجن لفترة طويلة للغاية، من أجل الكشف عن هذه الوثائق. والآن أصبحت أكثر اقتناعاً: كان مصدرها هو

ولكن كما قلت لشريكى ديفيد ميراندا أثناء الرحلة إلى البرازيل، فقد كنت عازماً على إخراج الأمر برمته من ذهني. "قد لا يحدث ذلك. وقد يغير رأيه. وقد يتم القبض عليه". ديفيد شخص يسمع بحدس قوي، وكان على يقين غريب. "هذا حقيقي. إنه حقيقي. سوف يحدث"، هكذا صرح. "وسوف يكون حدثاً ضخماً".

* * *

بعد عودتي إلى ريو، لم أسمع أي شيء لمدة ثلاثة أسابيع. ولم أفض أي وقت تقريباً في التفكير في المصدر لأن كل ما كان بوسعي فعله هو الانتظار. ثم في الحادي عشر من مايو، تلعت رسالة إلكترونية من خبير تقني عملت معه أنا ولورا في الماضي. كانت كلماته غامضة لكن معناها واضح: "مرحباً جلين، أنا أنابيع تعلم كيفية استخدام PGP. هل لديك عنوان يمكنك أن أرسل لك فيه شيئاً لمساعدتك في البدء في الأسبوع المقبل؟"

كنت متأكده من أن الشيء الذي أراد إرساله هو ما أحاجه لبدء العمل على مسندات المسرب. وهذا يعني بدوره أن لورا سمعت من مرسل البريد الإلكتروني المجهول وبلغت ما كنا ننظره.

ثم أرسل لي فني البريد حزمة عبر شركة فيدرال إكسبريس، وكان من المفترض وصولها في غضون يومين. ولم أكن أعرف ماذا أتوقع: برنامجاً، أم المستندات نفسها؟ خلال الثماني والأربعين ساعة التالية، كان من المسحيل التركيز على أي شيء آخر. ولكن في يوم التسليم المقرر، مرت الساعة 5:30 مساءً ولم يصل شيء. اتصلت بشركة فيدكس وفيل لي إن الحزمة محتجزة في الحمارك "لأسباب غير معروفة". مريومان. ثم خمسة أيام. ثم أسبوع كامل. كل يوم قالت فيدكس نفس الشيء أن الحزمة محتجزة في الجمارك، لأسباب غير معروفة.

لقد ساورتني لفترة وجيزة شكوك مفادها أن بعض السلطات الحكومية - أمريكية أو برازيلية أو غير ذلك - كانت مسؤولة عن هذا التأخير لأنها كانت تعلم شيئاً ما، ولكنني تمسكت بالنفسير الأكثر ترجيحاً وهو أن الأمر كان مجرد أحد تلك الإزعاجات البيروقراطية العرضية.

في هذه المرحلة، كانت لورا مترددة للغاية في مناقشة أي من هذا عبر الهاتف أو عبر الإنترنت، لذلك لم أكن أعرف بالضبط ما هو موجود في الحزمة.

أخيراً، بعد مرور عشرة أيام تقريباً على إرسال الطرد إليّ، قامت شركة FedEx بتسليمه. ففتحت المغلف ووجدت فيه محركي أقراص USB محمولين، بالإضافة إلى ملاحظة مكتوبة على الآلة الكاتبة تحتوي على تعليمات مفصلة لاستخدام برامج كمبيوتر مخصصة لنوفير أقصى قدر من الأمان، بالإضافة إلى العديد من عبارات المرور.

إلى حسابات البريد الإلكتروني المشفرة والبرامج الأخرى التي لم أسمع عنها من قبل. لم أكن أعرف ماذا يعني كل هذا. لم أسمع قط عن هذه البرامج المحددة من قبل، على الرغم من أنني كنت أعرف عن عبارات المرور، وهي في الأساس كلمات مرور طويلة تحتوي على أحرف وعلامات نرفيم مرتبة عشوائياً وحساسة لحالة الأحرف، ومصممة لجعلها صعبة الاختراق. ومع إحجام بونراس الشديد عن التحدث عبر الهاتف أو عبر الإنترنت، كنت لا أزال أشعر بالإحباط: لقد حصلت أخيراً على ما كنت أنتظره، ولكن ليس لدي أي فكرة إلى أين سيفودني ذلك.

كنت على وشك معرفة ذلك، من أفضل دليل ممكن. في اليوم التالي لوصول الطرد، خلال الأسبوع الذي بدأ في العشرين من مايو/أيار، أخبرني لورا أننا بحاجة إلى التحدث بشكل عاجل، ولكن فقط من خلال الدردشة غير الرسمية، وهي أداة مشفرة للتحدث عبر الإنترنت بشكل آمن. كنت قد استخدمت الدردشة غير الرسمية من قبل، وتمكنت من تثبيت برنامج الدردشة، والسجيل للحصول على حساب، وإضافة اسم المستخدم الخاص بلورا إلى "قائمة الأصدقاء" الخاصة بي. ظهرت على الفور. سألت عما إذا كان بإمكانني الآن الوصول إلى الوثائق السرية. فأجابني أنها لن تصلني إلا من المصدر، وليس منها. ثم أضافت لورا بعض المعلومات الجديدة المذهلة، وهي أننا قد نضطر إلى السفر إلى هونج كونج على الفور لمقابلة مصدرنا. والآن أصابني الحيرة. ماذا يفعل شخص لديه إمكانية الوصول إلى وثائق حكومية أميركية سرية للغاية في هونج كونج؟ كنت أفترض أن مصدرنا المجهول كان في ماريلاند أو شمال فيرجينيا. ما علاقة هونج كونج بكل هذا؟ كنت على استعداد للسفر إلى أي مكان، بالطبع، لكنني أردت المزيد من المعلومات حول سبب سفري. لكن عجز لورا عن التحدث بحرية أجبرنا على تأجيل هذه المناقشة.

سألني إن كنت على استعداد للسفر إلى هونج كونج خلال الأيام العليلة القادمة. أردت أن أؤكد من أن هذا الأمر يستحق العناء، بمعنى: هل حصلت على تأكيد بأن هذا المصدر حقيقي؟ أجابني بغموض: "بالطبع، لم أكن لأطلب منك الذهاب إلى هونج كونج لو لم أحصل على ذلك". افترضت أن هذا يعني أنها تلقت بعض الوثائق الخطيرة من المصدر.

ولكنها أخبرتني أيضاً عن مشكلة تلوح في الأفق. فقد أبدى المصدر انزعاجه من الطريقة التي سارت بها الأمور حتى الآن، وخاصة فيما يصل بالحول الجديد: البورط المحمل لصحيفه واشنطن بوست. وقالت لورا إنه من الأهمية بمكان أن أحدث معه مباشرة، لطمأنته ونهديثه وتخفيف مخاوفه المتزايدة.

في غضون ساعة، أرسل لي المصدر نفسه رسالة بريد

، يعني "راوي الحقيقة" باللغة اللاتينية Verax. [REDACTED] الإلكتروني. جاءت هذه الرسالة من @Verax

كان عنوان الموضوع هو "أحتاج إلى التحدث".

"لقد كنت أعمل على مشروع كبير مع صديق مشترك لنا"، البريد الإلكتروني بدأ، وأخبرني أنه هو، المصدر المجهول، يشير بوضوح إلى

الاتصالات مع لورا

"لقد اضطررت مؤخراً إلى رفض السفر لفترة قصيرة لمعابلي. أنت بحاجة إلى المشاركة في هذه القصة"، كتب. "هل هناك أي طريقة يمكننا من خلالها التحدث في غضون مهلة قصيرة؟ أفهم أنك لا تملك الكثير من البنية التحتية الآمنة، لكنني سأعمل على تجاوز ما لديك". اقترح أن نتحدث عبر OTR وقدم اسم المستخدم الخاص به.

لم أكن متأكداً مما يعنيه عندما قال "رفض السفر فصر الأمد": لقد عبرت عن ارتباكي بشأن سبب وجوده في هونج كونج ولكنني بالتأكد لم أرفض الذهاب. اعبرت ذلك سوء تفاهم ورددت عليه على الفور. قلت له: "أريد أن أفعل كل ما في وسعي للمشاركة في هذا"، واقترحت أن نتحدث على الفور على OTR. أضف اسم المستخدم الخاص به إلى قائمة أصدقائي على OTR وانتظرت.

في غضون خمسة عشر دقيقة، أصدر جهاز الكمبيوتر الخاص بي صوت جرس، يشير إلى أنه قد وقع على العقد. وفي حالة من التوتر، ضغطت على اسمه وكتبت "مرحباً". فأجابني، ووجدت نفسي أنحدث مباشرة إلى شخص افترضت أنه كشف في تلك اللحظة عن عدد من الوثائق السرية حول برامج المراقبة الأميركية، وأنه يريد الكشف عن المزيد.

لقد أخبرته منذ البداية أنني ملتزم تماماً بالقصة، وقلت له: "إنني على استعداد لفعل ما يبعين علي فعله لتغطية هذه القصة". فسألني المصدر - الذي ما زلت لا أعرف اسمه ومكان عمله وسنه وغير ذلك من الصفات - عما إذا كنت سأذهب إلى هونج كونج لمقابلته. ولم أسأله عن سبب وجوده في هونج كونج؛ فقد أردت تجنب الظهور بمظهر من يبحث عن المعلومات.

في الواقع، منذ البداية قررت أن أترك له زمام المبادرة. إذا أرادني أن أعرف سبب وجوده في هونج كونج، فسوف يخبرني بذلك. وإذا أرادني أن أعرف الوثائق التي بحوزته والتي بعترزم تقديمها لي، فسوف يخبرني بذلك أيضاً. كان هذا الموقف السلبي صعباً بالنسبة لي. بصفتي محامياً سابقاً وصحفيّاً حالياً، اعتدت على الاسحواب العدواني عندما أريد إجابات، وكان لدي مئات الأشياء التي أردت أن أسأل عنها.

ولكنني افترضت أن موقفه كان حساساً. ومهما كان الأمر، فقد كنت أعلم أن هذا الشخص قد قرر تنفيذ ما قد تعتبره الحكومة الأميركية جريمة خطيرة للغاية. جريمة خطيرة. كان من الواضح من مدى اهتمامه بالاتصالات الآمنة

لقد أدركت أن الحذر والحفظ أمران حيويان. وبما أنني لم أكن أعرف سوى القليل عن الشخص الذي أحدث إليه، وعن تفكيره، ودوافعه ومخاوفه، فقد استنتجت أن الحذر والحفظ من جانبي أمران ضروريان. لم أكن أريد أن أخافه، لذا أجبرت نفسي على السماح للمعلومات بالوصول إلي بدلاً من محاولة انتزاعها.

"بالطبع سأذهب إلى هونج كونج"، قلت، ما زلت لا أعرف سبب تواجده هناك من بين جميع الأماكن، أو لماذا يريدني أن أذهب إلى هناك.

لقد تحدثنا عبر الإنترنت في ذلك اليوم لمدة ساعتين. وكان أول ما أثار اهتمامه هو ما حدث مع بعض وثائق وكالة الأمن القومي التي تحدثت عنها بوتراس، بموافقه، مع مراسل صحيفة واشنطن بوست باريون جيلمان. وكانت الوثائق تتعلق بقصة محددة حول برنامج يسمى PRISM، والذي سمح لوكالة الأمن القومي بجمع الاتصالات الخاصة من أكبر شركات الإنترنت في العالم، بما في ذلك فيسبوك، وجوجل، وياهو، وسكايب.

ولكن بدلاً من نشر القصة بسرعة وعنف، جمعت صحيفة واشنطن بوست فريقاً كبيراً من المحامين الذين كانوا يتقدمون بشتى أنواع المطالب ويصدرون كل أنواع التحذيرات المروعة. وبالنسبة للمصدر، كان هذا بمثابة إشارة إلى أن الصحيفة، التي حظيت بما اعتد أنه فرصة صحفية غير مسبقة، كانت مدفوعة بالخوف وليس بالإدانة والعزيمة. كما كان غاضباً لأن الصحيفة أشركت هذا العدد الكبير من الناس، خوفاً من أن تعرض هذه المناقشات أمنه للخطر.

"أنا لا أحب الطريقة التي تتطور بها الأمور"، هكذا أخبرني. "كنت أريد أن يقوم شخص آخر بتغطية هذه العصفه عن برنامج PRISM حتى أمكن من التركيز على الأرشيف الأوسع، وخاصة التجسس المحلي الشامل، ولكنني الآن أريدك حقاً أن يكون الشخص الذي يتولى تغطية هذه العصفه. لقد كنت أقرأ لك منذ فترة طويلة"، هكذا قال، "وأعرف أنك ستكون عدوانياً وجريئاً في كيفية القيام بذلك".

"أنا مسعد ومحمس"، قلت له. "دعنا نقرر الآن ما الذي ينبغي لي أن أفعله".

"أول ما يجب عليك فعله هو الذهاب إلى هونج كونج"، قال. ثم كرر نفس الكلام مراراً وتكراراً: تعال إلى هونج كونج على الفور.

كان الموضوع المهم الآخر الذي ناقشناه في تلك المحادثة الأولى عبر الإنترنت هو هدفه. لقد عرفت من رسائل البريد الإلكتروني التي أطلعني عليها لورا أنه شعر بأنه مضطر إلى إخبار العالم بجهاز التجسس الضخم الذي كانت الحكومة الأميركية تبنيه سراً. ولكن ما الذي كان يأمل في تحقيقه؟

وقال "أريد أن أشعل فسل نعيش عالمي حول الخصوصية وحرية الإنترنت ومخاطر المراقبة التي تمارسها الدولة. أنا لست خائفاً مما قد يحدث لي. لقد تقبلت أن حياتي من المرجح أن تنتهي بسبب قيامي بهذا الأمر. أنا في سلام مع نفسي.

"هذا. أنا أعلم أن هذا هو الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به."

ثم قال شيئاً مذهلاً: "أريد أن أعرف بنفسى باعتبارى الشخص الذي يقف وراء هذه الإفصاحات. وأعتقد أننى ملزم بشرح سبب قيامى بهذا وما أرجو تحقيقه". وأخبرنى أنه كتب وثيقة أراد نشرها على الإنترنت عندما كشف عن نفسه بأعباره المصدر، وهى عبارة عن بيان مؤيد للخصوصية ومناهض للمراقبة لكي يوقع عليه الناس في مختلف أنحاء العالم، مما يدل على وجود دعم عالمي لحماية الخصوصية.

وعلى الرغم من التكاليف شبه المؤكدة المترتبة على فضح نفسه وفضاء فترة سجن طويلة، إن لم تكن أسوأ، فقد قال المصدر مراراً وبكراراً إنه "فى سلام" مع هذه العواقب. وقال: "لا أحشى سوى شيء واحد في القيام بكل هذا، وهو أن يرى الناس هذه الوثائق ويتجاهلونها، وأن يقولوا: "لقد افترضنا أن هذا يحدث ولا نكثر". الشيء الوحيد الذي يعلفنى هو أنتى سأفعل كل هذا بحياتى من أجل لا شيء".

"أشك بشدة في أن هذا سيحدث"، أكدت له، لكننى لم أكن مفتنعةً بذلك. لقد صدفت ذلك حقاً. لقد عرفت من سنوات كتابتى عن انتهاكات وكالة الأمن القومي أنها يمكن أن من الصعب إثارة قلق جدي بشأن المراقبة السرية للدولة؛ غزو يمكن النظر إلى الخصوصية وإساءة استخدام السلطة على أنهما بحريكات يصعب فهمها. إن الأمر يتطلب من الناس أن يهتموا بالأمر بشكل غريزي. وعلاوة على ذلك، فإن قضية المراقبة هي إن هذه الحريات معقدة دائماً، مما يجعل من الصعب إشراك الجمهور على نطاق واسع. ولكن هذا كان مختلفاً. ذلك أن وسائل الإعلام تولى اهتماماً خاصاً عندما يتم تسريب وثائق سرية للغاية. والحقيقة أن صدور التحذير عن شخص من داخل جهاز الأمن القومي - وليس محامياً من الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية أو أحد المدافعين عن الحريات المدنية - كان ليضيف إلى هذا التحذير نغماً كبيراً.

فى تلك الليلة، تحدثت إلى ديفيد عن الذهاب إلى هونج كونج. كنت لا أزال مترددة في ترك كل عملى والسفر إلى الجانب الآخر من العالم لمقابلة شخص لا أعرف عنه شيئاً، ولا حتى اسمه، خاصة وأننى لم يكن لدي أي دليل حقيقى على أنه هو الشخص الذي ادعى أنه هو. ربما كان الأمر مضطربة كاملة للوقت أو فحاً أو أي مؤامرة غريبة أخرى.

"يجب أن نخبره أنك تريد رؤية بعض المستندات أولاً لتعرف أنه جاد وأن الأمر يستحق ذلك بالنسبة لك"، اقترح ديفيد.

كما جرت العادة، أخذت بصبحته. وعندما قمت بالتسجيل في OTR في صباح اليوم التالي، قلت إننى كنت أخطط للمغادرة إلى هونج كونج في غضون أيام ولكننى أردت أولاً رؤية بعض المستندات حتى أتمكن من فهم أنواع الإفصاحات التى كان مستعداً للإدلاء بها.

ولكي أفعل ذلك، طلب مني مرة أخرى تثبيت برامج مختلفة. ثم قضيت بضعة أيام على الإنترنت بينما كان المصدر يشرح لي خطوة بخطوة كيفية تثبيت واستخدام كل برنامج، بما في ذلك، في النهاية، تشفير PGP. ولأنه كان يعلم أنني مبتدئ، فقد أظهر صبراً كبيراً، حرفياً على مستوى "انقر فوق الزر الأزرق، ثم اضغط على موافق، ثم انتقل إلى الشاشة التالية".

لقد استمررت في الاعتذار عن افتقاري إلى الكفاءة، وعن اضطراري إلى قضاء ساعات من وقته لتعليمي الجوانب الأساسية للاتصال الآمن. قال: "لا تعلق، فمعظم هذا لا معنى له. ولدي الكثير من الوقت الفارغ الآن".

وبمجرد أن تم وضع جميع البرامج في مكانها، تلقيت ملفاً يحتوي على ما يقرب من خمسة وعشرين وثيقة: "مجرد طعم صغير جداً: قمة جبل الجليد"، أوضح ذلك بشكل مشير.

لقد قمت بفك ضغط الملف، ورأيت قائمة المسندات، ثم قمت بالنقر عشوائياً على أحدها. وفي أعلى الصفحة، ظهر رمز مكتوب بأحرف حمراء: "سري للغاية//استخبارات/لا يمكن اختراقها".

وهذا يعني أن الوثيقة كانت مصنفة قانونياً على أنها سرية للغاية، وتعلق باستخبارات الاتصالات، ولم يكن مخصصة للتوزيع على الرعايا الأجانب، بما في ذلك المنظمات الدولية أو شركاء التحالف. وكانت هذه الوثيقة واضحة لا يقبل الحذل: رسالة سرية للغاية من وكالة الأمن القومي، إحدى أكثر الوكالات سرية في أقوى حكومة في العالم. ولم يسبق أن تسرب أي شيء من هذا القبيل من وكالة الأمن القومي، ليس طوال تاريخ الوكالة الذي يمتد لستة عقود. والآن لدي عشرات من هذه العناصر في مكتبي.

لقد كان لدي الكثير من المعلومات التي كنت أملكها. وكان الشخص الذي أمضت ساعات في الدردشة معه على مدى اليومين الماضيين لديه الكثير

والكثير لبغدمه لي. كانت تلك الوثيقة الأولى بمثابة دليل تدريبي لمسؤولي وكالة الأمن القومي لتعليم المحللين حول قدرات المراقبة الجديدة. وقد نافشت الوثيقة بشكل عام نوع المعلومات التي يمكن للمحللين الاستعلام عنها (عناوين البريد الإلكتروني، وبيانات تحديد موقع برونوكول الإنترنت، وأرقام الهواتف) ونوع البيانات التي قد يتلقونها في الرد (محتوى البريد الإلكتروني، و"البيانات الوصفية" للهاتف، وسجلات الدردشة). في الأساس، كنت أنصب على وكالة الأمن القومي. المسئولون الأمريكيون أثناء قيامهم بإرشاد محلليهم حول كيفية الاستماع إلى أهدافهم.

كان قلبي ينبض بسرعة. كان علي أن أنوقف عن القراءة وأتجول حول منزلي عدة مرات

لأسنوعب ما رأيته للنو وأهدأ نفسي بما يكفي للتركيز على قراءة الملفات. عدت إلى الكمبيوتر

المحمول الخاص بي ونفرت عشوائياً على المستند التالي، وهو أعلى الصفحة.

عرض تقديمي سري على PowerPoint بعنوان "نظرة عامة على PRISM/US-984XN". كل صفحه

حملت شعارات تسع من أكبر شركات الإنترنت، بما في ذلك جوجل، وفيسبوك، وسكايب، وياهو.

وفد عرض الشرائح الأولى برنامجاً قامت وكالة الأمن القومي بموجبه بما أسمته "جمع البيانات مباشرة من خوادم مقدمي الخدمات الأميركيين: مايكروسوفت، وياهو، وجوجل، وفيسبوك، والتوك، وأيه أو إل، وسكايب، ويوتيوب، وأبل". كما عرض رسم بياني التاريخ التي انضمت فيها كل من هذه الشركات إلى البرنامج.

مرة أخرى أصبحت متحمساً جداً، واضطرت إلى الوقف عن القراءة.

وفال المصدر أيضاً إنه سرسل لي ملفاً كبيراً لن أتمكن من الوصول إليه حتى يحين الوقت المناسب. قررت أن أضع هذا الصريح العارض رغم أهميته جانباً في الوقت الحالي، بما يتماشى مع نهجى المتمثل في تركه يقرر متى أحصل على المعلومات ولكن أيضاً لأننى كنت متحمساً للغاية لما كان أمامى.

منذ أن ألقى نظرة أولى على هذه الوثائق القليلة، أدركت أمرين: الأول أننى بحاجة إلى الوصول إلى هونج كونج على الفور، والثاني أننى بحاجة إلى الحصول على دعم مؤسسى كبير للقيام بهذا التقرير. وهذا يعنى إشراك صحيفة الجارديان، وهى الصحيفة وموقع الأخبار الإلكتروني الذي انضمت إليه بصفتى كاتب عمود يومية قبل تسعة أشهر فقط. والآن كنت على وشك إشراكهم فى ما كنت أعلم بالفعل أنه سيكون قصة مفجّره كبرى.

لقد اتصلت بجانبين جيسون، رئيسة تحرير النسخة الأميركية من صحيفة الغارديان، عبر برنامج سكايب. وكان اتفاقى مع الصحيفة يقضى بأن أتمتع باستقلالية تحريرية كاملة، وهو ما يعنى أنه لا يجوز لأحد أن يحرر أو حتى يراجع مقالى قبل نشرها. وكنت أكس مقالى، ثم أنشرها بنفسى مباشرة على شبكة الإنترنت. والاستثناء الوحيد لهذا الترتيب هو أننى كنت أخطر الصحيفة إذا كان كتابى قد تريب عليها عواقب قانونية أو بشكل مارقاً صحافياً غير عادى. وقد حدث هذا مرات قليلة للغاية خلال الأشهر السبعة السابقة، مرة أو مرتين فقط، وهو ما يعنى أننى لم أفاعل كثيراً مع محرري الغارديان.

من الواضح أن أى قصة تستحق التنبه إليها هى هذه القصة. كما كنت أعلم أننى سأحتاج إلى موارد الصحيفة ودعمها.

"جانين، لدي قصة ضخمة"، قلت. "لدي مصدر لديه القدرة على الوصول إلى ما يبدو أنه كمية كبيرة من الوثائق السرية للغاية من وكالة الأمن القومي. لقد أعطاني بعضاً منها بالفعل، وهى صادمة. لكنه يقول إنه لديه الكثير والكثير غيرها. لسبب ما، هو فى هونج كونج، ولا أعرف السبب حتى الآن، ويريدنى أن أذهب إلى هناك لمقابلته والحصول على الباقي. ما أعطاني إياه، وما نظرت إليه للو، يظهر أنه لا يزال هناك الكثير من الوثائق السرية للغاية من وكالة الأمن القومي.

"بعضها صادم جدًا"

قاطعه جيسون قائلاً: "كيف تتصل بي؟"

"بالسكايب."

"لا أعتمد أنه ينبغي لنا أن نتحدث عن هذا على الهاتف، وبالتأكيد ليس عبر سكايب"، قالت بحكمة، واقترحت أن أسقل طائرة إلى نيويورك على الفور حتى تتمكن من مناقشه القصة شخصاً.

كانت خطتي، التي أخبرت بها لورا، هي السفر إلى نيويورك، وعرض الوثائق على صحيفة الغارديان، وإثارة حماسهم بشأن القصة، ثم إرسالى إلى هونج كونج للاطلاع على المصدر. وافقت لورا على مقابلتى في نيويورك، ثم قصدنا السفر معاً إلى هونج كونج.

في اليوم التالي، سافرت بالطائرة من ريو إلى مطار جون إف كينيدي في رحلة ليلية، وبحلول الساعة التاسعة صباحاً، في اليوم التالي، الجمعة 31 مايو/أيار، قمت بتسجيل الوصول في فندقى في مانهان، ثم التقيت بلورا. كان أول ما فعلناه هو الذهاب إلى متجر لشراء كمبيوتر محمول يمكن استخدامه كجهاز "مُعزول عن الهواء"، وهو كمبيوتر لا يتصل بالإنترنت مطلقاً. من الصعب جداً إخضاع كمبيوتر غير متصل بالإنترنت للمراقبة. لمراقبة كمبيوتر معزول عن الهواء، يتعين على جهاز استخبارات مثل وكالة الأمن القومي استخدام أساليب أكثر صعوبة، مثل الحصول على وصول مادي إلى الكمبيوتر ووضع جهاز مراقبة على العرض الصلب. يساعد إبقاء الكمبيوتر قريباً في جميع الأوقات في منع هذا النوع من الغزو. سأستخدم هذا الكمبيوتر المحمول الجديد للعمل مع مواد لا أريد مراقبتها، مثل الوثائق السرية لوكالة الأمن القومي.

دون خوف من الكشف.

وضعت حاسوبى الجديد في حقيبتى وسرت مع لورا عبر خمسة شوارع في مانهان حتى وصلنا إلى مكتب صحيفة الغارديان في منطقة سوهو.

كانت جيسون ننظرنا عندما وصلنا. توجهنا أنا وهى مباشرة إلى مكيبها، حيث انضم إلينا ستوارب ميلار، نائب جيسون. جلست لورا في الخارج. لم يكن جيسون يعرف لورا، وكنت أريد أن نتمكن من التحدث بحرية. لم يكن لدي أي فكرة عن كيفية رد فعل محرري الغارديان على ما قلته. لم أعمل معهم من قبل، وبالتأكيد ليس في أي شيء يقرب عن بعد من هذا المستوى من الجاذبية والأهمية.

بعد أن فحت ملفات المصدر على جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص بى، جلس جيسون وميلار معاً على طاولة وقراء الوثائق، وهما يتمتمان بن الحين والآخر بعبارات مثل "واو" و"يا إلهى" وتعابير مماثلة. جلست على الأريكة وراقبتهما وهما يقرآن، ولاحظت الصدمة التي ارتسمت على وجوههما عندما بدأت حقيقة ما أملكه تتضح.

كلما انتهوا من مستند ما، خرجت لأربهم المستند التالي. وزادت دهشهم.

لقد أرسل لي المصدر ما يقرب من عشرين وثيقة من وثائق وكالة الأمن القومي، وكان قد أرفق معها البيان الذي كان بنوي نشره، والذي يدعو فيه إلى التوقيعات بإظهار التضامن مع قضية حماية الخصوصية ومناهضة المراقبة. وكان البيان دراماتيكاً وفاسماً، ولكن هذا كان متوقعاً، نظراً للاختبارات الدراماتيكية والعاسية التي اتخذها، والتي كانت كفيلة بقلب حياته رأساً على عقب إلى الأبد. ولقد بدا لي منطقياً أن يشعر شخص شهد البناء الغامض لنظام مراقبة حكومي شامل، دون إشراف أو ضوابط، بالفرع الشديد إزاء ما شاهده والمخاطر التي يفرضها. وبطبيعة الحال كانت نبرته متطرفة؛ فقد كان منزعجاً إلى الحد الذي دفعه إلى اتخاذ قرار غير عادي بالقيام بشيء شجاع وبعيد المدى. ولقد فهمت سبب نبرته، رغم أنني كنت فلياً بشأن رد فعل جيسون وميلار عند قراءه البيان. ولم أكن أريد لهما أن يعتقدوا أننا نتعامل مع شخص غير مسفر، وخاصة أنني بعد أن أمضيت ساعات طويلة في التحدث معه، كنت أعلم أنه عقلائي ومثالي إلى حد استثنائي.

سرعان ما تأكدت مخاوفي. قال جيسون: "سيبدو هذا الأمر جنوبياً بالنسبة لبعض الناس".

"قد يقول بعض الناس ووسائل الإعلام المؤيدة لوكالة الأمن القومي إن الأمر يشبه إلى حد ما ما فعله تيد كانشينسكي"، وافقت على ذلك. "ولكن في نهاية المطاف، فإن الوثائق هي ما يهم، وليس كانشينسكي أو دوافعه لإعطائها لنا. فصلاً عن ذلك، فإن أي شخص يقوم بعمل متطرف كهذا لابد وأن تكون لديه أفكار متطرفة. وهذا أمر لا مفر منه".

إلى جانب هذا البيان، كتب سنودس رساله إلى الصحفيين الذين أعطاهم أرشيعة من الوثائق. وقد سعى في هذه الرسالة إلى شرح غرضه وأهدافه وتوقع كيف من المرجح أن ينم شيطنته:

إن دافعي الوحيد هو إعلام الجمهور بما يتم باسمهم وما يتم صدهم. لقد فرصت حكومة الولايات المتحدة، بالامر مع الدول التابعة لها، وأهمها الدول الخمس - المملكة المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا - على العالم بظماً سرياً شاملاً للمرافيه لا ملحا منه. فهي تحمي أنظمتها المحليه من رفايه المواطنين من خلال التصفيف والاكاديب، وتحمي نفسها من العصب في حالة التسريبات من خلال الأكيد على الحماية المحدوده التي تختار منحها للمحكومين.

المستندات المرفقة حقيقية وأصلية، ويتم تقديمها لتوفير فهم لكيفية

يعمل نظام المراقبة السليبي العالمي على تطوير الحماية صده.

في يوم كتابة هذا المقال، يمكن لهذا النظام استيعاب وفهرسة جميع سحطات الاتصالات الحديثة

من المقرر أن يتم الاحتفاظ بها لمدة [] سنوات، ويتم إنشاء "مسودعات بيانات ضخمة" جديدة (أو بشكل ملطف

بسم إنشاء ونشر مسودعات البيانات "المهمة" في جميع أنحاء العالم، مع وجود أكبر مسودعات بيانات في العالم في الوب الحالي

في مركز في ولاية نوا. وبسما أدعو الله أن يؤدي الوعي العام والفاش إلى الإصلاح، صغ في أعبارك أن

تتغير سياسات الرجال مع مرور الوقت، وحتى الدستور يُحرب عندما تتطلب شهوات السلطة ذلك. وبكلمات من التاريخ دعونا لا نتحدث بعد الآن عن الإيمان بالإنسان، بل نقيده من الأذى بسلاسل التشفير.

لقد عرف على الفور على الجملة الأخيرة باعتبارها تلاعباً باقتباس من توماس جيفرسون من عام 1798 والذي كنت أسشهد به كثيراً في كتاباتي: "في مسائل السلطة، لا ينبغي لنا بعد الآن أن نسمع عن الثقة في الإنسان، بل ربطه من الأذى بسلاسل الدستور".

وبعد مراجعة كافة الوثائق، بما في ذلك رسالة سنودن، افنع جيسون وميلار. وخلص جيسون بعد ساعتين من وصولي في ذلك الصباح إلى القول: "في الأساس، يتعين عليك أن يذهب إلى هونج كونج في أقرب وقت ممكن، مثل الغد، أليس كذلك؟".

كانت صحيفة الغارديان على متن الطائرة. لقد أنجزت مهمتي في نيويورك. الآن أدرك أن جيسون ملزم بمصابعة القصة بقوة، على الأقل في الوقت الحالي. في ذلك المساء، عملت أنا ولورا مع مسؤول السفر في صحيفة الغارديان للوصول إلى هونج كونج في أسرع وقت ممكن. كان الخبر الأفضل هو رحلة طيران مباشرة مدتها ست عشرة ساعة على متن شركة كاثي باسيفيك يغادر من مطار جون إف كينيدي في صباح اليوم التالي. ولكن بمجرد أن بدأنا في الاحتمال بلغائنا الوشيك مع المصدر، واجهنا تعقيداً.

وفي نهاية اليوم، أعلنت جيسون أنها تريد إشراك مراسل الغارديان القديم، إوين ماكاسكيل، الذي عمل في الصحيفة لمدة عشرين عاماً. وقالت: "إنه صحفي عظيم". ونظراً لحجم ما كنت أشعر فيه، كنت أعلم أنني سأحتاج إلى مراسلين آخرين من الغارديان في العصه ولم يكن لدي أي اعراض من الناحية النظرية. وأصاف: "أود أن يرافحك إوين إلى هونج كونج".

لم أكن أعرف ماكاسكيل. والأهم من ذلك، لم يكن المصدر يعرفه أيضاً، وعلى حد علمه، لم يكن أحد سبأني إلى هونج كونج سوى لورا وأنا. وكانت لورا، التي تخطط لكل شيء بدفه، مضطرة أيضاً إلى الغضب الشديد بسبب هذا التغير المفاجئ في خططنا.

لقد كنت على حق. فأجابت: "لا يمكن. بالتأكيد لا. لا يمكننا ببساطه إضافه شخص جديد في اللحظة الأخيرة. وأنا لا أعرفه على الإطلاق. من الذي فحصه؟" حاولت أن أشرح ما اعتقدت أنه دافع جيسون. لم أكن أعرف حقاً أو أعرف ما هو الدافع وراء ذلك. لا أثق في صحفه الغارديان حتى الآن، ليس عندما يتعلق الأمر بعصه ضخمة كهذه، وافترضت أنهم لقد شعرت بنعس الشعور تجاهي. ونظراً لمدى المخاطر التي يواجهها صحيفة الغارديان، فقد استنجن أنهم على الأرجح يريدون شخصاً يعرفونه جيداً - رجل شركة منذ فترة طويلة -

كان من المفترض أن أتولى مهمه إخبارهم بما يجري مع المصدر وأن أطمئنهم إلى أن هذه القصة هي أمر سيغى لهم أن يفعلوه. فضلاً عن ذلك، كانت جيسون في حاجة إلى الدعم الكامل والموافقة من محرري الغارديان في لندن، الذين كانوا يعرفونني أقل منها معرفة. ربما كانت تريد إحصار شخص قادر على جعل لندن تشعر بالأمان، وكان إوين مناسباً تماماً لهذه المواصفات.

قالت لورا "لا يهمني، السفر مع شخص ثالث، شخص غريب،" وقد يؤدي هذا إلى إثارة المراقبة أو تخويف المصدر". وكحل وسط، اقترح لورا أن نرسل إوين بعد بضعة أيام، بمجرد أن تنشئ اتصالاً مع المصدر في هونج كونج وبنى الثقة. "أنت تملك كل النفوذ. أخبرهم أنهم لا يستطيعون إرسال إوين حتى نكون مستعدين".

عدت إلى جيسون بفكرة تبدو وكأنها حل وسط ذكي، لكنها كانت مصممة على ذلك. "يمكن لإوين أن يسافر معك إلى هونج كونج، لكنه لن يلعب بالمصدر حتى تقول أنت ولورا إنكما مستعدان".

من الواضح أن قدوم إوين معنا إلى هونج كونج كان أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لصحيفة الغارديان. كانت جيسون في حاجة إلى تأكيدات حول ما كان يحدث هناك، ووسيلة لتخفيف أي مخاوف قد سبب رؤسائها في لندن. ولكن لورا كانت مصرة على أننا سنسافر بمفردنا. "إذا راقبنا المصدر في المطار ورأى هذا الشخص الثالث غير المتوقع الذي لا يعرفه، فسوف يصاب بالذعر ويقطع الاتصال. لا سبيل إلى ذلك". ومثلي كممثل دبلوماسي في وزارة الخارجية يتتعل بين خصوم الشرق الأوسط على أمل النوسط في صفقة، عدت إلى جيسون، الذي قدم رداً غامضاً يهدف إلى الإشارة إلى أن إوين سوف تتبعه بعد يومين. أو ربما هذا ما أردت سماعه.

على أية حال، علمت من الشخص الذي رافقني في الرحلة في وقت متأخر من تلك الليلة أن يذكره إوين قد تم شراؤها لليوم التالي، على نفس الرحلة. وكانوا سيرسلونه على تلك الطائرة على أي حال.

في السيارة أثناء الطريق إلى المطار، دارت بيني وبين لورا أول خلاف لنا. أخبرتها بالخبر فور خروج السيارة من الفندق، فانفجرت غضباً. أصرت على أنني أعرض الاتفاق برمنه للخطر. كان من غير المعقول أن أحضر شخصاً غربياً في هذه المرحلة المتأخرة. لم تكن ثقتي في شخص لم يخضع لعحص دقيق للعمل على أمر حساس للغاية، وألعت باللوم عليّ لأنني سمحت لصحيفة الغارديان بالمخاطرة بخطئنا.

لم أسطع أن أخبر لورا بأن مخاوفها غير صحيحة، لكنني حاولت إقناعها. كان الوصي مصراً على أنه لا يوجد خيار آخر. ولن يلعب إيوان إلا بالرئيس.

المصدر عندما كنا مستعدين.

لم يهتم لورا. ولهدئة غضبها، عرضت عليها ألا أذهب، وهو الاقتراح الذي رفضته على الفور. جلسا في صمت بائس عاضب لمدة عشر دقائق بينما كانت السارة عالمة في زحام مروري في طريقها إلى مطار جون كينيدي.

كنت أعلم أن لورا محقة: لم يكن ينبغي أن يحدث الأمر بهذه الطريقة، وكسرت الصمت بإخبارها بذلك. ثم اقترحت أن تتجاهل إوين وسجاهله، وتظاهر بأنه ليس معنا. وقلت لورا: "نحن على نفس الجانب. لا داعي للقتال. وبظراً لما هو على المحك، فلن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي تحدث فيها أشياء خارجة عن سيطرتنا". وحاولت إقناع لورا بأننا يجب أن نركز على العمل معاً للتغلب على العقبات. وفي وقت قصير، عدنا إلى حالة من الهدوء.

عندما وصلنا إلى محيط مطار جون كينيدي، أخرجت لورا محرك أقراص محمول من حقيبة ظهرها. وسألت بنظرة شديدة الجدية: "ما هذا؟"

"_____؟" "ماذا؟"

"الوثائق"، قالت. "كلها".

* * *

كان إيوان بالفعل عند البوابة عندما وصلنا. كنت أنا ولورا ودودين ولكن باردتين، التأكد من أنه يشعر بالاستبعاد، وأنه ليس له دور حتى نكون مستعدين لمنحه 1. لقد كان هو الهدف الوحيد الحالي لهيجتنا، لذلك تعاملنا معه كشخص إضافي. الأمتعة التي كنا نحملها على عاتقنا. كان الأمر غير عادل، لكنني كنت مشتتة للغاية. احتمال وجود الكنوز على محرك أقراص فلاش لورا وأهمية ما نكشفه. كنا نفعل ذلك لإعطاء المزيد من التفكير لإوين.

لقد أعطتني لورا برنامجاً تعليمياً مدته خمس دقائق حول نظام الكمبيوتر الآمن في قالت لي إنها تنوي النوم على متن الطائرة. ثم سلمتني محرك الأقراص المحمول واقترحت عليّ أن أبدأ في الاطلاع على مجموعة المستندات الخاصة بها. وبمجرد وصولنا إلى هونج كونج، قالت لي إن المصدر سيضمن لي الوصول الكامل إلى مجموعتي الكاملة من المستندات.

بعد إقلاع الطائرة، أخرجت جهاز الكمبيوتر الجديد الذي كان مزوداً بفجوة هوائية، وأدخلت محرك أقراص USB الخاص بلاورا، وابتعت تعليماتها لحمل الملفات.

على مدى الست عشرة ساعة التالية، ورغم إرهاقي، لم أفعل شيئاً سوى القراءة، وتدوين الملاحظات بحماس على وثيقة تلو الأخرى. وكانت العديد من الملفات قوية ومذهلة مثل عرض بروبونت PRISM الأولى الذي شاهدته في ريو. وكان الكثير منها أسوأ.

من أول ما قرأته كان أمرًا من المخابرات الأجنبية السرية محكمة قانون المراقبة (FISA)، التي أنشأها الكونجرس في عام 1978، بعد ذلك اكتشفت لجنة الكنيسة عقودًا من التنصت الحكومي التعسفي. وكاتب الفكرة من وراء تشكيلها هي أن الحكومة يمكن أن تستمر في الانخراط فيها المراقبة الإلكترونية، ولكن لمنع حدوث انتهاكات مماثلة، كان عليها الحصول على إذن

من محكمة قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISA) قبل القيام بذلك لم يسبق لي أن رأيت أمر محكمة بموجب قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISA) من قبل

لم يكن لدى أحد تقريبًا. تعبر المحكمة من أكثر المؤسسات سرية في العالم حكومة. يتم تصنيف جميع أحكامها تلقائيًا على أنها سرية للغاية، و فقط أ ويحق لحفنة صغيرة من الأشخاص الوصول إلى قراراتها.

الحكم الذي قرأته على من الطائرة الموجهة إلى هويج كونج كان مذهلاً لعدة أسباب. هو - هي أمرت شركة Verizon Business بتسليم "جميع سجلات تفاصيل المكالمات" إلى وكالة الأمن القومي "الاتصالات (1) بين الولايات المتحدة وخارجها، و(2) داخلها بالكامل الولايات المتحدة، بما في ذلك المكالمات الهاتفية المحلية." وهذا يعني أن وكالة الأمن القومي كانت سرية وجمع السجلات الهاتفية لعشرات الملايين بشكل عشوائي الأميركيون على الأقل. عملياً لم يكن لدى أحد أي فكرة أن إدارة أوباما كان يفعل أي شيء من هذا القبيل. الآن، مع هذا الحكم، لم أكن أعلم بالأمر فحسب، بل كان لديّ أمر المحكمة السري كدليل.

علاوة على ذلك، نص أمر المحكمة على أن جمع كميات كبيرة من سجلات الهاتف الأمريكية كان مسموحاً به بموجب المادة 215 من القانون الوطني. كان هذا التفسير الجذري لقانون الوطنية صادمًا بشكل خاص، أكثر من الحكم نفسه تقريبًا.

ما جعل قانون باريون مثيراً للجدل عندما تم سنه في أعقاب هجوم 11 سبتمبر هو أن المادة 215 حفصت المعيار الذي ينبغي على الحكومة الوفاء به من أجل الحصول على "سجلات الأعمال"، من "السبب المحتمل" إلى "الملاءمة". " وهذا يعني أن مكتب التحقيقات الفيدرالي، من أجل الحصول على وثائق حساسه للغاية ويدخله مثل التاريخ الطبي أو المعاملات المصرفية أو سجلات الهاتف، يحتاج فقط إلى إثبات أن تلك المستندات كانت "ذات صلة" بتحقيق معلق.

—

لكن لا أحد - ولا حتى أعضاء مجلس النواب الجمهوريين الصغور الذين صاغوا قانون باريون في عام 2001 أو أكثر المدافعين عن الحريات المدنية إحصاءً والذين صوروا مشروع القانون في ضوء أكثر نهديًا - اعتقدوا أن القانون يمكن الحكومة الأمريكية من جمع السجلات عن الجميع، بكميات كبيرة وبشكل عشوائي. ومع ذلك، هذا هو بالضبط ما أمرت به المحكمة السرية بموجب قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISA)، والذي فتحه على جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص بي أثناء سفري بالطائرة إلى هونغ

وخلص كوينغ إلى أنه عندما أصدر تعليماته لشركة فريزون بتسليم وكالة الأمن القومي جميع سجلات الهواتف لجميع عملائها الأميركيين.

لمدة عامين، كان أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيون رون وايدن من ولاية أوريغون ومارك أودال من كانت ولاية نو مكسيكو تجوب أنحاء البلاد محذرة من أن الأميركيين سوف يتعرضون لخطر كبير. "مندهش عندما علم" بـ "التفسيرات السرية للقانون" التي قدمتها إدارة أوباما كانت تستخدم هذه القوة لمنح نفسها سلطات نجس واسعة النطاق وغير معروفة. ولكن لأن هذه التجسسات تم تصنف الأنشطة و "التفسيرات السرية"، وكان عضوا مجلس الشيوخ، اللذان كانا وقد امنع أعضاء لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ عن الكشف عن هذه المعلومات. الجمهور وجدوا أن هذا الأمر يشكل تهديداً كبيراً، على الرغم من الدرع القانوني للحصانة كان من حق أعضاء الكونجرس بموجب الدستور الإفصاح عن مثل هذه المعلومات. لقد اختاروا ذلك.

لقد عرفت بمجرد أن رأيت أمر محكمة المراقبة الاستخباراتية الأجنبية أن هذا كان على الأقل جزءاً من برامج المراقبة المسمية والجذرية التي حاول وايدن وأودال تحذيرها. لقد أدركت على الفور أهمية الأمر. لم أستطع الانتظار حتى نشرها، مؤكداً من أن نشرها سيؤدي إلى حدوث زلزال، وهذا يستدعي كان من المؤكد أن الشفافية والمساءلة سوف تتبعان ذلك. وكان هذا مجرد واحد من مئات من الوثائق السرية للغاية قرأتها في طريقي إلى هونج كونج. ولكن مرة أخرى، شعرت بأن وجهه نظري تغير بشأن أهمية تصرفات المصدر. وقد حدث هذا بالفعل ثلاث مرات من قبل: عندما رأيت لأول مرة رسائل البريد الإلكتروني التي تلعبها لورا، ثم مرة أخرى عندما بدأت في النحدث إلى المصدر، ومرة أخرى عندما قرأت الوثائق العشرين التي أرسلها عبر البريد الإلكتروني. والآن فقط شعرت بأنني بدأت بالفعل في استيعاب الحجم الحقيقي للتسريب.

في عدة مناسبات على متن الرحلة، جاءت لورا إلى الصف الذي كنت فيه. كانت جالسة في مواجهة حاجز الطائرة. وبمجرد أن أراها، كنت أقفز من مكاني. من مقعدي، وقفنا في المساحة المفتوحة للحاجز، بلا كلام، مندهشين، مذهولين مما كان لدينا.

كانت لورا تعمل لسنوات على موضوع المراقبة التي تقوم بها وكالة الأمن القومي، وتعرضت هي نفسها مراراً وتكراراً لاتتهاكاتها. كنت أكذب عن التهديد الذي تشكله المراقبة المحلية غير المفيدة منذ عام 2006، عندما نشرت كتابي الأول، محذراً من انعدام القانون والبطرف في وكالة الأمن القومي. من خلال هذا العمل، ناضلنا كلنا ضد جدار السرية العظيم الذي يحمي التجسس الحكومي: كيف توثق تصرفات وكالة محاطة بالكامل بطبقات متعددة من السرية الرسمية؟ في هذه اللحظة، اخترقنا هذا الجدار. كان لدينا في ذاكرتنا ما يكفي من المعلومات التي نحتاجها.

لقد حصلنا على آلاف الوثائق على متن الطائرة والتي حاولت الحكومة بآنسة إخفاءها. لقد حصلنا على أدلة تثبت بشكل لا يقبل الجدل كل ما فعلته الحكومة لدمر خصوصية الأميركيين والشعوب في مختلف أنحاء العالم.

وبنما واصلت القراءة، لفت انتباهي أمران بشأن الأرشفة. الأول هو مدى التنظيم الرائع الذي يتمتع به. فقد أنشأ المصدر مجلدات لا حصر لها ثم مجلدات فرعية ومجلدات فرعية فرعية. وقد وُضع كل مستند في المكان المخصص له بالضبط. ولم أجد قط مستنداً واحداً في غير مكانه أو في غير ملف.

لقد أمضيت سنوات في الدفاع عما اعتبره أعمالاً بطولية قامت بها تشيلسي (برادلي آنذاك) مانينغ، الجندية في الجيش والمخبرة عن المخالفات، والتي أصابها الفرع الشديد إزاء سلوك الحكومة الأميركية – جرائم الحرب وعيها من الخداع المنهجي – إلى الحد الذي جعلها بخاطر بحريتها في الكشف عن وثائق سرية للعالم من خلال موقع ويكيليكس. ولكن مانينغ تعرضت لانتقادات (بشكل غير عادل وغير دقيق، على حد اعتقادي) بسبب تسريبها المزعوم لوثائق لم تقم بمراجعتها أولاً – على النقيض من دانييل السبرج، كما نكهن المنحدون. ورغم أن هذه الحجة لا أساس لها من الصحة (كان السبرج واحداً من أشد المدافعين عن مانينغ تفانياً، وبدأ من الواضح أن مانينغ كان قد اطلع على الوثائق على الأقل)، فقد استُخدم كثيراً ليعويض فكرة أن أفعال مانينغ كانت بطولية.

كان من الواضح أنه لا يمكن قول أي شيء من هذا القبيل عن مصدرنا في وكالة الأمن القومي. ولم يكن هناك شك في أنه راجع بعناية كل وثيقة قدمها لنا، وأنه فهم معناها، ثم وضع كل منها بعناية في هيكل منظم بشكل أنيق.

كان الجانب الآخر اللافت للنظر في الأرشفة هو مدى الكذب الحكومي الذي كشف عنه، والذي أشار المصدر بوضوح إلى أدلة على ذلك. فقد أطلق على أحد مجلداته الأولى عنوان "المخبر اللامحدود (وكالة الأمن القومي كذبت على الكونجرس)". واحتوى هذا المجلد على عشرات الوثائق التي توضح إحصاءات مفصلة بحفظها وكالة الأمن القومي حول عدد المكالمات والرسائل الإلكترونية التي تعرضها الوكالة. كما احتوى على دليل على أن وكالة الأمن القومي كانت تجمع بيانات الهاتف والبريد الإلكتروني لملايين الأميركيين كل يوم. وكان "المخبر اللامحدود" هو اسم برنامج وكالة الأمن القومي المصمم لقياس أنشطة المراقبة اليومية للوكالة بدقة رياضية. وأظهرت إحدى الخرائط في الملف أنه خلال فترة ثلاثين يوماً انتهت في فبراير/شباط 2013، جمعت وحدة واحدة من وكالة الأمن القومي أكثر من ثلاثة مليارات قطعة من بيانات الاتصالات من أنظمة الاتصالات الأميركية وحدها.

لقد قدم لنا المصدر دليلاً واضحاً على أن مسؤولي وكالة الأمن القومي كذبوا على الكونجرس، بشكل مباشر ومكرر، بشأن أنشطته الوكالة. لسنوات، طلب العديد من أعضاء مجلس الشيوخ من وكالة الأمن القومي تعديراً تقريبياً لعدد الأمريكيين الذين تم اعتراض مكالماتهم ورسائل البريد الإلكتروني الخاصة بهم. وأصر المسؤولون على أنهم غير قادرين على الإجابة لأنهم لم ولن يمكننا من الاحتفاظ بمثل هذه البيانات: وهي البيانات نفسها التي تنعكس على نطاق واسع في وثائق "المحبر بلا حدود".

والأهم من ذلك هو أن الملفات - إلى جانب وثيقه فريرون - تشير إلى أن مسؤول الأمن القومي الكبير في إدارة أوباما، مدير الاستخبارات الوطنية جيمس كلابر، كذب على الكونجرس عندما سأله السيناتور رون وايدن في 12 مارس 2013: "هل تقوم وكالة الأمن القومي بجمع أي نوع من البيانات على الإطلاق عن ملايين أو مئات الملايين من الأمريكيين؟"

وكان رد كلابر مقتضياً بقدر ما كان غير صادق: "لا يا سيدي".

* * *

وفي سنة عشر ساعه من القراءة المصعقة، تمكنت من قراءة جزء صغير فقط من الأرشيف. ولكن عندما هبطت الطائرة في هونغ كونغ، كنت أعرف شيئين على وجه اليقين. أولاً، كان المصدر متطوراً للغاية وذكياً سياسياً، وهو ما يظهر في إدراكه لأهمية معظم الوثائق. وكان أيضاً عقلانياً للغاية. إن الطريقة التي اختار بها، وحلل، ووصف آلاف الوثائق التي بحوزتي الآن أثبت ذلك. ثانياً، سيكون من الصعب للغاية إنكار مكانه كمبلغ كلاسيكي عن المخالفات. إذا كان الكشف عن دليل على أن كبار مسؤولي الأمن القومي كذبوا بشكل صريح على الكونجرس بشأن برامج التجسس المحلية لا يجعل المرء مُبلغاً عن المخالفات بلا أدنى شك، فماذا يفعل إذن؟

كنت أعلم أنه كلما كان من الصعب على الحكومة وحلفائها شيطنة المصدر، كلما كان تأثير الكشف عن المصدر أقوى. إن الجملتين المفضلتين لشيطنة المبلغين عن المخالفات "إنه غير مستقر" و"إنه ساذج" لن تتجح هنا.

قبل وقت قصير من الهبوط، قرأت ملفاً أخيراً. على الرغم من أنه كان بعنوان "إلا أنني رأيت لأول مرة فقط في نهاية الرحلة. كانت هذه الوثيقة بمثابة تفسير، "README FIRST" آخر من المصدر لسبب احتباره العيाम بما فعله وما توقع حدوثه نتيجة لذلك، وكانت مشابهة في لهجته ومضمونه للبيان الذي عرضته على محرري الغارديان.

لكن هذه الوثيقة كانت تحتوي على حقائق لم تكن موجودة في الآخرين. ويضمن اسم المصدر-

في المرة الأولى التي علمت فيها بذلك، إلى جانب تنبؤات واضحة بما قد يحدث له بمجرد أن يكشف عن هويته. وفي إشارة إلى الأحداث التي أعقبت فضيحة وكالة الأمن القومي في عام 2005، انتهت المذكرة على هذا النحو:

إن العديد من الناس سوف يهتمون بالفشل في الاخراط في السبسة الوطنية، وعدم النظر بعيداً عن مشاكل مجتمعى نحو الشرور الخارجيه البعيده التي لا يملك السلطه ولا المسؤوليه عنها، ولكن المواطنة تحمل معها واجب مرافية حكومنا أولاً قبل السعى إلى تصحيح الأخرى هنا، وألا، في الوطن، يعانى من حكومه لا تسمح إلا على مصص بإشراف محدود، ويرفض المساءله عندما يركب الحرائم. عندما يركب الشباب المهمشون مخالفات بسيطه، فإننا كمجتمع نعض الطرف عنهم وهم يعانون من عواقب لا يطاق في أكبر نظام سخوف في العالم. ومع ذلك عندما يركب أعنى وأقوى مرودي خدمات الاتصالات في البلاد عن علم عشرات الملايين من الحرائم الحثاسه، يمرر الكونجرس أول قانون في بلادنا يمنح أصدقائهم من النجبة الحصانه الكامله بأثر رجعى - مدسه وجبانة - عن جرائم كانت ستحق أطول الأحكام في تاريخ [].

إن هذه الشراكات... تضم أفضل المحامين في البلاد بين موظفيها، ولا يعانى حتى من ادنى العواقب. وعندما يكشف التحقيق أن مسؤولين على أعلى مستويات السلطه، بما في ذلك نائب الرئيس على وجه التحديد، أدوا شخصياً مثل هذا المشروع الإجرامى، فماداً سيعنى أن يحدث؟ إذا كنت تعتقد أن التحقيق يجب أن يتوقف، وأن سابعه مصغه على أنها سرية للغاية في قسم خاص "للمعلومات الخاصه لسيطره استسايه" يسمى (STELLARWIND) STLW، وأن أي تحقيقات مستقبليه يجب استبعادها على أساس المبدأ القائل بأن مخاسيه أولئك الذين يستخدم السلطه يعارض مع المصلحه الوطنية، وأنا يجب أن "نظر إلى الأمام، وليس إلى الوراء"، وبدلاً من إغلاق البرنامج غير القانونى، فإنك ستوسعه بمزيد من السلطات، وسوف يكون موضع ترحيب في أروقه السلطه الامريكه، لأن هذا هو ما حدث، وأنا أصدر الوثائق التي ثبت ذلك.

أدرب انى ساعانى بسبب افعالى، وأن عوده هذه المعلومات إلى العلن يعنى نهائى ختامى وسأكون راضياً إذا تم الكشف ولو للخطه عن اتحاد القانون السري، والعفو غير المتكافى، والسلطات السعديه التي لا تقاوم والتي تحكم العالم الذي أحبه. وإذا كنت تسعى إلى المساعدة، فانضم إلى مجتمع المصادر المعقوده وقابل من أجل الحفاظ على روح الصحافه حيه وحرية الإسرير. لقد زرت أظلم أركان الحكومه، وما يخشونه هو النور.

إدوارد جوزيف سنودن، SSN:

رقم تعريف الوكالة:

مستشار أول سابق في وكالة الأمن القومي الأمريكية، تحت غطاء شركة

صابط ميداني سابق | وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، تحت غطاء دبلوماسي

محاضر سابق | وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية، تحت غطاء شركة

عشرة أيام في هونج كونج

وصلنا إلى هونج كونج مساء الأحد الموافق الثاني من يونيو/حزيران. وكان من المقرر أن نلقى بسنودن فور وصولنا إلى الفندق. وبمجرد وصولي إلى غرفتي في فندق دبلو في منطقة كولون الراقية، فمت بتشغيل الكمبيوتر وبحثت عنه على برنامج المحادثة المشفر الذي استخدمناه. وكما كانت الحال دائما تقريبا، كان هناك ينتظرنى.

بعد تبادل بعض المجاملات حول الرحلة، اسفلنا إلى التفاصيل اللوجستية للقاء. قال: "يمكنك أن تأتي إلى فندقى". كانت هذه أول مفاجأة لى، أن أعلم أنه يقيم في فندق. وما زلت لا أعرف لماذا كان في هونج كونج، ولكنني افترضت في هذه المرحلة أنه ذهب إلى هناك للاخفاء. كنت أخيله في كوخ، شقة رخيصة حيث يستطيع أن يخبى تحت الأرض دون أن يتقاضى راباً منظماً، غير مقيم بشكل مريح في فندق، في العراء، ويتحمل تكاليف يومية.

وبعد أن غيرنا خططنا، قررنا أنه من الأفضل أن نتطر حتى الصباح للقاء. وكان سنودن هو الذي اتخذ القرار، الأمر الذي أدى إلى أجواء من الحذر المفرط والكنم على الأحداث في الأيام القليلة التالية.

"إنك ستجذب الانباه إليك أكثر إذا تحركت في الليل"، كما قال. "إنه سلوك غريب أن يقوم أميركيان بتسجيل الوصول إلى فندقهما في الليل ثم يعادرانه على الفور. سيكون الأمر أكثر طبيعية إذا أتيت إلى هنا في الصباح".

كان سنودن فلعاً بشأن المرافقة التي تقوم بها السلطات في هونج كونج والصن بعدد فلفه من المرافقة التي يقوم بها السلطات الأميركية. وكان فلفاً للعايه من أن ينصفنا عملاء استخبارات محليون. وعلى افتراض أنه كان متورطاً بشكل عميق مع وكالات التجسس الأميركية وكان يعرف ما يحدث عنه، فقد استسلمت لحكمه ولكنني شعرت بخيبة أمل لأننا لن نلقى تلك الليلة.

وبما أن هونج كونج تسبق نيويورك باثنتي عشرة ساعة بالضبط، فقد انعكس الليل والنهار، لذا لم أنم على الإطلاق في تلك الليلة، ولا في أي وقت آخر أثناء الرحلة. ولم يكن فارق الوقت هو السبب في ذلك إلا جزئياً؛ ففي حالة من الإثارة التي يصعب السيطرة عليها، كنت أسيقظ في الصباح الباكر.

تمكنت من النوم لمدة تسعين دقيقة فقط أو نحو ذلك، ساعس على الأكثر، وظل هذا هو نمط يومي الطبيعي طوال فترة الإقامة.

في صباح اليوم التالي، التفت بلورا في بهو الفندق وركبنا سيارة أجرة كانت تنظرنا لنذهب إلى فندق سنودن. كانت لورا هي التي رتبنا تفاصيل اللقاء معه. كانت مرعدة للغاية في الحدث في سيارة الأجرة، خوفاً من أن يكون السائق عملاً سرياً. لم أعد سريعاً كما كنت لأرفض مثل هذه المخاوف باعتبارها جنوناً. وعلى الرغم من القنود، فقد تمكنت من انتراع ما يكفي من لورا لفهم الخطه.

كان من المفرد أن تتوجه إلى الطابق الثالث من فندق سنودن، حيث تقع غرف المؤتمرات. وقد اختار سنودن غرفه مؤتمرات محدد له لما اعتقد أنه البوازن المثالي: معزولة بالعدر الكافي لمنع "حركه المرور البشريه" الكبيرة، كما أسمهاها، ولكنها ليست غامضة ومحفة إلى الحد الذي قد بلغت انتباهنا أثناء انتظارنا هناك.

أخبرني لورا أنه بمجرد وصولنا إلى الطابق الثالث، كان من المفترض أن نسأل أول موظف في الفندق نصادفه بالعرب من الغرفة المخصصة عما إذا كان هناك مطعم مفوح. كان السؤال بمثابة إشارة إلى سنودن، الذي كان يحوم بالعرب، بأن أحداً لم يتعفينا. داخل الغرفة المخصصة، كان من المفترض أن تنتظر على أريكة بالعرب من "تمساح عملاق"، وهو ما أكدته لورا، وهو نوع من العرف.

ديكور وليس حيوان حي.

كان لدينا موعدان مختلفان للقاء: الساعة 10:00 ثم الساعة 10:20. وإذا لم يصل سنودن خلال دقيقتين من الموعد الأول، كان يتعين علينا مغادرة الغرفة والعودة لاحقاً في الموعد الثاني، عندما يجدها.

سألت لورا: "كيف سنعرف أنه هو؟". ما زلنا لا نعرف عنه شيئاً تقريباً، لا عمره ولا عرقه ولا

مظهره الجسدي ولا أي شيء آخر.

"سيحمل مكعب روبيك"، قالت.

ضحكت بصوت عالٍ: بدا الموقف غريباً للغاية ومتطرفاً وغير محتمل. اعتقدت أن هذا فيلم إثارة دولي سريالي تدور أحداثه في هونج كونج.

لعد أوصلنا سيارة الأجرة إلى مدخل فندق مرا، والذي لاحظ أنه يقع أيضاً في منطقة كولون، وهي منطقة تجارية مزدحمة بأبراج شاهقة وماجر أنيقة: وهي منطقة مرنة للغاية. وعندما دخلت إلى الردهة، شعرت بالدهشة مره أخرى: لم يكن سنودن نعم في أي فندق، بل في فندق مرامى الأطراف وباهظ الثمن، والذي كنت أعلم أنه لابد وأن يكلف عدة مئات من الدولارات في الليلة. لماذا؟

ونساءل البعض، هل يمكن لشخص كان ينوي الكشف عن أسرار وكالة الأمن القومي، والذي

هل كنت بحاجة إلى قدر كبير من السرية، هل كنت سأذهب إلى هونج كونج لأختبئ في فندق خمس نجوم في أحد أكثر الأحياء شهرة في المدينة؟ لم يكن هناك أي جدوى في تلك اللحظة من التفكير في اللغز - كنت سألتقي بالمصدر في غضون دقائق ومن المفترض أن ألتقي به.

كان من المفترض أن يكون لدينا كل

الإجابات. مثل العديد من المباني في هونج كونج، كان فندق مرا بحجم قريه. قضيت أنا ولورا ما لا يقل عن خمسة عشر دقيقة في البحث في الممرات الكهفه عن مكان اجتماعنا المحدد. كان علينا أن نسلق العديد من المصاعد، ونعبر الجسور الداخلية، ونسأل مراراً وتكراراً عن الاتجاهات. عندما اعتقدنا أننا اقتربنا من الغرفة، كنا نطلب من العندق أن يوجه إلى مكان آخر. رأيت موظفاً في الفندق. وبطريقة محرجة إلى حد ما، طرحنا السؤال المشفر، ووافقا. استمع إلى التعليمات حول خيارات المطاعم المختلفة.

عند الالتفاف حول الزاوية، رأينا باباً مفتوحاً ونمساخاً بلاستيكياً أخضر ضخماً ملقى على الأرض. وكما أمربا، جلسنا على الأريكة التي كانت عالقة في منتصف هذه الغرفة الفارغة، منظرين بقلق وصمت. بدا أن الغرفة الصغيرة ليس لها وظيفة حقيقية، ولا سبب لدخول أي شخص إليها، حيث لم يكن بها شيء سوى الأريكة والنمساخ. وبعد خمس دقائق طويلة جداً من الجلوس في صمت، لم يأت أحد، لذلك غادرنا ووجدنا غرفة أخرى قريبة حيث انتظرنا لمدة خمسة عشر دقيقة أخرى.

في الساعة 10:20، عدنا وجلسنا مرة أخرى بالقرب من النمساخ، على الأريكة، التي كانت تواجه الحائط الخلفي للغرفة ومراة كبيرة. بعد دقيقتين، سمعت شخصاً يدخل الغرفة.

بدلاً من الالفات لرؤية من دخل، واصلت الحديق في المراة الموجودة على الحائط الخلفي، والتي أظهرت انعكاس صورة رجل يمشي نحونا. ولم أسدر إلا عندما أصبح على بعد بضعة أقدام من الأريكة.

كان أول ما رأيته هو مكعب روبيك غير المحلول، وهو يدور في يد الرجل السري. قال إدوارد سنودن مرحباً لكنه لم يمد يده للمصافحة، حيث كان الهدف من الترتيب هو جعل هذا اللقاء يبدو عشوائياً. وكما خططا، سألته لورا عن الطعام في الفندق فأجاب بأنه سي. ومن بين كل التحولات المفاجئة في هذه القصة بأكملها، أثبت لحظة لفاتنا أنها المفاجأة الأكبر على الإطلاق.

كان سنودن في التاسعة والعشرين من عمره في ذلك الوقت، لكنه بدا أصغر منه بعدة سنوات على الأقل، وكان برندي قميصاً أبيض عليه بعض الحروف الباهتة، وينطال جنز، ونظارات أنيقة. كان لديه ذفن خفيفة، لكنه بدا وكأنه بدأ الحلاقة مؤخراً. كان أنيقاً بشكل أساسي، وقوامه عسكري، لكنه كان أكثر صرامة.

كان نحيفًا وشاحبًا، ومثلنا جميعًا في تلك اللحظة، كان حذرًا ومنحفظًا إلى حد ما. كان من الممكن أن يكون أي شاب غريب الأطوار في أوائل العشرينات أو منتصفها يعمل في مختبر كمبيوتر في حرم جامعي.

في تلك اللحظة، لم أستطع ببساطة أن أجمع القطع معًا. وبدون أن أفكر في الأمر بوعي، افترضت لعدد من الأسباب أن سنودن أكبر سنًا، وربما في الخمسينيات أو الستينيات من عمره. أولاً، نظراً لحقيقته أنه كان لديه القدرة على الوصول إلى العديد من الوثائق الحساسة، افترضت أنه يشغل منصباً رفيع المستوى داخل نظام الأمن القومي. وبعيداً عن ذلك، كانت أفكاره وإسراحياته مطبوعة ومستيرة على الدوام، مما دفعني إلى الاعتقاد بأنه من قدامى المحاربين في المشهد السياسي. وأخيراً، كنت أعلم أنه كان على استعداد للإعلاء حياته في سلة المهملات، وربما قضاء بعيه حياتها في السجن، من أجل الكشف عن ما شعر أن العالم لابد وأن يعرفه، لذا تخيلت أنه كان يقترب من نهاية حياته المهنية. بالنسبة لشخص يصل إلى مثل هذا القرار المطرف والضحى بالنفس، فقد بصورت أنه لابد وأن يكون قد عانى لسنوات عديدة، بل وعقوداً، من خيبة الأمل العميقة.

لقد كان من أكثر التجارب التي أربكتني في حياتي أن أدرك أن مصدر هذه الكميه الهائلة من المواد التي جمعها وكالة الأمن القومي كان رجلاً في مثل سنه. وبدأ ذهني يتسابق في التفكير في الاحتمالات: هل كان هذا نوعاً من الاحتيال؟ هل أهدرت وفي في الطيران عبر العالم؟ كيف يمكن لشخص في مثل هذا السن أن يحصل على هذا النوع من المعلومات التي رأيناها؟ كيف يمكن لهذا الشخص أن يكون على نفس القدر من خبرته في الاستخبارات والتجسس مثل مصدرنا؟ ربما، كما بصورت، كان هذا هو ابن المصدر، أو مساعده، أو حبيب، الذي سيأخذنا الآن إلى المصدر بنفسه. وتدفقت كل الاحتمالات التي يمكن بصورها في ذهني، ولم يكن أي منها ممكناً.

لم يكن لأي من هذه الكلمات أي معنى

حقيقى. قال، موترًا بشكل واضح: "إذن، تعال معي". تبعته أنا ولورا. تتمعنا جميعًا بوضع كلمات مجاملة غير مماسكة أثناء سيرنا. كنت مذهولًا ومربكًا للغاية لدرجة أنني لم أتمكن من الحدث كثيرًا، وبمكنتني أن أرى أن لورا شعرت بنفس الشعور. بدا سنودن مسقطًا للغاية، كما لو كان يبحث عن مراقبين محتملين أو علامات أخرى للمصاعب. لذلك تبعناه، في صمت في الغالب.

وبدون أي فكرة عن المكان الذي كان يأخذنا إليه، دخلنا المصعد ونزلنا في الطابق العاشر، ثم اتجهنا إلى غرفه. أخرج سنودن معانًا من محفظه وفتح الباب. وقال: "مرحبًا بكم. آسف لأن الأمر فوضوي بعض الشيء، لكنني سأعود قريبًا".

في الأساس لم أغادر الغرفة منذ بضعة أسابيع.

كانت الغرفة فوضوية بالفعل، مع وجود أطباق من طعام خدمة الغرف نصف المأكول مكدسة

كان هناك على الطاولة ملابس مسخنة مبعثرة في كل مكان. أزاح سنودن كرسيًا ودعاني للجلوس. ثم جلس على سريره. ولأن الغرفة كانت صغيرة، فقد جلسنا على مسافة أول من خمسة أقدام من بعضنا البعض. كانت محادثتنا منوترة ومحرجة ومتكلفة.

أثار سنودن على الفور مسألة الأمن، فسألني عما إذا كان لدي هاتف محمول. كان هاتفي يعمل فقط في البرازيل، لكن سنودن أصر على أن أزيل البطارية أو أضعها في تلاجع غرفته الصغيرة، وهو ما من شأنه على الأقل أن يخنق المحادثات، ويجعل من الصعب سماعها.

وكما أخبرتني لورا في إبريل/نيسان الماضي، قال سنودن إن الحكومة الأميركية تملك القدرة على تنشيط الهواتف المحمولة عن بعد وبحولها إلى أجهزة نصت. وعلى هذا فقد كنت أعلم أن هذه التكنولوجيا موجودة، ولكنني كنت أعبر مخاوفهم مجرد جنون. ولكنني كنت أنا من ضلل الطريق. فقد استخدمت الحكومة هذا التكيك في الصحفات الجنائية لسنوات. ففي عام 2006، حكم قاضٍ فيدرالي برأس المحاكمة الجنائية لأعضاء عصابة نيويورك المزعومين بأن استخدام مكتب التحقيقات الفيدرالي لما يسمى بالأجهزة الجوال - تحويل الهاتف المحمول الخاص بالشخص إلى جهاز تنصت من خلال التنشيط عن بعد - كان قانونياً.

وبمجرد أن أغلق هاتفي المحمول بإحكام داخل التلاجع، أخرج سنودن الوسائد من سريره ووضعها أسفل الباب. وأوضح: "هذه الوسائد مخصصة للماره في الممر. قد تكون هناك أنظمة صوت وكاميرات في الغرفة، ولكن ما نحن على وشك مناقشته سيُداع على الأخبار على أي حال".

كانت قدرتي على تقييم أي من هذا محدودة للغاية. فما زلت لا أعرف سوى القليل عن هوية سنودن، أو مكان عمله، أو الدافع الحقيقي وراءه، أو ما فعله، لذا لم أكن أستطيع أن أجزم بالتهديدات التي قد تكون كامنه، سواء كانت من قبل المراقبة أو أي نوع آخر. وكان شعوري الوحيد الثابت هو عدم اليقين.

ويدون أن تكلف نفسها عناء الجلوس أو قول أي شيء، بدأت لورا، ربما لتخفيف بورها، في إخراج الكاميرا والحامل الثاثي وتركيبهما. ثم جاءت ووضعنا الميكروفونات على سنودن وأنا.

لقد ناقشنا خطتها لتصويرنا أثناء وجودنا في هونج كونج: فهي في نهاية المطاف مخرجة أفلام وثائقية تعمل على فيلم عن وكالة الأمن القومي. ومن المحتمل أن يصبح ما كنا نفوم به جزءاً كبيراً من مشروعها. كنت أعلم ذلك، ولكنني لم أكن مستعداً لبدء التسجيل في وقت قريب. كان هناك تنافر معرفي كبير بين الاجتماع بشكل سري مع مصدر كان بالنسبة للحكومة الأميركية غير قادر على كشف أسرارنا. ارتكبوا جرائم خطيرة، ومن ناحية أخرى قاموا بتصويرها.

كانت لورا جاهزة في غضون دقائق. وأعلنت قائلة: "سأبدأ التصوير الآن"، وكأنها كانت تفعل ذلك على النحو الأكثر طبعية في العالم. وإدراكنا أننا على وشك أن نخضع للتصوير زاد من حدة التوتر.

كان التفاعل الأولي بيني وبين سنودن محرجاً بالفعل، ولكن بمجرد أن بدأت الكاميرا في التصوير، أصبحنا على الفور أكثر رسمية وأقل ودية؛ حيث نصلب وضعنا ولباطاً حديثاً. على مر السنين، ألفت العديد من الخطب حول كيف تغير المراقبة السلوك البشري، مسلطاً الضوء على الدراسات التي تُظهر أن الأشخاص الذين يعرفون أنهم يخضعون للمراقبة يكونون أكثر تقييداً، وأكثر حذراً فيما يقولونه، وأقل حرية. والآن رأيت وشعرت بمثال حي لهذه الديناميكية.

نظراً لعدم جدوى محاولتنا لبادل المحاميات، لم يكن هناك ما يمكننا فعله سوى الانخراط في الحديث على الفور. "لدي الكثير من الأسئلة لك، وسأبدأ في طرحها، واحداً تلو الآخر، وإذا كان هذا مناسباً لك، فيمكننا الانطلاق من هناك"، بدأت.

"حسناً"، هكذا قال سنودن، وكان من الواضح أنني شعرت بالارتياح عندما بدأت في العمل. كان لدي هدفان رئيسيان في تلك اللحظة. ولأننا جميعاً كنا نعلم أن هناك خطراً كبيراً يتمثل في إمكانية ابعثاله في أي وقت، فقد كانت أولويتي العاجلة هي معرفه كل ما يمكنني معرفه عن سنودن: حياته، ووظائفه، وما الذي دفعه إلى الاختيار الاستثنائي الذي اتخذته، وما فعله على وجه التحديد لسرقه تلك الوثائق ولماذا، وماذا كان يفعل في هونج كونج. وثانياً، كنت عازماً على معرفه ما إذا كان صادقاً وصريحاً تماماً أم أنه يخفي أشياء مهمة عن هويته وما فعله.

على الرغم من أنني كنت كاتباً سياسياً لمدة ثماني سنوات تقريباً، فإن الخبرة الأكثر صلة بما كنت على وشك القيام به كانت مسيرتي المهنيه السابقيه كمحامى، والتي تضمنت أخذ إفادات الشهود. في الإفاده، يجلس المحامى على طاولة مع شاهد لساعات، وأحياناً لأيام. ويُجبر الشاهد بموجب القانون على البواجد هناك ويُطلب منه الإجابة على كل أسئله بصدق. ونبلخص أحد الأهداف الرئيسيه في فضح الأكاذيب، والعثور على التناقضات في قصه الشاهد، وكسر أي خيال ابكره الشاهد من أجل السماح للجمعية المخفيه بالظهور. كان أخذ الإفادات أحد الأشياء الغليظة التي أحبيها حمأ في كونى محامياً، وقد طورت كل أنواع الكتيكات لتحطيم الشاهد. كانت تنطوي دائماً على وابل لا هوادة فيه من الأسئلة، وكثيراً ما يكون نفس الأسئلة تُطرح مراراً وبكراراً ولكن في سياقات مختلفه، ومن اتجاهات وروايات مختلفه، لاخبار صلابه القصه.

قصة

التحول عن موقفي مع سنودن على الإنترنت، حيث كنت على استعداد لأن أكون
كانت هذه هي الشبكات العدوانية التي استخدمتها في ذلك اليوم، والتي كانت سلبية ومحترمة.
بقدر ما كنت أستريح في الحمام أو أناول وجبة خفيفة، أمضيت خمس ساعات متواصلة في استجوابه.
بدأت مع طفولته المبكرة، ونجاريه في المدرسة الابتدائية، وحياته قبل الحكومة
لقد طلبت منه أن يذكر لي كل التفاصيل التي يستطيع تذكرها. لقد علمت أن سنودن كان
ولد في ولاية كارولينا الشمالية ونشأ في ماريلاند، وهو ابن عائلة من الطبقة المتوسطة الدنيا
موظفو الحكومة الفيدرالية (كان والده في خفر السواحل لمدة ثلاثين عاماً)
لقد شعر سنودن بأنه لا يواجه أي تحديات في المدرسة الثانوية ولم يكملها أبداً، على الرغم من أنه كان
مهتم بالإنترنت أكثر من اهتمامه بالفصول الدراسية.

وعلى الفور تقريباً، تمكنت من رؤية ما لاحظته من محادثتنا عبر الإنترنت: كان سنودن
شديد الذكاء والعقلانية، وكانت عمليات تفكيره منهجية. وكانت إجاباته واضحة ومفصلة. وفي
كل حاله تقريباً، كانت إجاباته محاوية بشكل مباشر مع ما سأله عنه، وكانت مدروسة ومدروسة. ولم يكن
هناك طرق ملبوسة غريبة أو قصص غير محتملة إلى حد كبير من النوع الذي يشكل السمة المميزة
للأشخاص غير المستقرين عاطفياً أو أولئك الذين يعانون من أمراض نفسية. وكان استقراره
وتركيزه يغرسان الثقة في نفسه.

ورغم أننا نكون انطباعات عن الناس بسهولة من خلال التفاعلات عبر الإنترنت، فإننا ما
زلنا في حاجة إلى اللقاء بهم شخصياً حتى تتمكن من تكوين شعور موثوق به بهويتهم. وسرعان ما
شعرت بنحس في التعامل مع الموقف، ونعافيت من الشكوك والارتباك الأوليين اللذين
انابني بشأن هوية الشخص الذي أتعامل معه. ولكنني ظلت مشككاً بشدة لأنني كنت أعلم أن مصداقية
كل ما كنا على وشك القيام به تعتمد على مصداقية ادعاءات سنودن حول هويته.

لقد قضينا عدة ساعات في الحديث عن تاريخ عمله وبطوره الفكري. وكما هو الحال مع
بالسبب للعديد من الأميركيين، تغيرت آراء سنودن السياسية بشكل كبير بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.
الهجوم: لقد أصبح أكثر "وطنياً" بكثير. في عام 2004، عندما كان في العشرين من عمره، انضم إلى
الجيش الأمريكي بنوي القتال في حرب العراق، وهو ما كان يعتقد في ذلك الوقت أنه
لقد بذلنا جهداً كبيراً لتحرير الشعب العراقي من الظلم. وبعد بضعة أسابيع فقط من التدريب الأساسي،
ومع ذلك، فقد رأى أثناء التدريب أن الحديث كان أكثر عن قتل العرب من الحديث عن تحريرهم.
أي شخص. بحلول الوقت الذي كُسرت فيه كلنا سافره في حادث تدريب وكان
اضطر إلى ترك الجيش، وأصبح محبطاً للغاية بشأن الواقع.
غرض الحرب.

لكن سنودن ما زال يؤمن بالخبر الأساسي للحكومة الأمريكية،

ولكن في عام 2002، كان يعمل في وكالة فيدرالية. ورغم أنه لم يحصل على شهادة الثانوية العامة، إلا أنه تمكن في بداية شبابه من خلق فرص لنفسه، بما في ذلك العمل الفني المدفوع الأجر بثلاثين دولاراً في الساعة قبل بلوغه الثامنة عشرة، وكان مهندس أنظمة معتمداً من شركة مايكروسوفت منذ عام 2002. ولكنه نظر إلى العمل في الحكومة الفيدرالية باعتباره شيئاً نبيلًا وواعدًا على الصعيد المهني، لذلك بدأ كحارس أمن في مركز الدراسات المتقدمة للغات في جامعة ماريلاند، وهو مبنى تديره وتستخدمه وكالة الأمن القومي سرًا. وقال إن الهدف كان الحصول على تصريح سري للغاية وبالتالي وضع قدمه في الباب للقيام بأعمال فنية.

ورغم أن سنودن ترك الدراسة الثانوية، إلا أنه كان ينمّع بموهبة فطرية في مجال التكنولوجيا، وهو ما أصبح واضحاً في سنوات مراهقته المبكرة. وإلى جانب ذكائه الواضح، مكنه هذه الصفات، على الرغم من صغر سنه وافقاره إلى التعليم الرسمي، من التقدم بسرعة في وظائفه، فانتقل بسرعة من حارس أمن إلى منصب خبير تقني في وكالة الاستخبارات المركزية في عام 2005.

لقد أوضح سنودن أن مجتمع الاستخبارات أكمله كان في أمس الحاجة إلى موظفين متمرسين في مجال التكنولوجيا. فقد تحول إلى نظام ضخم مترامي الأطراف إلى الحد الذي جعل العثور على عدد كافٍ من الأشخاص القادرين على تشغيله أمراً صعباً. وعلى هذا فقد اضطرت وكالات الأمن القومي إلى اللجوء إلى مجموعات المواهب غير التقليدية لتحديد الموظفين. وكان الأشخاص الذين يتمتعون بمهارات حاسوبية متقدمة إلى حد كافٍ يميلون إلى أن يكونوا صغاراً ومنعزلين في بعض الأحيان، وكثيراً ما فشلوا في التألق في التعليم السائد. وكثيراً ما وجدوا أن ثقافة الإنترنت أكثر بحفزاً من المؤسسات التعليمية الرسمية والفاعلات الشخصية. وأصبح سنودن عضواً قيماً في فريق تكنولوجيا المعلومات في الوكالة، وكان أكثر دراية وكفاءة بشكل واضح من معظم زملائه الأكبر سناً من خريجي الجامعات. وشعر سنودن بأنه وجد البيئة المناسبة تماماً التي سكاها فيها مهاراته وسيم نجاهل افتقاره إلى المؤهلات الأكاديمية.

في عام 2006، انتقل من كونه معافداً مع وكالة المخابرات المركزية إلى موظف بدوام كامل، مما زاد من فرصه بشكل أكبر. في عام 2007، علم بإعلان وظيفة في وكالة المخابرات المركزية يتضمن العمل على أنظمة الكمبيوتر أثناء وجوده في الخارج. وبفضل التوصيات المتهوجة من مديره، حصل على الوظيفة وانتهى به الأمر بالعمل لصالح وكالة المخابرات المركزية في سويسرا. كان ممرراً في جنيف لمدة ثلاث سنوات، حتى عام 2010، ونم نشره هناك منخفياً بأوراق اعتماد دبلوماسية.

وكما وصف سنودن عمله في جنيف، فقد كان أكثر من مجرد

"مدير الأنظمة". كان يعتبر الخبير التقني والأمن السبراني الأول في سويسرا، وأمر بالسفر في جميع أنحاء المنطقة لإصلاح المشاكل التي لم يستطع أحد غيره حلها. وقد اختارته وكالة الاستخبارات المركزية لدعم الرئيس في قمة حلف شمال الأطلسي في رومانيا عام 2008. وعلى الرغم من هذا النجاح، إلا أنه خلال فترة عمله مع وكالة الاستخبارات المركزية بدأ سنودن يشعر بقلق شديد إزاء تصرفات حكومته.

"بسبب قدرة الخبراء الفئسين على الوصول إلى أنظمة الكمبيوتر، رأيت الكثير من الأشياء السرية"، كما أخبرني سنودن، "وكان الكثير منها سيئاً للغاية. بدأت أفهم أن ما يفعله حكومي حفاً في العالم يختلف كثيراً عما تعلمناه دائماً. وهذا الاعتراف بدوره يقودك إلى البدء في إعادة تقييم كيفية نظرتك إلى الأشياء، وطرح المزيد من الأسئلة حولها".

ومن الأمثلة التي رواها محاوله ضباط وكالة الاستخبارات المركزية تجنيد مصرفي سويسري لعدم معلومات سرية. فقد أرادوا أن يعرفوا المعاملات المالية لأشخاص محل اهتمام الولايات المتحدة. وروى سنودن كيف تصادق أحد الضباط المخفين مع المصرفي، وأرغمه على شرب الخمر ذات ليلة، وشجعه على العودة إلى منزله بالسيارة. وعندما أوفقت الشرطة المصرفي وألقت القبض عليه بهمة العبادة بحث تأثير الكحول، عرض عليه عمل وكالة الاستخبارات المركزية المساعدة الشخصية بطرق مختلفة، شريطة أن يتعاون المصرفي مع الوكالة. ولكن جهود التجنيد فشلت في نهاية المطاف. وقال: "لقد دمروا حياة الهدف بسبب شيء لم ينجح حتى، ثم ابتعدوا ببساطته". وبعيداً عن المخطط نفسه، كان سنودن متزعجاً من الطريقة التي تباهى بها العميل بالأساليب المستخدمة في اصطيد صيده. وكان هناك عنصر إضافي من الإحباط ناجماً عن جهود سنودن لجعله يخسر.

رؤسائه على علم بالمشاكل في أمن الكمبيوتر أو الأنظمة التي يعتقد أنها تتجنبها وقال إن هذه الجهود قوبلت بالرفض في أغلب الأحيان.

"سيفولون أن هذه ليست وظيفتك، أو سيقال لك أنك لا تملك ما يكفي من المال المعلومات التي يمكنك من إصدار مثل هذه الأحكام. في الأساس، سيتم توجيهك بعدم" قال إنه لا داعي للقلق بشأن ذلك". لقد اكتسب سمعة طيبة بين زملائه كشخص "الذي أثار الكثير من المحاوف، وهي سمة لم تجعله محبوباً لدى رؤسائه. "كان هذا عندما بدأت أرى حفاً مدى سهولة فصل السلطة عن المساءلة، كلما ارتفعت مستويات السلطة، كلما قلت الرقابة والمساءلة."

في أواخر عام 2009، قرر سنودن، الذي أصيب بخيبة الأمل، أنه أصبح مستعداً لمعادرة وكالة الاستخبارات المركزية وفي هذه المرحلة، في نهاية فترة عمله في حيف، بدأ لأول مره في التفكير في كيفية التعامل مع مثل هذه العصية يفكر في أن يصبح مُبلغاً عن المخالفات ويُسرر الأسرار التي يعتقد أنها كشف عن مخالفات.

"لماذا لم تفعل ذلك إذن؟" سألت.

في ذلك الوقت، كان يعتقد أو على الأقل يأمل أن يؤدي انتخاب باراك أوباما رئيساً إلى إصلاح بعض أسوأ الانتهاكات التي شهدتها. فقد تولى أوباما منصبه متعهداً بتغيير الانتهاكات المعرّضة للأمن القومي التي بُررت بالحرب ضد الإرهاب. وكان سنودن سيقع أن سم على الأقل بلطف بعض أكثر جوانب عالم الاستخبارات والجيش خشونة.

"ولكن بعد ذلك أصبح من الواضح أن أوباما لم يكن يواصل هذه الانتهاكات فحسب، بل كان في كثير من الحالات يوسع نطاقها"، كما قال. "أدركت حينها أنني لا أستطيع الانتظار حتى يأتي زعيم لإصلاح هذه الأمور. فالقيادة تلخص في التصرف أولاً والعمل كمثال للآخرين، وليس انتظار الآخرين للتصرف".

كما أعرب عن قلقه إزاء الأضرار التي قد تنجم عن الكشف عن ما تعلمه في وكالة الاستخبارات المركزية. وقال في إشارة إلى العملاء السريين والمخبرين: "عندما تسرب أسرار وكالة الاستخبارات المركزية، فإنك بذلك تلحق الأذى بالناس. لم أكن راغباً في فعل ذلك. ولكن عندما تسرب أسرار وكالة الأمن القومي، فإنك لا تلحق سوى الضرر بالنظام المسينة. لقد شعرت بارتياح أكبر إزاء هذا".

وهكذا عاد سنودن إلى وكالة الأمن القومي، هذه المرة للعمل لصالح شركة ديل، التي تعاقدت مع الوكالة. وفي عام 2010، تم تعيينه في اليابان، حيث حصل على درجة أعلى كثيراً من الوصول إلى أسرار المراقبة مقارنة بما كان يتمتع به من قبل.

"لقد بدأت الأشياء التي شاهدتها تزعجني حقاً"، كما قال سنودن. "لقد يمكنت من مشاهدة الطائرات بدون طيار في الوقت الفعلي وهي تراقب الأشخاص الذين قد يظنهم. كان بإمكانك مشاهدة قرى بأكملها ومعرفة ما يفعله الجميع. لقد شاهدت وكالة الأمن القومي تنعقب أنشطة الناس على الإنترنت أثناء كتابتهم. لقد أدركت مدى التدخل الذي أصبحت عليه قدرات المراقبة الأمريكية. لقد أدركت مدى اتساع هذا النظام. ولم يكن أحد تقريباً يعرف ما يحدث".

لقد شعر بالحاجة الملحة إلى تسريب ما كان يراه. "كلما أمضت وقتاً أطول في وكالة الأمن القومي في اليابان، كلما أدركت أنني لا أستطيع أن أحتفظ بكل شيء لنفسى. لقد شعرت أنه من الخطأ أن أساهم في إخفاء كل هذا عن عامة الناس".

وفي وقت لاحق، بمجرد الكشف عن هوية سنودن، حاول المراسلون تصويره باعتباره رجلاً بسيط الفكر ومن ذوي المستوى المتدني في مجال تكنولوجيا المعلومات، والذي صادف أن عثر على معلومات سرية. ولكن الواقع كان مختلفاً تماماً.

أخبرني سنودن أنه طوال فتره عمله في كل من وكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومي، كان يتلقى تدريباً تدريجياً ليصبح عملاً إلكترونيًا رفيع المستوى، وهو شخص يخترق

في اليابان، كان يتدرب على اختراق الأنظمة العسكرية والمدنية في بلدان أخرى، لسرقة المعلومات أو إعداد الهجمات دون ترك أي أثر. وفي اليابان، تكثف هذا التدريب. وأصبح ماهراً في أكثر الأساليب تطوراً لحماية البيانات الإلكترونية من وكالات الاستخبارات الأخرى، وحصل رسمياً على شهادة كعميل سبراني رفيع المستوى. وفي النهاية تم اختياره من قبل أكاديمية تدريب مكافحة التجسس المشتركة التابعة لوكالة استخبارات الدفاع لتدريس مكافحة التجسس السبراني في دورة مكافحة التجسس الصينية.

وكانت أساليب الأمن التشغيلية التي أصر على أن سبغها هي الأساليب التي تعلمها وحتى ساعد في تصميمها في وكالة المخابرات المركزية وخاصة في وكالة الأمن القومي. في يوليو/تموز 2013 أكدت صحيفة نيويورك تايمز ما قاله لي سنودن، حيث ذكرت أن "إدوارد سنودن أثناء عمله مع أحد المتعاقدين مع وكالة الأمن القومي يعلم كيف يكون قرصاناً"، وأنه "حول نفسه إلى نوع من خبراء الأمن السبراني الذي تسعى وكالة الأمن القومي يأنسه إلى جسده". وقال صحيفة نيويورك تايمز إن التدريب الذي تلقاه هناك كان "مركزياً في بحوله نحو الأمن السبراني الأكثر تطوراً". وأضافت المقالة أن الملفات التي تمكن سنودن من الوصول إليها أظهرت أنه "تحول إلى الجانب الهجومي من التجسس الإلكتروني أو الحرب السبرانية، حيث يقوم وكالة الأمن القومي بفحص أنظمة الكمبيوتر في دول أخرى لسرقة المعلومات أو لإعداد برامج تجسس".

الهجمات.

ورغم محاولتي الالتزام بالتسلسل الزمني في طرح الأسئلة، إلا أنني لم أستطع في كثير من الأحيان مقاومة الففز إلى الأمام، وذلك في الأغلب بسبب الحماس. فقد كنت أرغب بشكل خاص في الوصول إلى جوهر ما كان بالنسبة لي اللغز الأكثر إثارة للدهشة منذ بدأت الحديث معه: ما الذي دفع سنودن حملاً إلى التحلي عن حياته المهنية، وتحويل نفسه إلى مجرم محتمل، وانتهاك متطلبات السرية والولاء التي تم غرسها في رأسه لسنوات؟

لقد طرح نفس السؤال بطرق مختلفة عديدة، وأجاب سنودن على هذا السؤال بطرق مختلفة عديدة، ولكن التفسيرات التي قدمها كانت إما سطحية للغاية، أو محدودة للغاية، أو خالية من العاطفة والإقناع. لقد كان مرتاحاً للغاية في الحديث عن أنظمة وتقنيات وكالة الأمن القومي، ولكن من الواضح أنه لم يكن مرتاحاً عندما كان هو نفسه هو الموضوع، وخاصة في الرد على الاقتراح بأنه قام بشيء شجاع وغير عادي يستحق تفسيراً نفسياً. بدت إجاباته أكثر تجريدية من كونها غريزية، ولهذا وجدت أنها غير مقنعة. لقد قال إن العالم له الحق في معرفته ما يجري لخصوصيته؛ إنه يشعر بالبرام أحياناً في اتخاذ موقف ضد الظلم؛ ولا يمكنه في ضمير مرناح أن يظل صامناً.

حول التهديد الخفي للقيم التي يعتز بها.

لقد اعتدت أن هذه القيم السياسية حقيقية بالنسبة له، ولكنني أردت أن أعرف ما الذي دفعه شخصياً إلى التضحية بحياته وحرته دفاعاً عن هذه القيم، وشعرت أنني لم أحصل على الإجابة الحقيقية. ربما لم يكن لديه الإجابة، أو ربما كان، مثل العديد من الرجال الأميركيين، وخاصة عندما ينغمسون في ثقافة الأمن القومي، متردداً في الخوض في أعماق نفسه، ولكن كان لزاماً علي أن أعرف.

وبعيداً عن أي شيء آخر، كنت أريد التأكد من أنه اتخذ اختياره بفهم حقيقي وعقلاني للعواقب: لم أكن على استعداد لمساعدته في تحمل مثل هذه المخاطرة الكبيرة ما لم أكن مقتنعاً بأنه يفعل ذلك باستقلالية كاملة ووكالة، مع فهم حقيقي لغرضه.

وأخيراً، أعطاني سنودن إجابة شعرت أنها نابضة بالحياة وحقيقية. قال: "إن المقياس الحقيقي لقيمه الشخص ليس ما يقول إنه يؤمن به، بل ما يفعله دفاعاً عن هذه المعتقدات. وإذا لم تتصرف وفقاً لمعتقداتك، فمن المحتمل أن هذه المعتقدات ليست حقيقية".

كيف استطاع تطوير هذا المقياس لتقييم قيمته؟ من أين استمد هذا الاعتقاد بأنه لا يستطيع التصرف بشكل أخلاقي إلا إذا كان على استعداد للتضحية بمصالحه الخاصة من أجل الصالح العام؟

"لقد نشأت في أماكن مختلفة كثيرة، واكتسبت الكثير من الخبرات"، هكذا قال سنودن. لقد نشأ وهو يقرأ كميات كبيرة من الأساطير اليونانية، وتأثر بكتاب جوزيف كامبل "البطل ذو الألف وجه"، والذي أشار إلى أنه "يجد خيوطاً مشتركة بين القصص التي تتفاسمها جميعاً". وكان الدرس الأساسي الذي تعلمه من هذا الكتاب هو "أنا نحن الذين نضفي على الحياة معنى من خلال أفعالنا والعصص التي نخلفها من خلالها". فالناس هم فقط ما يحددهم أفعالهم. "لا أريد أن أكون شخصاً بظل خائفاً من التصرف دفاعاً عن مبادئ".

كان هذا الموضوع، هذا البناء الأخلاقي لتقييم هوية المرء وقيمه، من الموضوعات التي واجهها بشكل متكرر في مساره الفكري، بما في ذلك، كما أوضح بخجل، من ألعاب الفيديو. قال إن الدرس الذي تعلمه سنودن من الألعاب الفيديو هو أن شخصاً واحداً فقط، حتى الأكثر عجزاً، يمكنه مواجهة الظلم العظيم. "غالباً ما يكون البطل شخصاً عادياً، يجد نفسه في مواجهة ظلم خطير من قوى قوية ولديه خيار الفرار خوفاً أو القتال من أجل معتقداته. كما يُظهر التاريخ أن الأشخاص العاديين على ما يبدو الذين لديهم قدر كافٍ من العزم على العدالة يمكنهم الانتصار

"على أقوى الخصوم."

لم يكن أول شخص سمعته بزعم أن ألعاب الفيديو كانت أداة في تشكيل نظرتهم للعالم. فقبل سنوات، ربما كنت لأسخر من هذا، لكنني أصبحت أنقبل حقيقة مفادها أن ألعاب الفيديو لعبت بالنسبة لجيل سنودن دوراً لا يقل خطورة في تشكيل الوعي السياسي، والمنطوق الأخلاقي، وفهم المرء لمكانه في العالم عن الأدب والتلفزيون والسينما. وهي أيضاً كثيراً ما تطرح معضلات أخلاقية معقدة ونستفز الأمل، وخاصة بالنسبة للأشخاص الذين بدأوا يشككون في ما تعلموه.

لقد تطور الفكر الأخلاقي المبكر لدى سنودن – الذي استمده من العمل الذي شكل، على حد تعبيره، "نموذجاً لما نريد أن نصبح عليه، ولماذا" – إلى تأمل جاد في الذات فيما يتصل بالالتزامات الأخلاقية والحدود النفسية. وقد أوضح سنودن قائلاً: "إن ما يجعل الإنسان سلباً ومطيعاً هو الخوف من العواقب، ولكن بمجرد أن تتخلي عن يعلقك بأشياء لا يهيك في نهاية المطاف – المال، أو المهنة، أو السلامة الجسدية – فإنك تستطيع أن تتغلب على هذا الخوف".

كان الإنترنت يشكل أهميه بالغه بالنسبه لنظرته للعالم. فبالنسبه للعديد من أبناء جيله، لم يكن الإنترنت بالنسبه له مجرد أداة معزولة يستخدمها في أداء مهام منعصلة. بل كان الإنترنت بمثابة العالم الذي تطور فيه عمله وشخصيته، ومكان قائم بذاته يوفر له الحرية والاستكشاف وإمكانية النمو الفكري والفهم.

بالنسبة لسنودن، كانت الصفات الفريدة للإنترنت ذات قيمة لا تضاهي، بحب الحفاظ عليه بأي ثمن. لقد استخدم الإنترنت عندما كان مراهقاً لاستكشاف الأفكار والتحدث مع أشخاص في أماكن بعيدة ومن خلفيات مختلفة تماماً لم يكن ليصادفه من قبل. "في الأساس، سمح لي الإنترنت "أختبر الحرية وأستكشف قدراتي الكاملة كإنسان." من الواضح عندما يتحدث سنودن عن قيمة الإنترنت، فإنه يبدو حيويًا وعاطفيًا. وأضاف: "بالنسبة للعديد من الأطفال، يعد الإنترنت وسيلة لتحقيق الذات. فهو يسمح لهم لاستكشاف من هم ومن يريدون أن يكونوا، ولكن هذا لن ينجح إلا إذا تمكنا من أن نكون حاصين ومجهولين، حتى نرتكب الأخطاء دون أن يتبعنا أحد. أنا قلق من أن "كان جيلي هو الجيل الأخير الذي يتمتع بهذه الحرية."

لقد أصبح واضحاً لي الدور الذي لعبه هذا في قراره. قال لي سنودن: "لا أريد أن أعيش في عالم لا نسمع فيه بالخصوصية ولا بالحرية، حيث يتم إخماد العيمة الفريدة للإنترنت". لقد شعر بأنه مجبر على فعل ما بوسعه لحماية خصوصيته. منع حدوث ذلك أو، بشكل أكثر دقة، تمكّن الآخرين من اتخاذ الاختيار

ما إذا كان من الواجب التصرف أم لا للدفاع عن تلك القيم.

وعلى هذا المنوال، أكد سنودن مراراً وتكراراً أن هدفه لم يكن تدمير قدرة وكالة الأمن القومي على القضاء على الخصوصية. وقال: "ليس من دوري أن أتخذ هذا الخيار". بل إنه أراد أن يعرف المواطنون الأميركيون والناس في مختلف أنحاء العالم ما يجري لخصوصيتهم، وأن يزودهم بالمعلومات. وأصر على القول: "لا أنوي تدمير هذه الأنظمة، بل أن أسمح للجمهور بأن يقرر ما إذا كان ينبغي لها أن تستمر".

في كثير من الأحيان، يتم شيطنة المبلغين عن المخالفات مثل سنودن باعتبارهم منعزلين أو فاشلين، ولا يصرفون بدافع من ضميرهم بل بسبب الاغتراب والإحباط من الحياة الفاشلة. كان سنودن على العكس من ذلك: فقد عاش حياة مليئة بالأشياء التي ينظر إليها الناس على أنها الأكثر قيمة. وكان قراره بسريب الوثائق يعني التحلي عن صديقة كان يحبها لفترة طويلة، وحياة في جنة هاواي، وأسرة داعمة، ومهنة مستقرة، ورأب مربح، وحياة مليئة بالاحتمالات من كل نوع.

وبعد انتهاء مهمة سنودن في وكالة الأمن القومي في البابا في عام 2011، عاد للعمل مرة أخرى في شركة ديل، ولكن هذه المرة في مكتب وكالة الاستخبارات المركزية في ماريلاند. وبفضل المكافآت، كان في طريقه إلى تحقيق دخل يبلغ نحو 200 ألف دولار في ذلك العام، وذلك من خلال العمل مع مايكروسوفت وشركات تكنولوجيا أخرى لبناء أنظمة أمنه لوكالة الاستخبارات المركزية وغيرها من الوكالات لتخزين الوثائق والبيانات. وقال سنودن عن ذلك الوقت: "كان العالم يزداد سوءاً. وفي ذلك المصعب، رأيت بنفسى أن الدولة، وخاصة وكالة الأمن القومي، كانت تعمل جنباً إلى جنب مع صاعه التكنولوجيا الخاصة للحصول على إمكانية الوصول الكامل إلى اتصالات الناس".

لقد كان سنودن طيلة الساعات الخمس التي استغرقها عملية الاستجواب في ذلك اليوم - بل وطوال الوقت الذي تحدث فيه معه في هونج كونج - ينسم نبرة صوته بالهدوء والصرامة والواقعية. ولكن عندما شرح لنا ما اكتشفه والذي دفعه في النهاية إلى الحرك، أصبح متحمساً، بل وحتى مضطرباً بعض الشيء. وقال: "لقد أدركت أنهم كانوا يبنون نظاماً يهدف إلى القضاء على كل أشكال الخصوصية على مستوى العالم. بحيث لا يتمكن أحد من التواصل إلكترونياً دون أن تتمكن وكالة الأمن القومي من جمع ونخزين وتحليل الاتصالات".

كان هذا الإدراك هو الذي عرر تصميم سنودن على أن يصبح كاشعاً عن المخالفات. في عام 2012، نقله ديل من ماريلاند إلى هاواي. وقضى أجزاء من عام 2012 في تنزيل الوثائق التي اعتقد أن العالم يجب أن يراها. كما أخذ بعض الوثائق الأخرى ليس للنشر، ولكن حتى يتمكن الصحفيون من الاطلاع عليها.

فهم سياق الأنظمة التي كانوا يقدمون التقارير بشأنها.

في أوائل عام 2013، أدرك أنه كان بحاجة إلى مجموعة واحدة من الوثائق

كان من المفترض أن يسكمل الصورة التي أراد تقديمها للعالم والتي لم يكن بوسع الوصول إليها أثناء وجوده في شركة دبل. ولن يكون من الممكن الوصول إلى هذه الصور إلا إذا حصل على وظيفة مخلقة، حيث سسم بعينه رسمياً كمحلل للبنية الأساسية، مما يسمح له بالوصول إلى مستودعات المراقبة الخام لوكالة الأمن القومي.

وعلى هذا الأساس نعدم سنودن لشغل وظيفته شاغرة في هاواي لدى شركه "بوز ألي هاملتون"، إحدى أكبر شركات المعاومات الدفاعية الخاصة وأكثرها نفوذاً في البلاد، والتي تضم مسؤولين حكوميين سابقين. وقد قبل سنودن تخفيضاً في راتبه للحصول على هذه الوظيفة، لأنها أياحت له الوصول إلى المجموعة الأخيرة من الملفات التي شعر أنه يحتاج إليها لاستكمال صورة التجسس التي تقوم بها وكالة الأمن القومي. والأمر الأكثر أهمية هو أن هذا الوصول سمح له بجمع المعلومات عن المراقبة السرية التي تقوم بها وكالة الأمن القومي للبنية الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالكامل داخل الولايات المتحدة.

في منتصف مايو/أيار 2013، طلب سنودن إجازة لمدة أسبوعين لتلقي العلاج من الصرع، وهي الحالة التي علم أنه يعاني منها في العام السابق. وحزم أمتعته، بما في ذلك عدة أفراص فلاش ملبنة بوئائق وكالة الأمن القومي، إلى جانب أربعة أجهزة كمبيوتر محمولة فارعة لاستخدامها لأغراض مختلفة. ولم يخبر صديقه إلى أين كان ذاهباً؛ بل كان من الشائع أن يسافر للعمل دون أن يتمكن من إخبارها بوجهه. كان يريد أن يبقىها غير مدركة لخططه، من أجل تجنب تعريضها لمصايقات الحكومة بمجرد الكشف عن هويته.

وصل إلى هونج كونج قادماً من هاواي في 20 مايو/أيار، وأجرى تسجيل دخوله في فندق ميرا باسمه الحقيقي، وظل هناك منذ ذلك الحين.

كان سنودن يقيم في الفندق بشكل علني، وكان يدفع ببطاقة الائتمان الخاصة به، لأنه كان يعلم أن تحركاته سوف يخضع في نهاية المطاف للتدقيق من جانب الحكومة ووسائل الإعلام وكل شخص آخر تقريباً. وكان يريد منع أي ادعاء بأنه كان عميلاً أجنبياً، وهو ما كان ليسهل ادعاءه لو قضى هذه الفترة مختبئاً. وقال إنه كان يهدف إلى إثبات أن تحركاته يمكن تفسيرها، وأنه لا يوجد مؤامرة، وأنه كان ينصرف بمفرده. وبالنسبة للسلطات في هونج كونج والصين، بدا وكأنه رجل أعمال عادي، وليس شخصاً يختبئ بعيداً عن الأنظار. وقال: "أنا لا أخطط لإخفاء هويتي، لذا ليس لدي سبب للاختباء وتغذية نظريات المؤامرة أو حملات الشيطنة".

ثم طرح السؤال الذي كان يجول في ذهنه منذ تحدثنا لأول مرة عبر الإنترنت: لماذا اختار هونج كونج كوجهة له بعد أن أصبح مسعداً للكشف عن الوثائق؟ ومن الواضح أن إجابة سنودن أظهرت أن القرار كان صائباً.

بناءً على تحليل دقيق.

كان أولوية الأولى، كما قال، هي ضمان سلامته الجسدية من التدخل الأمريكي أثناء عمله مع لورا وأما على الوثائق. وإذا اكتشفت السلطات الأمريكية خطته لتسريب الوثائق، فإنها ستحاول معه، أو اعتقاله أو ما هو أسوأ من ذلك. وكان يعتقد أن هونغ كونج، على الرغم من استقلالها شبه الكامل، جزء من الأراضي الصينية، وأن العملاء الأمريكيين سيجدون صعوبة أكبر في العمل ضده هناك مقارنة بالأمم المتحدة الأخرى التي اعتبرها مرشحة للبحث عن ملجأ نهائي، مثل دولة صغيرة في أمريكا اللاتينية مثل الإكوادور أو بوليفيا. كما سيكون هونغ كونج أكثر استعداداً وقدره على مقاومة الضغوط الأمريكية لتسليمه مقارنة بدولة أوروبية صغيرة مثل أيسلندا.

ورغم أن نشر الوثائق على الملأ كان الاعتبار الرئيسي الذي راود سنودن عند اختياره للمكان، فإنه لم يكن الاعتبار الوحيد. فقد أراد أيضاً أن يكون في مكان يلتزم فيه الناس بالقيم السياسية التي كانت مهمة بالنسبة له. وكما أوضح، فإن شعب هونغ كونج، على الرغم من خضوعه في نهاية المطاف للحكم الفمعي للحكومة الصينية، ناضل من أجل الحفاظ على بعض الحريات السياسية الأساسية وخلق مناخ نابض بالحياة من المعارضة. وأشار سنودن إلى أن هونغ كونج انتخبت زعماءها ديمقراطياً، كما كانت أيضاً موقعاً لاحتجاجات شوارع ضخمة، بما في ذلك مسيرة سنوية ضد حملة القمع في ميدان السلام السماوي.

كان هناك أماكن أخرى كان يوسعه أن يذهب إليها، مما يوفر له قدرًا أعظم من الحماية من أي حرك أمريكي محتمل، بما في ذلك البر الرئيسي للصين. وكانت هناك بالتأكيد بلدان تتمتع بقدر أعظم من الحرية السياسية. ولكن هونغ كونج، على حد تعبيره، توفر أفضل مزيج من الأمن المادي والقوة السياسية.

لا شك أن القرار كان ينطوي على بعض العيوب، وكان سنودن على علم بها جميعاً، بما في ذلك علاقة المدينة بالبر الرئيسي للصين، وهو ما من شأنه أن يمنح المتقدين وسيلة سهلة لشيطنه. ولكن الخيارات لم تكن مثالية. فقد كان يقول في كثير من الأحيان: "كل خيار سيئ"، والواقع أن هونغ كونج وفرت له بالفعل قدرًا من الأمن وحرية الحركة كان من الصعب تكراره في أي مكان آخر.

وبعد أن حصلت على كل الحقائق حول العصة، أصبح لدي هدف آخر: التأكد من أن سنودن يفهم ما قد يحدث له بمجرد الكشف عن هويته باعتباره المصدر وراء هذه التسريبات.

لقد شنت إدارة أوباما ما وصفه الناس عبر الطيف السياسي

كان المظاهرون يدعون إلى شن حرب غير مسبقة على المبلغين عن المخالفات. وكان الرئيس، الذي خاض حملته الانتخابية على أساس التعهد بامتلاك "الإدارة الأكثر شفافية في التاريخ"، وبعهد على وجه التحديد بحماية المبلغين عن المخالفات، الذين أشاد بهم باعتبارهم "نبلاء" و"شجعان"، قد فعل العكس تماماً.

لقد قامت إداره أوباما بملاحقة عدد أكبر من المسربين الحكوميين بموجب قانون التجسس لعام 1917 – ما مجموعه سبعة – معارضة بكل الإدارات السابعة في تاريخ الولايات المتحدة مجتمعة: بل وأكثر من ضعف هذا الإجمالي. وقد تم تبني قانون التجسس أثناء الحرب العالمية الأولى لتمكين وودرو ويلسون من تجريم المعارضة للحرب، والعقوبات التي يفرضها شديدة: فهي تشمل السجن مدى الحياة وحتى عقوبة الإعدام.

لا شك أن القانون سوف يفرض سلطته الكاملة على سنودن. وسوف تتهمه وزارة العدل في عهد أوباما بارتكاب جرائم قد تؤدي إلى سجنه مدى الحياة، وسوف يتوقع أن يتعرض لإدانته واسعه النطاق باعتبارها خائناً.

"ماذا تعيد أنه سيحدث لك عندما تكشف عن نفسك كمصدر؟" سألت.

أجاب سنودن في مقطع سريع أوضح أنه فكر في هذا السؤال مرات عديدة من قبل: "سيفولون أنتي انتهكت قانون التجسس. وأنتي اربكت جرائم خطيرة. وأنتي ساعدت أعداء أميركا. وأنتي عرضت الأمن القومي للخطر. وأنا على يقين من أنهم سيقنصون كل حادثة يمكنهم الحصول عليها من ماضي، وربما يبالغون أو حتى يفبركون بعضها، لشيطنتي قدر الإمكان".

وقال إنه لا يريد الذهاب إلى السجن. وأضاف: "سأحاول ألا أفعل ذلك. ولكن إذا كانت هذه هي النتيجة المترتبة على كل هذا، وأنا أعلم أن هناك فرصة كبيرة لذلك، فقد قررت منذ فترة أنني أستطيع أن أتعايش مع ما يفعلونه بي. الشيء الوحيد الذي لا أستطيع أن أتعايش معه هو أنني لم أفعل شيئاً".

في ذلك اليوم الأول، وفي كل يوم منذ ذلك الحين، كان قرار سنودن وبأمله الهادئ لقد كانت توقعاتي لما قد يحدث له مفاجئة ومؤثرة للغاية. لم أراه قط يظهر ذرة من الندم أو الخوف أو القلق. لقد أوضح دون تردد، أدرك أنه اتخذ قراره، وفهم العواقب المحتملة، وكان مستعداً لقبولهم.

بدا أن سنودن اسمد شعوراً بالقوة من انخاذه هذا الفرار. فقد أظهر رباطة حاش غير عادية عندما تحدث عن ما قد تفعله به الحكومة الأمريكية. وكان مشهد هذا الشاب البالغ من العمر سبعة وعشرين عاماً وهو يرد على هذا السؤال بمثابة صدمة حقيقية.

لقد كان هذا الرجل ملهماً للغاية، فقد كان الطريق إلى التهديد يعقود من الزمان، أو الحياة، في سجن شديد الحراسة _ وهو احتمال من شأنه أن يخيف أي شخص تقريباً حتى يصيبه بالشلل. وكانت شجاعته معدية: فقد تعهدت أنا ولورا لبعضنا البعض مراراً وبكراراً ولنسودن بأن كل عمل نقوم به وكل فرار نخذه من تلك النقطة فصاعداً سوف يحترم اختياره. وشعرت بواجبي في نقل القصة بالروح التي حركت الفعل الأصلي الذي قام به سنودن: الشجاعة المتجذرة في قناعه المرء بأنه يفعل ما يعتقد أنه صحيح، ورفض الخوف أو الردع بالتهديدات التي لا أساس لها من الصحة من قبل المسؤولين الحاقدين الحريصين على إخفاء أفعالهم.

وبعد خمس ساعات من الاستجواب، اقسمت بما لا بدع مجالاً للشك بأن كل مزاعم سنودن كانت صحيحة وأن دوافعه كانت مدروسة وحقيقية. وقبل أن تتركه، عاد إلى النقطة التي أثارها بالفعل مرات عديدة: فقد أصر على التعريف بنفسه بأعباءه المصدر للوثائق، وفعل ذلك علناً في أول مقال نشرناه. وقال: "إن أي شخص يقوم بعمل مهم كهذا عليه التزام بشرح الأسباب التي دفعته إلى القيام بذلك وما يأمل في تحقيقه للعامة". كما أنه لم يكن راعياً في زيادة مآخ الخوف الذي عززته حكومة الولايات المتحدة من خلال الاختباء.

فضلاً عن ذلك، كان سنودن على يقين من أن وكالة الأمن القومي ومكتب التحقيقات الفيدرالي سوف يحددان بسرعة مصدر التسريبات بمجرد ظهور قصصنا. ولم يتخذ كل الخطوات الممكنة لإخفاء آثاره لأنه لم يكن يريد أن يخضع زملاؤه للتحقيقات أو الاتهامات الكاذبة. وأصر على أنه باستخدام المهارات التي اكتسبها وأنظمه وكالة الأمن القومي المساهلة بشكل لا يصدق، كان يوسعه إخفاء آثاره لو اختار القيام بذلك، حتى لو قام بتنزيل أكبر عدد ممكن من الوثائق السرية للغاية. ولكنه اختار بدلاً من ذلك ترك بعض البصمات الإلكترونية على الأقل ليتم اكتشافها، وهو ما يعني أن البقاء مختبئاً لم يعد خياراً.

ورغم أنني لم أكن راعياً في مساعدة الحكومة على معرفة هوية مصدر معلوماتي من خلال الكشف عنه، فقد أفنعتني سنودن بأن اكتشاف هويته أمر لا مفر منه. والأمر الأكثر أهمية هو أنه كان عازماً على تعريف نفسه في نظر الجمهور بدلاً من السماح للحكومة بتعريفه.

كان الخوف الوحيد الذي شعر به سنودن من كشف هويته هو أنه قد يصرف الانتباه عن جوهر ما كشفه. وقال: "أعلم أن وسائل الإعلام تشخص كل شيء، وستريد الحكومة أن نجعلني العصف، لمهاجمة الرسول". كانت خطته هي التعريف بنفسه في وقت مبكر، ثم الاختفاء عن الأنظار للسماح بالتركيز على وكالة الأمن القومي وأنشطتها النجسية. "بمجرد أن أعرف على هويتي وأقوم بكشفها، سأقوم بفحصها".

"أشرح نفسي"، قال، "لن أحدث عن أي شيء إعلامي. لا أريد أن أكون الفضة".

لقد زعمت أنه بدلاً من الكشف عن هويته سنودن في المقال الأول، يجب علينا الانتظار لمدة أسبوع حتى نتمكن من الإبلاغ عن المجموعة الأولى من القصص دون تشتت الانتباه. كانت فكرتنا بسيطة: إنتاج قصة ضخمة واحدة تلو الأخرى، كل يوم، نسخة صحفية من الصدمة والرعب، بدءاً بأسرع ما يمكن وننتهي بالكشف عن مصدرنا. في نهاية اجتماعنا في ذلك اليوم الأول، انفقنا جميعاً؛ كان لدينا خطة.

* * *

خلال الفترة المبيقية من إقامتي في هونج كونج، كنت ألقى بسنودن وأحدث معه كل يوم على مهل. ولم أتم قط أكثر من ساعتين في أي ليلة، وحتى هذا لم يكن ممكناً إلا باستخدام وسائل مساعدة على النوم. أما بقيه وفني فقد قضيه في كتابه مقالات تستند إلى وثائق سنودن، وبمجرد أن بدأت في النشر، أجريت مقابلات لمناقشتها.

لقد ترك سنودن لي وللورا حرية اختيار القصص التي ينبغي نشرها، والتدريب الذي ينبغي أن يتم به نشرها، وكيفيه عرضها. ولكن في اليوم الأول، أكد سنودن - كما فعل في مناسبات عديدة قبل ذلك وبعده - على ضرورة فحص كل المواد بعناية. وقال لنا: "لقد اخترت هذه الوثائق استناداً إلى ما يخدم المصلحة العامة، ولكنني أعتمد عليكم في استخدام حكمكم الصحفي لنشر تلك الوثائق التي ينبغي للعامة أن يطلعوا عليها والتي يمكن الكشف عنها دون الإضرار بأي شخص بريء". وليسبب واحد فقط، كان سنودن يدرك أن قدرتنا على إثارة نغاش عام حقيقي توقف على عدم السماح للحكومة الأميركية بأي ادعاءات صحبة بأننا عرضنا حياة الناس للخطر من خلال نشر الوثائق.

كما أكد على أهمية نشر الوثائق بطريقة صحيحة - أي العمل مع وسائل الإعلام وكتابة مقالات توفر السياق للمواد، بدلاً من مجرد نشرها بالحمة. وكان يعتقد أن هذا النهج من شأنه أن يوفر المزيد من الحماية القانونية، والأهم من ذلك أنه من شأنه أن يسمح للجمهور بمعالجة الكشوفات بطريقة أكثر تنظيماً وعقلانية. وقال: "لو كنت أريد نشر الوثائق على الإنترنت بالجملة، لكان بوسعني أن أفعل ذلك بنفسني. أريدكم أن تتأكدوا من نشر هذه القصص واحدة تلو الأخرى، حتى يتسنى للناس أن يفهموا ما ينبغي لهم أن يعرفوه". وقد اتفقتنا جميعاً على أن هذا الإطار من شأنه أن يحكم كيفية إعداد التقارير.

في عدة مناسبات، أوضح سنودن أنه كان يريد مني ومن لورا أن أشارك في القصص منذ البداية لأنه كان يعلم أننا سننشرها بشكل عدواني ولن نكون عرضة للتهديدات الحكومية. وكان يشر في كثير من الأحيان إلى صحيفة نيويورك تايمز وغيرها من المنافذ الإعلامية الكبرى التي نشرت قصصاً كبيرة بناءً على طلب الحكومة. ولكن في حين كان يريد تعريض عدوانيه، كان يريد أيضاً من الصحفيين الدقيقين أن يأخذوا الوفاء اللازم لضمان عدم إمكانية الطعن في حقائق القصة وأن يتم فحص جميع المقالات بدقة. وقال: "بعض الوثائق التي أعطيتك إياها ليست للنشر، ولكن لفهمك الخاص لكيفية عمل هذا النظام حتى تتمكن من الإبلاغ بالطريقة الصحيحة".

بعد أول يوم كامل قضيه في هونج كونج، غادرت غرفة سنودن في الفندق، وعدت إلى غرفتي، وبقيت مستيقظاً طوال الليل لكتابة أربع مقالات، على أمل أن تبدأ صحيفة الجارديان في نشرها على الفور. كان الأمر ملحاً: كنا في حاجة إلى أن يراجع سنودن معنا أكبر عدد ممكن من الوثائق قبل أن يصبح، بطريقة أو بأخرى، غير قادر على التحدث أكثر.

كان هناك مصدر آخر للإلحاح أيضاً. ففي سيارة الأجرة التي كنت أسفلها في طريقى إلى مطار جون كينيدي، أخبرني لورا أنها تحدث مع العديد من وسائل الإعلام الكبرى والمراسلين بشأن وثائق سنودن.

وكان من بين هؤلاء بارتون جيلمان، الحائز على جائزة بوليسر مرسين والذي كان يعمل في هيئة تحرير صحيفة واشنطن بوست ويعمل الآن مع الصحيفة على أساس مستقل. واجهت لورا صعوبة في إقناع الناس بالسفر معها إلى هونج كونج، لكن جيلمان، الذي كان مهتماً منذ فترة طويلة بغضائا المراقبة، كان مهتماً جداً بالقصة.

وبناء على نوصية لورا، وافق سنودن على تسليم "بعض الوثائق" إلى جيلمان، بقصد أن يفهم هو والصحيفة، إلى جانب لورا، بالإبلاغ عن بعض الاكتشافات المحددة.

لقد كنت أحترم جيلمان ولكنني لم أكن أحترم صحيفة واشنطن بوست، والتي تعتبر في نظري بمثابة بطل الوحش الإعلامي في واشنطن العاصمة، والتي نجسد أسوأ سمات وسائل الإعلام السياسية في الولايات المتحدة: العرب المفرط من الحكومة، والتبجيل لمؤسسات دولة الأمن القومي، والاستبعاد الروبيني للأصوات المعارضة. وكان الناقد الإعلامي للصحيفة، هوارد كيرنز، قد وثق في عام 2004 كيف عملت الصحيفة بشكل منهجي على تضخيم الأصوات المؤيدة للحرب في الفترة التي سبقت غزو العراق في حين قللت من أهمية المعارضة أو استبعدتها. وخلص كيرنز إلى أن التغطية الإخبارية للصحيفة كانت "منحازة بشكل لافت للبطر" لصالح الغزو. وفي رأيي طلت صفحة الافتتاحيات في الصحيفة واحدة من أكثر الصفحات التي نشرتها الصحيفة شعبيته.

من أشد المشجعين صخباً وغباءً للعسكرة الأميركية والسرية والمراقبة.

لقد حصلت الصحيفة على سبق صحفي كبير لم تنجح في الحصول عليه ولم يقم المصدر - سنودن - باختياره (ولكنه وافق عليه بناء على توصية من لورا). والواقع أن أول محادثة مشفره أجريتها مع سنودن نشأت عن غضبه إزاء النهج الذي تنتهجه الصحيفة والذي يحركه الخوف.

كان أحد الانتقادات القليلة التي وجهها إلى موقع ويكيليكس على مر السنين هو أنه في بعض الأحيان كان يسلم معلومات سرية إلى نفس المؤسسات الإعلامية الرسمية التي تبذل قصارى جهدها لحماية الحكومة، وبالتالي تعزيز مكانتها وأهميتها. إن المعلومات الحصرية عن الوثائق السرية للغاية ترفع من مكانة المنشور بشكل فريد وتقوي الصحفي الذي ينشر الأخبار. ومن المنطقي أكثر أن نمنح مثل هذه المعلومات السرية إلى الصحفيين المستقلين والمؤسسات الإعلامية، وبالتالي تضخيم أصواتهم ورفع مكانتهم وتعظيم تأثيرهم.

والأسوأ من ذلك أنني كنت أعلم أن الصحيفة سوف يلزم بقواعد الحماية غير المكنونة التي نحكم كيفية نشر وسائل الإعلام الرسمية للأسرار الرسمية. ووفقاً لهذه القواعد، التي تسمح للحكومة بالسيطرة على عمليات الكشف عن الأسرار وبفيلص تأثيرها، فإن المحررين يذهبون أولاً إلى المسؤولين وينصحونهم بما يعززون نشره. ثم يخبر مسؤولو الأمن القومي المحررين بكل الطرق التي من المفترض أن تلحق الضرر بالأمن القومي نتيجة للكشف عن الأسرار. ويجري مفاوضات مطولة حول ما سيتم نشره وما لن يتم نشره. وفي أفضل الأحوال، يؤدي هذا إلى تأخير كبير. وفي كثير من الأحيان يتم قمع المعلومات الجديرة بالاهتمام. وهذا هو على الأرجح ما دفع الصحيفة، عندما نشرت تقريراً عن وجود مواقع سرية تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية في عام 2005، إلى إخفاء هويات البلدان التي يوجد بها السجون، وبالتالي السماح باستمرار مواقع التعذيب غير القانونية التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية.

وقد تسببت هذه العملية نفسها في قيام صحيفة نيويورك تايمز بإخفاء وجود برنامج التنصت الذي تنعذه وكالة الأمن القومي دون أمر قضائي منذ أكثر من عام بعد أن كشف مراسلوها عن هوياتهم. كان جيمس رانزن وإيريك ليشيلو على استعداد لتقديم تقرير عن ذلك في منتصف عام 2004. وقد استدعى ناشر الصحيفة، آرثر سولزبرجر، ورئيس تحريرها بيل كيلر، إلى المكتب البيضاوي ليصر بشكل سخي على أنهم سيساعدون الإرهابيين إذا كشفوا أن وكالة الأمن القومي كانت تتجسس على الأميركيين دون أوامر قضائية. كان هذا مطلوباً بموجب القانون. وقد امتثلت صحيفة نيويورك تايمز لهذه الإساءات ومنعت النشر. من المادة لمدة خمسة عشر شهراً - حتى نهاية عام 2005، بعد إعادته انتخاب بوش. (مما يسمح له بالترشح لإعادة انتخابه مع إخفاء ذلك عن الجمهور)

ولكن في النهاية، لم تنشر صحيفة نيويورك تايمز قصة وكالة الأمن القومي إلا لأن رايزن كان على وشك نشر الكشوفات في كتابه، ولأن الصحيفة لم تكن تريد أن يسبقها مراسلها في نشرها.

ثم هناك النبرة التي تستخدمها وسائل الإعلام الرسمية لمناقشة مخالفات الحكومة. إن ثقافة الصحافة الأميركية تفرض على المراسلين تجنب أي بيانات واضحة أو إعلانية ودمج تأكيدات الحكومة في تقاريرهم، ومعامليها باحترام مهما كانت نافهه. وهم يستخدمون ما سحر منه كاتب العمود الإعلامي في صحيفة واشنطن بوست، إريك ويمبل، باعتباره لغة وسطية: لا يقولون أي شيء حاسم على الإطلاق، بل يمنحون بدلاً من ذلك مصداقية مساوية لدفاعات الحكومة والحقائق الفعلية، وكل هذا له تأثير تخفيف الكشف إلى فوضى مشوشة وغير منماسة وغير ذات أهمية في كثير من الأحيان. وفوق كل شيء، يعطون وزناً كبيراً للادعاءات الرسمية، حتى عندما تكون هذه الادعاءات كاذبة أو حادعة بشكل واضح. لقد كانت هذه الصحافة التي تحركها المخاوف والمتملغة هي التي قادت صحيفة نيويورك تايمز، وصحيفة واشنطن بوست، ونيويورك تايمز إلى الانهيار.

العديد من المفاذ الأخرى رفضت استخدام كلمة "تعذيب" في تقاريرها عن بوش. أساليب الاستجواب، على الرغم من أنهم استخدموا هذه الكلمة بحرية لوصف نفس الكتيكات بالضبط عندما تستخدمها حكومات أخرى حول العالم. كما كان أن ما أدى إلى الكارثة التي حلت بوسائل الإعلام التي كانت تروج لمزاعم الحكومة التي لا أساس لها عن صدام والعراق من أجل إقناع الرأي العام الأميركي بحرب مبنية على ذرائع كاذبة عملت وسائل الإعلام الأميركية على تضخيمها بدلاً من التحقيق فيها. وهناك قاعدة أخرى غير مكتوبة تهدف إلى حماية الحكومة، وهي أن وسائل الإعلام لا تنشر سوى عدد قليل من هذه الوثائق السرية، ثم تتوقف عن ذلك. بل إنها كانت لنشر تقارير عن أرشيف مثل أرشيف سنودن بهدف الحد من تأثيره - فشر حفته من العصف، وتلذذ بالثناء على "السبق الصحفي الكبير"، وجمع الحوائز، ثم تبعد، ويؤكد من أن شيئاً لم يغير حقاً. وقد افغنا أنا وسنودن ولورا على أن البغطة الإعلامية الحقيقية للأحداث في العراق لا ينبغي أن نكون أكثر من مجرد بغطة إعلامية. كانت وثائق وكالة الأمن القومي نعتي أنه كان علينا أن ننشر بشكل مكثف قصة تلو الأخرى. بعد ذلك، ولا تتوقف حتى يتم تغطية جميع القضايا ذات المصلحة العامة، لا بغض النظر عن الغضب الذي تسببوا فيه أو التهديدات التي أثاروها.

كان سنودن واضحاً منذ محادثتنا الأولى بشأن مبرراته لعدم ثقته في وسائل الإعلام الرسمية فيما يتصل بقصته، مشيراً مراراً وتكراراً إلى إخفاء صحيفه نيويورك تايمز لعمليات التنصت التي قامت بها وكالة الأمن القومي. وقد بوصل إلى الاعتقاد بأن إخفاء الصحيفة لهذه المعلومات ربما كان سبباً في تغيير نتيجة التحقيق.

انتخابات 2004. وقال "إخفاء هذه القصة غير التاريخ".

كان مصمماً على فضح مدى تطرف تجسس وكالة الأمن القومي الذي كشفت عنه الوثائق، وذلك لتمكين مناقشة عامة دائمة ذات عواقب حقيقية، بدلاً من تحقيق سبق صحفي لمرة واحدة لن يحقق شيئاً سوى الثناء والتقدير للمراسلين. وهذا يتطلب الكشف بلا خوف، والتعبير عن الازدراء للأعداء الواهية التي تسوقها الحكومة وإثارة الخوف، والدفاع الثابت عن صواب تصرفات سنودن، والإدانة الواضحة لوكالة الأمن القومي – وهو بالضبط ما كانت الصحيفة لتمنع مراسليها من القيام به عندما يتحدثون عن الحكومة. كنت أعلم أن أي شيء نفعله الصحيفة من شأنه أن يخفف من تأثير الكشف. وبدأ تلقيها لحزمة من وثائق سنودن مخالفاً تماماً لكل ما اعتقدت أننا نحاول تحقيقه.

وكما هي العادة، كانت لورا لديها أسباب مفعنه لرغبتها في جذب انتباه صحيفة واشنطن بوست. ففي البداية، اعتقدت أن من المفيد إشراك المسؤولين في واشنطن في الكشف عن هذه السريبات لحمل مهاجمتها أو حتى تجريمها أكثر صعوبة. وإذا ما نشرت صحيفة واشنطن المفضلة تقارير عن السريبات، فسوف يكون من الأصعب على الحكومة شيطنة المصورين فيها.

وعلاوة على ذلك، وكما أشار لورا بشكل عادل، لم تتمكن هي ولا سنودن من التواصل معي لفترة طويلة بسبب افتقاري إلى التشفير، وبالتالي كانت هي التي تحملت العبء الأولي المتمثل في الحصول على آلاف الوثائق السرية للغابة لوكالة الأمن القومي التي قدمها لها مصدرنا. لقد شعرت بالحاجة إلى العثور على شخص يمكنها أن تتق به في هذه المواد السرية والعمل مع مؤسسه من شأنها أن توفر لها بعض الحماية. كما أنها لم تكن ترغب في السفر إلى هويج كويج بمفردها. وبما أنها لم تتمكن من الحدث معي في البداية، وبما أن المصدر شعر بأن شخصاً آخر يجب أن يساعد في الإبلاغ عن قصه برزيم، فقد خلصت إلى أنه من المنطقي أن تلجأ إلى جيلمان.

لقد فهمت السبب الذي دفع لورا إلى الحدث إلى الصحيفة، ولكنني لم أوافق عليه قط. لقد كانت فكرة أننا في حاجة إلى مشاركة مسؤولين من واشنطن في العصة، في نظري، هي بالضبط ذلك النوع من النهج المفرط في تجنب المخاطرة، والذي لا يلزم بالعوائد المكبوة، والذي كنت أرغب في تجنبه. لقد كنا صحفيين مثل أي شخص آخر في الصحيفة، وكان تزويدهم بالوثائق حتى نحظى بالحماية، في رأيي، بمثابة تعزيز للفرضية ذاتها التي كان ينبغي لنا أن نسعى إلى تفويضها. ورغم أن جيلمان انتهى به الأمر إلى تقديم بعض التقارير الرائعة والمهمة باستخدام المواد، إلا أن سنودن، أثناء محادثتنا الأولية، بدأ يشعر بالندم على مشاركة الصحيفة، على الرغم من أنه كان المسؤول عن التحقيق في القضية. أحد الذين قرروا في النهاية قبول توصية لورا بصمهم.

كان سنودن منزعجاً مما اعتبره تباطؤاً من جانب الصحيفة، وتهوراً في إشراك هذا العدد الكبير من الناس في الحديث بطريقة غير آمنة عما فعله، وخاصة الخوف الذي أظهره من خلال عقد اجتماعات لا نهاية لها مع المحامين الذين يروجون للذعر. وكان سنودن غاضباً بشكل خاص لأن جيلمان، بناءً على طلب محامي الصحيفة ومحرريها، رفض في النهاية السفر إلى هونج كونج لمقابله ومراجعة الوثائق.

وعلى الأقل كما نقل سنودن ولورا، فقد أبلغ محامو الصحيفة جيلمان بأنه لا ينبغي له أن يسافر إلى هونج كونج؛ كما نصحوا لورا بعدم الذهاب إلى هناك وسحبوا عرضهم بدفع تكاليف سفرها. وكان هذا يستند إلى نظرية سخيفة مدفوعة بالخوف؛ مفادها أن أي منافشات حول معلومات سرية للغاية تجري في الصين، وهي دولة مراقبه شامله، قد تكون مسموعة من قبل الحكومة الصينية. وهذا بدوره قد ننظر إليه الحكومة الأميركية باعتباره نقلاً منهوراً للأسرار إلى الصينيين، وهو ما قد يؤدي إلى المسؤولية الجنائية للصحيفة وجيلمان بموجب قوانين التجسس.

كان سنودن، بطريقة الهادئة الهادئة، غاضباً. فقد ضحى بحياته كلها وخاطر بكل شيء من أجل نشر هذه القصة. ولم يكن لديه أي حماية تقريباً، ولكن هذه العملية الإعلامية الضخمة التي تتمتع بكل أشكال الدعم القانوني والمؤسسي لم تكن لخاطر بإرسال مراسل إلى هونج كونج لمقابلته. وقال: "أنا مستعد لتسليمهم هذه القصة الضخمة على الرغم من المخاطر الشخصية الكبيرة التي قد يتعرضون لها، ولن يستقلوا حتى طائرة". لقد كان هذا بالضبط النوع من الخضوع الخجول الذي تبديه الحكومات من جانب "سلك الصحافة المعادي" الذي قضت سنوات في إدانته.

ولكن عملية تسليم بعض الوثائق إلى الصحيفة كانت قد تمت، ولم يكن بوسعني أو بوسعه أن يفعل شيئاً لعكس ذلك. ولكن في تلك الليلة الثانية في هونج كونج، بعد أن التقيت بسنودن، قررت أن صحيفة واشنطن بوست، بصوبها المشوش المؤيد للحكومة، وخوفها، ولغتها الوسطية، لن تشكل الكيفية التي سيعمهم بها إلى الأبد وكالة الأمن القومي وسنودن. فمن كان أول من كشف هذه القصة سوف يلعب الدور السائد في كفية منافستها وبأطيرها، وكتب مصمماً على أن يكون صحيفه الغارديان وأنا من سيفعلان ذلك. ولكي يكون لهذه القصة التأثير الذي ينبغي لها أن نحدثه، فإن الفوائد غير المكتوبة للصحافة المؤسسية – المصممة لتخفيف حدة التوتر – سوف تفرض قيوداً على حرية التعبير.

كان لابد من كسر تأثير الكشوفات وحماية الحكومة، وليس طاعتها. وتود الصحيفة أن تفعل الأمر الأخير، أما أنا فلا.

لذا، بمجرد وصولي إلى غرفتي بالفندق، انتهيت من العمل على القصص الأربع المنعصلة. القصة الأولى

كان التقرير الأول عن برنامج التنصت الذي أطلقته وكالة الأمن القومي الأميركية في عام 2009، والذي كان ساول الأمر السري الذي أصدرته محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية والذي أرم شركة فريزون، إحدى أكبر شركات الهاتف في أمريكا، بتسليم وكالة الأمن القومي جميع سجلات هواتف الأميركيين. أما التقرير الثاني فقد تناول تاريخ برنامج التنصت الذي بناه بوش، والذي استند إلى تقرير داخلي سري للغاية صدر في عام 2009 عن المفسش العام لوكالة الأمن القومي؛ وتقرير آخر تناول بالتفصيل برنامج "المخبر اللامحدود" الذي قرأب عنه على من الطائره؛ أما التقرير الأخير فقد تناول برنامج "بريسم"، الذي علمت به لأول مره في منزلى فى البرازيل. وكانت هذه العصه، قبل كل شيء، هى التى دفعنى إلى الإلحاح: فقد كانت هذه هى الوسيلة التى كانت صحفه واشنطن بوست تعمل على إعداد تقرير عنها.

ولكى ننحرك بسرعة، كنا فى حاجة إلى أن تكون صحيفة الغارديان على استعداد للنشر على الفور. ومع اقتراب المساء فى هونج كونج - أو فى الصباح الباكر فى نيويورك - انتظرت بفارغ الصبر حتى اسيعظ محررو الغارديان فى نيويورك، وظللت أنحقق كل خمس دقائق من تسجيل جانين جيبسون فى خدمة الدردشة على جوجل، وهى طريفنا المعادة فى التواصل. وبمجرد أن رأيت أنها فعلت ذلك، أرسلت لها على الفور رسالة: "يتعين علينا أن نتحدث".

بحلول تلك اللحظة، أدركنا أن النحدث عبر الهاتف أو الدردشة عبر جوجل أمر غير وارد. فكلاهما غير آمن إلى حد كبير. لقد فشلنا بطريقة ما فى الاتصال عبر OTR، برنامج الدردشة المشفر الذى كنا نستخدمه، لذا افترحت جانين أن نجرب Cryptocat، وهو برنامج صدر مؤخراً مصمم لعرقلة مراقبه الدولة والذي أصبح وسيلنا الأساسية للتواصل طوال فتره وجودي فى هونج كونج.

لقد أخبرتها عن لعائى فى ذلك اليوم مع سنودن، وأنتى كنت مقنعاً بمصداقيه وبالوثائق التى قدمها. وأخبرتها أنتى كتب بالفعل عدداً من المقالات. وكانت جانين محمسة بشكل خاص لقصة فيريزون.

"رائع"، قلت. "المعالة جاهزة. إذا كان هناك تعديلات طفيفة، فلا بأس، فلنقم بها". أكدت لجانين على ضرورة النشر بسرعة. "لننشرها الآن".

ولكن كانت هناك مشكلة. فقد كان محررو صحيفة الجارديان يجمعون مع وكان محامو الصحيفة يسمعون تحذيرات مشيرة للقلق. نقلت جانين ما كانت تشعر به وقد أخبرنا محامو الجارديان أن نشر المعلومات السرية يمكن أن يكون تم تصويره (على الرغم من الشكوك) على أنه جريمة من قبل الحكومة الأمريكية، وهو انتهاك للدستور. قانون التجسس، حتى بالنسبة للصحف. وكان الخطر حاداً بشكل خاص بالنسبة للوثائق المتعلقة باستخبارات الإشارات. وقد امتنعت الحكومة عن مقاضاة وسائل الإعلام فى الماضى، ولكن فقط طالما التزمت وسائل الإعلام بذلك. قواعد غير مكتوبة تمنح المسؤولين نظرة مسبعة وفرصة للمناقشة إن نشر مثل هذه المعلومات من شأنه أن يضر بالأمن القومي. وهذه العملية التشاورية مع

وأوضح محامو الجارديان أن الحكومة هي التي تمكن الصحف من إثبات عدم وجود نية لديها للإضرار بالأمن القومي من خلال نشر وثائق سرية للغاية وبالتالي تفكر إلى القصد الجنائي المطلوب لملاحقتها قضائياً.

لم يحدث قط تسريب لوثائق من وكالة الأمن القومي، ناهيك عن واحدة من هذه الوثائق. حجم وحساسية الأمر. اعتقد المحامون أن هناك احتمالية لوجود جريمه جنائية. إن العرض ليس فقط لسنودن، بل وأيضاً، نظراً لتاريخ إدارة أوباما، الصحيفة أيضاً. قبل أسابيع قليلة من وصولي إلى هونج كونج، تم الكشف عن أن حصلت وزارة العدل في عهد أوباما على أمر من المحكمة لقراءة رسائل البريد الإلكتروني وسجلات الهاتف للمراسلين والمحررين من وكالة أسوشيتد برس للعثور على مصدر للعصة.

وبعد ذلك مباشرة تقريباً، كشف تقرير جديد عن هجوم أكثر تطرفاً على عملية جمع الأخبار: فقد قدمت وزارة العدل إفادة قضائية تهم رئيس مكتب فوكس نيوز في واشنطن جيمس روزن بأنه "مشارك" في الجرائم المزعومة التي ارتكبها مصدره، على أساس أن الصحفي "ساعد وشجع" المصدر على الكشف عن معلومات سرية من خلال العمل معه عن كذب لتلقي المواد.

لقد لاحظ الصحفيون لسنوات عديدة أن إدارة أوباما شت هجمات غير مسبوقة على الصحافة. ولكن حادثه روزن كانت بمثابة تصعيد كبير. إن تجريم التعاون مع المصدر باعباره "مساعدة وبخريص" يعني تجريم الصحافة الاستقصائية ذاتها: فلا يحصل أي صحفي على معلومات سرية من دون العمل مع مصدره للحصول عليها. وقد جعل هذا المناخ جميع محامي وسائل الإعلام، بما في ذلك محامي صحيفة الجارديان، أكثر حذراً وحتى خوفاً.

"قال لي جيسون، إنهم يقولون إن مكتب التحقيقات الفيدرالي قد يأتي ويغلق مكتبنا ويستولي على ملفاتنا".

لقد اعتقدت أن هذا سخيف: ففكرة أن تقوم الحكومة الأميركية بإغلاق صحيفة كبرى مثل صحيفة الجارديان الأميركية ومداهمة مكاتبها كانت بمثابة نصيحة مفرطة في الفلق جعلتني، أثناء مسيرتي القانونية، أعلم أن أكره التحذيرات المفرطة التي بوجهها المحامون. ولكنني كنت أعلم أن جيسون لن يفعل ذلك ولن يستطيع ببساطه أن ينجاهل هذه المخاوف.

"ماذا يعني هذا بالنسبة لما نقوم به؟" سألب. "متى يمكننا النشر؟"
"أنا لست متأكداً حقاً، جلين"، قال لي جيسون. "نحن بحاجة إلى ترسب كل شيء أولاً. سنتقي بالمحامين مرة أخرى غداً وسنعرف المزيد حينها".
لقد كنت قلقاً حقاً. لم يكن لدي أي فكرة عن كيفية تعامل محرري الجارديان مع الأمر.

رد الفعل. استغلالي في الجارديان وحقيقة أنني كبت عددًا قليلًا من المعاللات مع الاستشارات التحريرية، والتي بالتأكيد ليست حساسة مثل هذه، يعني أنني كنت التعامل مع عوامل غير معروفة. والواقع أن القصة برمتها كانت فريدة من نوعها: فقد كانت من المستحيل أن نعرف كيف سيقاوم أي شخص لأنه لم يحدث شيء مثل هذا من قبل. لقد حدث هذا من قبل. فهل يخاف المحررون ويخشون التهديدات الأميركية؟ وهل يخشون أن يضطروا إلى الاستسلام؟ هل يفضلون قضاء أسابيع في المفاوضات مع الحكومة؟ هل يفضلون السماح هل تنشر الصحيفة القصة حتى تشعر بالآمان؟

لقد كنت حريصاً على نشر قصة فريزون على الفور: فقد كان لدينا وثيقة قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية وكانت حقيقته بكل وضوح. ولم يكن هناك سبب لحرمان الأميركيين من حقهم في معرفة ما تفعله الحكومة بخصوصيتهم، ولو لدقيقه واحدة أخرى. وكان الالتزام الذي شعرت به تجاه سنودن ملجأً بنفس القدر. فقد اتخذ قراره بروح من الشجاعة والعاطفة والقوة. وكنت عازماً على أن تكون التقارير التي أعدها مدفوعة بنفس الروح، وأن تفي بالضحيات التي قدمها مصدرنا. والصحافة الجريئة وحدها هي الفادرة على منح القصة القوة التي تحتاج إليها للتغلب على مناخ الخوف الذي فرضته الحكومة على الصحفيين ومصادرهم. وكانت المخاوف العابوية المغلفة وتردد صحيفة الجارديان نقيضاً لمثل هذه الجراءة.

في تلك الليلة، اتصلت بديفيد واعترفت له بقلقي المتزايد بشأن صحيفة الغارديان. وناقش أنا ولأورا مخاوفي أيضاً. وانفطنا على منح صحيفة الغارديان مهلة حتى اليوم التالي لنشر المقال الأول أو سنبحث خيارات أخرى.

بعد بضع ساعات، جاء إيوان ماكاسكيل إلى غرفتي للحصول على تحديث بشأن سنودن، الذي لم يكن قد ألقى به بعد. لقد شاركته قلقي بشأن الأخير. وقال عن صحيفة الغارديان: "لا داعي للقلق، فهم عدوانيون للغاية". كان آلان روسبريدجر، رئيس تحرير صحيفة الغارديان في لندن لفترة طويلة، هو إيوان وأكد لي أنه "منخرط للغاية" في القصة و"ملتزم بالنشر".

مازلت أنظر إلى إيوان باعتباره رجل شركة، لكنني كنت أشعر بحسن قلباً تجاهه، نظراً لرغبته في النشر بسرعة. بعد أن غادر، أخبرت سنودن عن إيوان بسافر معنا، وبشر إليه باعتباره "جلسة أطفال" الجارديان، وقال إنه أردت أن ألقى بهم في اليوم التالي. أوضحت لهم أن الحصول على إيوان على متن الطائرة كان أمراً صعباً. خطوة مهمة في جعل محرري الجارديان يشعرون بالراحة الكافية "لا مشكلة"، قال سنودن. "لكنك تعلم أن لديك مرافقاً. هذا هو المكان الذي يجب أن أزره فيه". لماذا أرسلوه؟

كان اجتماعهم مهماً. في صباح اليوم التالي، جاء إيوان معنا إلى

في اليوم التالي، توجهت إلى فندق سنودن، وفضت ساعتين تقريباً في اسجوابه، وغطيت نفس الموضوع الذي تناوله في اليوم السابق. وفي النهاية سألتني إوان: "كيف يمكنني أن أعرف أنك ما نقوله؟". ثم أخرج سنودن من حقيبته كومة من الوثائق: جواز سفره الدبلوماسي الذي انتهت صلاحية الآن، وبطاقة هوية سابقة لوكالة الاستخبارات المركزية، ورخصه قياده، وبطاقة هوية حكومية أخرى.

غادرنا غرفة الفندق معاً. قال إوان: "أنا مقنع تماماً بأنه حقيقي. ليس لدي أي شك". في رأيه، لم يعد هناك أي سبب للانظار. "سأصل بالآن بمجرد عودتنا إلى الفندق وأخبره أنه يتعين علينا البدء في النشر الآن".

منذ تلك النقطة فصاعداً، أصبح إوين جزءاً كاملاً من فريقنا. فقد شعرت لورا وسنودن بالراحة معه على الفور، وكان لزاماً علي أن أعترف بأنني شعرت بنفس الشعور. وأدركنا أن شكوكتنا كانت بلا أساس على الإطلاق: فقد كان يختبئ تحت سطح مظهر إوين الهادئ واللطيف مراسل شجاع حريص على متابعة هذه القصة بالطريقة التي اعتقدنا جميعاً أنها ضرورية. ولم يكن إوين، على الأقل كما كان يرى نفسه، هناك لفرص العبود المؤسسية، بل كان هناك لغطيه الأحداث، وفي بعض الأحيان للمساعدة في التغلب على هذه العبود. والواقع أنه أثناء إقامتنا في هونج كونج، كان إوين غالباً هو الصوت الأكثر تطرفاً، حيث كان يدافع لصالح الكشف عن معلومات لم أكن أنا ولا لورا - أو حتى سنودن - متأكدين من ضرورة الكشف عنها بعد. وسرعان ما أدركت أن دفاعه عن العطية الصحفية العدوانية داخل صحيفه الجارديان سوف يكون أمراً حيواً في إبقاء لندن وراء ما كنا نفعله، وكان الأمر كذلك بالفعل. وبمجرد حلول الصباح في لندن، اتصلت أنا وإوين بالآن. أردت أن أتحدث معه عن كل ما يجري في لندن.

لنقل بوضوح قدر الإمكان أنني كنت أتوقع - أطالب، حتى لو كان يبدأ صحيفة الجارديان النشر في ذلك اليوم، للحصول على فكرة واضحة عن موقف الصحيفة. بحلول تلك النقطة - كان هذا هو اليوم الثاني الكامل لي في هونج كونج - كنت قد التزمت عفوياً إلى نقل القصة إلى مكان آخر إذا شعرت بأي تردد مؤسسي كبير.

لعد كنت صريحاً. قلت لآلان: "أنا مسعد لنشر هذا المقال عن فريزون، ولا أفهم على الإطلاق لماذا لا نقوم بذلك الآن، ما سبب التأخير؟"

لعد أكد لي أنه لن يكون هناك أي تأخير. "أنا موافق. نحن مستعدون للنشر. يجب أن تعقد جانن اجتماعاً أخيراً مع المحامين بعد ظهر اليوم. أنا متأكد من أننا سننشر

بعد ذلك."

لقد طرحت مسألة تورط الصحيفة في قصة PRISM، والتي لم تكن سوى لعد غدي ذلك شعوري بالإلحاح. ثم فاجأني آلان: لم يكن يريد فقط أن يكون الأول

كان من الواضح أن بيروس كان حريصاً على نشر قصص وكالة الأمن القومي بشكل عام، لكنه أراد أيضاً أن يكون أول من ينشر قصه برنامج PRISM على وجه التحديد، وكان حريصاً بوضوح على أن يكون السبق لصحيفه واشنطن بوست. وقال: "ليس هناك من سبب يجعلنا نخضع لهم".

"هذا رائع معي."

كانت لندن مقدمة عن نيويورك بأربع ساعات، لذا كان من المفترض أن يمر بعض الوقت قبل أن يصل جانين إلى المكب، بل وربما وقت أطول قبل أن تلقى بالمحاميين. لذا أمضت أمسية هونج كونج مع إيان في وضع اللمسات الأخيرة على فصتنا الخاصة بمشروع بريزم، مطمئناً إلى أن روسبريدجر كان عدوانياً إلى الحد اللازم.

لقد انتهنا من معاملة PRISM في ذلك اليوم واستخدمنا النشيفر لإرسالها بالبريد الإلكتروني إلى جانين وسنيوارب ملر في نيويورك. والآن أصبح لدينا خبران رئيسيان جاهزان للنشر: لقد بدأ صبري واستعدادي للانتظار ينفدان. PRISM و Verizon.

بدأ جانين اجتماعها مع المحامين في الساعة الثالثة بعد الظهر بتوقيت نيويورك أو الثالثة صباحاً بتوقيت هونج كونج، وجلست معهم لمدة ساعتين. بقيت مسبعة في انتظار معرفة النتيجة. عندما تحدثت مع جانين، كنت أريد سماع شيء واحد فقط: أنا نشرها على الفور مقال فيريزون.

ولكن هذا لم يحدث، ولم يكن الأمر قريباً من ذلك. فقد أخبرتني أن هناك أسئلة قانونية "كبيرة" لا تزال بحاجة إلى معالجتها. وبمجرد حل هذه الأسئلة، كان لزاماً على صحيفه الغارديان أن يحظر المسؤولين الحكوميين بخططنا لإعطائهم الفرصة لإقناعنا بعدم نشر العملية التي كنت أكرهها وأدينها منذ فتره طويله. وقد قبلت أن صحيفة الغارديان سوف تضطر إلى السماح للحكومة بتقديم حججها لصالح عدم النشر، بشرط ألا تحول العملية إلى وسيلة مطولة لتأخير القصة لأسابيع أو تخفيف تأثيرها.

"يبدو أننا على بعد أيام أو حتى أسابيع من النشر - وليس ساعات"، هكذا أخبرت جانين، محاولاً إخفاء كل انزعاجي وبعاد صبري في محادثة عبر الإنترنت. "اسمحوا لي أن أؤكد لكم أنني سوف أخذ أي خطوات ضرورية لضمان نشر هذه القصة الآن". كان التهديد ضمنياً ولكنه لا لبس فيه: إذا لم أتمكن من نشر المقالات على الفور في صحيفة الجارديان، فسوف أذهب إلى مكان آخر.

"لقد أوضحت ذلك بالفعل" أجابت باختصار.

كان ذلك اليوم قد انتهى في نيويورك، وكنت أعلم أن شيئاً لن يحدث حتى اليوم التالي على الأقل. كنت أشعر بالإحباط، وفي هذه المرحلة كنت أشعر بالقلق الشديد. كانت صحيفة واشنطن بوست تعمل على مقالها المنشور في مجلة بريزم، وكانت لورا، التي كانت على وشك أن تغادر نيويورك، في طريقها إلى نيويورك. لدي سطر في هذه القصة، سمعت من جلمان أنهم كانوا يخططون لـ

تم النشر يوم الأحد، والذي كان بعد خمسة أيام.

وبعد أن تحدثت مع ديفيد ولورا في الأمر، أدركت أنني لم أعد راغباً في انتظار صحيفة الغارديان. واتفقنا جميعاً على أنني لابد وأن أبدأ في استكشاف البدائل كخطة بديلة في حالة حدوث مزيد من التأخير. وسرعان ما أثمرت مكالماتي إلى مجلة "صالون"، دار النشر التي أعمل بها منذ سنوات، فصلاً عن مجلة "ذا نيشن". فقد أخبرني كلاهما في غضون ساعات قليلة أنهما سيكونان سعيدين بنشر قصص وكالة الأمن القومي على الفور، وعرضاً على كل الدعم الذي قد أحتاج إليه، مع وجود محامين مستعدين لفحص المقالات على الفور.

كان من دواعي التشجيع أن نعلم أن هناك موقعين جاهزين ومسعدين لنشر معاللات وكالة الأمن القومي. ولكن في محادثات مع ديفيد، قررنا أن هناك بدلاً أكثر قوة: إنشاء موقعنا على الإنترنت، بعنوان NSAdisclosures.com، والبدء في نشر المعاللات هناك، دون الحاجة إلى أي منفذ إعلامي موجود. وبمجرد أن أعلننا علناً عن حقيقة أننا نملك هذا الكثر الضخم من الوثائق السرية حول تجسس وكالة الأمن القومي، كنا قادرين بسهولة على تجنيد محررين مطوعين ومحامين وباحثين وممولين: فريق كامل، مدفوع فقط بشغف بالشفافية والصحافة المعادية الحقيقية، مكرس للإبلاغ عن ما كنا نعرف أنه أحد أهم السريبات في تاريخ الولايات المتحدة.

منذ البداية، اعتقدت أن الوثائق تقدم فرصة للإفاء الضوء ليس فقط على التجسس السري لوكالة الأمن القومي، بل وأيضاً على الديناميكيات المفسدة للصحافة المؤسسية. وكان من المغري للغاية بالنسبة لي أن أكشف عن واحدة من أهم العصى في السنوات الأخيرة من خلال نموذج جديد ومستقل للنقارير، منفصل عن أي مؤسسة إعلامية كبيرة. فمن شأنه أن يؤكد بجرأه أن ضمان التعديل الأول للصحافة الحرة والقدرة على ممارسة الصحافة المهمة لا يعتمدان على الانتماء إلى مؤسسة إعلامية كبيرة. إن ضمان حرية الصحافة لا يحمي المراسلين المؤسسيين فحسب، بل وأي شخص منخرط في الصحافة، سواء كان موظفاً أم لا. والشجاعة التي تتفعلها مثل هذه الخطوة – سوف تنسر آلاف الوثائق السرية للغاية لوكالة الأمن القومي دون حماية مؤسسه إعلاميه كبيرة – من شأنها أن تشجع الآخرين وتساعد في تحطيم مناخ الخوف الحالي.

في تلك الليلة، لم أنم إلا بالكاد. قضيت ساعات الصباح الباكر في هونج كونج اتصل بأشخاص أتق في أرائهم: أصدقاء، ومحامون، وصحفيون، وأشخاص عملت معهم عن كثب. وقد قدموا لي جميعاً نفس النصيحة، وهو ما لم يفاجئني حقاً: فمن الخطورة بمكان أن أفعل هذا بمفردي، في غياب بنية إعلامية قائمة.

لقد أردنا سماع الحجج ضد الصرف بشكل مسفل، وقد قدموا العديد من الحجج الجيدة.

بحلول وقت متأخر من الصباح، وبعد أن سمعت كل التحذيرات، اتصلت بديفيد مرة أخرى بينما كنت أتحدث في نفس الوقت عبر الإنترنت مع لورا. كان ديفيد مصراً بشكل خاص على أن الذهاب إلى صالون أو نشي سيكون حذراً للغاية ومدفوعاً بالخوف - "خطوه إلى الوراء"، كما وضعها، وإذا تأخرت الجارديان أكثر من ذلك، فإن نشر القصص على موقع ويب تم إنشاؤه حديثاً فقط يمكن أن يجسد الروح الشجاعة التي تحرك التقارير التي أردنا القيام بها. كان مفتعلاً أيضاً بأن ذلك من شأنه أن يلهم الناس في كل مكان. ورغم تشككها في البداية، كانت لورا معتقته بأن اتخاذ مثل هذه الخطوة الجريئة - إنشاء شبكه عالمية من الناس المخلصين لشفافية وكالة الأمن القومي - من شأنه أن يطلق العنان لطفرة هائلة وقوية من العاطفه. لذا مع اقتراب فترة ما بعد الظهر في هونج كونج، قررنا معاً أنه إذا تأخرت الجارديان أكثر من ذلك، فإن نشر القصص على موقع ويب

تم إنشاؤه حديثاً سوف يجسد الروح الشجاعة التي تحرك التقارير التي أردنا القيام بها. لم تكن صحيفة الغارديان راغبة في النشر بحلول نهاية ذلك اليوم - والذي لم يكن قد بدأ بعد على الساحل الشرقي - سأغادر وأقوم على الفور بنشر مقالة فيريزون على موقعنا موقع ويب جديد. على الرغم من أنني كنت أدرك المخاطر التي ينطوي عليها الأمر، إلا أنني كنت متحمساً للغاية لقد كنت أعلم أيضاً أن وجود هذه الخطه البديله من شأنه أن يجعلني أكثر قدرة على اتخاذ القرار. لقد أصبحت أقوى في مناقشاتي ذلك اليوم مع الجارديان: لقد شعرت أنني لست بحاجة إلى البقاء مرتبط بهم للقيام بهذا التقرير، والتحرر من المرفقات هو دائماً ممكن.

وعندما تحدثت مع سنودن في نفس اليوم، أخبرته بخطتنا، فقال: "إنها محفوفة بالمخاطر، ولكنها جريئة. وأنا أحبها".

تمكنت من النوم لساعتين أو ثلاث، ثم استيقظت في منتصف فترة ما بعد الظهر في هونج كونج، ثم واجهت جميعه مفادها أنني سأضطر إلى الانتظار لساعات حتى يبدأ صباح الأربعاء في نيويورك. كنت أعلم أنني سأبلغ صحيفة الغارديان بإصدار نهائي بطريقة ما. وأردت أن أواصل العمل.

بمجرد أن رأيت جانين على الإنترنت، سألتها عن الخطه. "هل سننشر اليوم؟"

"أمل ذلك"، أجابني. لقد أثار عدم يقينها انزعاجي. كانت صحيفة الغارديان لا تزال بنوي الاتصال بوكالة الأمن القومي في ذلك الصباح لإبلاغها بنوائنا. قالت إننا لن نعرف جدول النشر الخاص بنا إلا بعد أن تتلقى ردّاً منهم.

"لا أفهم لماذا تنظر"، قلت، وقد فقدت صبري الآن إزاء تأخيرات الجارديان. "بالنسبة لعصه واضحة ومباشرة إلى هذا الحد، فمن بهم بما يعتقدون أنه ينبغي لنا أن ننشره أو لا ينبغي لنا أن ننشره؟"

وبعداً عن احتقاري لهذه العملية - إذ لا ينبغي للحكومة أن تتعاون مع الصحف في تحديد ما ينبغي نشره - كنت أعلم أنه لا توجد حجة معقولة تتعلق بالأمن القومي ضد تقريرنا المحدد الذي أصدرته شركة فبريزون، والذي يضمن أمراً قضائياً بسيطاً يظهر عملية جمع سجلات هواتف الأميركيين بشكل منهجي. وكانت فكرة أن "الإرهابيين" سوف يستفيدون من كشف هذا الأمر مثيرة للسخرية: ذلك أن أي إرهابي قادر على ربط حذائه بنفسه لابد وأن يعلم بالفعل أن الحكومة تحاول مراقبة اتصالاته الهاتفية. والواقع أن الناس الذين سوف يتعلمون شيئاً من مقالنا ليسوا "الإرهابيين" بل الشعب الأمريكي.

لقد كررت جانين ما سمعته من محامي الغارديان وأصرت على أنني أعمل تحت افراض خاطئ. إذا كنت أعتقد أن الصحيفة سوف تتعرض للنمر حتى تمنع من النشر. وبدلاً من ذلك، قالت إن الأمر يتطلب قانوناً أن يسمعوا ما يقوله المسؤولون الأميركيون، ولكنها أكدت لي أنها لن نخيفها أو نؤثر عليها المناشدات الغامضة والرافة المتعلقة بالأمن القومي.

لم أنوقع أن تتعرض صحيفة الغارديان للنمر؛ بل لم أكن أعلم ذلك. وكنت أشعر بالقلق من أن النحدث إلى الحكومة قد يؤدي على أقل تقدير إلى تأخير الأمور بشكل كبير. وكانت صحيفة الغارديان تتمتع بتاريخ حافل بالعارير العدوانية والمتحدية، وهو أحد الأسباب التي دفعني إلى الذهاب إلى هناك في المعام الأول. وكنت أعلم أنهم يمنعون بالحق في إظهار ما قد يفعلونه في هذا الموقف بدلاً من أن أضطر إلى أن أتحدث إليهم. لقد افترضت الأسوأ. لقد كان إعلان جانين عن الاستعجال مطمئناً إلى حد ما. فقلت: "حسناً"، وأنا على استعداد للانتظار والرفق. ثم كتبت: "ولكن من وجهة نظري، فإن هذا سوف يُنشر اليوم. ولست على استعداد للانتظار لفترة أطول".

وفي حوالي منتصف النهار بتوقيت نيويورك، أخبرني جانين أنهم اتصلوا بوكالة الأمن القومي والبيت الأبيض لإبلاغهما بأنهما يعنزمان نشر مواد سرية للغاية. ولكن أحداً لم يرد على اتصالهما. وكان البيت الأبيض قد عيّن سوزان رايس مستشارة جديده للأمن القومي في ذلك الصباح. وكان مراسل صحيفة الجارديان لشؤون الأمن القومي، سبنسر أكرمان، يتمتع بعلاقات طيبة في واشنطن. وقد أخبر جانين أن المسؤولين "منشغلون" بسوزان رايس.

"في الوقت الحالي، لا يعتمدون أنهم بحاجة إلى معاودة الاتصال بنا"، كتبت جانين. "سوف يتعلمون بسرعة أنهم بحاجة إلى معاودة الاتصال بي". في الساعة 3:00 صباحاً - 3:00 مساءً بتوقيت نيويورك - لم أسمع شيئاً بعد.

جانين

"هل لديهم أي نوع من المواعيد النهائية، أم أنهم يفعلون ذلك فقط عندما يشعرون بالرغبة في الحصول عليها

"العودة إلينا؟" سألت بسخريّة.

فأجابت أن صحيفة الغارديان طلبت الرد من وكالة الأمن القومي "قبل نهاية اليوم".

"ماذا لو لم يستجيبوا بحلول ذلك الوقت؟" سألت.

"سوف نتخذ قرارنا حينها"، قالت.

ثم أضاف جانين عاملاً آخر معقداً: فقد كان رئيسها آلان روسبريدجر قد صعد للو على متن طائرة من لندن إلى نيويورك للإشراف على نشر قصص وكالة الأمن القومي، ولكن هذا يعني أنه لن يكون متاحاً خلال الساعات السبع التالية أو نحو ذلك.

"هل تستطيع نشر هذا المعال بدون آلان؟" إذا كانت الإجابة "لا"، فلن تكون هناك فرصة لنشر المقال في ذلك اليوم. لم يكن من المقرر حتى وصول طائرة آلان إلى مطار جون كينيدي الدولي حتى وقت متأخر من الليل. "سوف نرى"، قالت.

لقد شعرت وكأنني أواجه نفس النوع من الحواجز المؤسسية التي تمنعني من القيام بتغطية صحفية عدوانية والتي انضمت إلى صحيفة الجارديان لتجنبها: المخاوف القانونية. والتشاور مع المسؤولين الحكوميين، والسلسلات الهرمية المؤسسية. والفرار من المخاطرة. والناخير.

وبعد لحظات، وفي حوالي الساعة الثالثة والرّبع بعد الظهر بتوقيت نيويورك، أرسل لي ستيفارت ميلار، نائب جانين، رساله فوريه: "انصت الحكومة مرة أخرى. جانين تتحدث معهم الآن".

لقد انظرت ما بدا وكأنه أيديه. وبعد حوالي ساعة، اتصلت بي جانين وروب لي ما حدث. كان هناك ما يعرب من اثني عشر مسؤولاً رفيع المستوى على الهاتف من العديد من الوكالات، بما في ذلك وكالة الأمن القومي، ووزارة العدل، والبيت الأبيض. في البداية كانوا معالين ولكن ودودين، وأخبروها أنها لا تفهم معنى أو "سياق" أمر المحكمة الصادر عن فيريزون. أرادوا تحديد موعد للقاء معها "في وقت ما من الأسبوع المقبل" للقاء وشرح الأمور.

وعندما أخبرتهم جانين بأنها تريد أن ننشر الفصة في ذلك اليوم، وأنها ستفعل ذلك ما لم نسمع أسباباً محدّدة وملموسة تمنعها من ذلك، أصبحوا أكثر عدوانية، بل وحتى أكثر ترويعاً. فقد أخبروها بأنها ليست "صحافية جادة"، وأن صحيفة الغارديان ليست "صحيفة جادة" بسبب رفضها إعطاء الحكومة المزيد من الوقت للدفاع عن فمع الفصة.

وقالوا في محاوله واصحه لكسب الوقت: "لا يمكن لأي وسيلة صحفية عادية أن تنشر هذا بسرعة دون أن تلتقي بنا أولاً".

أعتقد أنهم على حق، هذا هو الهدف. القواعد الموضوعية

إن هذا يعني أن الحكومة سوف تسمح للحكومة بالسيطرة على عملية جمع الأخبار وبقيدها والقضاء على العلاقة العدائية بين الصحافة والحكومة. وبالنسبة لي، كان من الأهمية بمكان أن يعرفوا منذ البداية أن هذه العواعد المفسدة لن تطبق في هذه الحالة. وسوف يتم نشر هذه العصوص من خلال مجموعة مختلفة من القواعد، وهي العواعد التي من شأنها أن تحدد هيئة صحفبه مسقلة وليس خاصعه.

لعد شجعتني نبرة جانين القوية والمتحدية. فقد أكدت أنه على الرغم من تكرارها لطلابها، فإنهم فشلوا في تقديم طريقه واحده محدده يمكن أن يتضرر بها الأمن القومي من النشر. ولكنها مع ذلك لم تتعهد بالنشر في ذلك اليوم. وفي نهاية المكالمة، قالت: "سأرى ما إذا كان بوسعي الوصول إلى آلان، ثم سنقرر ما يجب القيام به".

انتظرت نصف ساعة ثم سألتها بصراحة: "هل سننشر اليوم أم لا؟ هذا كل ما أريد أن أعرفه".

لعد بهرت من السؤال. كان من الصعب الوصول إلى آلان. كان من الواضح أنها كانت في موقف صعب للغاية: من ناحية، كان المسؤولون الأميركيون ينهملونها بمرارة بالهور؛ ومن ناحية أخرى، كانت تجعلني أقدم بمطالب لا هواده فيها. وعلاوة على ذلك، كان رئيس تحرير الصحيفة على متن طائرة، مما يعني أن أحد أصعب القرارات وأكثرها أهمية في تاريخ الصحيفة الممتد 190 عاماً قد وقع على كنفها.

وبينما كنت أنواصل مع جانين عبر الإنترنت، كنت أتحدث على الهاتف مع ديفيد طوال الوقت. قال ديفيد: "إنها الساعة نعترب من الخامسة مساءً. هذا هو الموعد النهائي الذي حددته لهم. لقد حان الوقت لاتخاذ القرار. يعين عليهم النشر الآن أو يعين عليك أن يخبرهم أنك توفقت عن الكابه".

لعد كان محمماً، ولكنني كنت متردداً. إن تركي لصحيفة الغارديان قبل نشري لواحد من أكبر التسريبات المتعلقة بالأمن القومي في تاريخ الولايات المتحدة من شأنه أن يتسبب في فضيحة إعلامية ضخمة. وسوف يكون ذلك ضاراً للغاية بالنسبة لصحيفة الغارديان، حيث سأضطر إلى تقديم نوع من التفسير العام، الأمر الذي من شأنه أن يجبرهم بدوره على الدفاع عن أنفسهم، ربما من خلال مهاجمتي. وسوف يكون لدينا سيرك ضخم بين أبدنا، وعرض جانبي ضخم من شأنه أن يلحق الضرر بنا جميعاً. والأسوأ من ذلك، أنه من شأنه أن يصرف الانتباه عن المكان الذي ينبغي أن ينصب عليه التركيز: على الكشف عن معلومات وكالة الأمن القومي.

كان عليّ أيضاً أن أعترف بمخاوفي الشخصية: كان نشر مئات، إن لم يكن آلاف، من ملفات وكالة الأمن القومي السرية للغاية، يشكل مخاطرة كبيرة، حتى لو كان ذلك كجزء من منظمة كبيرة مثل صحفه الجارديان. وكان القيام بذلك بمفردي، دون حماية مؤسسية، بمثابة مغامرة غير مضمونه. سيكون الأمر أكثر خطورة. كل التحذيرات الذكية من الأصدقاء والمحامين الذين كنت أسمع إليهم تم تشغيل هذه الكلمة بصوت عالٍ في رأسي.

وبينما كنت متردداً، قال ديفيد: "لس أمامك خيار آخر. إذا كانوا يخشون النشر، فهذا لس المكان المناسب لك. لا يمكنك العمل بالخوف وإلا فلن تحقق أي شيء. هذا هو الدرس الذي علمك إياه سنودن للتو".

لقد كتبت معاً ما كنت سأقوله لجانين في صندوق الدردشة الخاص بنا: "الآن الساعة الخامسة مساءً، وهو الموعد النهائي الذي أعطيتك إياه. وإذا لم ننشر الرسالة على الفور - في غضون الثلاث دقائق القادمة - فإني أنهي بموجب هذا العهد مع صحيفه الغارديان". وكذب أن أضغط على زر "إرسال"، ثم عدت إلى التفكير. فقد كانت الرسالة تهديداً صريحاً للغاية، أو مذكّره فدية افراصة. وإذا تركت صحيفه الغارديان في ظل هذه الظروف، فإن كل شيء سوف يصبح معلماً للعامه، بما في ذلك هذا السطر. لذا فقد خففت من حدة نبرتي: "أنفهم مخاوفك وأنتك مضطرة إلى القيام بما تشعرين أنه صحيح. وسوف أمضي قدماً وأفعل الآن ما أعتقد أنه ينبغي القيام به أيضاً. وأنا آسفة لأن الأمر لم ينجح". ثم ضغطت على زر "إرسال".

في غضون خمسة عشر ثانية، رن الهاتف في غرفتي بالفندق. كانت جانين. قالت: "أعتقد أنك تتصرف بظلم فظيع"، وكانت منزعجة بوضوح. إذا غادرت، فإن صحيفة الغارديان - التي لم يكن لديها أي من الوثائق - سوف تفقد القصة بأكملها.

"أعتقد أنك أنت من ينصرف بطريقة غير عادلة"، أجبت. "لقد سألتك مراراً وتكراراً عن الموعد الذي تتوي فيه النشر، وترفض أن تعطيني إجابة، بل تعرض عليّ فقط النهرب بحل".

قالت جانين: "سننشر اليوم. نحن على بعد ثلاثين دقيقة على الأكثر. نفوم فقط ببعض التعديلات النهائية، ونعمل على العناوين الرئيسية، والتنسيق. لن ننشر قبل الساعة الخامسة والنصف".

"حسناً، إذا كانت هذه هي الخطة، فلا توجد مشكلة"، قلت. "أنا على استعداد بالطبع في الساعة 5:40 مساءً، أرسلت

لي جانين رسالة فورية تحتوي على رابط، وهو الرابط الذي كنت أنظر رؤيته منذ أيام. قالت: "إنه مباشر".

"وكاله الأمن القومي نجمع سجلات هواتف ملايين من عملاء فريزون يومياً"، هذا ما جاء في العنوان الرئيسي، بله عنوان فرعي: "حصري: أمر قضائي سري للغاية يلزم فريزون بنسليم جميع بيانات المكالمات يظهر حجم المراقبة المحلية في عهد أوباما".

وقد تبع ذلك رابط إلى أمر محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية الكامل. لقد أخبرتنا فقرات مقالنا القصة كاملة:

تقوم وكالة الأمن القومي حالياً بجمع سجلات هواتف ملايين العملاء في الولايات المتحدة أعلى شركة فيريزون، إحدى أكبر شركات الاتصالات في الولايات المتحدة، عن إعطافها بموجب أمر قضائي سري للغاية صدر في أبريل/نيسان الماضي.

وبعض الأمر، الذي حصلت صحيفه الغارديان على نسخة منه، على أن يقوم شركه فيريرون برويد وكالة الأمن القومي "بشكل مستمر ويومي" بمعلومات عن جميع المكالمات الهاتفية في أنظمتها، سواء داخل الولايات المتحدة أو في الولايات المتحدة ودول أخرى.

وتظهر الوثيقة لأول مرة أنه في ظل إدارة أوباما يتم جمع سجلات الاتصالات لملايين المواطنين الأميركيين بشكل عشوائي وبكميات كبيرة بغض النظر عما إذا كانوا مشتبّه بهم في ارتكاب أي مخالفات أم لا

كان تأثير المقال فورياً وهائلاً، إلى حد يفوق أي شيء كنت أنوقعه. فمعد كان الخبر الرئيسي في كل نشره إخبارية وطنيه في تلك الليلة، وهيمن على المناقشات السياسية والإعلامية. وغمرني طلبات إجراء المقابلات من كل منافذ التلفزيون الوطنية تقريباً: سي إن إن، وام إس إن بي سي، وإن بي سي، وبرامج نوداي، وصباح الخير أميركا، وغيرها. وقضيت ساعات عديدة في هونج كونج أتحدث إلى عدد كبير من المحاورين التلفزيونيين المعاصرين، وهي تجربة غير عادية في حياتي المهنية ككاتب سياسي، وكثيراً ما كنت على خلاف مع الصحافة الرسمية التي تعاملت جميعها مع القصة باعتبارها حدثاً رئيسياً وفضيحة حقيقية.

وردًا على ذلك، دافع المتحدث باسم البيت الأبيض، كما كان متوقعًا، عن الجزء الأكبر من ووصف برنامج جمع المعلومات بأنه "أداة أساسية في حماية الأمة من التهديدات الإرهابية". رئيسة لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ الديمقراطي ديان فيننشباين، أحد أكثر المؤيدين ثباتًا في الكونجرس للأمن القومي الدولة بشكل عام والمراقبة الأمريكية بشكل خاص، لم اسدعأؤها وفقًا للمعايير التي تم وضعها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر إثارة الخوف من خلال إخبار المراسلين بأن البرنامج ضروري لأن "الناس" أريد أن أحافظ على وطني آمنًا.

ولكن لم يأخذ أحد هذه الادعاءات على محمل الجد تقريباً. فقد نشرت صحيفه نيويورك تايمز المؤيدة لأوباما في افتتاحيتها إدانة قاسية للإدارة. ففي افساحية بعنوان "شبكة الرئيس أوباما"، أعلنت الصحيفة: "يثبت السيد أوباما الحقيقة البديهية المتمثلة في أن السلطة التنفيذية سوف تستخدم أي سلطه تُمنح لها، ومن المرجح أن تسيء استخدامها". وفي سخرية من استحضار الإدارة المكرر لمصطلح "الإرهاب" لتبرير البرنامج، أعلنت الافتتاحية: "لقد فقدت الإدارة الآن كل مصداقيتها". (وقد أثارت صحيفة نيويورك تايمز بعض الجدل، ولكنها خفت من حدة هذا الإدانة بعد عدة ساعات من نشرها لأول مرة بإضافة عبارة "في هذه القصة").

أصدر السيناتور الديمقراطي مارك أودال بياناً قال فيه إن "هذا النوع من المراقبة واسعة النطاق ينبغي أن شر فلننا حمعاً وهو من النوع الذي قد يجده الأميركيون صادمًا من تجاوزات الحكومه". وقالت منظمة اتحاد الحريات المدنية الأميركية إن "البرنامج من منظور الحريات المدنية لا يمكن أن يكون أكثر إثارة للقلق... فهو يتجاوز كل الحدود".

أوروبية، وهي تقدم دليلاً إضافياً على مدى تأثير الديمقراطية الأساسية على المجتمع. "إن حقوق الإنسان يتم التنازل عنها سرّاً لمطالب وكالات الاستخبارات غير الخاضعة للمساءلة". وقد كتب نائب الرئيس السابق آل جور على تويتر، مرفعاً بقصتنا، قائلاً: "هل أنا فقط، أم أن المراقبة الشاملة أمر فاضح إلى حد الفظاعة؟"

وبعد وقت قصير من نشر القصة، أكدت وكالة أسوشيتد برس من عضو في مجلس الشيوخ لم تكشف عن اسمه ما كنا نشنيه به بقوة: وهو أن برنامج جمع سجلات المكالمات الهاتفية بالجملة كان مستمراً لسنوات، وكان موجهاً إلى جميع شركات الاتصالات الكبرى في الولايات المتحدة، وليس فقط إلى شركة فيريزون.

خلال السنوات السبع التي قضيتها في الكتابة والتحدث عن وكالة الأمن القومي، لم أرق قط أي كشف يثير مثل هذا العذر من الاهتمام والعاطفة. ولم يكن لدي الوقت الكافي لتحليل السبب وراء هذا الصدى العوي الذي أحدثه هذا الكشف، وسبب إثارة موجة عارمة من الاهتمام والسخط؛ وفي الوقت الحالي، كنت أنوي ركوب الموجة بدلاً من محاولة فهمها.

وعندما انتهت أخيراً من المعاملات التلفزيونية في حوالي منتصف النهار بتوقيت هويج كويج، توجهت مباشرة إلى غرفة سنودن في الفندق. وعندما دخلت الغرفة، كان يشاهد قناة سي إن إن. وكان الضيوف يناقشون وكالة الأمن القومي، ويعربون عن صدمتهم إزاء نطاق برنامج التجسس. وكان المضيفون غاضبين لأن كل هذا كان يجري في الخفاء. وكان كل ضيف تقريباً يستدعيه المضيفون يندد بالتجسس المحلي الشامل.

قال سنودن وهو متحمس بوضوح: "إنها موجودة في كل مكان. لقد شاهدت كل المعاملات التي أجريتها. وبدا أن الجميع فهموا الأمر".

في تلك اللحظة، شعرت بإحساس حقيقي بالإنجاز. كان الخوف الكبير الذي شعر به سنودن أنه كان على استعداد لإهدار حياته من أجل اكتشافات لا يهتم بها أحد - كان ثبت أن هذا لا أساس له من الصحة منذ اليوم الأول: لم نر أي أثر للامبالاة أو اللامبالاة. لقد ساعدته لورا وأنا في إطلاق العنان للمناقشة التي كنا نعتقد جميعاً أنها ضرورية بشكل عاجل - والآن تمكنت من رؤيته وهو يشاهد كل ما يحدث.

ونظراً لخطة سنودن في الكشف عن هويجه بعد الأسبوع الأول من نشر العصص، فقد كنا نعلم أن حرته من المرجح أن تنتهي قريباً جداً. وبالنسبة لي، كان البقن المحزن بأنه سوف يتعرض قريباً للهجوم - أو مطاردته أو حبسه في ففص بأعباره مجرماً - يخيم على كل ما نقوم به. ولم يبد أن هذا الأمر يزعجه على الإطلاق، ولكنه جعلني عازمة على تبرير اختياره، ونعظيم قيمة الكشوفات التي خاطر بكل شيء من أجل تقديمها للعالم. لقد كانت بداية طيبة، وكانت مجرد البداية.

"يعتقد الجميع أن هذه قصة لمرة واحدة، أو سبق صحفي مسعل"، هكذا قال سنودن.

"لا أحد يعلم أن هذا مجرد غيبض من قبض، وأن هناك الكثير في المستقبل." الفت إلى وقال: "ما الذي سيحدث بعد ذلك ومتى؟"
قلت، "عدا، "PRISM."

* * *

عدت إلى غرفتي في الفندق، ورغم أنني كنت على وشك أن أفضي الليلة السادسة من الأرق، إلا أنني لم أسطع أن أغفو. فقد كان الأدريالين قوياً للغاية. وفي الساعة الرابعة والنصف مساءً، باعتبارها أُملي الوحيد في الحصول على بعض الراحة، تناولت عماراً يساعد على النوم وضبط المبه على الساعة السابعة والنصف مساءً، وهو الموعد الذي كنت أعلم فيه أن محرري صحيفة الجارديان في نيويورك سصلون إلى الإنترنت.

في ذلك اليوم، دخلت جانين على الإنترنت مبكراً. بادلنا الهانني وانهرنا
رد الفعل على المقال. على الفور، كان من الواضح أن نيرة تبادلنا كانت
لعد تغيرت الأمور جذرياً. لقد مررنا للتو بتحدى صحفي كبير
معاً. كانت جانين فخورة بالمقال وكنت فخورة بمقاومتها
النمر الحكومي وقرارها بنشر المقال. كانت صحيفة الجارديان قد نشرت مقالاً في صحيفة نيويورك تايمز.
بلا خوف، بإعجاب، ينجح.

على الرغم من أنه بدا في ذلك الوقت أن هناك مأخيراً كبيراً، إلا أنه كان من الواضح
في الماضي، أدركت أن الجارديان قد حركت إلى الأمام بسرعه ملحوظه و
الجرأة: أكثر من أي مكان إخباري آخر بنفس الحجم والمكانة، على حد اعتقادي.
كان من الممكن أن يحدث ذلك. وكانت جانين الآن على يقين من أن الصحيفة لم يكن لديها أي نية
"لقد أصر آلان على نشر PRISM اليوم"، قالت. أنا، من بين أولئك الذين قرأوا هذا الكتاب،
بالطبع، لم يكن بوسعي أن أكون أكثر

سعادة. وما جعل الكشف عن برنامج بربرم بالغ الأهمية هو أن البرنامج سمح لوكالة الأمن القومي
بالحصول على أي شيء تريده تقريباً من شركات الإنترنت التي يستخدمها مئات الملايين من
الناس في مختلف أنحاء العالم الآن كوسيلة أساسية للتواصل. وقد أصبح هذا التحرك ممكناً بفضل
القوانين التي أقرتها حكومة الولايات المتحدة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول،
والتي منحت وكالة الأمن القومي سلطات واسعة النطاق لفرض قيود على الاتصالات.
مراقبه الأميركيين وامتلاك سلطة غير محدودة تقريباً لتنفيذ عمليات قتل عشوائية
المراقبة الجماعية لمجموعات سكانية أجنبية بأكملها.

إن قانون تعديلات قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية لعام 2008 هو القانون الحاكم الحالي لعمليات
المراقبه التي تقوم بها وكالة الأمن القومي. وقد أقره الكونجرس من الحرين في أعقاب فضيحة السصت التي
قامت بها وكالة الأمن القومي في عهد بوش، وكانت السصه الرئيسة لهذا القانون إضفاء الشرعية على جوهر
برنامج بوش غير القانوني. وكما كشفت الفصحة، كان بوش قد بخل عن برنامج غير القانوني.

لقد أصدر الرئيس أوباما أمراً سرياً لوكالة الأمن القومي بالتنصت على الأميركيين وغيرهم داخل الولايات المتحدة، مبرراً الأمر بضرورة البحث عن الأنشطة الإرهابية. وقد ألغى الأمر الشرط الذي يتطلب الحصول على مذكرات معتمدة من المحكمة والتي تعد ضرورية عادة للتجسس المحلي، وأسفر الأمر عن مراقبة سرية لآلاف الأشخاص داخل الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من الاحتجاج على عدم قانونية هذا البرنامج، فإن قانون المراقبة الاستخباراتية الأجنبية لعام 2008 سعى إلى إضفاء الطابع المؤسسي على بعض هذا البرنامج، وليس إبعاده. ويسند القانون إلى المميز بين "المواطنين الأميركيين" (المواطنين الأميركيين وأولئك الذين يقيمون بشكل قانوني على الأراضي الأميركية) وكل الناس الآخرين. ولاستهداف مكالمات هاتفية أو رسائل بريد إلكتروني لمواطن أميركي بشكل مباشر، سعى على وكالة الأمن القومي الحصول على إذن فردي من محكمة المراقبة الاستخباراتية الأجنبية.

ولكن بالنسبة لجميع الأشخاص الآخرين، أينما كانوا، لا توجد حاجة إلى مذكره فرديه، حتى لو كانوا يتواصلون مع أشخاص أميركيين. فيموجب المادة 702 من قانون 2008، لا يُطلب من وكالة الأمن القومي إلا مرة واحدة في السنة أن تقدم إلى محكمة المراقبة الاستخباراتية الأجنبية مبادئها التوجيهية العامة لتحديد الأهداف في ذلك العام. ويتلخص المعيار في أن المراقبة سوف "تساعد في جمع معلومات استخباراتية أجنبية مشروعة" - ثم تتلغى إذنًا شاملاً بالمضي قدماً. وبمجرد أن تختم محكمة المراقبة الاستخباراتية الأجنبية هذه التصاريح بكلمة "موافقة"، تصبح وكالة الأمن القومي مخولة باستهداف أي مواطن أجنبي يريد للمراقبة، ويمكنها إرغام شركات الاتصالات والإنترنت على توفير الوصول إلى جميع الاتصالات التي يجريها أي شخص غير أميركي، بما في ذلك تلك التي تجري مع أشخاص أميركيين - محادثات فيسبوك، ورسائل البريد الإلكتروني على موقع ياهو، وعمليات البحث على موقع جوجل. ولا توجد حاجة لإقناع المحكمة بأن الشخص مذنب بأي شيء، أو حتى أن هناك سبباً لاعتبار الهدف موضع شك، ولا توجد حاجة لتصفية الأشخاص الأميركيين الذين ينتهي بهم الأمر إلى الخضوع للمراقبة في هذه العملية.

كان أول أمر يحجب على محرري الجارديان العيام به هو تقديم المشورة للحكومة نينا هي نشر قصة PRISM. مرة أخرى، سنمنحهم مهلة نهائية قدرها في نهاية ذلك اليوم، بتوقيت نيويورك. وهذا بضمن لهم يوماً كاملاً نعل أي اعتراضات، مما يجعل شكواهم الحتمية من عدم قدرتهم على تقديم أي اعتراضات غير صالحة. كان لدي الوقت الكافي للرد. ولكن كان من المهم بنفس العدر الحصول على تعليقات من شركات الإنترنت التي قدمت للوكالة، وفقاً لوثائق وكالة الأمن القومي، مع إمكانية الوصول المباشر إلى خوادمهم كجزء من PRISM: Facebook وGoogle وApple، يوتيوب، سكايب، والباقي.

وبعد ساعات من الاسطار، عدت إلى غرفة سنودن في الفندق، حيث كانت لورا تعمل معه في قضايا مختلفة. وفي هذه المرحلة، وبعد أن عبرت عن حيرة كبيرة،

في ذلك الوقت - مع نشر أول كشف منفجر - أصبح سنودن أكثر نقطة بشأن أمنه بشكل واضح. فبعد أن دخلت، وضع وسائد إضافية على الباب. وفي عدة نقاط، عندما أراد أن يربني شيئاً على جهاز الكمبيوتر الخاص به، وضع بطانية فوق رأسه لمنع كاميرات السقف من التقاط كلمات المرور الخاصة به. وعندما رن الهاتف، تجمدنا جميعاً: من المصطلح؟ رد سنودن، بتردد شديد، بعد عدة رنات: كانت مدبرات العندقي، اللائي راين علامة "عدم الإزعاج" على بابه، يحققن مما إذا كان يريد تنظيف غرفته. فقال بفضفاضة: "لا، شكراً".

كان الجو متوتراً دوماً عندما التقينا في غرفة سنودن؛ ولم يشتد هذا الجو إلا بعد أن بدأنا في النشر. ولم يكن لدينا أدنى فكرة عما إذا كانت وكالة الأمن القومي قد حددت مصدر السريب. وإذا كانت قد فعلت، فهل كانت تعرف مكان سنودن؟ وهل كان عملاء هونج كونج أو الصين على علم بذلك؟ فقد يطرق باب سنودن في أي لحظة، الأمر الذي من شأنه أن يضع نهاية فورية وغير سارة لعملنا معاً.

في الخلفية، كان اللفاز يعمل باستمرار، وبدا وكأن هناك من يتحدث عن وكالة الأمن القومي. وبعد انتشار فضه فيريزون، لم تتحدث برامج الأخبار إلا عن "جمع عشوائى للبيانات" و"تسجيلات الهاتف المحلية" و"انتهاكات المراقبة". وبسما كنا نناقش قصصنا التالية، كنت أنا ولاورا نراقب سنودن ونراقب الهيجان الذي أثاره.

ثم في الساعة الثانية صباحاً بوفيت هونج كونج، عندما كان من المقرر نشر مقال PRISM، سمعت من جانين.

وقالت "لقد حدث أمر غريب للغاية. إن شركات التكنولوجيا تنكر بشدة ما ورد في وثائق وكالة الأمن القومي. وتصر على أنها لم تسمع قط عن برنامج بريزم".

لقد استعرضنا التفسيرات المحتملة لإنكارهم. ربما كانت وثائق وكالة الأمن القومي مبالغاً في تقدير قدرات الوكالة. ربما كانت شركات التكنولوجيا تكذب ببساطة، أو ربما كان الأفراد الذين تمت معابلتهم يجهلون الترتيبات التي أبرمتها شركاتهم مع وكالة الأمن القومي. أو ربما كان برنامج PRISM مجرد اسم رمزي داخلي لوكالة الأمن القومي، ولم يتم مشاركته مع الشركات مطلقاً.

ومهما كان التفسير، فقد كان علينا إعادة كتابة قصتنا، ليس فقط لتشمل الإنكار، ولكن لتغيير التركيز على السعوت الغرب بين وثائق وكالة الأمن القومي وموقف شركات التكنولوجيا.

"لا ينبغي لنا أن نخذ موقفاً بشأن من هو على حق. دعونا نعبر عن الخلاف ونترك الأمور تجري على ما يرام".

"لقد اقترحت أن يقوموا بحل هذه المسألة علناً". كانت نيتنا أن تجبر القصة على إجراء مناقشة مفتوحة حول ما وافقت صناعة الإنترنت على فعله مع اتصالات مستخدميها؛ وإذا تعارضت روايتهم مع وثائق وكالة الأمن القومي، فسوف يحتاجون إلى حل هذه المسألة أمام أعين العالم، وهذا هو ما سعى أن يحدث

وافقت جانين وأرسلت لي بعد ساعتين المسودة الجديدة لفصه PRISM. وكان عنوانها:

برنامج NSA Prism يستغل بيانات المستخدمين من Apple وGoogle وشركات أخرى

• برنامج Prism السري للعبه برعم الوصول المباشر إلى حوادم الشركات بما في ذلك Google وApple وFacebook

• تنفى الشركات أي علم لها بالبرنامج قيد التشغيل منذ عام 2007

وبعد أن استشهدت بوثائق وكالة الأمن القومي التي تصف برنامج بريزم، أشارت المقالة إلى: "على الرغم من أن العرض التقديمي يزعم أن البرنامج يتم تشغيله بمساعدة الشركات، فإن كل من اسجاب لطلب الجارديان للتعلق يوم الخميس نفى معرفه بأي برنامج من هذا القبيل". لقد بدا المعال رائعا بالنسبه لي، وبعهدت جانين بنشره في غضون نصف ساعة.

وبينما كنت أنتظر بفارغ الصبر مرور الدقائق، سمعت رنينًا يشير إلى وصول رسالة دردشة. كنت أتمنى تأكيدًا من جانين، لتخبرني بأن مقاله PRISM قد نُشرت. كانت الرسالة من جانين، لكنها لم تكن كما توقعت.

قالت: "لقد نشرت صحيفة بوست للنو مقالتها عن PRISM".

لماذا؟ أردت أن أعرف لماذا غيرت صحيفة بوست فجأة جدول النشر الخاص بها حتى تتمكن من نشر مقالتها قبل ثلاثة أيام من الموعد المحدد؟

علمت لورا بعد فترة وجيزة من باريون جيلمان أن الصحيفة علمت بنوايانا بعد أن اتصلت صحيفه الجارديان بمسؤولين أمريكيين بشأن برنامج بريزم في ذلك الصباح. وقد نقل أحد هؤلاء المسؤولين، الذي كان يعلم أن الصحيفة تعمل على قصه مماثلة، خبر مقالنا عن بريزم. ثم سارعت الصحيفة إلى تسريع جدول أعمالها لتجنب السبق الصحفي.

والآن أصبحت أكره المداولة أكثر من ذلك: فقد اسغل مسؤول أمركي هذا الإجراء المسبق للنشر، والذي من المفترض أنه مصمم لحماية الأمن القومي، لضمان أن تنشر صحيفته المفصلة القصة أولاً.

بمجرد أن اسوعبت المعلومات، لاحظت الانفجار الذي حدث على تويتر حول مقاله صحيفة واشنطن بوست عن برنامج PRISM. ولكن عندما ذهبت لقراءتها، رأيت شيئًا مفعودًا:

هناك تناقض بين رواية وكالة الأمن القومي وتصريحات شركات الإنترنت.

وقد جاء في المقال الذي حمل عنوان "الولايات المتحدة والمخابرات البريطانية تستخرجان بيانات من تسع شركات إنترنت أميركية في إطار برنامج سري واسع النطاق"، والذي حمل عنوان "جيلمان ولورا"، أن "وكالة الأمن القومي ومكتب التحقيقات الفيدرالي يجسسان بشكل مباشر على الخوادم المركزية لتسع شركات إنترنت أميركية رائدة، ويسخرجان محادثات صوييه ومرثيه، وصوراً، ورسائل إلكترونية، ووثائق، وسجلات اتصالات تمكن المحللين من تعقب الأهداف الأجنبيه". والأمر الأكثر أهمية هو أن المعال زعم أن الشركات التسع "تشارك عن علم في عمليات برزيم".

وبعد عشر دقائق، تم نشر مقالنا في مجلة PRISM، مع تركيز مختلف إلى حد ما وبيرة أكثر حذراً، حيث سلط الضوء بشكل بارز على النفى الشديد لشركات الإنترنت.

ومرة أخرى، كان رد الفعل منفجراً. فضلاً عن ذلك، كان رد الفعل دولياً. فحلفاً لشركات الاتصالات الهانفيه مثل فيريزون، التي تتخذ من بلد واحد مقراً لها في العموم، فإن شركات الإنترنت العملاقة عالمية. فالمليارات من البشر في مختلف أنحاء العالم - في بلدان نفع في كل فاره - يستخدمون فيسبوك، وجي ميل، وسكايب، وياهو! كوسيلة أساسية للاتصال. ولقد كان من المدهش على المستوى العالمي أن نعلم أن هذه الشركات قد دخلت في ترتيبات سرية مع وكالة الأمن القومي الأميركية لتوفير الوصول إلى اتصالات عملانها.

والآن بدأ الناس ينكهون بأن القصة السابقة التي نشرها شركة فيريزون لم تكن حدثاً منفرداً: فقد أشارت المقالتان إلى تسريب خطير من وكالة الأمن القومي الأميركية. كان نشر قصة برزيم بمثابة اليوم الأخير منذ عدة أشهر حيث كنت قادراً على قراءة، ناهيك عن الرد على، جميع رسائل البريد الإلكتروني التي نلقتها. وبينما كنت أتصفح صندوق الوارد الخاص بي، رأيت أسماء كل وسيلة إعلامية رئيسية تقريباً في العالم تريد إجراء مقابلة: كان النفاش العالمي الذي أراد سنودن إثارة قد بدأ بالفعل - بعد يومين فقط من القصص. فكرت في الكم الهائل من الوثائق التي لم يظهر بعد، وما قد يعنيه هذا لحياتي، والتأثير الذي قد نخلفه على العالم، وكيف ستتستجيب حكومة الولايات المتحدة بمجرد إدراكها لما تواجهه.

في تكرار لما حدث في اليوم السابق، فضيت الساعات الأولى من صباح هونج كونج في متابعة برامج تلفزيونية في أوقات الذروة في الولايات المتحدة. وهكذا كان النمط الذي اتبعه طيلة فترة إقامتي في هونج كونج: العمل على القصص طوال الليل مع صحيفة الجارديان، وإجراء المقابلات أثناء النهار مع وسائل الإعلام، ثم الانضمام إلى لورا وسنودن في غرفه الفندق.

كنت أسفل سيارات الأجرة في كثير من الأحيان في هونج كونج في الساعة 3:00 أو 4:00 صباحاً، وأذهب لمساهمة الطعريون

الاسوديوهات، مع وضع تعليمات "الأمن التشغيلي" لسنودن في الاعتبار دائماً: عدم السماح أبداً
افصل جهاز الكمبيوتر الخاص بي أو محركات الأقراص المحمولة المليئة بالمستندات لمنع العبث بها
أو السرقه. سافرت في شوارع هونج كونج المهجورة بحقيه الظهر الثقيلة الخاصة بي
لقد كانت مثبتة بشكل دائم على كتفي، بغض النظر عن المكان أو الساعه. لقد قابلت
كنت أشعر بالجنون في كل خطوة على الطريق، وغالباً ما وجدت نفسي أنظر من فوق كتفي،
أمسك حقيتي بقوة أكبر في كل مرة يقترب منها شخص ما.
وعندما انتهت من المقابلات التلفزيونية، كنت أعود إلى عرفة سنودن، حيث واصلت أنا
ولورا وسنودن - وفي بعض الأحيان كان ماكاسكيل يرافعنا - عملنا، ولم نقطع نغدمنا إلا لنلقي نظرة
على التلفزيون. ولقد أذهلنا رد الفعل الإيجابي، ومدى أهميه مشاركة وسائل الإعلام في الكشف
عن هذه الحقائق، ومدى غضب أغلب المعلقين: ليس على أولئك الذين جلبوا لنا الشفافية، بل على
المستوى غير العادي من المراقبة الحكومية التي كشفناها.

لقد شعرت الآن أنني قادر على تنفيذ إحدى الاستراتيجيات التي خططنا لها، حيث رددت بتحد
وازدراء على نكيك الحكومة الممثل في استحضار أحداث الحادي عشر من سبتمبر كمبرر لهذه
التجسس. وبدأت في التنديد باهجمات واشنطن المسهولة والموقعة - بأننا عرضنا الأمن القومي
للخطر، وأنها كنا نساعد الإرهاب، وأنها ارتكبت جريماً بالكشف عن أسرار وطنية.

لقد شعرت بالجرأة لأرغم أن هذه كانت الاستراتيجيات الشفافة والمناعبة التي بنهجها
المسؤولون الحكوميون الذين تم ضبطهم وهم يقومون بأشياء تسبب لهم الإحراج وتضرر
بسمعتهم. إن مثل هذه الهجمات لن تردعنا عن إعداد تقاريرنا: لقد كنا سننشر المزيد من القصص من
الوثائق، بغض النظر عن إثارة الخوف والتهديدات، ونقوم بواجبنا كصحافيين. لقد أردت أن أكون
واضحاً: لقد كان الرهيب والشيطنة المعادان بلا جدوى. وعلى الرغم من هذا الموقف المصحدي، كانت
معظم وسائل الإعلام، في تلك الأيام الأولى، داعمة لعملنا.

لقد فاجأني هذا الأمر، لأن وسائل الإعلام الأميركية بشكل عام، وخاصة منذ أحداث الحادي عشر من
سبتمبر/أيلول (وقبل ذلك أيضاً)، كانت مسطرفة وموالية للحكومة بشدة، وبالتالي معادية،
وأحياناً شرسة، لأي شخص يكشف أسرارها.

عندما بدأ موقع ويكيليكس في نشر وثائق سرية تتعلق بحربي العراق وأفغانستان،
وخاصة البرقيات الدبلوماسية، فاد الصحافيون الأميركيون أنفسهم دعوات لمقاضاة
ويكيليكس، وهو سلوك مذهل في حد ذاته. فالمؤسسة ذاتها التي نكرس نفسها ظاهرياً لإصفاء
الشفافية على تصرفات الأقوياء لم تكف بإدانة هذه الأفعال، بل حاولت أيضاً إدانتها.

إن ما فعلته ويكيليكس - بلقي معلومات سرية من مصدر داخل الحكومة ثم الكشف عنها للعالم - هو في الأساس ما تفعله المؤسسات الإعلامية طيلة الوقت.

لقد كنت أتوقع أن يوجه وسائل الإعلام الأميركية عدائها نحوي، وخاصة مع استمرارنا في نشر الوثائق، ومع بدء انضاح نطاق التسريب غير المسبوق. وبصفي ناقدًا قاسيًا للمؤسسة الصحافية والعديد من أعضائها البارزين، فقد كنت أعتبر نفسي بمثابة مغناطيس طبيعي لمثل هذا العداء. ولم يكن لدي سوى عدد قليل من الحلفاء في وسائل الإعلام العلنية. وكان أغلبهم من الأشخاص الذين هاجمت أعمالهم علنًا، وبشكل متكرر، وبلا هوادة. وكنت أتوقع أن ينقلبوا عليّ عند أول فرصة، ولكن ذلك الأسبوع الأول من الظهور الإعلامي كان بمثابة مهرجان حب افراضي، وليس فقط عندما كنت على الهواء.

في يوم الخميس، اليوم الخامس لإقامته في هونج كونج، ذهبت إلى غرفة سنودن في الفندق، فقال لي على الفور إنه يحمل أباء "معلقة بعض الشيء". فقد اكتشف جهاز أمني منصل بالإنترنت في المنزل الذي يعيش فيه مع صديقه منذ فترة طويلة في هاواي أن شخصين من وكالة الأمن القومي - أحد العاملين في الموارد البشرية و"ضابط شرطه" من وكالة الأمن القومي - جاءا إلى منزلهما بحثًا عنه.

كان سنودن مأكدًا تقريبًا من أن هذا يعني أن وكالة الأمن القومي قد حددت هويته بأعباره من المرجح أن يكون المصدر الرئيسي للسرّيات، لكنني كنت مشككًا. "إذا اعتقدوا أنك فعلت هذا، فسوف يعاقبوك". إرسال جحافل من عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي مع مذكره بعيش وربما فرق SWAT، وليس ضابط واحد من وكالة الأمن القومي وموظف الموارد البشرية. لقد نصورت أن هذا مجرد الاستعلام اللغائي والرويني، الذي يتم تشغيله عندما يتغيب موظف في وكالة الأمن القومي لغيره بضعة أسابيع دون تفسير. لكن سنودن اقترح أنهم ربما كانوا أن تكون مواضعة عمدًا لتجنب جذب انتباه وسائل الإعلام أو إثارة جهد لقمع الأدلة.

أيا كان ما تعنيه الأخبار، فقد أكدت على ضرورة التحضير السريع لمعالنا وفيدويكشف عى أن سنودن هو مصدر هذه المعلومات. لقد كنا مصممين على أن العالم سوف يسمع أولاً عن سنودن وأفعاله ودوافعه، من سنودن نفسه، وليس من خلال حملة شيطنة نشرتها الولايات المتحدة الحكومة بينما كان مختبئًا أو محتجزًا وغير قادر على التحدث عن نفسه.

كانت خطتنا أن ننشر معالتي أحريين، واحده يوم الجمعة في اليوم التالي، والأخرى بعد ذلك في يوم السبت. ثم في يوم الأحد، كنا ننشر مقالاً طويلاً عن سنودن، مصحوباً بمقابلة مسجلة بالفيديو، وجلسة أسئلة وأجوبة مطبوعة معه، والتي كان إبان قد نشرها في وقت سابق.

سوف تحري

كانت لورا قد أمضت الثماني والأربعين ساعة السابقة في تحرير لقطات من مقابلاتي الأولى مع سنودن، لكنها قالت إنها كانت مفصلة للغاية وطويلة ومجزأة بحيث لا يمكن استخدامها. أرادت تصوير مقابلة جديدة على الفور، مقابلة أكثر إيجازاً وبركيزاً، وكتب قائمة تتضمن عشرين سؤالاً محدداً لأطرحها عليه. أضفت العديد من الأسئلة الخاصة بي بينما قام لورا بإعداد الكاميرا وأرشدتنا إلى مكان الجلوس. بدأ الفيلم الشهير بـ "اسمى إد سنودن، عمري تسعة وعشرون عاماً، وأعمل لدى شركة بوز ألبي هاملتون كمحلل للبنية الأساسية في وكالة الأمن القومي في هاواي".

ولقد واصل سنودن تقديم إجابات واضحة وصارمة وعملانية لكل سؤال: لماذا قرر الكشف عن هذه الوثائق؟ لماذا كان هذا الأمر مهماً بما يكفي ليضحى بحريته؟ ما هي أهم الاكتشافات؟ هل تضمنت هذه الوثائق أي شيء إجرامي أو غير قانوني؟ ماذا كان ينويع أن يحدث له؟

وبنما كان يعطى أميله على المراقبة غير القانونية والبدخلة، أصبح محملاً وعاطفياً. ولكن فقط عندما سأله عما إذا كان يتوقع عواقب، أجاب: كان إيان يشعر بالصبق، خوفاً من أن تستهدف الحكومة أسرته وصديقه للانعام. وقال إنه سيتجنب الاتصال بهم لتفليل المخاطر، لكنه كان يعلم أنه لا يستطيع حمايتهم بالكامل. قال وهو يذرف الدموع في عينيه، وهي المرة الأولى والوحيدة التي رأيت فيها ذلك يحدث: "هذا هو الشيء الوحيد الذي ييفني مستفظاً في الليل، ما سيحدث لهم". بينما كانت لورا تعمل على تحرير الفيديو،

أنهت أنا وإوين فصينا التاليين. كشفت المعالة الثالثة، التي نُشرت في نفس اليوم، عن قضية رئاسية سرية للغاية. في نوفمبر/نشرين الثاني 2012، وقع الرئيس أوباما على توجيه يأمر فيه البناغون والوكالات ذات الصلة بالاستعداد لسلسلة من العمليات السبرانية الهجومية العدوانية في مختلف أنحاء العالم. وبوضح التوجيه الرئاسي السري للغاية الذي حصلت عليه صحيفة الغارديان أن "كبار مسؤولي الأمن القومي والاستخبارات طلب منهم إعداد قائمة بالأهداف الخارجية المحتملة للهجمات السبرانية الأميركية".

كان المقال الرابع، الذي نُشر كما كان مخططاً له يوم السبت، عن برنامج نقيب البيانات الذي أطلقه وكالة الأمن القومي الأميركية، والذي أطلق عليه اسم "المخبر اللامحدود"، ووصف فيه التقارير التي أظهرت أن وكالة الأمن القومي كانت تجمع ويحلل وتخزن مليارات المكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني المرسل عبر البنية الأساسية للاتصالات في الولايات المتحدة.

أثارت مسألة ما إذا كان مسؤولو وكالة الأمن القومي قد كذبوا على الكونجرس عندما رفضوا الإجابة على أسئلة أعضاء مجلس الشيوخ حول عدد الاتصالات المحلية التي تم اعتراضها، زاعمين أنهم لا يحفظون بمثل هذه السجلات ولا يمكنهم تجميع مثل هذه البيانات.

بعد نشر مقال "المخبر اللامحدود"، خطبت أنا ولورا للقاء في فندق سنودن. ولكن قبل أن أغادر غرفتي، فجأة، بينما كنت جالسة على سريري في الفندق، تذكرت سينسيناتوس، مراسلي المجهول عبر البريد الإلكتروني قبل ستة أشهر، والذي أمطرني بوابل من الطلبات لتثبيت برنامج PGP حتى يتمكن من تزويدي بمعلومات مهمة. وفي خضم كل ما كان يحدث، فكرت أنه ربما كان لديه هو أيضاً قصة مهمة ليخبرني بها. ولأنني لم أتمكن من تذكر اسم بريده الإلكتروني، فقد تمكنت أخيراً من تحديد موقع إحدى رسائله العديدة من خلال البحث عن كلمات رئيسيه.

"مرحباً: أخبار جيدة"، كتبت له. "أعلم أن الأمر استغرق مني بعض الوقت، ولكنني أستخدم بريد الإلكتروني أخيراً. لذا فأنا مسعد للحدث في أي وقت إذا كنت لا تزال مهتماً". ضغطت على PGP "إرسال".

وبعد وقت قصير من وصولي إلى غرفته، قال سنودن، مع قدر كبير من السخرية: "بالمناسبة، هذا سينسيناتوس الذي أرسله للو عبر البريد الإلكتروني، هو أنا". لقد استغرق الأمر مني بضع لحظات حتى أسوعب الأمر وأسعيد رباطه جاشي. ذلك الشخص الذي حاول يانساً قبل عدة أشهر إقناعي باستخدام تشفير البريد الإلكتروني... كان سنودن. لم يكن أول اتصال لي به في مايو، بل قبل شهر واحد فقط، بل قبل عدة أشهر. قبل الاتصال بلاورا بشأن التبريات، وقبل الاتصال بأي شخص، حاول الاتصال بي.

والآن، ومع مرور كل يوم، أصبحت الساعات والساعات التي قضيتها معاً بعوي الروابط بيننا. وسرعان ما تحول الحرج والونر الذي ساد اجتماعنا الأول إلى علاقة تعاون وثقة وهدف مشترك. وكنا نعلم أننا بدأنا معاً أحد أهم الأحداث في حياتنا.

ولكن بعد أن انتهينا الآن من مقال "المخبر اللامحدود"، تحول المزاج الخفيف نسبياً الذي يمكننا من الحفاظ عليه طيلة الأيام القليلة الماضية إلى قلق ملموس: فقد أصبحنا على بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من الكشف عن هوية سنودن، وهو ما كنا نعلم أنه سيغير كل شيء، وخاصة بالنسبة له. لقد مر الثلاثة منا بفترة قصيرة ولكنها مكثفة وممنعة بشكل استثنائي. وكان من المقرر أن يتم إبعاد أحدها، سنودن، من المجموعة قريباً، ومن المرجح أن يذهب إلى السجن لمدة عام.

لعد كان هذا الأمر بمثابة صدمة حقيقية بالنسبة لي منذ فترة طويلة - وهي الحجة التي كانت تخيم على الأجواء منذ البداية، وبشكل صعب الأجواء، على الأقل بالنسبة لي. ولم يكن سنودن هو الوحيد الذي بدأ غير منزعج من هذا الأمر. والآن تسالت روح الدعابة المحنونة إلى تعاملاتنا.

قال سنودن مازحا وهو يتأمل غرفتنا: "أنا أنصّل بالسرير السفلي في غوانتنامو".
الآفاق. وعندما تحدثنا عن المقالات المستقبلية، كان يقول أشياء مثل، "هذا سيحدث في لائحة الاتهام. والسؤال الوحيد هو ما إذا كان الأمر سيدخل في لائحة الاتهام الخاصة بك أم في لائحة الاتهام الخاصة بي." لقد ظل هادئًا بشكل لا يمكن تصوره في الغالب. حتى الآن، مع اقتراب الساعة من نهايتها، وبعد أن حصل على حريته، ذهب سنودن إلى الفراش في الساعة العاشرة والصف، كما كان يفعل كل ليلة أثناء فتره ابعثالي. الوقت في هونج كونج. بينما لم أتمكن من الحصول على أكثر من ساعتين من النوم المضطرب في وقت ما، كان يحافظ على ساعات عمل ثابتة. "حسنًا، سأذهب إلى النوم"، كان يقول أعلن بشكل عرضي كل ليلة قبل التقاعد لمدة سبع ساعات ونصف من الصوت كان سنودن ينام بشكل جيد، وبدوا أنه منتعش تمامًا في اليوم التالي. عندما سألتها عن قدرته على النوم بشكل جيد في ظل هذه الظروف، قال إنه شعر بسلام عميق مع ما فعله، وبالتالي كانت الليالي سهلة. "أعتقد أنني لم يتبق لي سوى أيام قليلة مع وسادة مريحة"، قال. مازحني قائلاً: "لذا قد يكون من الأفضل أن أستمع بها".

* * *

في يوم الأحد بعد الظهر بتوقيت هونج كونج، قمت أنا وإوين بوضع اللمسات الأخيرة على مقالنا الذي قدمنا فيه سنودن للعالم، بينما أنهت لورا تحرير الفيديو. وتحدثت مع جانين، التي سجلت دخولها للدردشه مع بداية الصباح في نيويورك، حول الأهمية الخاصة للتعامل مع هذه الأخبار بعناية وشعوري الشخصي بالالتزام تجاه سنودن لتحقيق العدالة في اختياراته. لقد أصبحت أثق في زملائي في الغارديان أكثر فأكثر، سواء من الناحية التحريرية أو بسبب شجاعهم. ولكن في هذه الحالة، أردت أن أراجع كل تعديل، كبيرًا كان أم صغيرًا، حتى أتمكن من الكشف عن سنودن للعالم.

في وقت لاحق من ظهر ذلك اليوم في هونج كونج، جاءت لورا إلى غرفتي في الفندق لعرض الفيديو الذي أعدته لي وإوين. وشاهدنا نحن الثلاثة الفيديو في صمت. كان عمل لورا رائعاً - كان الفيديو بسيطاً والمونتاج رائعاً - ولكن القوة كانت في المعام الأول في الاستماع إلى سنودن وهو يتحدث عن نفسه. فقد عبر ببراعة عن اقناعه وشعفه وقوة التزامه التي دفعه إلى الحرك. وكب أعلم أن جرائه في التقدم للمطالبة بما فعله وتحمل المسؤولية عن أفعاله، ورفضه الاختباء والتعرض للمطاردة، من شأنه أن يلهم الملايين.

لقد كنت أرغب أكثر من أي شيء آخر في أن يرى العالم شجاعة سنودن. لقد عملت حكومة الولايات المتحدة بجد شديد على مدى العقد الماضي لإظهار قوتها غير المحدودة. لقد بدأت الحروب، وعذبت الناس وسجنتهم دون توجيه اتهامات إليهم، وقصفت أهدافاً بطائرات بدون طيار في عمليات قتل خارج نطاق القضاء. ولم يكن الرسل بمنأى عن هذه النهم: فقد تعرض المبلغون عن المخالفات للإساءة والملاحقة العضائية، وعرض الصحفيون للتهديد بالسجن. ومن خلال عرض مدروس بعناية للترهيب لأي شخص يفكر في تحدي ذي مغزى، سعت الحكومة جاهدة إلى إظهار للناس في جميع أنحاء العالم أن قوتها لا تقدها القوانين ولا الأخلاق، ولا المبادئ ولا الدستور: انظروا ماذا يمكننا أن نفعل وماذا سنفعل لأولئك الذين يعرقلون أجندتنا.

لقد تحدى سنودن الترهيب بكل صراحة ووضوح. فالشجاعة معدية. وكنت أعلم أنه قادر على حث العديد من الناس على القيام بنفس الشيء.

في الساعة الثانية بعد الظهر بالتوقيت الشرقي يوم الأحد 9 يونيو، نشرت صحيفة الجارديان العنصر الذي كشف عن سنودن للعالم: "إدوارد سنودن: المبلغ عن المخالفات وراء

"كشف وكالة الأمن القومي عن عمليات المراقبة التي قامت بها". كان الجزء العلوي من المقال يضم اثني عشر تعريفاً من إعداد لورا.

فيديو مدته دقيقة؛ السطر الأول يقول، "الشخص المسؤول عن واحدة من أكثر

أحد أهم السرييات في التاريخ السياسي الأمريكي هو إدوارد سنودن، وهو رجل سابق يبلغ من العمر 29 عاماً.

مساعدة فني لوكالة المخابرات المركزية وموظف حالي في شركة المعاومات الدفاعية Booz

"ألين هامليون". لقد روت المقالة قصة سنودن، ونعلت دوافعه، و

وأعلن أن "سنودن سوف يسجل في التاريخ باعتباره أحد أكثر المسؤولين الأمريكيين فطاعة".

"المبلغون عن المخالفات، إلى جانب دانييل السبيرج وبرادلي مانيغ".

مفيس من ملاحظته سنودن المبكره إلى لورا وأنا: "أفهم أنني سأكون

لقد عانى من أفعالي ولكنني سأكون راضياً إذا تم إنشاء اتحاد سري.

العابون والعمو غير المكافئ والسلطات التنفيذية التي لا تقاوم والتي تحكم العالم الذي أحبه

"تكشف ولو للحظة".

لقد كان رد الفعل على المقال والفيديو أكثر حدة من أي شيء شهدته ككاتب. وفي اليوم التالي

كتب السبيرج نفسه في صحيفة الجارديان: "لم يحدث في التاريخ الأمريكي تسريب أكثر أهمية

من تسريب إدوارد سنودن لمواد وكالة الأمن القومي، وهذا يشمل بالتأكيد أوراق البناجون قبل

أربعين عاماً".

لقد قام مئات الآلاف من الناس بنشر الرابط الخاص بحساباتهم على موقع فيسبوك في الأيام القليلة الأولى فقط. وشاهد المقابلة على موقع يوتيوب ما يقرب من ثلاثة ملايين شخص. وشاهدها عدد أكبر من الناس على موقع الجارديان على الإنترنت. وكانت الاستجابة الساحقة

لقد كانت شجاعة سنودن بمثابة الصدمة والإلهام.

لقد تابعت أنا ولورا وسنودن ردود الفعل على كشفه، بينما ناقشت مع اثنين من خبراء استراتيجيات الإعلام في صحيفة الغارديان المقابلات التلفزيونية التي ينبغي لي أن أوافق على إجرائها صباح يوم الاثنين. وقد استقر رأينا على برنامج Morning Joe على قناة MSNBC، ثم برنامج وهما البرنامجان اللذان شكلا التغطية الإعلامية لسنودن طوال اليوم، NBC على قناة Today.

ولكن قبل أن أتمكن من الوصول إلى تلك المقابلات، انحرف مسارنا بسبب مكالمه هافنه في الساعة الخامسة صباحاً - بعد ساعات قليلة من نشر مقال سنودن - من قارئ قديم لي يعيش في هونج كونج، كنت أواصل معه بشكل دوري طيلة الأسبوع. وفي تلك المكالمة التي أحرقتها في الصباح الباكر، أشار إلى أن العالم بأسره سوف يبحث قريباً عن سنودن في هونج كونج، وأصر على أن سنودن يحتاج على وجه السرعة إلى الاحتفاظ بمحاميين يتمتعون بصلات جيدة في المدينة. وكان لديه اثنان من أفضل محامي حقوق الإنسان على استعداد لتمثيله. فهل يمكن لثلاثتهم أن يأبوا إلى فندق في الفور؟

لقد انفعنا على اللقاء بعد وقت قصير، في حوالي الساعة الثامنة صباحاً. تمت لبضع ساعات حتى اصل، قبل ساعة من الموعد، في الساعة السابعة صباحاً.

"لقد وصلنا بالفعل"، قال، "في الطابق السفلي من فندقكم. معي المحاميان. بهو الفندق مليء بالكاميرات والمراسلين. وسائل الإعلام تبحث عن فندق سنودن وسنحده قريباً، ويقول المحامون إنه من الأهمية بمكان أن يصلوا إليه قبل أن تجده وسائل الإعلام".

بالكاد استيقظت، ارتديت أقرب ملابس وجدتها وبعثرت نحو الباب. وبمجرد فتحه، انبعثت ومصات من كاميرات متعددة في وجهي. من الواضح أن حشد وسائل الإعلام قد رشى أحد أفراد طاقم الفندق للحصول على رقم غرفتي. عرفت سيدتان عن نفسيهما على أنهما مراسلتان لصحيفة وول ستريت جورنال في هونج كونج؛ وكانت أخريان، بما في ذلك واحدة تحمل كاميرا كبيرة، من وكالة أسوشيتد برس.

لقد ألفوا الأسئلة وشكلوا نصف دائرة منحركة حولي بينما كنت أسير إلى المصعد. لقد شعوا طريقهم إلى المصعد معي، وطرحوا سؤالاً تلو الآخر، وأجبت على معظمها بإجابات قصيرة ومختصرة وغير مفيدة.

في الردهة، انضمت مجموعة جديدة من الكاميرات والمراسلين إلى المجموعة. حاولت البحث عن القارئ والمحامين، لكنني لم أستطع التحرك خطوة واحدة دون أن يعترض طريقني أحد.

كنت قلقاً بشكل خاص من أن السرب سحاول متابعتي وجعلني

كان من المستحيل على المحامين الوصول إلى سنودن. قررت في النهاية عقد مؤتمر صحفي مرتجل في الردهة، والإجابة على الأسئلة حتى ينصرف المراسلون. وبعد حوالي خمسة عشر دقيقة، نفرق معظمهم.

ثم شعرت بالارياح عندما عثرت على جيل فيليبس، كبير محامي الجارديان، التي نوقشت في هونج كونج في طريقها من أستراليا إلى لندن لتقديم أنا واون مع المنشور القانوني. قالت إنها تريد استكشاف كل السبل الممكنة "لصحيفة الجارديان لحماية سنودن. "ألان مصمم على أن نعطيه كل ما لديه من قوة." "قالت إننا نستطيع الحصول على الدعم القانوني"، حاولنا التحدث أكثر ولكن لم تكن لدينا أي خصوصية مع آخر عدد قليل من المراسلين يتربصون.

لقد وجدت فارني أخيراً، إلى جانب المحامين من هونج كونج اللذين أحضرهما معه. لقد خططنا لكفيه الحدث دون أن يتعقبا أحد، ثم بوحنا جميعاً إلى غرفة جيل. وبينما كنا لا نزال نلاحق حفنة من المراسلين، أغلقتنا الباب في وجوههم.

لقد بدأنا على الفور في العمل. فقد أبدى المحامون رغبتهم في التحدث إلى سنودن على وجه السرعة للحصول على إذن رسمي منه لمثيله، وعند هذه النقطة يمكنهم البدء في التصرف نيابة عنه.

استخدمت جيل هانفها بشكل محموم للتحقيق في هؤلاء المحامين، الذين التقينا بهم للنو، قبل أن تسلمهم سنودن. وتمكنت من تحديد أنهم معروفون بالفعل ومسفرون في مجمع حقوق الإنسان والاحواء ويبدو أنهم على صلة وثيقة بالسياسة في هونج كونج. وبينما كانت جيل تؤدي واجبها على الفور، قممت بتسجيل الدخول إلى برنامج الدردشة. وكان سنودن ولورا متصلين بالإنترنت.

كانت لورا، التي كانت نعيم الآن في فندق سنودن، مأكده من أن الأمر لم يكن سوى مسألة وقت قبل أن يجد المراسلون مكانهم أيضاً. كان سنودن حريصاً بوضوح على المغادره. أخبرته عن المحامين الذين كانوا على استعداد للذهاب إلى غرفته في الفندق. قال سنودن إنهم يحب أن يلعبطوه وبأخذوه إلى مكان آمن. وقال: "لقد حان الوقت لدخول الجزء من الخطه حيث أطلب من العالم الحماية والعدالة".

"لكنني بحاجة إلى الخروج من الفندق دون أن يتعرف على الصحفيون"، قال. "والا فسوف تبعونني أينما ذهبت".

لقد نقلت هذه المخاوف إلى المحامين. سألتني أحدهم: "هل لديه أي أفكار لمنع ذلك؟"

لقد نقلت السؤال إلى سنودن.

"أنا في صدد اتخاذ خطوات لتغيير مظهري"، قال بوضوح

بعد أن فكرت في هذا الأمر مسبقاً، "أستطيع أن أجعل نفسي غير قابل للعرف".
في تلك اللحظة، فكرت في أن المحامين لابد وأن يتحدثوا إليه مباشرة. وقبل أن يتمكنوا
من القيام بذلك، كانوا في حاجة إلى أن يتلو سنودن عبارة رسمية حول الاحتفاظ بهم بموجب هذه
الانفاية. فأرسلت العبارة إلى سنودن، ثم أعادها إليّ على الآلة الكاتبة. ثم استولى المحامون
على الكمبيوتر وبدأوا في التحدث مع سنودن.
وبعد عشر دقائق، أعلن المحاميان أنهما سيوجهان على الفور إلى الفندق للقاء سنودن بينما كان
يحاول مغادرة الفندق دون أن يتم اكتشافه.
"ماذا تنوي أن تفعل معه بعد ذلك؟" سألت.

ومن المرجح أن يأخذه إلى بعثة الأمم المتحدة في هونج كونج ويطلبوا رسمياً حماية الأمم
المتحدة من الحكومة الأمريكية، على أساس أن سنودن لاجئ يطلب اللجوء. أو، كما قالوا، سيحاولون
ترتيب "بيت آمن".

ولكن كيف يمكن إخراج المحامين من الفندق دون أن يلاحظهم أحد؟ لقد توصلنا إلى خطة: سأخرج من
غرفة الفندق مع جيل وأذهب إلى الردهة لإغراء المراسلين الذين ما زالوا ينظرون خارج بابنا لكي
يتبعوني. ثم ينتظر المحامون بضع دقائق ثم يخرجون من الفندق، على أمل ألا يلاحظهم أحد.

نجحت الخدعة. فبعد ثلاثين دقيقة من الدردشة مع جيل في مركز تجاري مجاور للفندق،
عدت إلى غرفتي وانصبت بعلق بأحد المحامين على هاتفه المحمول.

"لقد خرج من السيارة قبل أن يبدأ الصحفيون في التجمع حول المكان"، هكذا قال. "لقد
التقينا به في غرفه بالفندق ثم عبرنا جسراً إلى مركز تسوق مجاور". أمام الغرفة التي كان سنودن
قد البقى بنا فيها لأول مرة، كما علمت لاحقاً - "ثم إلى سيارتنا التي كانت تنتظرنا. إنه معنا الآن".

أين أخذه؟

"من الأفضل عدم الحديث عن ذلك على الهاتف"، أجاب المحامي. "سيكون في أمان".

في الوب الراهي.

لقد شعرت براحة بالغة لأن سنودن أصبح في أيد أمينة، ولكننا كنا نعلم أن هناك احتمالاً
قوياً بأننا قد لا نراه أو نتحدث إليه مرة أخرى، على الأقل ليس كرجل حر. وعلى الأرجح، كما تصور،
سوف نراه بعد ذلك على شاشة التلفزيون، مرتدياً بدلة السجن البريقالية ومقيداً بالأغلال،
داخل قاعة محكمة أمبركية، وهو يواجه اتهامات بالنجس.

وبينما كنت أستوعب الخبر سمعت طرقةً على بابي. كان مدير الفندق العام، الذي جاء
ليخبرني أن الهاتف يرن بلا توقف.
بالنسبة لغرفتي (لقد أعطيت تعليمات لمكب الاستقبال بحظر جميع المكالمات). هناك

وكان هناك أيضاً حشود من المراسلين والمصورين وأفراد الكاميرات في الردهة في انتظار ظهوري.

"إذا أردت"، قال، "بمكثنا أن نخرجك من المصعد الخلفي ومن خلال مخرج لي يراه أحد. وقد قام محامي الجارديان بحجز غرفة لك في فندق آخر باسم مخلف، إذا كان هذا ما يريد القيام به."

كان هذا واضحاً من لغة مدير الفندق: نريدك أن تغادر بسبب الصجة التي أحدثتها. كنت أعلم أنها فكرة حدة على أبة حال: كب أرغب في مواصلة العمل مع بعض الخصوصيه وكنت لا أزال أمل في الحفاظ على الاتصال بسودن. لذا حزمت أمعتي، ونبعت المدير إلى المخرج الخلفي، وقابلت إيوان في سارة كانت ينظرني، ثم حجزت غرفة في فندق آخر باسم محامي الجارديان.

كان أول ما فعله هو تسجيل الدخول إلى الإنترنت، على أمل أن أسمع أخباراً من سودن. وبعد عدة دقائق، ظهر على الإنترنت.

"أما بخير"، هكذا أخبرني. "أنا في ملحا آمن في الوقت الحالي. ولكنني لا أعرف مدى أمان المكان، أو إلى متى سأظل هنا. سأضطر إلى الانتقال من مكان إلى آخر، كما أن اتصالي بالإنترنت غير موثوق، لذا لا أعرف متى أو إلى أي مدى سأظل متصلاً بالإنترنت."

كان من الواضح أنه متردد في تقديم أي تفاصيل عن مكانه ولم أكن أرغب في ذلك. كنت أعلم أن قدرتي على المشاركة في إخفائه محدودة للغاية. لقد أصبح الآن الرجل الأكثر طلباً في العالم من قبل أقوى حكومة في العالم. كانت الولايات المتحدة قد طالبت بالفعل سلطات هونج كونج باعتقاله وتسليمه إلى الحجز الأمريكي.

فحدثنا باختصار وبطريقة مبهمه، وأعربنا عن أملنا المتبادل في أن نتواصل. وطلبت منه أن يبقى آمناً.

* * *

وعندما وصلت أخيراً إلى الاسنوديو لإجراء المقابلات لبرنامج "مورنينج جو" وبرنامج "نوداي"، لاحظت على الفور أن نبرة الاسجواب قد تغيرت بشكل كبير. فبدلاً من التعامل معي كمراسل، فصل المضيفون مهاجمة هدف جديد: سودن نفسه، الذي أصبح الآن شخصية غامضة في هونج كونج. واسأنف العديد من الصحفيين الأميركيين دورهم المعناد كخدم للحكومة. ولم تعد القصة أن الصحفيين كشفوا عن انتهاكات خطيرة ارتكبها وكالة الأمن القومي، بل إن القصة كانت أن أميركياً يعمل لصالح الحكومة "خان" التزامنه، وارتكب جرائم، ثم "فر إلى الصين".

كانت مقابلاتي مع كل من المضيفين، ميكا برززينسكي وسافانا جوثري،

لقد كان رد فعلهم حاداً ولاذعاً. لقد حرموني من النوم لأكثر من أسبوع كامل، ولم أعد أنحمل الانتقادات الموجهة إلى سنودن والتي كانت متضمنة في أسئلتهم: لقد شعرت أن الصحفيين يجب أن يحفلوا، وليس أن يشيطنوا شخصاً نجح في جلب قدر أعظم من الشفافية إلى دولة الأمن القومي مقارنة بأي شخص آخر منذ سنوات.

وبعد بضعة أيام أخرى من المقابلات، قررت أن الوقت قد حان لمغادرة هونج كونج. فمن الواضح أنه أصبح من المستحيل الآن أن أبقى بسنودن أو أساعده بأي شكل من الأشكال من هونج كونج، وفي تلك اللحظة كنت منهكاً تماماً، جسدياً وعاطفياً ونفسياً. وكنت حريصاً على العودة إلى ريو.

لقد فكرت في العودة إلى المنزل بالطائرة عبر نيويورك والوقوف ليوم واحد لإجراء المقابلات - فقط لإثبات أنني قادر على ذلك. ولكن أحد المحامين نصحتني بعدم القيام بذلك، بحجة أنه ليس من المنطقي أن أحمل مثل هذه المخاطر القانونية قبل أن نعرف كيف تخطط الحكومة للرد. وقال لي: "لقد مكثتم للتو من أكبر تسريب للأمن القومي في تاريخ الولايات المتحدة، ونشرت على شاشات التلفزيون رسالة تحدٍ لا مثيل لها. ولن يكون من المنطقي أن أخطط لزيارته الولايات المتحدة إلا بعد أن نتعرف على رد فعل وزارة العدل".

لم أوافق على هذا الرأي: فقد اعتقدت أنه من غير المرجح إلى حد كبير أن تعنقل إدارة أوباما صحافياً في خضم مثل هذه التقارير رفيعة المستوى. ولكنني كنت منهكاً للغاية بحيث لم أتمكن من الجدل أو المخاطرة. لذا فقد طلبت من صحيفة الغارديان حجز تذكرة العودة إلى ريو دي جانيرو عبر دبي، التي لا تبعد كثيراً عن الولايات المتحدة. وفي الوقت الحالي، استنتجت أنني قد بذلت ما يكفي من الجهد.

فتاة... خلف قضبان الحياة... لطلب الكتب المترجمة
ولترجمة الكتب الانجليزية والكورية وجميع اللغات.
رابط القناة... <https://t.me/ALhyaah5>



اجمعها كلها

كان أرشيف الوثائق التي جمعها إدوارد سنودن مذهباً من حيث الحجم والنطاق. وحتى بصفتي شخصاً أمضى سنوات في الكتابة عن مخاطر المراقبة السرية الأميركية، فقد وجدت أن اتساع نطاق نظام التجسس صادم جداً، وخاصة لأنه لم تنفيذه بوضوح دون أي مساءلة أو شفافية أو حدود تقريباً.

تم وصف الآلاف من برامج المراقبة المنفصلة التي تم وصفها في الأرشيف لم يكن من المفصود من قبل أولئك الذين نفذوها أن تصبح معلومة عامة. كانت بعض البرامج تستهدف السكان الأميركيين، لكن عشرات البلدان في جميع أنحاء العالم - بما في ذلك الديمقراطيات التي تعبّر عادةً حليفة للولايات المتحدة، مثل وكانت فرنسا والبرازيل والهند وألمانيا أيضاً أهدافاً لعمليات إباده جماعية عشوائية. مراقبة.

لقد تم تنظيم أرشيف سنودن بشكل أنيق، لكن حجمه وبعقيدته جعله من الصعب للغاية معالجتها. فقد احتوت على عشرات الآلاف من وثائق وكالة الأمن القومي. تم إنتاجها من قبل كل وحدة وقسم فرعي تقريباً داخل الوكالة الممرامية الأطراف، كما احتوت أيضاً على بعض الملفات من وكالات استخبارات أجنبية وثيقة الصلة بها. كانت الوثائق حديثة بشكل مذهل: معظمها من عامي 2011 و2012، والعديد منها من عام 2011. بعضها يعود تاريخه إلى مارس وأبريل من ذلك العام، قبل أشهر فقط من التقيت سنودن في هونغ كونغ.

كانت الغالبية العظمى من الملفات الموجودة في الأرشيف مصنفة على أنها "سرية للغاية". وكانت أغلب هذه الملفات تحمل علامة "FVEY"، أي أنها كانت معتمدة للتوزيع فقط على أقرب أربعة حلفاء لوكالة الأمن القومي في مجال المراقبة، وهم تحالف "العيون الخمس" الناطق باللغة الإنجليزية والذي يتألف من بريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. وكانت ملفات أخرى مخصصة للولايات المتحدة فقط، وكانت تحمل علامة "NOFORN" التي تعني "لا يجوز توزيعها في الخارج". وكانت بعض الوثائق، مثل أمر محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية الذي يسمح بجمع سجلات الهاتف والتوجيه الرئاسي الذي أصدره أوباما لإعداد عمليات سبرانية هجومية، من بين أكثر الأسرار التي تحتفظ بها الحكومة الأميركية.

إن فك رموز الأرشيف ولغة وكالة الأمن القومي يتطلب منحنى تعليمي شديد الانحدار.

وتتواصل الوكالة مع نفسها وشركائها بلغة خاصة بها، وهي لغة بيروقراطية ومتكلفة ولكنها في بعض الأحيان متفاخر بها وحتى ساخرة. وكانت أغلب الوثائق أيضاً فنية للغاية، وملبنة بالاختصارات والأسماء الرمزية المحظورة، وفي بعض الأحيان كانت تتطلب قراءة وثائق أخرى أولاً قبل أن يتسنى فهمها.

ولكن سنودن كان قد نوقع المشكلة، فقام بإعداد قوائم بالاختصارات وأسماء البرامج، فضلاً عن قواميس الوكالة الداخلية للمصطلحات الفنية. ورغم ذلك، كانت بعض الوثائق غير مفهومه عند القراءة الأولى أو الثانية أو حتى الثالثة. ولم تظهر أهميتها إلا بعد أن جمعت أجزاء مخلعه من أوراق أخرى واستشرب بعض أبرز خبراء العالم في مجال المراقبة والتشفير والقرصنة وباريخ وكالة الأمن القومي والإطار القانوني الذي يحكم التجسس الأميركي.

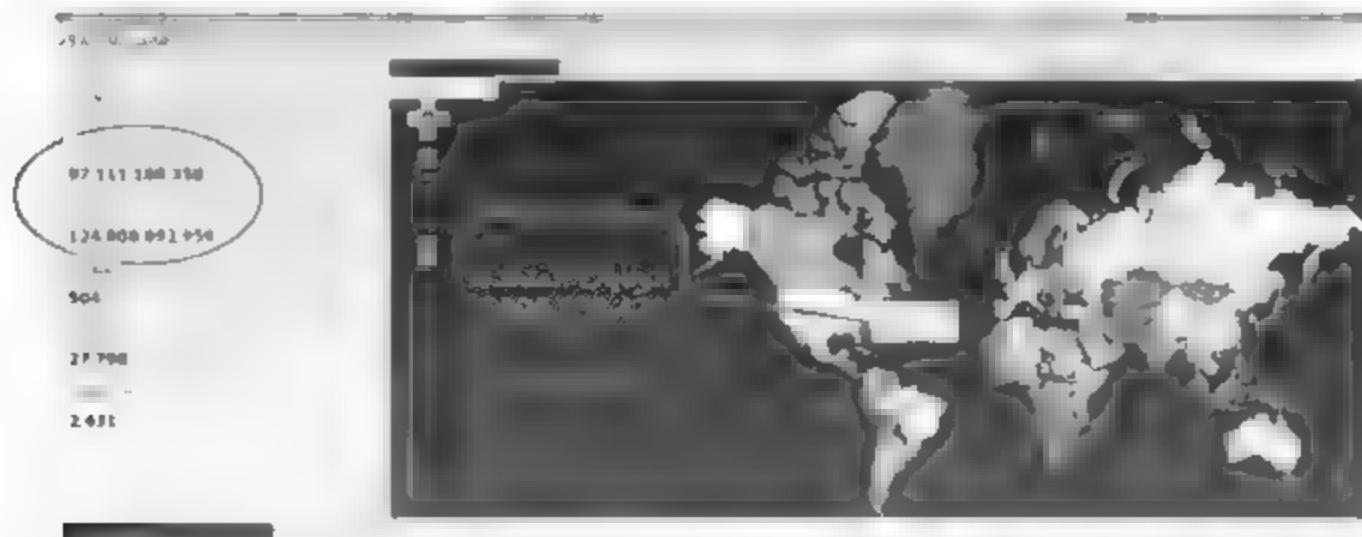
كان الأمر الذي زاد من صعوبة الأمر هو حقيقة وجود أكوام من الوثائق. غالباً ما يتم تنظيمها ليس حسب الموضوع ولكن حسب فرع الوكالة الذي تم فيه نشأ، واخلطت الاكتشافات الدرامية بكميات كبيرة من الأشياء العادية أو مادة نعية للغاية. وعلى الرغم من أن صحيفة الجارديان ابتكرت برنامجاً للبحث من خلال الملفات عن طريق الكلمات الرئيسية، والتي كانت ذات فائدة كبيرة، كان هذا البرنامج بعيداً عن كانت عملية هضم الأرشيف بطيئة للغاية، وكان العديد من بعد أشهر من اسلامنا للوثائق لأول مرة، لا تزال بعض المصطلحات والبرامج تتطلب هذه المعلومات مزيداً من التقارير قبل أن يتم الكشف عنها بشكل آمن ومماسك. ولكن على الرغم من هذه المشاكل، فإن ملفات سنودن كشفت بلا أدنى شك عن شبكة معقدة من عمليات المراقبة التي تستهدف الأميركيين (الذين هم خارج نطاق مهمة وكالة الأمن القومي بشكل واضح) وغير الأميركيين على حد سواء. فقد كشف الأرشيف عن الوسائل النعية المستخدمة لاعتراض الاتصالات: التنصت على خوادم الإنترنت، والأقمار الصناعية، وكابلات الألياف الضوئية بحب الماء، وأنظمة الهاتف المحلية والأجنبية، وأجهزة الكمبيوتر الشخصية. كما حدد الأرشيف الأفراد المسهدفين بأشكال شديدة الطفل من التجسس، وهي القائمة التي تراوحت بين الإرهابيين المزعومين والمشتبه بهم جنائياً إلى الزعماء المنخبين ديمقراطياً من حلفاء الأمة وحتى المواطنين الأميركيين العاديين. كما ألقى الأرشيف الضوء على الاستراتيجيات والأهداف الشاملة لوكالة الأمن القومي.

كان سنودن قد وضع وثائق بالغة الأهمية في مقدمة الأرشيف، ووصفها بأنها ذات أهمية خاصة. وقد كشفت هذه الملفات عن مدى النفوذ غير العادي الذي تتمتع به الوكالة، فضلاً عن خداعها وحتى جرائمها. وكان برنامج "المخبر اللامحدود" أحد أوائل الاكتشافات من هذا القبيل، حيث أظهر أن وكالة الأمن القومي كانت تعمل على استغلال قدراتها في التجسس على الناس.

إن برنامج "المخبر اللامحدود" يحسب كل المكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني التي يتم جمعها كل يوم من مختلف أنحاء العالم بدقة حسابية. وقد وضع سنودن هذه الملفات في مكان بارز ليس فقط لأنها حددت حجم المكالمات ورسائل البريد الإلكتروني التي يتم جمعها وتخزينها بواسطة وكالة الأمن القومي - والتي تصل إلى مليارات الدولارات كل يوم - بل وأيضاً لأنها أثبتت أن رئيس وكالة الأمن القومي كيث ألكسندر وغيره من المسؤولين كذبوا على الكونجرس. ولقد زعم مسؤولون في وكالة الأمن القومي مراراً وبكراراً أنهم غير قادرين على تقديم أرقام محددة - وهي بالضبط البيانات التي تم إنشاء برنامج "المخبر اللامحدود" لتجميعها.

على سبيل المثال، في الفترة التي بدأت في الثامن من مارس/آذار 2013، أظهرت شريحة من برنامج "مخبر بلا حدود" أن وحدة واحدة من وكالة الأمن القومي، وهي وحدة عمليات الوصول العالمي، جمعت بيانات عن أكثر من ثلاثة مليارات مكالمات هاتفية ورسالة بريد إلكتروني مرت عبر نظام الاتصالات في الولايات المتحدة. (يشير مصطلح "DNR" أو "العرف على الأرقام المطلوبة" إلى المكالمات الهاتفية؛ ويشير مصطلح "DNI" أو "استخبارات الشبكة الرقمية" إلى الاتصالات القائمة على الإنترنت مثل رسائل البريد الإلكتروني). ونجاوز هذا الرقم ما تم جمعه من أنظمة كل من روسيا والمكسيك وكل بلدان أوروبا تقريباً، وكان مساوياً تقريباً لما تم جمعه من البيانات من الصين.

وبشكل عام، جمعت الوحدة في غضون ثلاثين يوماً فقط بيانات عن أكثر من 97 مليار رسالة بريد إلكتروني و124 مليار مكالمات هاتفية من جميع أنحاء العالم. وتفصيل وثيقة أخرى من وثائق BOUNDESS INFORMANT البيانات الدولية التي تم جمعها في فترة ثلاثين يوماً واحدة من ألمانيا (500 مليون)، والبرازيل (2.3 مليار)، والهند (13.5 مليار). ومع ذلك، أظهرت ملفات أخرى جمع البيانات الوصفية بالتعاون مع حكومات فرنسا (70 مليوناً)، وإسبانيا (60 مليوناً)، وإيطاليا (47 مليوناً)، وهولندا (1.8 مليون)، والنرويج (33 مليوناً)، والدنمرك (23 مليوناً).



وعلى الرغم من التركيز الذي حددته وكالة الأمن القومي قانوناً على "الاستخبارات الأجنبية"، فقد أكدت الوثائق أن الجمهور الأمريكي كان هدفاً بالغ الأهمية للمراقبة السرية. ولم يكن هناك ما يوضح ذلك أكثر من الوثيقة السرية للغاية التي نشرت في الخامس والعشرين من إبريل/نيسان 2013.

في عام 2006 أصدرت محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية أمراً يلزم شركة فبريزون بسليم وكالة الأمن القومي الأميركية كل المعلومات المتعلقة بالمكالمات الهاتفية التي يجريها عملاؤها الأميركيون، أو ما يعرف بـ "بيانات الهاتف الوضعية" وكان الأمر مكتوباً عليه "لا يجوز السماح لأي شخص بأسهاك حرمة الاتصالات الهاتفية" وكانت له الأمر واضحة ومطلعة:

يُأمر بموجب هذا الأمر أمين السجلات بتقديم نسخة إلكترونية من الأشياء الملموسة التالية إلى وكالة الأمن القومي (NSA) عند تقديم هذا الأمر، ومواصلة الإنتاج على أساس يومي مستمر بعد ذلك طوال مدة هذا الأمر، ما لم يأمر المحكمة بخلاف ذلك جميع سجلات تفاصيل المكالمات أو "بيانات الهاتف الوضعية" التي أسسها شركة للاتصالات (أ) بين الولايات المتحدة والخارج؛ أو (ب) بالكامل داخل Verizon الولايات المتحدة، بما في ذلك المكالمات الهاتفية المحلية

تضمن بيانات تعريف الهاتف معلومات شاملة حول توجيه الاتصالات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر معلومات تحديد الجلسة (على سبيل المثال، رقم الهاتف الأصلي والمسمى، ورقم هوية المشترك الدولي في الهاتف المحمول وما إلى ذلك)، ومعرف (IMEI) ورقم هوية معداد محطة الهاتف المحمول الدولي (IMSI) الجذر، ورقام بطاقات الاتصال الهاتفية، ووقت ومدة المكالمة

كان برنامج جمع المكالمات الهاتفية بالجملة هذا أحد أهم الاكتشافات في أرشيف مشيع بجميع أنواع برامج المراقبة السرية - من برنامج PRISM واسع النطاق (الذي يتضمن جمع البيانات مباشرة من خوادم أكبر شركات الإنترنت في العالم) ومشروع BULLRUN، وهو جهد مشترك بين وكالة الأمن القومي ونظيرتها البريطانية، مقر الاتصالات الحكومية (GCHQ)، للتغلب على أكثر أشكال التشفير شيوعاً المستخدمة لحماية المعاملات عبر الإنترنت، إلى الشركات الأصغر حجماً ذات الأسماء التي تعكس روح التفوق الاحتمالية والمتباهية التي تكمن وراءها: EGOTISTICAL GIRAFFE، الذي يستهدف متصفح Tor الذي من المفترض أن يتيح عدم الكشف عن الهوية في الصفح عبر الإنترنت؛ وMUSCULAR، وهي وسيلة لغزو الشبكات الخاصة لجوجل وباهو!؛ وOLYMPIA، برنامج كندا لمراقبة وزارة المناجم والطاقة البرازيلية.

كانت بعض برامج المراقبة مخصصة ظاهرياً لمشتبه بهم في قضايا الإرهاب. ولكن كميات كبيرة من البرامج لم تكن لها أي علاقة بالأمن القومي. ولم تترك الوثائق مجالاً للشك في أن وكالة الأمن القومي كانت متورطة بنفس القدر في التجسس الاقتصادي،

الواقع أن أرشيف سنودن، الذي تم الكشف عنه في مجمله، قادنا إلى استنتاج بسيط في نهاية المطاف: فقد أنشأت حكومة الولايات المتحدة نظاماً يهدف إلى القضاء التام على الخصوصية الإلكترونية في مختلف أنحاء العالم. وبعيداً عن المبالغة، فإن هذا هو الهدف الحرفي المعلن عنه صراحة للدولة التي يمارس المراقبة: جمع وتخزين ومراقبة وتحليل كل الاتصالات الإلكترونية بين جميع الناس في مختلف أنحاء العالم. والواقع أن الوكالة مكرسة لمهمة شاملة واحدة: مع أدنى قطعة من الاتصالات الإلكترونية من البافات من قبضتها النظامية.

إن هذا التفويض الذي فرضته الوكالة على نفسها يتطلب منها توسيع نطاق عملها إلى ما لا نهاية. ففي كل يوم تعمل الوكالة على تحديد الاتصالات الإلكترونية التي لا يتم جمعها وتخزينها، ثم تعمل على تطوير تقنيات وأساليب جديدة لصحيح هذا العصور. ولا ترى الوكالة نفسها في حاجة إلى أي مبرر محدد لجمع أي اتصال إلكتروني بعينه، ولا إلى أي أساس لاعتماد أهدافها موضع شك. وما نطلق عليه الوكالة اسم "استخبارات الإشارات" - أي كل إشارات الاستخبارات - هو هدفها. والحقيقة أن امتلاكها للقدرة على جمع هذه الاتصالات أصبح سبباً منطقياً للقيام بذلك.

* * *

وكالة الأمن القومي هي فرع عسكري من البتاغون، وهي أكبر وكالة استخبارات في العالم. العالم، حيث يتم تنفيذ غالبية أعمال المراقبة من خلال تحالف العيون الخمس. التحالف. حتى ربيع عام 2014، عندما بصاعد الجدول حول قصص سنودن وفي ظل تزايد حدة التوتر، أصبح رئيس الوكالة الجنرال كيث بي. ألكسندر، الذي أشرف عليها خلال السنوات السبع السابقة، زاد بشكل كبير حجم وكالة الأمن القومي وبفوذها خلال فترة ولايته. وفي هذه العملية، أصبح ألكسندر ما وصفه المراسل جيمس بامفورد بأنه "أقوى رئيس استخبارات في تاريخ الأمة."

لقد كانت وكالة الأمن القومي "عملاقاً في مجال البيانات عندما تولى ألكسندر منصبه"، كما لاحظ مراسل مجلة فورين بوليسي شن هاريس، "ولكن تحت إشرافه، اتسع نطاق ونطاق وطموح مهمتها إلى ما هو أبعد من أي شيء فكر فيه أسلافه". ولم يحدث من قبل أن "يملك وكالة من وكالات الحكومة الأميركية القدرة، فضلاً عن السلطة القانونية، على جمع وتخزين مثل هذا القدر الهائل من المعلومات الإلكترونية". وقد أخبر مسؤول سابق في الإدارة عمل مع رئيس وكالة الأمن القومي هاريس أن "استراتيجية ألكسندر" كانت واضحة: "أنا بحاجة إلى الحصول على كل البيانات".

وأضاف هاريس: "إنه يريد التمسك بها لأطول فترة ممكنة".

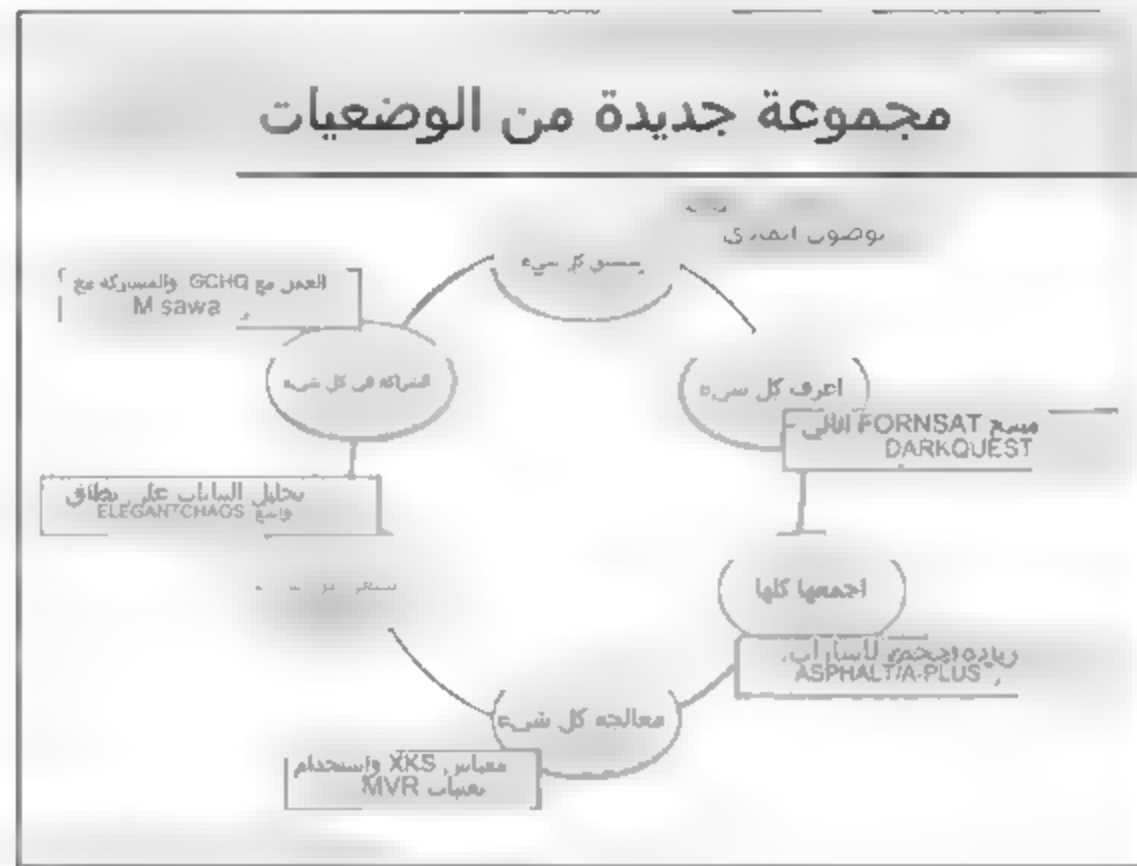
إن شعار ألكسندر الشخصي "اجمع كل شيء" يعبر بشكل مثالي عن الغرض المركزي لوكالة الأمن القومي. وقد وضع هذه الفلسفة موضع التنفيذ لأول مرة في عام 2005 أثناء جمع إشارات الاستخبارات المتعلقة باحتلال العراق. وكما ذكرت صحيفة واشنطن بوست في عام 2013، فقد أصبح ألكسندر غير راضٍ عن التركيز المحدود للاستخبارات العسكرية الأميركية، التي استهدفت فقط المتمردين المشبه بهم وغيرهم من التهديدات للقوات الأميركية، وهو النهج الذي اعتبره رئيس وكالة الأمن القومي المعين حديثاً معيداً للغابة. "لقد أراد كل شيء: كل رسالة نصية عرافية، ومكالمة هاتفية، وبريد إلكتروني يمكن أن يتم امتصاصها بواسطة أجهزة الكمبيوتر القوية التابعة للوكالة". لذلك نشرت الحكومة أساليب تكنولوجيا بلا تمييز لجمع كل بيانات الاتصالات من السكان العراقيين بالكامل.

ولقد فكر ألكسندر بعد ذلك في تطبيق هذا النظام من المراقبة الشاملة - الذي تم إشاؤه في الأصل لسكان أجنبي في منطقة حرب نشطة - على المواطنين الأميركيين. وكما فعل في العراق، فقد بذل ألكسندر قصارى جهده للحصول على كل ما يستطيع الحصول عليه: الأدوات والموارد والسلطة القانونية اللازمة لجمع وتخزين كميات هائلة من المعلومات الخام عن الاتصالات الأميركية والأجنبية. وعلى هذا فإن ألكسندر (61 عاماً) كان خلال السنوات الثماني التي قضاها على رأس وكالة المراقبة الإلكترونية في البلاد يشرف بهدوء على ثورة في قدرة الحكومة على جمع المعلومات باسم الأمن القومي.

ولقد وثقت مجلة فورين بوليسي سمعه ألكسندر بأعبارهِ متطرفاً في مجال المراقبة. ففي وصفها لـ "سعيه الحثيث إلى بناء آلة التجسس النهائية"، وصفته المجلة بأنه "راعي البعر في وكالة الأمن القومي". وحتى رئيس وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي في عهد بوش الجنرال مايكل هايدن - الذي أشرف بنفسه على تنفيذ برنامج بوش غير القانوني للنصت دون إذن قضائي، والذي اشتهر بعسكريته العدوانية - كان كثيراً ما يشعر "بالحزن الشديد" إزاء نهج ألكسندر الذي لا يعرف الحدود، وفقاً لمجلة فورين بوليسي. وقد وصف مسؤول استخباراتي سابق وجهة نظر ألكسندر بقوله: "لا داعي للقلق بشأن القانون. دعونا نفكر فقط في كيفية إنجاز المهمة". وعلى نحو مماثل، أشارت صحيفة واشنطن بوست إلى أن "حتى المدافعين عنه يقولون إن عدوانية ألكسندر دفعته أحياناً إلى حافة سلطته القانونية".

وعلى الرغم من أن بعض التصريحات الأكثر تطرفاً التي أدلى بها ألكسندر - مثل سؤاله الصريح "لماذا لا نستطيع جمع كل الإشارات، في كل وقت؟"، والذي ورد أنه سأله أثناء زياره إلى مقر الاتصالات الحكومية البريطانية في عام 2008 - قد رفضها المتحدثون باسم الوكالة بأعبارها مجرد نكات خفيفة الظل أخرجت من سياقها، فإن الوكالة لا تزال تزعم أن هذه التصريحات "غير صحيحة".

وتثبت وثائق خاصة أن ألكسندر لم يكن يمزح. على سبيل المثال، يظهر عرض سري للغاية قدم إلى المؤتمر السنوي لتحالف العيون الخمس في عام 2011 أن وكالة الأمن القومي بنيت صراحة شعار ألكسندر المتمثل في العلم بكل شيء باعتباره غرضها الأساسي:



في وثيقه قدمها هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية في عام 2010 إلى مؤتمر "العيون الخمس" - في إشاره إلى برنامجها الجاري لأعراض الاتصالات عبر الأقمار الصناعية، والذي يحمل الاسم الرمزي TARMAC - ينصح أن وكالة التجسس البريطانية تستخدم أيضاً هذه العبارة لوصف مهمتها:



وحتى المذكرات الداخلية الروتينية لوكالة الأمن القومي تستشهد بهذا الشعار لتبرير توسيع قدرات الوكالة. على سبيل المثال، تتضمن مذكرة صادرة في عام 2009 من المدير الفني لعمليات البعثة في وكالة الأمن القومي، ترويجاً للتحسينات الأخيرة التي أدخلت على موقع جمع البيانات التابع للوكالة في ميساوا باليابان:

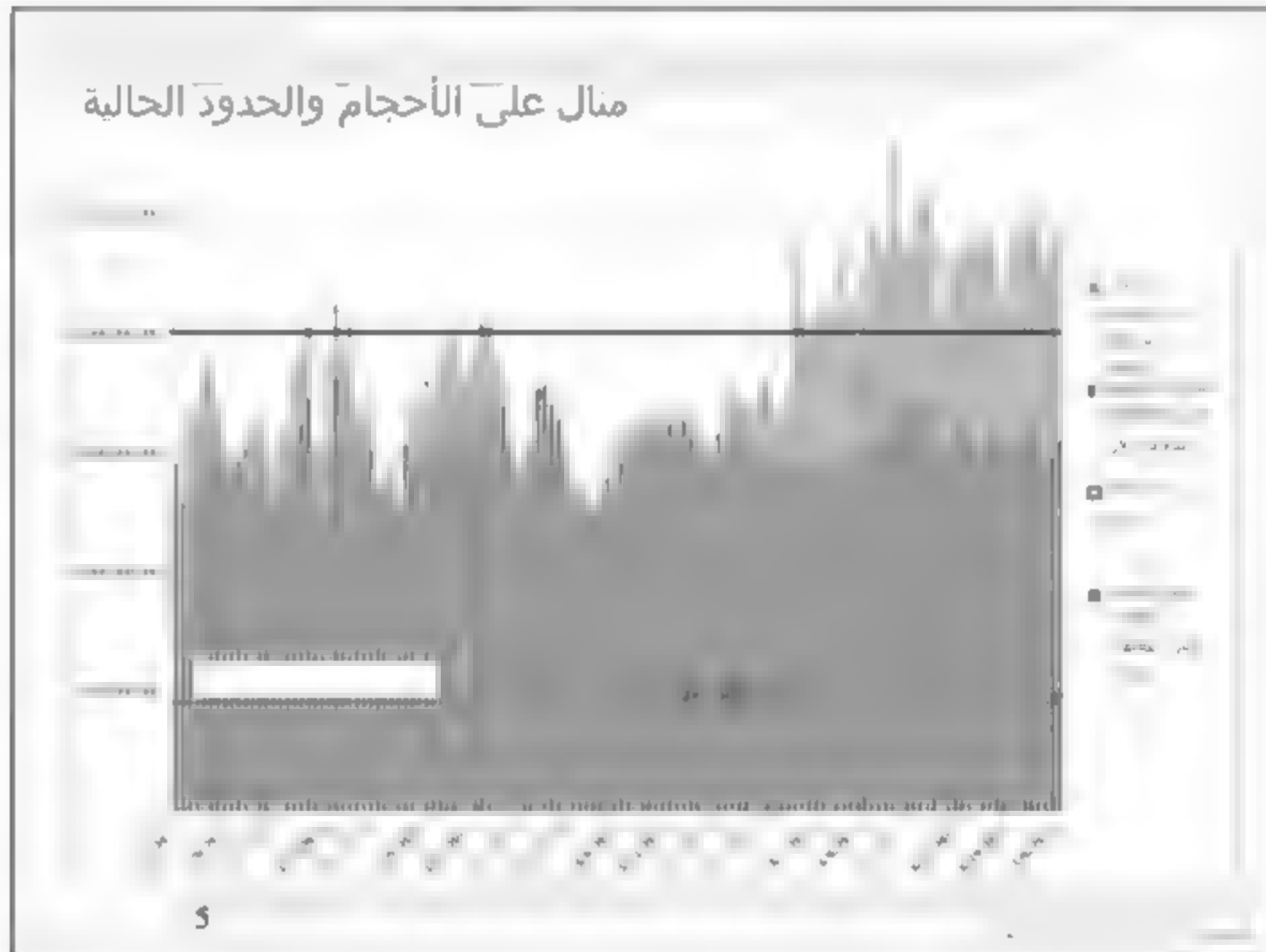
الخطط التشغيلية (U)

للمكين فك WORDGOPHER في توسيع عدد منصات MSOC في المستقبل، تأمل (TS//SI//REL) مسير آلاف شركات العمل محفظة المعدل الاصفه

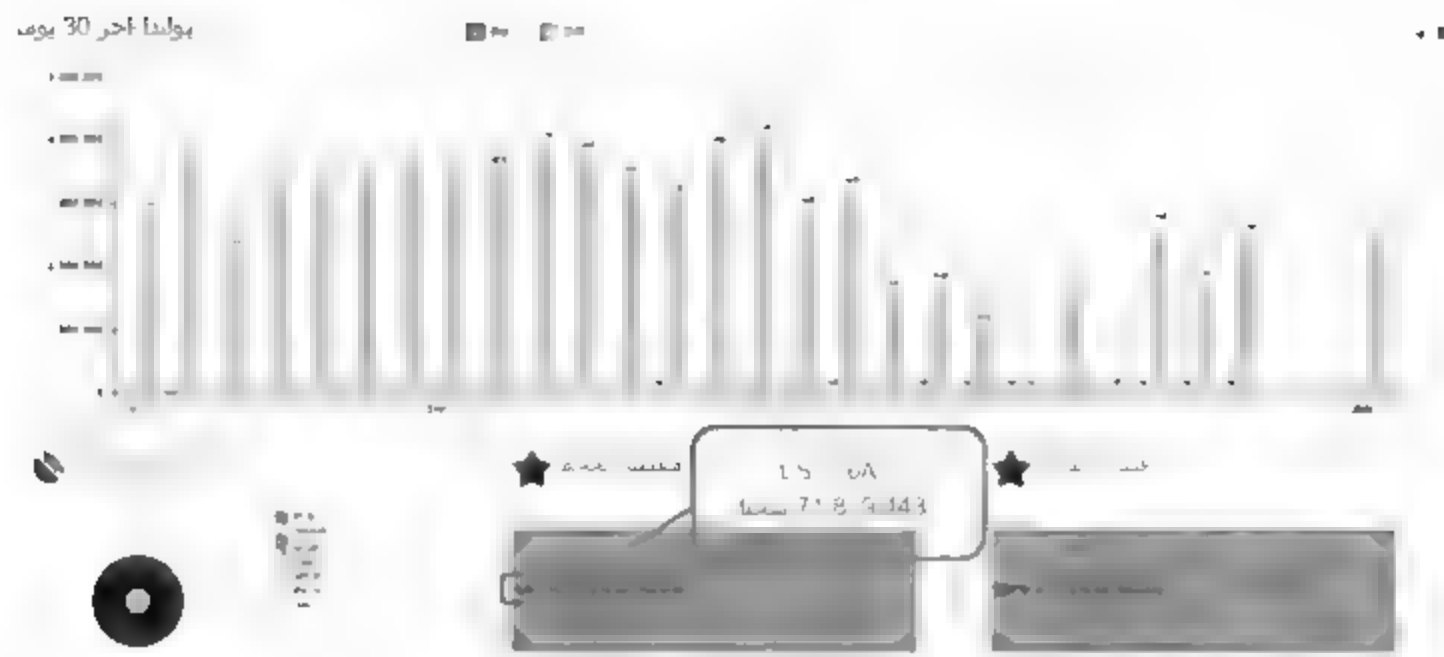
هؤلاء

ن لاهداف مناسبه يمكن ماني لعب سفير الريمح بالاصفه الى ذلك طورب MSOC
لعدره على مسيح اسباب وقت سفيرها بلغت ساء بسسطها على ارفير لصاعه هباب
العديد من احتمالات مم يخبر موسست اقرب حصوه اسي 'جمع كل شيء'

إن عبارة "جمع كل شيء" ليست مجرد مزحة تافهة، بل إنها تحدد طموحات وكالة الأمن القومي، وهي هدف أصبحت الوكالة أقرب إلى تحقيقه على نحو متزايد. إن كمية المكالمات الهاتفية، ورسائل البريد الإلكتروني، والدردشات عبر الإنترنت، والأنشطة عبر الإنترنت، والبيانات الوصفية الهاتفية التي تجمعها الوكالة مذهلة. والواقع أن وكالة الأمن القومي كثيراً ما "تجمع محتوى أكبر كثيراً مما قد يكون مفيداً للمحللين عادة". وحتى منتصف عام 2012، كانت الوكالة تعالج أكثر من عشرين مليار حدث اتصال (سواء عبر الإنترنت أو الهاتف) من مختلف أنحاء العالم كل يوم:



كما تقوم وكالة الأمن القومي الأمريكية بإعداد تقرير يومي عن عدد المكالمات والرسائل الإلكترونية التي يتم جمعها لكل دولة على حدة. ويوضح الرسم البياني أدناه، بالنسبة لبولندا، أكثر من ثلاثة ملايين مكالمه هاتفية في بعض الأيام، بإجمالي قدره واحد وسبعون مليون مكالمه على مدار ثلاثين يوماً:



إن إجمالي ما جمعه وكالة الأمن القومي محلياً مذهل بنفس القدر. وحتى قبل وبعد كشف سنودن، ذكرت صحيفة واشنطن بوست في عام 2010 أن "كل يوم، نعرض أنظمة جمع البيانات في وكالة الأمن القومي وتخزن 1.7 مليار رسالة. رسائل البريد الإلكتروني، والمكالمات الهاتفية، وأنواع أخرى من الاتصالات" من الأميركيين. وليام بيني، عالم رياضيات عمل في وكالة الأمن القومي لمدة ثلاثة عقود واستقال في عام 2012 في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول احتجاجاً على التركيز المحلي المتزايد للوكالة، أدلى بتصريحات عديدة حول كميات البيانات التي تم جمعها في الولايات المتحدة. في عام 2012 في مقابلة مع برنامج الديمقراطية الآن، قال بيني "لقد اجتمعوا بناء على الأمر من أصل 20 ترليون معاملة أجريت بين مواطنين أمريكيين ومواطنين أمريكيين آخرين.

بعد كشف سنودن، ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن إجمالي

"إن نظام السبب التابع لوكالة الأمن القومي الأمريكية "لديه القدرة على الوصول إلى نحو 75% من إجمالي الاتصالات في الولايات المتحدة" حركة المرور على الإنترنت في البحث عن الاستخبارات الأجنبية، بما في ذلك مجموعة واسعة من "الاتصالات التي يجربها الأجانب والأميركيون". متحدثاً دون الكشف عن هويته،

وقال مسؤولون سابقون في وكالة الأمن القومي للصحيفة إنه في بعض الحالات "تحفظ وكالة الأمن القومي بمعلومات سرية".

المحتوى المكتوب للرسائل الإلكترونية المرسله بين المواطنين داخل الولايات المتحدة ويعوم أيضاً بالتصفية

"المكالمات الهاتفية المحلية التي تتم باستخدام تكنولوجيا الإنترنت."

وعلى نحو مماثل، تجمع هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية كميات هائلة من بيانات الاتصالات إلى الحد الذي يجعلها بالكاد قادرة على تخزين ما لديها. وكما جاء في وثيقة أعدها بريطانيا في عام 2011:

إن وكالة الأمن القومي الأميركية توظف نحو ثلاثين ألف شخص، ولكن الوكالة لديها أيضاً عقود مع نحو ستين ألف موظف من شركات خاصة، والتي غالباً ما تقدم خدمات أساسية. والواقع أن سنودن بعينه لم يكن يعمل لدى وكالة الأمن القومي الأميركي، بل كان يعمل لدى شركة دبل وشركة المقاولات الدفاعية الضخمة بووز ألين هاملتون. ومع ذلك، فقد عمل، مثله كمثل العديد من المتعاقدين من القطاع الخاص، في مكاتب وكالة الأمن القومي، في أداء وظائفها الأساسية، وكان لديه القدرة على الوصول إلى أسرارها.

وفقاً لتسم شورو، الذي سجل لفترة طويلة التعاون بين وكالة الأمن القومي والشركات التابعة لها، "إن 70 بالمائة من ميزانية الاستخبارات الوطنية لدينا يتم إنفاقها على "القطاع الخاص". عندما قال مايكل هايدن إن "أكبر مركز للقطاع السبراني هو القوة على هذا الكوكب هي تعاطع طريق بالتيمور باركواي وميريلاند وأشار شورو إلى أن "الطريق 32" كان يشير ليس إلى وكالة الأمن القومي نفسها بل إلى حديقة الأعمال على بعد ميل واحد تقريباً من المبنى الأسود العملاق الذي يضم مقر وكالة الأمن القومي في فورت ميد بولاية ماريلاند. هناك، جميع المتعاقدين الرئيسيين مع وكالة الأمن القومي، من شركة Booz إلى شركة SAIC إلى شركة Northrop Grumman، يقوم الشركة بسعيد عمليات المراقبة والاستخبارات الخاصة بها العمل للوكالة."

إن هذه الشراكات بين الشركات تتجاوز شركات الاستخبارات والدفاع لتشمل أكبر وأهم شركات الإنترنت والاتصالات في العالم، وبالتحديد تلك الشركات التي تتعامل مع الجزء الأعظم من الاتصالات في العالم والتي نستطيع تسهيل الوصول إلى المبادلات الخاصة. وبعد وصف مهام الوكالة الممثلة في "الدفاع (حماية أنظمه الاتصالات والكمبيوتر في الولايات المتحدة ضد الاستغلال)" و"الهجوم (التصت على الإشارات الأجنبية واستغلالها)"، تسرد إحدى الوثائق السرية للعبة الصادرة عن وكالة الأمن القومي بعض الخدمات التي يقدمها مثل هذه الشركات:



إن هذه الشراكات مع الشركات، والتي توفر الأنظمة والوصول الذي تعتمد عليه وكالة الأمن القومي، يدار من قبل وحدة عمليات المصادر الخاصة السرية للغاية التابعة لوكالة الأمن القومي، وهي القسم الذي يشرف على الشراكات مع الشركات. ووصف سنودن وحدة عمليات المصادر الخاصة بأنها "جوهرة الباج" للمنظمة.

هي بعض البرامج التي يشرف عليها STORMBREW وOAKSTAR وFAIRVIEW وBLARNEY منظمة SSO (ضمن محفظة CPA) Corporate Partner Access.



وكجزء من هذه البرامج، تستغل وكالة الأمن القومي قدرة بعض شركات الاتصالات على الوصول إلى الأنظمة الدولية، بعد أن أبرمت عقوداً مع شركات اتصالات أجنبية لبناء شبكاتها وصباتها وتحديثها. ثم تقوم الشركات الأمبركة بإعادة توجيه بيانات الاتصالات الخاصة بالبلد المستهدف إلى مستودعات وكالة الأمن القومي.

الهدف الأساسي من مشروع BLARNEY تم توضيحه في إحدى جلسات إحاطته وكالة الأمن القومي:



ولقد اعتمد برنامج بلارني على علاقة واحدة على وجه الخصوص - شراكة طويلة الأمد مع شركة أبه بي أند تي، وفقاً لتقرير صحيفه وول ستريت جورنال عن البرنامج. ووفقاً لملفات وكالة الأمن القومي ذاتها، فقد تضمنت قائمة البلدان التي استهدفتها برنامج بلارني في عام 2010 البرازيل وفرنسا وألمانيا واليونان وإسرائيل وإيطاليا واليابان والمكسيك وكوريا الجنوبية وفنزويلا، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. كما يجمع برنامج فيرفيو، وهو برنامج آخر من برامج SSO، ما نصفه وكالة الأمن القومي بأنه "كميات هائلة من البيانات" من مختلف أنحاء العالم. وهو أيضاً يعتمد في الأغلب على "شريك مؤسسي" واحد، وعلى وجه الخصوص، فدره هذا الشريك على الوصول إلى أنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الدول الأجنبية.

بسيط وواضح FAIRVIEW:



وفقاً لوثائق وكالة الأمن القومي، فإن شركة FAIRVIEW "بأبي عادةً صممت الخمسة الأوائل في وكالة الأمن القومي بأبصارها

وعلى نحو مماثل يستغل برنامج أوك ستار قدرة أحد الشركاء المؤسسين لوكالة الأمن القومي (الذي يحمل الاسم الرمزي سسلنات) على الوصول إلى أنظمته الاتصالات الأجنبي، فيستخدم ذلك الوصول لإعادة توجيه البيانات إلى مسودعات وكالة الأمن القومي ذاتها. ويظهر شريك آخر يحمل الاسم الرمزي سيلفر زيفير في وثيقة بتاريخ الحادي عشر من نوفمبر/تشرين الثاني 2009 تصف العمل الذي تم مع الشركة للحصول على "اتصالات داخلية" من كل من البرازيل وكولومبيا:

تم بدء الوصول إلى SILVERZEPHYR FAA DNI في (TS//SI//NF) NSAW

في 0918 06-11-2009 NAME REDACTED

بدأ وصول 11/5/09 في يوم الخميس الموافق (TS//SI//NF) إلى FAA DNI في إعادة توجيه سجلات SSO-OAKSTAR SILVERZEPHYR (SZ) المبيت في موقع FAA WealthyCluster2/Tellurian عبر نظام NSAW للشريك. وقد سبق SSO مع مكتب تدفق البيانات وأعاد توجيه العديد من سجلات اللعبة إلى قسم اختيار للتحقق من صحتها. وقد نجح الأمر تماماً بسواص SSO مرافقه التدفق والتجميع لضمان تحديد أي سدود ويصححته حسب لائحة سسوتن SILVERZEPHYR. وقد تم مع DNR معتمد في لعبور. يعمل SSO مع الشريك للحصول على إمكانية الوصول إلى 80 جهات اتصال إضافية من بيانات DNI على شبكة الأقمار الخاصة بهم، مجمعة في زيادات قدرها 10 جهات اتصال. اكمل فريق OAKSTAR، جسا إلى جانب مع الدعم من NSAT وGNDAs، للتو مسح SIGINT لمدة 12 يوماً في الموقع. والذي حدد كبر من 8000 نقطة تحديد تحت غطاء GNEA مع شريك خبير مع نظام ACS أعضاء بها. كما يعمل OAKSTAR مع NSAT بقمص لتفحص على الأعضاء الشريك في البرازيل وكولومبيا، والتي قد تحتوي كل منهما على اتصالات داخلية لتلك البلدان.

وفي الوقت نفسه، يتيح برنامج ستورم برو، الذي يتم تنفيذه "بالشراكة الوثيقة مع مكتب التحقيقات الفيدرالي"، لوكالة الأمن القومي الوصول إلى حركة الإنترنت والهاتف التي تدخل الولايات المتحدة عند "نقاط الاختناق" المخلفة على الأراضي الأميركية. ويستغل البرنامج حقيقة مفادها أن الغالبية العظمى من حركة الإنترنت في العالم تمر في مرحلة ما عبر البنية الأساسية للاتصالات في الولايات المتحدة. وهو نتيجة ثانوية متوقعة للدور المركزي الذي لعبه الولايات المتحدة في تطوير الشبكة. ويتم تحديد بعض نقاط الاختناق المحددة هذه بأسماء مستعارة:



نظرة عامة على STORMBREW



ووفقاً لوكالة الأمن القومي الأميركية، فإن برنامج STORMBREW "يتكون حالياً من علاقات حساسة للغاية مع شركتين للاتصالات في الولايات المتحدة (الاسم المستعار ARTIFICE وWOLFPOINT)." وبالإضافة إلى قدرته على الوصول إلى نقاط الاختراق في الولايات المتحدة، "يدير برنامج STORMBREW أيضاً موقعين لهبوط الكابلات البحرية؛ أحدهما على الساحل الغربي للولايات المتحدة (الاسم المستعار BRECKENRIDGE)، والآخر على الساحل الشرقي للولايات المتحدة (الاسم المستعار QUAIL-CREEK)."

وكما تشهد كثرة الأسماء المستعارة، فإن هوية شركائها من الشركات تشكل أحد أكثر الأسرار حراسة في وكالة الأمن القومي. والوثائق التي تحتوي على مفاتيح تلك الأسماء المستعارة محمية بعناية من قبل الوكالة، ولم يمكن سنودن من الحصول على العديد منها. ومع ذلك، فقد كشفت كشوفاته عن هوية بعض الشركات المتعاونة مع وكالة الأمن القومي. وأشهرها أرشيفه الذي تضمن وثائق PRISM، التي تفصل الاتفاقيات السرية بين وكالة الأمن القومي وأكبر شركات الإنترنت في العالم - فيسوك، وياهو، وأبل، وجوجل - فضلاً عن الجهود المكثفة التي بذلتها شركه مايكروسوفت لتزويد الوكالة بالقدرة على الوصول إلى منصات الاتصالات الخاصة بها مثل أوت لوك.

على النقيض من برامج BLARNEY وFAIRVIEW وOAKSTAR وSTORMBREW، التي تسلمت التنصت على كابلات الألياف الضوئية وغيرها من أشكال البنية الأساسية (المراقبة "الفوقية"، حسب مصطلحات وكالة الأمن القومي)، فإن برنامج PRISM يسمح لوكالة الأمن القومي بجمع البيانات مباشرة من خوادم تسع من أكبر شركات الإنترنت:



وفد أنكرت الشركات المدرجة في شريحه بريزم السماح لوكالة الأمن القومي بالوصول غير المحدود إلى خوادمها. على سبيل المثال، زعمت شركتا فيسبوك وجوجل أنهما لا تقدمان إلى وكالة الأمن القومي إلا المعلومات التي نملك الوكالة إذناً للحصول عليها، وحاولتا تصوير بريزم على أنه ليس أكثر من مجرد تفصيلة تقنية تافهة: نظام تسليم محدث قليلاً تلقى بموجبه وكالة الأمن القومي البيانات في "صندوق مغلق" تلزم الشركات قانوناً بتوفيره.

ولكن حجتهم تكذبها نقاط عديدة. فمن ناحية، نعلم أن شركه ياهو! قاومت بقوة في المحكمة جهود وكالة الأمن القومي لإجبارها على الانضمام إلى برنامج بريزم - وهو جهد غير مرجح إذا كان البرنامج مجرد تغيير نافه لنظام توصيل. (رفضت محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية ادعاءات ياهو! وأمرت الشركة بالمشاركة في برنامج بريزم). وثانياً، أعاد بارت جيلمان من صحيفة واشنطن بوست التحقيق في البرنامج بعد تعرضه لاتعدادات شديدة بسبب "المبالغة" في تقدير تأثير بريزم، وأكد أنه يقف إلى جانب الادعاء الرئيسي الذي ساقته الصحيفة: "من محطات عملهم في أي مكان في العالم، يستطيع الموظفون الحكوميون الذين حصلوا على تصريح بالدخول إلى برنامج بريزم أن "بكلقوا" النظام" أي أن يقوموا بإجراء بحث - "وبلقوا النتائج من شركة إنترنت دون مزيد من التفاعل مع موظفي الشركة".

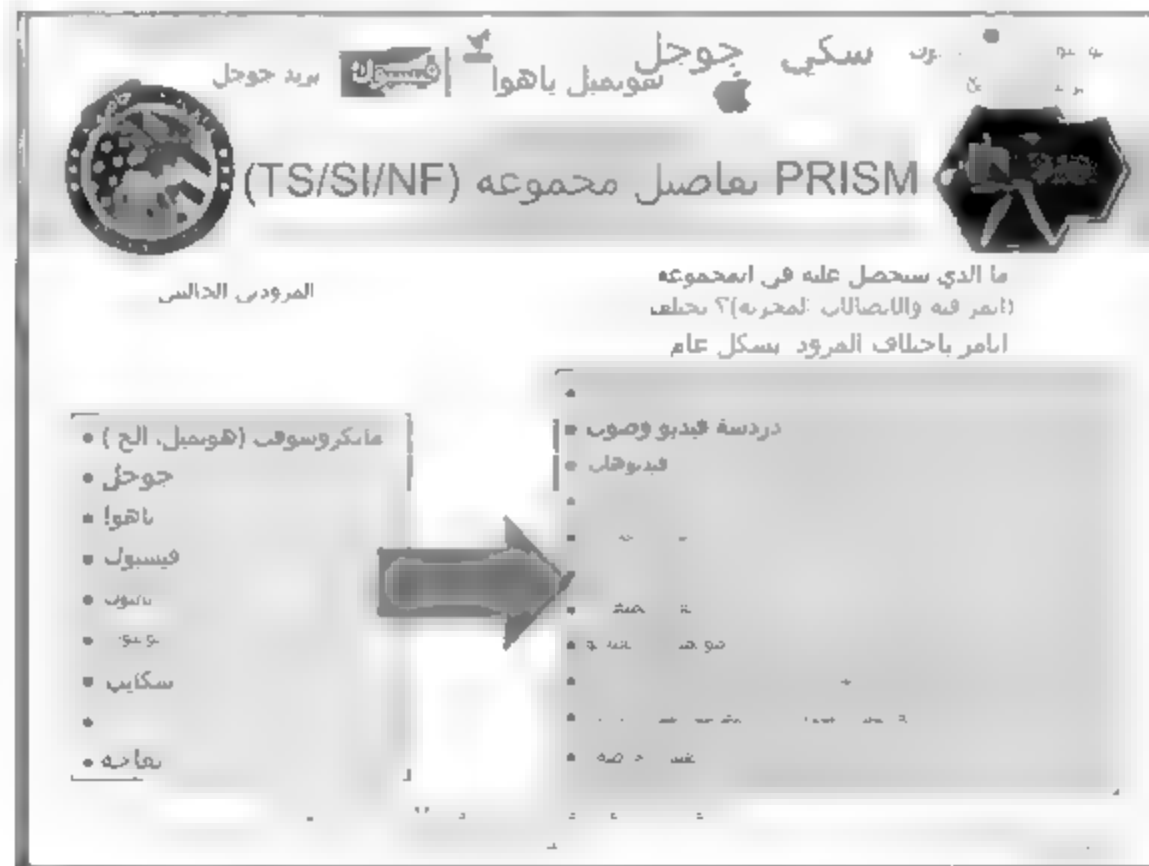
نالت، كانت نفيات شركات الإنترنت مصاغة بطريقة مراوغة وفانونية، وكثيراً ما كانت تحجب أكثر مما توضح. على سبيل المثال، زعمت شركة فيسبوك أنها لم توفر "الوصول المباشر"، في حين أنكرت شركة جوجل أنها أسّأت "باباً خلفياً" لوكالة الأمن القومي. ولكن كما قال كريس سوغويان، الخبير التقني في اتحاد الحريات المدنية الأميركية، لمجلة فورين بوليسي، كانت هذه مصطلحات فنية عالية التقنية تشير إلى وسائل محددة للغاية للحصول على المعلومات. وفي نهاية المطاف لم تنكر الشركات أنها عملت مع وكالة الأمن القومي.

نعتزم وكالة الأمن القومي الأميركية إنشاء نظام يمكن الوكالة من خلاله الوصول مباشرة إلى بيانات عملاتها

وأخيرا، أشادت وكالة الأمن القومي الأميركية مرارا وتكرارا ببرنامج بريزم لعدرايه الفريدة في جمع البيانات، وأشارت إلى أن البرنامج كان حيويا لزيادة المراقبة. وتوضح إحدى شرائح وكالة الأمن القومي الأميركية صلاحيات المراقبة الخاصة التي يتمتع بها برنامج بريزم:

لماذا FAA702 عمليات (TS/SL/NF)		
نستخدم كليهما PRISM مقابل Upstream		
مختارو DNI	المستخدمة ✓	✓
محددات DNR	قريباً	✓
انوصول إلى الاتصالات المخترقة (بحث)	✓	⊘
جمع البيانات في الوقت الحقيقي (المراقبة)	✓	✓
مجموعة "بده عن"	⊘	✓
مجموعة صورية	✓	✓
العبارة المباشرة مع مخصص تحديد الاتصالات	⊘	✓

ويوضح تفاصيل أخرى النطاق الواسع من الاتصالات التي يمكن برنامج PRISM وكالة الأمن القومي من الوصول إليها:



ويوضح شريحة أخرى من وكالة الأمن القومي كيف نجح برنامج PRISM في زيادة جمع الوكالة للمعلومات بشكل مطرد وملمووس:



على لوحات الرسائل الداخلية، يشيد قسم عمليات المصدر الخاص في كثير من الأحيان بقيمة المجموعة الهائلة التي قدمتها PRISM. إحدى الرسائل، بتاريخ 19 نوفمبر 2012، بعنوان "2012 توسع التأثير: مقاييس السنة المالية PRISM":

توسيع تأثيره على مهمة إعداد التقارير الخاصة بوكالة PRISM (US-984XN) و (NF) في السنة المالية 2012. هذا يعني أن عدد المقاطع البارزة في برنامج PRISM للعام المالي 2012 قد زاد.

هو مصدر المجموعة الأكبر استهدافاً في تقارير المصالح الخاصة بوكالة الأمن PRISM. استهدف المريد في تقارير استخبارات NSA إلى PRISM أكثر من أي GAD. بحلول يونيو الماضي انقضى خلال السنة المالية 2012 تم الاستهداف بها في 15% من جميع التقارير (الارتفاع من 14% في السنة المالية 2011). تم الاستهداف بـ PRISM في 134% من جميع تقارير وكالة الأمن القومي الأولى والثانية والثالثة (الارتفاع من 119% في السنة المالية 2011). تم الاستهداف بـ PRISM في 1096 تقرير المصالح الخاصة بوكالة الأمن PRISM في السنة المالية 2012.

بمساعدة التقارير أحادية المصدر في العام المالي 2012 و 11 في 74% من المستهدفين في مجموعة PRISM والمستهدفين بها كمصدر في المقالات في المجلات اليومية للرئيس في أواخر العام المالي 2012 (18) 1 477. (الارتفاع من 15% في السنة المالية 2011). تم الاستهداف بها كمصدر في 15% من جميع تقارير SIGINT بـ الاستهداف بـ SIGAD وهي أعلى PDB (مصدره بوكالة الأمن القومي SIGAD وهي أعلى PDB). عدد العناصر الأساسية للمعلومات التي تم المساهمة بها في السنة المالية 2012. هذا يعني أن عدد المقاطع البارزة في السنة المالية 2012 قد زاد.

توسيع نطاقات المريد الإلكتروني العالية لمهام PRISM من 40 فقط إلى 22000.

مثل هذه التصريحات الهائلة لا تدعم فكرة PRISM باعتبارها مجرد إنها تقنية تافهة، وتكذب إنكار وادي السليكون للتعاون. في الواقع، نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريراً عن برنامج PRISM بعد برنامج سنودن ووصفت هذه الاكتشافات سلسلة من المفاوضات السرية بين وكالة الأمن القومي وشركة السليكون. حول تزويد الوكالة بإمكانية الوصول غير المقيد إلى أنظمة الشركات Valley "عندما جاء المسؤولون الحكوميون إلى وادي السليكون للمطالبة بطرق أسهل لأكبر شركات الإنترنت في العالم تقوم بتسليم بيانات المستخدمين كجزء من السرية

"وذكرت صحيفه النايبرز أن "الشركات شعرت بالانزعاج بسبب برنامج المراقبة، ولكن في النهاية، تعاونت العديد منها على الأقل قليلاً". ومن بين هذه الشركات على وجه الخصوص:

ورقصة سرکه توتير سهيل الأمر على الحكومة. لكن شركات أخرى كات أكثر الراما، ووعا لأشخاص مطلعين على المفاوضات فقد فتحت مناقشات مع مسؤولي الأمن القومي حول تطوير أساليب تعبة لمشاركة البيانات الشخصية للمستخدمين الاجانب بشكل اكثر كفاءه واماناً اسحابه للطلبات الحكومية القانونية وفي بعض الحالات، غيرت أنظمة الكمبيوتر الخاصة بها للقيام بذلك.

وقالت صحيفه نيويورك تايمز إن هذه المفاوضات "توضح مدى التعيد الذي تتعاون به الحكومة وشركات التكنولوجيا، وعمق معاملاتها خلف الكواليس". كما طعن المعال في مزاعم الشركات بأنها لا توفر لوكالة الأمن القومي سوى الوصول الذي يفرضه القانون، مشيرة إلى أنه "في حين أن تسليم البيانات اسجاية لطلب قانوني مشروع بشكل شرطاً قانونياً، فإن تسهيل حصول الحكومة على المعلومات ليس شرطاً قانونياً، وهذا هو السبب الذي قد يدفع توتير إلى رفض القيام بذلك".

إن ادعاء شركات الإنترنت بأنها لا تسلم وكالة الأمن القومي إلا المعلومات التي يتعين عليها تقديمها بموجب القانون ليس ذا مغزى خاص. وذلك لأن وكالة الأمن القومي لا تحتاج إلا إلى الحصول على إذن فردي عندما تريد استهداف شخص أميركي على وجه التحديد. ولا تتطلب الوكالة إذناً خاصاً من هذا القبيل للحصول على بيانات الاتصالات الخاصة بأي شخص غير أميركي على أرض أجنبية، حتى عندما يتصل ذلك الشخص بأميركيين. وعلى نحو مماثل، لا توجد قيود أو حدود على جمع وكالة الأمن القومي للبيانات الوصفية بالجملة، وذلك بفضل تفسير الحكومة لقانون باريوب - وهو تفسير واسع النطاق إلى الحد الذي جعل حتى واضعي القانون الأصليين يشعرون بالصدمة عندما علموا كيف يتم استخدامه.

ولعل التعاون الوثيق بين وكالة الأمن القومي والشركات الخاصة يمكن رؤيته بوضوح في الوثائق المعلقة بشركه مايكروسوفت، والتي تكشف عن الجهود الحثيثة التي نبذلها الشركة من أجل منح وكالة الأمن القومي القدرة على الوصول إلى العديد من خدماتها الأكثر استخداماً على شبكة الإنترنت، بما في ذلك سكاي درايف، وسكايب، وأوتلوك دوت كوم.

إن خدمة SkyDrive، التي تسمح للناس بتخزين ملفاتهم على الإنترنت والوصول إليها من أجهزة مختلفة، انضم أكثر من 250 مليون مستخدم حول العالم. ويعلن موقع SkyDrive التابع لشركة مايكروسوفت: "نحن نعتقد أنه من المهم أن يكون لديك سيطرة على من يمكنه ومن لا يمكنه الوصول إلى بياناتك الشخصية في السحابة". ومع ذلك، وكما نوضح وثقة صادرة عن وكالة الأمن القومي، فقد أنفقت شركة مايكروسوفت "عدة أشهر" في العمل على توفير وصول أسهل للحكومة إلى هذه البيانات.

في أواخر عام 2011، اشترت شركة مايكروسوفت شركة سكاي، وهي خدمة الهاتف والدردشة عبر الإنترنت التي تضم أكثر من 663 مليون مستخدم مسجل. وفي وقت الشراء، أكدت مايكروسوفت للمستخدمين أن "سكاي ملتزمة باحترام خصوصيتك وسريّة بياناتك الشخصية وحركة المرور ومحتوى الاتصالات". ولكن في الواقع، كانت هذه البيانات مباحة بسهولة للحكومة. وبحلول أوائل عام 2013، كانت هناك رسائل متعددة على نظام وكالة الأمن القومي تحث على التحسين المطرد في قدرة الوكالة على الوصول إلى اتصالات مستخدمي سكاي:

0631 0344 26 3 NAME REDACTED بواسطة

Skype يعتبره جمع خديشه الاتصالات المختره في PRISM يصنع برنامج (TS/SI/NF) يحوي الاتصالات المختره في Skype على جانب فريده لايتم جمعها في خلال جمع المراقبة في الوقت الفعلي العربي سوق SSO على قوائم الاصدقاء ومعلومات بطاقات الاتصال وسجلات بيانات المكالمات ومعلومات حساب المستخدم ومواد اخرى. في 29 مارس 2013، ارسلت SSO حوالي 2000 مختره للاتصالات المختره لسم الحكم عليها في SV41 ووجهه مراقبه الاتصالات التكمينية في (ECSU) في مكتب المخابرات في كات SV41 يعمل على التحكم على المخترهات ذات الاولوية الاعلى مسبقا وكان لديها مختره لسم ECSU قد يستغرق الامر عدة اسابيع حتى يعمل SV41 على جمع المخترهات التالي عدد

NAME REDACTED D029 03-04-2013

في بكيف SSO التابع لشركة PRISM في 15 مارس 2013، بدأ برنامج (TS /SI/NF) يسمح للمستخدمين بتسجيل الدخول إلى Skype للـ Microsoft في PRISM بجمع مخرجات Skype من قبل المستخدمين الذين يستخدمون الدخول باستخدام أي شيء بخلاف اسم مستخدم Skype مع أدنى إلى

ولم يكن كل هذا التعاون يتم بدون أي شفافيه فحسب، بل كان أيضا

في عام 2012، بدأت شركة مايكروسوفت في تحديث بوابة البريد الإلكتروني الخاصة بها، المستخدمة على Hotmail لدمج جميع خدمات الاتصالات الخاصة بها بما في ذلك Outlook.com، نطاق واسع في برنامج مركزي واحد. وقد روجت الشركة لبرنامج Outlook الجديد من خلال الوعد بمستويات عالية من التشفير لحماية الخصوصية، وسرعان ما أصبحت وكالة الأمن القومي قلقة من أن التشفير الذي يقدمه مايكروسوفت لعملاء Outlook من شأنه أن يمنع الوكالة من التجسس على اتصالاتهم. ويشير إحدى مذكرات SSO بتاريخ 22 أغسطس 2012 إلى أن "استخدام هذه البوابة يعني أن البريد الإلكتروني الصادر منها سيم تشفيره بالإعداد الافتراضي" وأن "جلسات الدردشة التي تتم داخل البوابة يتم تشفيرها أيضًا عندما يستخدم كلا المصلين عمل دردشة مشفر من Microsoft".

NAME REDACTED رقم FAA 702 فايكر وسوفيت بطاقه خدمه جديده روبر علر مجموعه (TS//SI NF)

في تشفير (MS) في 31 يوليو/أغسطس، بدأت شركه مايكروسوفت (TS//SI//NF) لمخادتي عبر الانترنت مع مقدم خدمة outlook.com الجديدة وقد أدى بتشفير طبعه
12333 (الرجاء) عن مجتمع الانترنت (IC) وقد طور Microsoft بالتعاون مع مكتب
التفتيش الفيدرالي قدرته مراقبة التعامل مع SSL الجديد. وقد تم
الاجراءات التي تقوم بها في 12 ديسمبر. في 29 ديسمبر، تم إصدار تقرير
PRISM أو إجراء أي PRISM في 29 ديسمبر، تم إصدار تقرير
UTT والتعاون مع UTI
الاعتماد المستند إلى الاتحاد وسوف يتقل نظام جمع استاء، اعتماد على UTI
عميق نقل الصور والفيديو والملاحظات ويبحث لذلك، سيكون من غير محتمل جمع
معلومات إضافية عن مستخدمي الخدمة في الخدمة في 9 ديسمبر. في 9 ديسمبر، تم إصدار تقرير
وقد تم إصدار تقرير CES، يتضمن تقرير في 9 ديسمبر، تم إصدار تقرير مع نسخة جديدة من

ووصف وينغه أخرى مزيداً من التعاون بين مايكروسوفت ومكتب التحقيقات الفيدرالي، كما يلي
كما سعت الوكالة أيضاً إلى ضمان عدم تداخل ميزات Outlook الجديدة مع
عادات المراقبة: "يعمل فريق وحده بتكنولوجيا اعراض البيانات التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي (DITU) على:
العمل مع Microsoft لفهم ميزة إضافية في Outlook.com والتي
يسمح للمستخدمين بإنشاء أسماء مسعارة للبريد الإلكتروني، والتي قد تؤثر على عملية تكليفنا بالمهام.... هناك
"وتم تعسيّمها إلى أقسام ويتم تنفيذ أنشطة أخرى للتخفيف من حدة هذه المشاكل."
العثور على هذا الذكر لمراقبه مكتب التحقيقات الفيدرالي في أرشيف سودس للمراسلات الداخلية لوكالة الأمن القومي

ولم تكن الوثائق التي جمعتها وكالة الأمن القومي حديثاً معزولاً. ذلك أن مجتمع الاستخبارات بأكمله قادر على الوصول إلى المعلومات التي تجمعها وكالة الأمن القومي: فهي تتقاسم بشكل روتيني مخزونها الهائل من البيانات مع وكالات أخرى، بما في ذلك مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية. وكان أحد الأغراض الرئيسية للحملة الصخمة التي شنها وكالة الأمن القومي لجمع البيانات هو على وجه التحديد تعزيز انتشار المعلومات على نطاق واسع. والواقع أن كل وثيقة تقريباً تتعلق ببرامج جمع البيانات المختلفة تشير إلى إدراج وحدات استخباراته أخرى. وفي هذا المدخل الصادر في عام 2012 من وحدة SSO التابعة لوكالة الأمن القومي، حول تبادل بيانات برنامج PRISM، يعلن بكل سرور أن "برنامج PRISM رياضة جماعية!"

مع مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة المخابرات PRISM بوسيع نطاق مشاركته (TS//SI//NF)

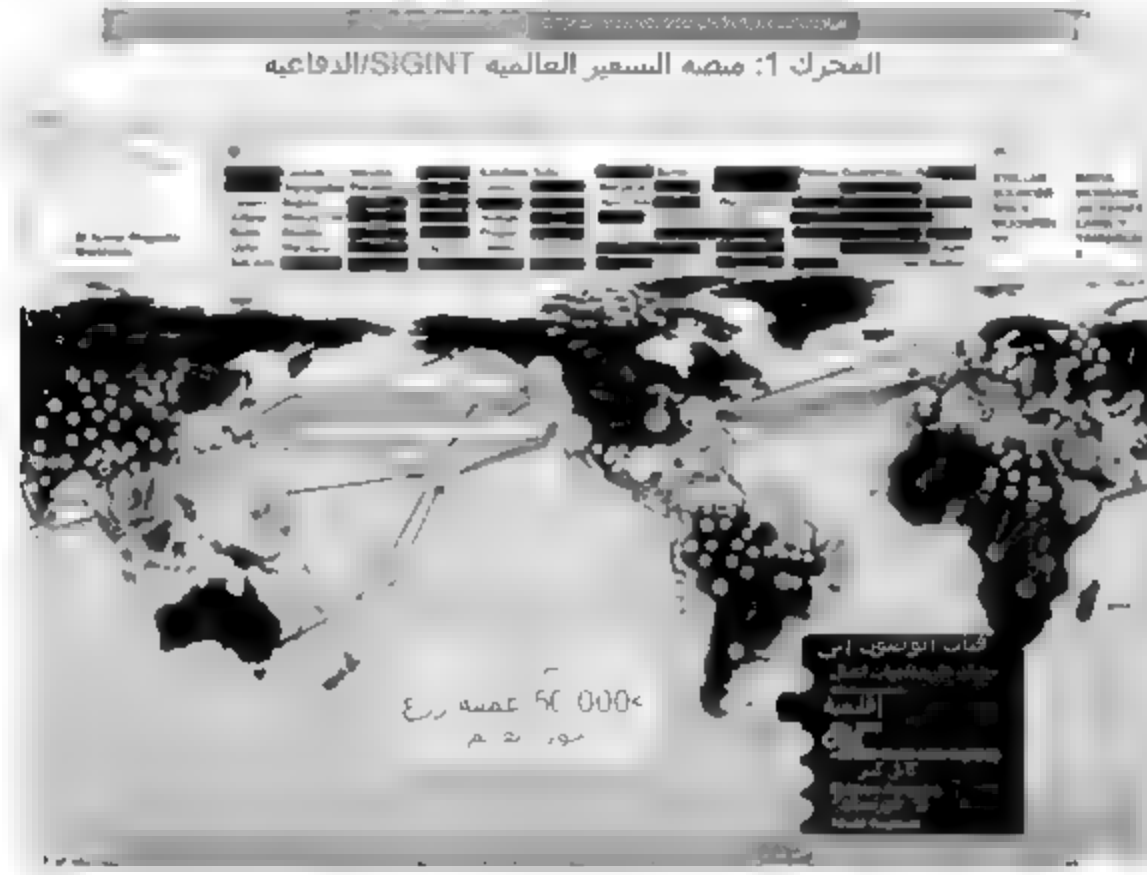
المركرية بواسطة NAME REDACTED في 0947 31-08 2012

موجزًا بوسيع المشاركة مع مكتب (SSO) قامت عمليات المصادر الخاصة (TS//SI//NF) بالتحقيقات الفيدرالي (FBI) ووكالة المخابرات المركزية (CIA) ببناء عمليات بينة SSO من خلال مشروعات. ومن خلال هذه الجهود، أضاف PRISM من المشاركة والعمل الجماعي غير مجتمع الاستخبارات بشأن عمليات PRISM، حل فريق PRINTAURA التابع لـ SSO مشكلة لمديره استخبارات لاساراب (SID) من خلال كتابه برنامج من شأنه أن يجمع ثلغاً قايمة بمحددات PRISM المكلفة كل أسبوعين لتقديمها إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية. يشرح هذا لسكراننا معرفة المحددات التي كلفت بها وكالة الأمن القومي (NSA) PRISM. يمكن مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية بعد ذلك طلب نسخة من مجموعة PRISM من أي متحد، كما هو مسموح به بموجب قانون تعديلات قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISA) لعام 2008. قبل عمل PRINTAURA كاتب SID برود مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة المخابرات المركزية بعبارة غير رسمية وغير رسمية مما منع شركتنا من الاستفادة الكاملة من برنامج لجمع بيانات. يخصصه بمتعلقه بـ PRINTAURA بصوغ PRISM محدود من موقع متعدد وجميعها في سكر فين ليستخدم في المشروع لتأثير. هذا مدير برنامج مهمة PRISM NIPM موجزًا في إرسال أخبار وبحثها بتعليقه لبرنامج PRISM إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة المخابرات المركزية حتى يتمكن مخلوهم من نسخ نظام PRISM بشكل صحيح والتعرف على الانقطاعات والتعديلات وتحسين استخدامها لبرنامج PRISM. يسوق مدير برنامج مهمة PRISM اتفاقية مع فريق تعديلات قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FAA) التابع لـ لمشاركته هذه المعلومات أسبوعياً، والتي لاقت استحساناً SID ومديرها، يؤكد هاتان السطاطان على أن PRISM هي رياضة جماعية

التجميع "من المنبع" (من كابلات الألياف الضوئية) والتجميع المباشر من

شكل خوادم شركات الإنترنت (PRISM) أغلب السجلات التي تم جمعها بواسطة ولكن بالإضافة إلى هذه المراقبة الشاملة، تقوم وكالة الأمن القومي أيضاً بتنفيذ عمليات مراقبة واسعة النطاق. ما يسمى باستغلال شبكة الكمبيوتر (CNE)، وهو وضع البرامج الضارة في أجهزة الكمبيوتر الفردية أجهزة الكمبيوتر لمراقبة مستخدميها. وعندما تنجح الوكالة في إدخال مثل هذه البرامج، البرامج الضارة، قادرة، وفقاً لمصطلحات وكالة الأمن القومي، على "امتلاك" الكمبيوتر: عرض كل شيء بم إدخال ضغطه معناه وبم عرض كل سائته. عمليات الوصول المحصنة (TAO) والقسم المسؤول عن هذا العمل هو في الواقع وحدة الفرصة الخاصة بالوكالة. إن ممارسة الفرصة منشرة على نطاق واسع في حد ذاتها: وثيقة واحدة لوكالة الأمن القومي

وبشير البيانات إلى أن الوكالة نجحت في إصابة ما لا يقل عن خمسين ألف جهاز كمبيوتر فردي بنوع من البرمجيات الخبيثة يسمى "الإدراج الكمومي". وتظهر إحدى الخرائط الأماكن التي أجريت فيها مثل هذه العمليات وعدد عمليات الإدراج الناجحة:



وباستخدام وثائق سنودن، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن وكالة الأمن القومي قامت في الواقع بزرع هذا البرنامج "في نحو مائة ألف جهاز كمبيوتر حول العالم". ورغم أن البرامج الخبيثة يتم تثبيتها عادة "بعد الوصول إلى شبكات الكمبيوتر، فإن وكالة الأمن القومي استخدمت بشكل متزايد تكنولوجيا سرية تمكنها من إدخال البيانات وتعديلها في أجهزة الكمبيوتر حتى لو لم يكن متصلة بالإنترنت".

* * *

فضلاً عن عملها مع شركات الاتصالات والإنترنت الملزمة، يواطأ وكالة الأمن القومي أيضاً مع حكومات أجنبية لبناء نظامها للمراقبة واسع النطاق. وبصورة عامة، تتعاون وكالة الأمن القومي مع ثلاث فئات مختلفة من العلاقات الخارجية. الفئة الأولى هي مع مجموعته "العيون الخمس": حيث تتجسس الولايات المتحدة مع هذه البلدان، ولكن نادراً ما تتجسس عليها، ما لم يطلب منها المسؤولون في تلك البلدان ذلك. ويشمل الفئة الثانية البلدان التي تعمل معها وكالة الأمن القومي في مشاريع مراقبه محددة بينما تتجسس عليها أيضاً على نطاق واسع. وتتألف المجموعة الثالثة من البلدان التي تتجسس عليها الولايات المتحدة بشكل روتيني ولكنها لا تتعاون معها تقريباً أبداً.

في إطار مجموعته "العيون الخمس"، يعتبر أقرب حليف لوكالة الأمن القومي الأميركية هو جهاز الاتصالات الحكومية البريطاني وكما ذكرت صحيفة الحارديان، استناداً إلى وثائق قدمها سنودن، فإن "الولايات المتحدة لا تتعاون مع أي جهة خارجية في هذا الشأن".

"لقد دفعت الحكومة البريطانية ما لا يقل عن 100 مليون جنيه إسترليني لوكالة التجسس البريطانية على مدى السنوات الثلاث الماضية لتأمين الوصول إلى برامج جمع المعلومات الاستخباراتية GCHQ البريطانية والبأثر عليها". كانت هذه المدفوعات بمثابة حافز لوكالة GCHQ لدعم أجنده المراقبة الخاصة بوكالة الأمن القومي. وجاء في إحاطة استراتيجيه سرية لوكالة GCHQ: "يحب على GCHQ أن تتحمل ثقلها وأن يُنظر إليها على أنها تتحمل ثقلها".

سعاسم أعضاء "العيون الخمس" أغلب أنشطة المراقبة التي يقومون بها ويجمعون كل عام في مؤتمر تطوير الإشارات، حيث يناهون بوسعهم ونجاحات العام السابق. وقد قال نائب مدير وكالة الأمن القومي السابق جون إنجليس عن تحالف "العيون الخمس" إنهم "يمارسون الاستخبارات في العديد من النواحي بطريقة مشتركة - ويحرصون في الأساس على الاستفادة من قدرات بعضنا البعض لتحقيق أهداف متبادلة". فائدة.

إن العديد من برامج المراقبة الأكثر تدخلاً يتم تنفيذها من قبل شركاء Five Eyes، وعدد كبير من هذه البرامج يشارك فيها GCHQ. ومن الجدير بالذكر بشكل خاص الجهود المشتركة التي يبذلها الوكالة البريطانية مع وكالة الأمن القومي لكسر نفايات التشفير الشائعة المستخدمة لحماية المعاملات الشخصية على الإنترنت، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت واسترجاع السجلات الطبية. إن نجاح الوكالتين في إنشاء باب خلفي للوصول إلى أنظمه التشفير هذه لم يسمح لهما فقط بالتجسس على المعاملات الخاصة للأشخاص، بل أدى أيضاً إلى إضعاف الأنظمة للجميع، مما جعلها أكثر عرضة للقراصنة الخيبيين ووكالات الاستخبارات الأجنبية الأخرى.

كما قامت هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية باعتراض بيانات الاتصالات الواردة من كابلات الألياف الضوئية تحت الماء في مخلف أنحاء العالم. وتحت اسم البرنامج "نمبورا"، طورت هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية "القدرة على الوصول إلى كميات هائلة من البيانات المسجلة من كابلات الألياف الضوئية وتخزينها لمدة تصل إلى ثلاثين يوماً حتى يتسنى تحليلها وتحويلها"، حسبما ذكر صحيفة الجارديان. وبالنسبة، "تمكن هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية ووكالة الأمن القومي الأمريكي من الوصول إلى كميات هائلة من الاتصالات بين أشخاص أبرياء تماماً ومعالجتها". ويشمل البيانات التي يتم اعتراضها كافة أشكال النشاط على شبكة الإنترنت، بما في ذلك "تسجيلات المكالمات الهاتفية، ومحتوى رسائل البريد الإلكتروني، والمشاركات على موقع فيسبوك، وتاريخ وصول أي مستخدم للإنترنت إلى مواقع الويب".

إن أنشطة المراقبة التي تقوم بها هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية شاملة وغير خاضعة للمساءلة مثل أنشطة وكالة الأمن القومي الأمريكية. وكما أشارت صحيفة الجارديان:

إن حجم طموحات الوكالة الهائل يعكس في عناوين مكوبيها الرئيسيين: إنعاس الإنترنت واستغلال الاتصالات العالمية، والتي تهدف إلى جمع أكبر قدر ممكن من حركة المرور عبر الإنترنت والهاتف. ويسم تعيذ كل هذا دون أي شكل من أشكال الاعتراف العام أو النقاش.

كما تعد كندا شريكاً نشطاً للعانة لوكالة الأمن القومي الأمريكية، وهي قوة مراقبة نشطة في حد ذاتها. وفي مؤتمر SigDev لعام 2012، نبأهت مؤسسة خدمات الاتصالات الكندية باستهداف وزارة المناجم والطاقة البرازيلية، وهي الوكالة البرازيلية التي تنظم الصناعة الأكثر أهمية بالنسبة للشركات الكندية:



هناك أدلة على وجود تعاون واسع النطاق بين وكالة الأمن القومي الأمريكية والوكالة الأمنية الكندية، بما في ذلك جهود كندا لإنشاء مراكز تجسس لمراقبة الاتصالات في جميع أنحاء العالم بناء على طلب وكالة الأمن القومي الأمريكية ولصالحها، والتجسس على الشركاء التجاريين المستهدفين من قبل الوكالة الأمريكية.



الموضوع (Object): (U//FOUO) علاقة استخبارات وكالة الامن القومي مع مؤسسة
امن الاتصالات الكندية (CSEC)

السياق NSA ما تقدمه ن

في 10 أبريل 2013، تم إرسال رسالة إلى وكالة الامن القومي (NSA) من قبل

الوكالة الكندية (CSEC) بشأن علاقة استخبارات وكالة الامن القومي مع مؤسسة
امن الاتصالات الكندية (CSEC). تم إرسال الرسالة من قبل
الوكالة الكندية (CSEC) إلى وكالة الامن القومي (NSA) في 10 أبريل 2013.

ما تقدمه اسيرت بوكالة الامن القومي ن

في 10 أبريل 2013، تم إرسال رسالة إلى وكالة الامن القومي (NSA) من قبل
الوكالة الكندية (CSEC) بشأن علاقة استخبارات وكالة الامن القومي مع مؤسسة
امن الاتصالات الكندية (CSEC). تم إرسال الرسالة من قبل
الوكالة الكندية (CSEC) إلى وكالة الامن القومي (NSA) في 10 أبريل 2013.

إن العلاقات بين الدول الخمس وثيقة إلى الحد الذي يجعل الحكومات الأعضاء تضع رغبات وكالة الامن القومي فوق خصوصية مواطنيها. فقد أوردت صحيفة الجارديان في تقرير لها في عام 2007 على سبيل المثال، وصفاً لاتفاقية "سمحت للوكالة بكشف بيانات شخصية عن البريطانيين كانت محظورة في السابق والاحتفاظ بها". وبالإضافة إلى ذلك، تم تغيير القواعد في عام 2007 "للسماح لوكالة الامن القومي بتحليل واحتجاز أرقام الهواتف المحمولة والفاكس والبريد الإلكتروني وعناوين بروبوكول الإنترنت لأي مواطن بريطاني تم الاسيلاء عليها من خلال شبكتها".

وفي خطواته أبعد من ذلك، ناشدت الحكومة الأسترالية صراحة في عام 2011 وكالة الامن القومي "توسيع" شراكها وإخضاع المواطنين الأستراليين لمزيد من المراقبة. وفي رسالة بتاريخ 21 فبراير/شباط، كتب نائب مدير إدارة إشارات الدفاع الاستخباراتي الأسترالية بالوكالة إلى إدارة إشارات الاستخبارات التابعة لوكالة الامن القومي، زاعماً أن أستراليا "تواجه الآن تهديداً شديداً وحازماً من المتطرفين "الناشئين محلياً" النشطين في الخارج وداخل أستراليا". وطالب بزيادة المراقبة على اتصالات المواطنين الأستراليين الذين تعبرهم حكومتهم مشبوهين:

ورغم أنها بذلت جهوداً ضخمة وجميعه كبيره من جانبها للعبور على هذه الاتصالات واستغلالها، فإن الصعوبات التي يواجهها في الحصول على إمكانية الوصول المسظم والموثوق إلى مثل هذه الاتصالات تؤثر على قدرتنا على اكشاف الاعمال الإرهابية ومنعها وبطل من قدرتنا على حمايه حياه وسلامه المواطنين الاسرائيليين وأولئك من أصدقائنا وحلفائنا العربيين

لنعد استمنعنا بشراكة طويلة ومثمرة للغاية مع وكالة الأمن القومي في الحصول على الخد الذي من الوصول إلى البيانات التي جمعها الولايات المتحدة ضد أهدافنا الإرهابية ككبر قيمه في إندونيسيا وكان هذا الوصول حاسما لجهود إدارة الأمن القومي لتعطيل واحتواء العدرات العملياتية للإرهابيين في منطقتنا كما أبرر ذلك أعمال عمر باييك، وهو معتر بالي انهارب، مؤخرا

ونحن نرحب بسده بفرصة توسيع هذه الشراكة مع وكالة امنى، القومي بعصيه، العدد المراد من الاسرائيليين المورضى في أسطه منطرقه دوليه، وخاصة الاسرائيليين المورطين مع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربيه

وبعيداً عن شراكات "العبون الخمس"، فإن المستوى التالي من التعاون الذي نخوضه وكالة الأمن القومي يخلص في التعامل مع حلفائها من الفئة ب: وهي الدول التي تتعاون مع الوكالة بشكل محدود إلى حد ما، وهي أيضاً مستهدفة بعمليات مراقبة عدوانه غير مرغوب فيها. وقد حددت وكالة الأمن القومي بوضوح مستويين من التحالفات:

سري//الا يوجد//20291123

المستوى أ التعاون الشامل	اسرائيل كندا نورنيد المملكة المتحدة
المستوى ب التعاون المركز	المسا بلجيكا الجمهورية اسبانيه لبنان المانيا اسواتي هونغ كونغ
	النرويج إيطاليا اليابان لوكسمبرج هولندا السويد فرنسا النمسا كوريا الجنوبية اسبانيا السويد سويسرا دب رومي

باستخدام تسميات مخلفة (بالإشارة إلى الفئة ب باعتبارها أطرافاً ثالثة)، تظهر وثيقة أحدث لوكالة الأمن القومي – من "مراجعته الشركاء الأحانب" للسنة الماليه 2013 – قائمه موسعه من شركاء وكالة الأمن القومي، بما في ذلك المنظمات الدولية مثل حلف شمال الأطلسي:



وكما هي الحال مع هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية، فإن وكالة الأمن القومي الأميركية غالباً ما تحافظ على هذه الشراكات من خلال دفع أموال لشريكها لتطوير تقنيات معينة والمشاركة في المراقبة، وبالتالي يمكنها توجيه كلفة تنفيذ التجسس. ويكشف "استعراض الشركاء الأجانب" للسنة المالية 2012 عن العديد من البلدان التي تلقت مثل هذه المدفوعات، بما في ذلك كندا وإسرائيل واليابان والأردن وباكستان وتايوان وتاييلاند:



وعلى وجه الخصوص، يربط وكالة الأمن القومي علاقته بمراقبة إسرائيل، وهي علاقه غالباً ما تسليزم التعاون الوثيق الذي لا يقل عن شراكة "العيون الخمس"، إن لم يكن في بعض الأحيان أكثر قرباً. ويوضح مذكرة التفاهم بين وكالة الأمن القومي وجهاز الاستخبارات الإسرائيلي كيف تتخذ الولايات المتحدة خطوة غير عادية تتمثل في تبادل المعلومات الاستخباراتية الخام مع إسرائيل بشكل روتيني والتي تحتوي على اتصالات المواطنين الأميركيين. ومن بين البيانات التي يتم تزويد إسرائيل بها "نصوص مكتوبة غير مقبمة وغير مختصرة، وخلصات، ونسخ طبق الأصل، وبرقيات صوتية، وبيانات استخباراتية رقمية ومحتوى".

إن ما يجعل هذه المشاركة فاضحة بشكل خاص هو أن المواد تُرسل إلى إسرائيل دون أن تخضع لعملية "التفيل من الأهمية" المطلوبة قانوناً. ومن المفترض أن تضمن إجراءات التفيل من الأهمية بدمير هذه المعلومات في أسرع وقت ممكن وعدم نشرها على نطاق أوسع عندما تقوم عمليات المراقبة الشاملة التي تقوم بها وكالة الأمن القومي بجمع بعض بيانات الاتصالات التي لا تسمح لها حتى المبادئ التوجيهية العامة للوكالة بجمعها. ووفقاً للقانون فإن متطلبات التفيل من الأهمية تحتوي بالفعل على الكثير من الثغرات، بما في ذلك الإعفاءات الخاصة بـ "معلومات استخباراتية أجنبية مهمة" أو أي "دليل على ارتكاب جريمة". ولكن عندما يتعلق الأمر بنشر البيانات إلى الاستخبارات الإسرائيلية، يبدو أن وكالة الأمن القومي قد تخلت عن مثل هذه الإجراءات القانونية تماماً.

تنص المذكرة بشكل قاطع على أن "وكالة الأمن القومي ترسل بشكل روتيني إلى ISNU [وحدة "الوطنية الإسرائيلية] مجموعة أولية مصغرة وغير مصغرة من البيانات SIGINT

وفي إطار تسليط الضوء على كيفية تعاون دولة ما في مجال المراقبة وأن تكون هدفاً في نفس الوقت، أشارت وثيقة صادرة عن وكالة الأمن القومي تروي تاريخ تعاون إسرائيل إلى "قضايا الثقة التي تدور حول عمليات الاستخبارات والمراقبة والمراقبة السابقة"، وحددت إسرائيل بأعبائها واحدة من أكثر خدمات المراقبة عدوانية ضد الولايات المتحدة:

هناك أيضاً بعض المعاجيب. . . تستهدف فرنسا وزارة الدفاع الأمريكية (TS//SI//REL) من خلال جمع المعلومات الاستخباراتية عنها، وبمستهدفي إسرائيل أيضاً من ناحية، يعد الإسرائيليون شركاء ممتازين للغاية بالنسبة لنا في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية، وبكى من ناحية أخرى، يستهدفوننا لمعرفة موقفاً بشأن مشاكل الشرق الأوسط. وقد صفعهم تقرير تقرير الاستخبارات الوطنية بأعبائهم ثالث أكثر أجهرة الاستخبارات عدوانية ضد الولايات المتحدة

ولقد لاحظ التقرير نفسه أنه على الرغم من العلاقة الوثيقة بين وكالات الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية، فإن المعلومات الواسعة النطاق التي قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل لم تسفر عن أي فائدة تذكر في المقابل. فقد كانت الاستخبارات الإسرائيلية مهتمة فقط بجمع البيانات التي تساعدنا. وكما اشكك وكالة الأمن القومي، فإن الشراكة كانت موجهة "تقريباً بالكامل" للبية احتياجات إسرائيل.

لقد كان تحقيق الوارن في تبادل المعلومات الاستخباراتية بين احتياجات الولايات المتحدة وإسرائيل تحدياً مستمراً في العقد الماضي، ويمكن القول إن هذا الوارن كان يميل بقوة لصالح المخاوف الأمنية الإسرائيلية. لقد جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول وأبغضت، وكانت عدوة وكالة الأمن القومي الحقيقية الوحيدة في مجال مكافحة الإرهاب مع طرف ثالث مدفوعة بالكامل تقريباً باحتياجات الشريك

مرتبه أخرى أقل، أسفل شركاء العيون الخمس والبلدان من الدرجة الثانية مثل

إن المستوى الثالث، كما هو الحال مع إسرائيل، يتألف من دول غالباً ما تكون أهدافاً لبرامج التجسس الأميركية ولكنها لا تكون أبداً شريكة لها. ومن المتوقع أن تشمل هذه الدول حكومات عبرها الولايات المتحدة عدواً، مثل الصين وروسيا وإيران وفنزويلا وسوريا. ولكن المستوى الثالث يشمل أيضاً دولاً تتراوح بين الصديقة والمحايدة عموماً، مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين واندونيسيا وكينيا وجنوب أفريقيا.

* * *

عندما خرجت سرديات وكالة الأمن القومي لأول مرة، حاولت الحكومة الأميركية الدفاع عن بصرفاتها بالقول إن المواطنين الأميركيين، على النقيض من المواطنين الأجانب، محميون من المراقبة التي يقوم بها وكالة الأمن القومي دون إذن قضائي. وفي الثامن عشر من يونيو/حزيران 2013، قال الرئيس أوباما لشارلي روز: "ما أستطيع أن أقوله بشكل لا لبس فيه هو أنه إذا كنت مواطناً أمريكياً، فإن وكالة الأمن القومي لا الهافيه بموجب القانون والقواعد، وما لم تذهب إلى المحكمة، ... تستطيع التنصت على مكالماتك وتحصل على إذن قضائي، وبحث عن سبب محتمل، بنعس الطريقة التي كانت عليها دائماً". وعلى نحو مماثل، قال رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الجمهوري مايك روجرز لشبكة سي إن إن إن وكالة الأمن القومي "لا تنصت على المكالمات الهافية للأميركيين. وإذا فعلت ذلك، فهو أمر غير قانوني. إنه ينتهك القانون".

كان هذا خط دفاع غريباً إلى حد ما: في الواقع، أخبر بقية العالم أنه

إن وكالة الأمن القومي ستهك خصوصية غير الأميركيين. ومن الواضح أن حماية الخصوصية لا تعبر على الولايات المتحدة. هذه الرسالة مخصصة فقط للمواطنين الأميركيين. وقد أثارت هذه الرسالة غضباً دولياً. حتى أن الرئيس التنفيذي لشركة فیسبوك مارك زوكربيرج، الذي ليس معروفاً بمواقفه العنيفة، الدفاع عن الخصوصية، اشكى من أن الحكومة الأميركية "أخطأت" في ردها على فضيحة وكالة الأمن القومي من خلال معرض مصالح شركات الإنترنت العالمية للخطر: "قالت الحكومة لا نقلق، نحن لا نتجسس على أي أميركي. رائع، وهذا مفيد حقاً للشركات التي تحاول العمل مع الأشخاص في جميع أنحاء العالم. شكراً لك على المشاركة والوضوح. أعتقد أن الأمر كان سيئاً حقاً.

وبعيداً عن كونها استراتيجية غريبة، فإن هذا الادعاء زائف بشكل واضح. ففي واقع الأمر، وعلى النقيض من الأفكار المتكررة من جانب الرئيس أوباما وكبار مسؤوليه، تقوم وكالة الأمن القومي باستمرار بالتنصت على اتصالات المواطنين الأميركيين، من دون أي مبرر "محتمل" فردي لتبرير مثل هذه المراقبة. وذلك لأن قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية لعام 2008، كما أشرنا سابقاً، يسمح لوكالة الأمن القومي - من دون إذن فردي - بمراقبه محتوى اتصالات أي أميركي طالما يتم تبادل هذه الاتصالات مع مواطن أجنبي مسهدف. ونصف وكالة الأمن القومي هذا التجميع بأنه "عرضي"، كما لو كان نوعاً من الحوادث البسيطة التي لا تستطيع الوكالة أن تدخل فيها.

لقد كانت وكالة الأمن القومي الأميركية تتجسس على الأميركيين. ولكن هذا اللمح مضلل. وكما أوضح جميل جعفر، نائب المدير القانوني في اتحاد الحريات المدنية الأميركية:

وبقول الحكومة في كثير من الأحيان إن مراقبة الاتصالات الأميركية "عرضية"، الأمر الذي يجعل الأمر يبدو وكأن مراقبة وكالة الأمن القومي للمكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني للأميركيين كانت عبر مقصوده، وحتى من وجهة نظر الحكومة، مؤسفة.

ولكن عندما طلب مسؤولو إدارة بوش من الكونجرس منحهم هذه السلطة الجديدة للمراقبة، قالوا بكل صراحة إن الاتصالات الأميركية هي الاتصالات الأكثر أهمية بالسبب لهم. انظر على سبيل المثال، قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية للقرن الحادي والعشرين، جلسه اسماع أمام لجنة الاستخبارات في الكونجرس رقم 109 (2006) (نصريح مايكل هاندي)، حيث قال إن بعض الاتصالات "التي يكون أحد طرفيها في الولايات المتحدة" هي "الأكثر أهمية بالسبب لنا".

كان العرض الأساسي من القانون الصادر في عام 2008 هو يمكن الحكومة من جمع الاتصالات الدولية للأميركيين وجمع تلك الاتصالات دون الإساءة إلى ما إذا كان أي طرف في تلك الاتصالات يقوم بأي عمل غير قانوني. وواقع إن أكبر من جهود الحكومة الرامية إلى الدعوة إلى ذلك بهدف إلى إحصاء هذه الحففة، ولكنها حففة بالغة الأهمية. والحكومة لا تحتاج إلى "استهداف" الأميركيين من أجل جمع كميات هائلة من اتصالاتهم.

وقد اتفق جاك بالكين، أسناذ كلية الحقوق بجامعة ييل، مع هذا الرأي، حيث قال إن قانون المراقبة الاستخباراتية الأجنبية لعام 2008 أعطى الرئيس السلطة الفعلية لإدارة برنامج "مشابه في فعالته لبرنامج المراقبة دون إذن قضائي" الذي نفذه جورج دبليو بوش سراً. وأضاف: "قد تتضمن هذه البرامج حتماً العديد من المكالمات الهاتفية التي تتضمن أميركيين، ربما لا تربطهم أي صلة بالإرهاب أو تنظيم القاعدة".

إن ما يزيد من تشويه مصداقية تأكيدات أوباما هو الموقف الخاضع لمحكمه مراقبة الاستخبارات الأجنبية، التي نستجيب تعريباً لكل طلبات المراقبة التي يقدمها وكالة الأمن القومي. وكثيراً ما يروج المدافعون عن وكالة الأمن القومي لعملية محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية باعسارها دليلاً على أن الوكالة تخضع لإشراف فعال. ولكن المحكمة لم تُنشأ كأداة حقيقية لتعبد سلطة الحكومة، بل كإجراء تحميلي، لا يوفر سوى مظهر الإصلاح لهدئة الغضب العام. إزاء انتهاكات المراقبة التي كُشِفَ عنها في سبعينيات القرن العشرين.

إن عدم جدوى هذه المؤسسة كأداة حقيقية لكبح انتهاكات المراقبة أمر واضح لأن محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية يغفر تعريباً إلى كل سمة من سمات ما يفهمه مجتمعنا عموماً باعتباره العناصر الدنيا لنظام العدالة. فهي تجتمع في سرية تامة؛ ولا يُسمح إلا لطرف واحد - الحكومة - بحضور الجلسات وتقديم حججه؛ وتُعد أحكام المحكمة تلغائياً بمثابة قاضية.

"سري للغاية". ومن المنير للاهتمام أن محكمة المراقبة الاستخباراتية الأجنبية كانت لسنوات طويلة موجودة في وزارة الخارجية العدالة، ونوضح دورها كجزء من السلطة التنفيذية وليس كسلطة قضائية. قضاء مسفل يمارس رقابة حفيضة.

وكانت النتائج هي بالضبط ما كان يتوقعه المرء: لم ترفض المحكمة أبداً تقريباً طلبات محددة من وكالة الأمن القومي لاستهداف الأميركيين بالمراقبة. منذ بدايته، كان قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية بمثابة الختم المطاطي النهائي. وفي السواب الأربع والعشرين الأولى من عمرها، من عام 1978 إلى عام 2002، رفضت المحكمة ما مجموعه صفر من الطلبات الحكومية بينما وافقت على عدة آلاف. وفي العقد اللاحق، وحتى عام 2012، رفضت المحكمة أحد عشر طلباً حكومياً فقط. وفي المجمل، تمت الموافقة على أكثر من عشرين ألف طلب.

يتطلب أحد أحكام قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISA) لعام 2008 من السلطة التنفيذية أن تكشف سنوياً للكونغرس عن عدد طلبات النصت التي تلقاها المحكمة ثم يوافق عليها أو يعدلها أو ترفضها. وأظهر الكشف عن عام 2012 أن المحكمة وافقت على كل واحد من طلبات المراقبة الإلكترونية التي نظرت فيها، والبالغ عددها 1788 طلباً، في حين "عدلت" أي تضيق نطاق الأمر - في 40 حالة فقط، أو أقل من 3 في المائة.

الطلبات المقدمة إلى محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية خلال السنة الموعودة
2012 (المسم 107 من القانون، U S C § 1807 50)

خلال السنة الموعودة 2012، قدمت الحكومة 1856 طلباً إلى محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية ("FISC") للحصول على سلطة إجراء مراقبة إلكترونية و/أو بعض مادي لأغراض استخباراتية. تضمن الطلبات البالغ عددها 1856 طلبات مخصصة للمراقبة الإلكترونية فقط، وتطبيقات مخصصة للبحث الجسدي فقط، وطلبات مشتركة تطلب سلطة المراقبة الإلكترونية والتجسس الجسدي. ومن بين هذه الطلبات، تضمن 1789 طلباً للحصول على سلطة إجراء مراقبة إلكترونية

ومن بين هذه الطلبات البالغ عددها 1 789 طلباً، سحبت الحكومة طلباً واحداً لم يرفض أي طلبات كلياً أو جزئياً FISC

وينطبق الشيء نفسه على عام 2011، عندما أبلغت وكالة الأمن القومي عن 1676 طلباً؛ محكمة قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية، رغم تعديل 30 منها، "لم ترفض أي طلبات كلياً أو جزئياً".

إن حضور المحكمة لوكالة الأمن القومي يظهر من خلال إحصائيات أخرى أيضاً. هنا، على سبيل المثال، رد فعل محكمة قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISA) على مدى السنوات السب الماضية على الطلبات المختلفة التي قدمتها وكالة الأمن القومي بموجب قانون بانربوت للحصول على السجلات التجارية - الهاتفية أو المالية أو الطبية للأشخاص الأميركيين:

طلبات المراقبة الحكومية إلى محكمة المراقبة الاستخباراتية الأجنبية			
عدد طلبات سجلت الأعمال التي		عدد طلبات المراقبة الحكومية	
تقدمتها حكومة الولايات المتحدة		تقدمتها الحكومة الكندية	
السنة	2005	2006	2007
2005	156	0	0
2006	43	0	0
2007	17	0	0
2008	15	0	0
2009	21	0	0
2010	96	0	0
2011	206	0	0

وهكذا، حتى في تلك الحالات المحدودة التي تتطلب موافقة محكمة المراقبة الاستخباراتية الأجنبية لاستهداف اتصالات شخص ما، فإن العملية أشبه بمهزلة فارغة أكثر منها عملية فحص ذات مغزى لوكالة الأمن القومي الأميركية.

إن طبقة أخرى من الرقابة على وكالة الأمن القومي تتولى توفيرها ظاهرياً لجان الاستخبارات في الكونجرس، والتي أنشئت أيضاً في أعقاب فضائح المراقبة في سبعينيات القرن العشرين، ولكنها أكثر استسلاماً واستسلاماً من محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية. ورغم أن هذه اللجان من المفترض أن يمارس "رقابة تشريعية بعهذه" على مجمع الاستخبارات، فإن هذه اللجان في الواقع يرأسها حالياً أكثر الموالين المخلصين لوكالة الأمن القومي في واشنطن: الديمقراطية ديان فينشتاين في مجلس الشيوخ والجمهور مايك روجرز في مجلس النواب. وبدلاً من تقديم أي نوع من الرقابة السافسية على عمليات وكالة الأمن القومي، فإن لجان فينشتاين وروجرز موجودة في المقام الأول للدفاع عن أي شيء تقوم به الوكالة وتبريره.

كما قال رايان ليزا من مجلة نيويورك في مقال له في ديسمبر/كانون الأول 2013، فبدلاً من في إطار توفير الرقابة، تتعامل لجنة مجلس الشيوخ في أغلب الأحيان مع كبار مسؤولي الاستخبارات المسؤولين مثل نجوم المسرح الظهيرة". المراقبون لجلسات الاستماع للجنة حول وكالة الأمن القومي لقد صدم أعضاء مجلس الشيوخ من الطريقة التي تعاملوا بها مع استجواب وكالة الأمن القومي. المسؤولين الذين صلوأ أمامهم. ولم تتضمن "الأسئلة" عادة أي شيء أكثر من مجرد حوارات طويلة من قبل أعضاء مجلس الشيوخ حول ذكرياتهم عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر. الهجوم ومدى أهمية منع الهجمات في المستقبل. وقد تحدث أعضاء اللجنة ولوح بفرصة استجواب هؤلاء المسؤولين وأداء واجباتهم. مسؤوليات الرقابة، بدلاً من الدعاية للدفاع عن وكالة الأمن القومي. المشهد لقد نجح هذا التقرير في النفاذ الوظيفة الحقيقية للجان الاستخبارات على مدى السنوات الماضية.

عدد

والواقع أن رؤساء اللجان في الكونجرس دافعوا في بعض الأحيان عن وكالة الأمن القومي بقوة أكبر من قوة مسؤولي الوكالة أنفسهم.

في أغسطس/آب 2013، اتصل بي عضوان في الكونجرس - الديمقراطي آلان جراسون من فلوريدا والجمهوري مورجان جريفث من فرجينيا - بشكل منفصل للشكوى من أن اللجنة الدائمة المختارة للاستخبارات في مجلس النواب تمنعهما وأعضاء آخرين من الوصول إلى المعلومات الأساسية للغاية عن وكالة الأمن القومي. وقد أعطاني كل منهما خطابات كتبها إلى موظفي رنس اللجنة روجرر بطلب فيها معلومات عن برامج وكالة الأمن القومي التي تتافسها وسائل الإعلام. وقد قوبلت هذه الطلبات بالرفض مرارا وتكرارا.

في أعقاب قصصنا عن سنودن، بدأت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ من كلا الحزبين، الذين كانوا مهتمين منذ فترة طويلة بانتهاكات المراقبة، في بذل الجهود لصياغة تشريع من شأنه أن يفرض قيوداً حتمية على سلطات وكالة الأمن القومي. ولكن هؤلاء الإصلاحيين، بقيادة السيناتور الديمقراطي رون وايدن من ولاية أوريغون، واجهوا عفة فورية: الجهود المضادة التي بذلها المدافعون عن وكالة الأمن القومي في مجلس الشيوخ لصياغة تشريع من شأنه أن يوفر مظهراً للإصلاح فقط، بينما يحافظ في الواقع على سلطات وكالة الأمن القومي أو حتى يزيدها. وكما ذكر ديف ويجل في مجلة سلايت في نوفمبر/تشرين الثاني:

ولم يشعر مسعدو برامج جمع السابا والمرافيه التي سغدها وكالة الأمن القومي قط بالقلق إزاء انعاس الكونجرس. فعد كانوا يوقعون أن يوصل الكونجرس إلى شيء يبدو وكأنه إصلاح، ولكنه في واقع الأمر يعنى الممارسات ويبررها ويعرضها للانتقاد. وهذا ما حدث دائماً، فكل تعديل أو إعادة مقيص لمعاون باريوت لعام 2001 كان سيباً في بناء أبواب خلفية أكثر من الجدران.

في الشهر الماضي، حذر السيناتور رون وايدن من ولاية أوريغون من أننا "سواجه لواء من الأعمال المعادة" يتألف من أعضاء مؤثرين في قيادة الاستخبارات الحكومية، وحلفائهم في مراكز الأبحاث والأوساط الأكاديمية، ومسؤولين حكوميين معاعدين، ومشروعين معاطفين. وأضاف: "إن هدفهم النهائي هو ضمان أن يكون أي إصلاحات للمرافيه سطحيه... إن حمايه الحصوصيه التي لا تحمي الحصوصيه في الواقع لا تسحق الورق المطبوع عليه".

لقد كانت دبان فينشناين، عضو مجلس الشيوخ التي تتولى الإشراف الأساسي على وكالة الأمن القومي، هي التي قادت جناح "الإصلاح الزائف". ولقد كانت فينشناين منذ فترة طويلة من أشد الموالين لصناعة الأمن القومي في الولايات المتحدة، بدءاً من دعمها الشديد للحرب على العراق إلى دعمها الثابت لبرامج وكالة الأمن القومي في عهد بوش. (ومن ناحية أخرى، يملك زوجها حصصاً كبيرة في عقود عسكرية مختلفة). ومن الواضح أن فينشناين كانت الخيار الطبيعي لرئاسة لجنة تزعم أنها تمارس الرقابة على مجتمع الاستخبارات ولكنها كانت تؤدي لسنوات وظيفة معاكسة.

وهكذا، وعلى الرغم من كل نفى الحكومة، فإن وكالة الأمن القومي لا يفرض أي قيود جوهرية على من يمكنه التجسس عليه وكيف. حتى عندما توجد مثل هذه القيود اسمياً - عندما المواطنون الأمبركيون هم هدف المراقبة - أصبحت العملية إلى حد كبير

إن وكالة الأمن القومي هي الوكالة المراقبة بكل ما تحمله الكلمة من معنى: فهي مخولة بفعل ما تريد في ظل قدر ضئيل للعناية من السيطرة والشفافية والمساءلة.

* * *

وبصورة عامة للعناية، تجمع وكالة الأمن القومي نوعين من المعلومات: المحتوى والمعلومات الشخصية. البيانات الوصفية. يشير "المحتوى" هنا إلى الاستماع فعلياً إلى مكالمات الأشخاص الهاتفية أو قراءة رسائل البريد الإلكتروني والدردشات عبر الإنترنت، بالإضافة إلى مراجعة نشاط الإنترنت مثل سجلات التصفح وأنشطته البحث. وفي الوقت نفسه، تتضمن عملية جمع "البيانات الوصفية" جميع البيانات حول تلك الاتصالات. ويشير وكالة الأمن القومي إلى ذلك بأعباءه "معلومات حول المحتوى (ولكن ليس المحتوى نفسه).

على سبيل المثال، سجل البيانات الوصفية الخاصة برسالة البريد الإلكتروني من أرسل البريد الإلكتروني إلى من، متى تم إرسال البريد الإلكتروني، وموقع الشخص الذي أرسله. عندما يتعلق الأمر المكالمات الهاتفية، تتضمن المعلومات أرقام هواتف المصطل و المسجل، ومدته حديثه، وغالباً ما يكون موافعه وأنواع الأجهزة كانوا يستخدمونها للتواصل. في إحدى الوثائق حول المكالمات الهاتفية، حددت وكالة الأمن القومي البيانات الوصفية التي يمكن الوصول إليها وتخزينها:

جعل بيانات الاتصالات في ICREACH	
PROTON بما هذه المحمول في NSA (S/NF) NSA	
الرقم التي تم الاتصال بها و تاريخ و وقت و مدة المكالمات	
من روية "بيانات التعريف الهاتفية" في المحمول النالية ICREACH سيمكن مستخدمي (S/SL REL)	
الاجهزة المحمولة الدولية-IMEI	التاريخ والوقت
معرف	المدة - طول المكالمات
مسجل الهاتف المحمول الكامل-MSISDN	رقم
بيانات تعريف الهاتف	رقم
معرف خط اتصال CL (معرف المصطل)	تم الاتصال بالفاكس (CSI) تم الاتصال بالمسجل
رسالة قصيرة إلى الوجهة DSME	إرسال الفاكس (TSI) - معرف
كبي	مسجل الإرسال
رسالة قصيرة أصلية OSME	معرف الخط الدولي في الهاتف المحمول-MSI
كبار	معرف المسجل الموقوف في الهاتف TMSI
سجل موقع الزوار VLR	معرف

أصرت الحكومة الأميركية على أن قدرأ كبيراً من المراقبة التي كشفت عنها أرشيفات سنودن تتضمن جمع "بيانات وصفية، وليس محتوى"، في محاولة للإبقاء بأن هذا النوع من التجسس ليس بدخلياً - أو على الأقل ليس بنفس الدرجة التي يسم بها اعتراض المحتوى. وقد زعمت ديان فينشابين صراحة في صحيفة يو إس إيه نوداي أن جمع البيانات الوصفية لسجلات هواتف الأميركيين "ليس مراقبة" على الإطلاق.

لأنه "لا يجمع محتوى أي اتصال".

إن هذه الحجج غير الصادقة تحجب حقيقة مفادها أن مراقبة البيانات الوصفية قد تكون على الأقل بنفس تدخل اعتراض المحتوى، بل وربما أكثر من ذلك في كثير من الأحيان. فعندما تعرف الحكومة كل من تتصل به وكل من يتصل بك، بالإضافة إلى المدة الدقيقة لكل تلك المحادثات الهانفيه؛ وعندما تتمكن من سرد كل مراسلي البريد الإلكتروني الخاص بك وكل موقع بم إرسال رسائل البريد الإلكتروني منه، فإنها تستطيع أن تخلق صورة شاملة بشكل ملحوظ عن حياتك، وارتباطاتك، وأنشطتك، بما في ذلك بعض معلوماتك الأكثر حميمية وخصوصية.

في بيان خطي قدمه اتحاد الحريات المدنية الأمريكية للطعن في شرعية برنامج جمع البيانات الوصفية التابع لوكالة الأمن القومي، أوضح أسناذ علوم الكمبيوتر والشؤون العامة في جامعة برينستون إدوارد فيلن لماذا يمكن لمراقبة البيانات الوصفية أن تكون كاشفه بشكل خاص:

وليامل المنال الاقراصى البالى: تتصل امرأه سابه بطسها السانى؛ ثم تتصل بأمرها على الفور؛ ثم تتصل برحل كات يحدث معه مراراً وبكراراً على الهاتف بعد الساعة الحادية عشرة مساءً خلال الأشهر العليله الماضيه؛ ثم تتصل بمركز لتنظيم الاسرة بعدم أيضاً خدمات الإجهاض. ومن المرجح أن يظهر لنا قصه ما لن تكون واضحه بنفس القدر إذا فحصنا سجل مكالمه هاتفيه واحده.

حتى بالنسبة لمكالمة هانفيه واحده، يمكن أن تكون البيانات الوصفية أكثر إفادة من المكالمة نفسها. المحتوى. قد لا يكشف الاستماع إلى امرأه تتصل بعبادة الإجهاض عن أي شيء أكثر من شخص يؤكد موعداً بصيغة عامة

مؤسسة ("عبادة إيست سايد" أو "مكتب الدكتور جونز"). ولكن البيانات الوصفية ستكون

إن هذا الأمر يظهر أكثر من ذلك بكثير: فهو يكشف عن هوية أولئك الذين تم استدعاؤهم.

وسيطبق الشيء نفسه على المكالمات إلى خدمة المواعدة، أو مركز المثليين والمثليات، أو مركز علاج الإدمان على المحدرات.

عبادة أو أحصاني فيروس نقص المناعة البشرية أو خط ساخن للأسلحة. كما أن البيانات الوصفية من شأنها أن تكشف عن

محادثة بين ناشط في مجال حقوق الإنسان ومخبر في نظام قمعي

أو مصدر سري يتصل بصحفي ليكشف عن محالقات على مستوى عال.

وإذا كنت تتصل بشكل متكرر بشخص ما في وقت متأخر من الليل، وهو ليس زوجك،

سككشف البيانات الوصفية عن ذلك أيضاً. علاوة على ذلك، لن تسجل فقط جميع الأشخاص

مع من تتواصل وكم مرة تتواصل، ولكن أيضاً مع كل الأشخاص الذين تتواصل معهم

بتواصل الأصدقاء والزملاء، مما يؤدي إلى إنشاء صورة شاملة عنك

شبكة الاتصالات.

في الواقع، وكما يشير البروفيسور فليس، فإن التنصت على المكالمات الهانفيه قد يكون

صعباً للغاية بسبب الاختلافات اللغوية، والمحادثات المعقدة، واستخدام اللغة العامية أو الرموز

المعمدة، وغيرها من السمات التي تعمل إما عن قصد أو عن طريق الخطأ على إخفاء المعنى.

"يصبح من الصعب للغاية تحليل محتوى المكالمات بطريقة آلية بسبب

"إن البيانات الوضعية هي عبارة عن بيانات غير منظمة، كما رعم. وعلى النقيض من ذلك، فإن البيانات الوضعية عبارة عن بيانات رياضية: نظيفة ودقيقة، وبالتالي يمكن تحليلها بسهولة. وكما قال فيلتن، فإنها غالباً ما تكون "بديلاً للمحتوي".

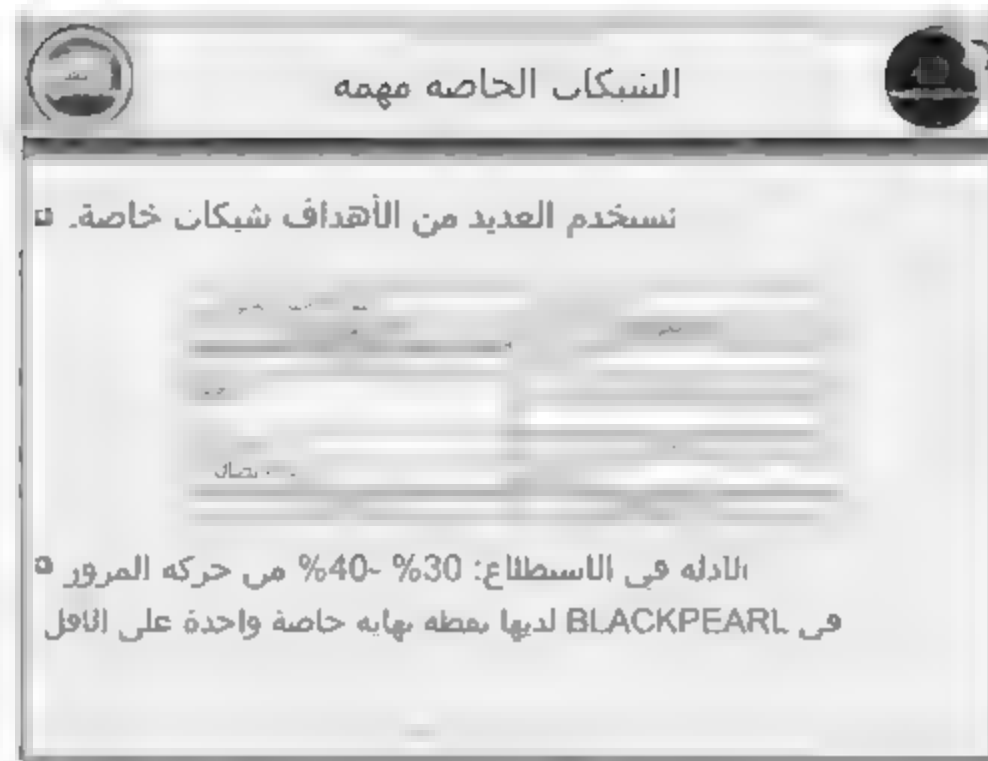
للاصالات الهاتية قد تكشف عن قدر هائل من المعلومات عن عاداتنا وارتباطاتنا. ... إن البيانات الوضعية فقد تكشف أنماط الاتصال عن أوقات اليقظة والنوم؛ وعن دسا، وما إذا كان الشخص لا يجري اتصالات هاتية بأنظام في يوم السبت، أو يجري عدداً كبيراً من الاتصالات الهاتية في يوم الكريسماس؛ وعن عادات العمل لدينا ومهاراتنا الاجتماعية؛ وعن عدد الأصدقاء الذين نمتلكهم؛ وحتى عن انتماءاتنا المدنية والسياسية.

باختصار، كما يكتب فيلتن، "إن جمع المعلومات على نطاق واسع لا يسمح للحكومة بمعرفة معلومات عن عدد أكبر من الناس فحسب، بل إنه يمكن الحكومة أيضاً من معرفة حقائق جديدة كانت خاصة في السابق، ولم يكن بوسعها أن تعرفها ببساطته من خلال جمع المعلومات عن عدد قليل من الأفراد المحددين".

إن القلق بشأن الاستخدامات العديدة التي قد يجدها الحكومة لهذا النوع من المعلومات الحساسة له ما يبرره بشكل خاص لأنه، على النقيض من الادعاءات المتكررة من جانب الرئيس أوباما ووكالة الأمن القومي، من الواضح بالفعل أن عدداً كبيراً من أنشطة الوكالة لا علاقة لها بجهود مكافحة الإرهاب أو حتى بالأمن القومي. وقد كشف جزء كبير من أرشيف سنودن عما لا يمكن وصفه إلا بأنه "مخاوف أمنية".

الجسس الاقتصادي: النصب واعراض رسائل البريد الإلكتروني على شركة النفط البرازيلية العملاقة بتروراس، والمؤتمرات الاقتصادية في أميركا اللاتينية، وشركات الطاقة في فنزويلا والمكسيك، والجسس من جانب حلفاء وكالة الأمن القومي – بما في ذلك كندا والنرويج والسويد – على وزارة المناجم والطاقة البرازيلية وشركات الطاقة في العديد من البلدان الأخرى.

وقد تضمنت وثيقة مثيرة للاهتمام قدمها وكالة الأمن القومي الأميركية ومقر الاتصالات الحكومية البريطانية تفاصيل العديد من أهداف المراقبة التي كانت ذات طبيعة اقتصادية واضحة: شركة بتروراس، ونظام سويفت المصرفي، وشركة النفط الروسية غازبروم، وشركة الطيران الروسية إيرفلوت.





لسنوات عديدة، أدان الرئيس أوباما وكبار مسؤوليه بشدة الصين لاستخدامها قدراتها في المرافقة لتحقيق مكاسب اقتصادية، في حين أصرروا على أن الولايات المتحدة وحلفاءها لن يفعلوا أي شيء من هذا القبيل. ونقلت صحيفة واشنطن بوست عن مبحث باسم وكالة الأمن القومي قوله إن وزارة الدفاع، التي نعت الوكالة جراً منها، "تخاطر بالفعل في استغلال شبكات الكمبيوتر"، لكنها "لا تتخطى في التجسس الاقتصادي في أي مجال، بما في ذلك "المجال السبراني" [علامات النجمة في النص الأصلي].

إن تجسس وكالة الأمن القومي الأمريكي على الولايات المتحدة يعود إلى دوافع اقتصادية نفها الوكالة، وهو ما أثبتته وثائقها الخاصة. فالوكالة تعمل لصالح ما سمي "عملانها"، وهي القائمة التي لا تشمل البيت الأبيض ووزاره الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية فحسب، بل وأيضاً الوكالات الاقتصادية في المقام الأول، مثل الممثل التجاري الأمريكي ووزارات الزراعة والخزانة والتجارة:



في وصفها لبرنامج بلاربي، تسرد وكالة الأمن القومي أنواع المعلومات التي من المفترض أن تقدمها لعملائها باعتبارها معلومات "مكافحة الإرهاب"، و"دبلوماسية" و"اقتصادية":

	<p align="center">1978</p> <p align="center">بمصرح به بموجب قانون مراقبه لسيما</p> <p align="center">السيما من قبل - حوسبا - السيما لخصه - حق السيما ون قاسر</p>	
<p align="center">السيما من قبل</p>	<p align="center">مستجاب بمعلوم بـ</p>	<p align="center">والسيما</p> <p align="center">مستجاب بمعلوم بـ</p> <p align="center">مستجاب</p>
<p>السيما من قبل</p>	<p>مستجاب بمعلوم بـ</p>	<p>والسيما</p> <p>مستجاب بمعلوم بـ</p> <p>مستجاب</p>
<p>السيما من قبل</p>	<p>مستجاب بمعلوم بـ</p>	<p>والسيما</p> <p>مستجاب بمعلوم بـ</p> <p>مستجاب</p>

الولايات المتحدة-984 ملارس

بوفر تحصيلاً - (TS//SI) US-984 (PDDG: AX)
ضد الاتصالات المعتمدة بموجب أمر محكمة DNR و FISA DNI.

الأهداف الرئيسية: المؤسسة الدبلوماسية (TS//SI)،
مكافحة الإرهاب، الحكومة الأجنبية، الاقتصاد

ويظهر أدلة أخرى على الاهتمام الاقتصادي لوكالة الأمن القومي في وثيقة من وثائق برنامج بريزم تظهر "عينة" من "موضوعات التقارير" للأسبوع من الثاني إلى الثامن من فبراير/شباط 2013. وتتضمن قائمة أنواع المعلومات التي تم جمعها من بلدان مختلفة فئات اقتصادية ومالية واضحة، من بينها "الطاقة" و"التجارة" و"النفط":

ولكن إذا استخدمت وكالة الأمن القومي الأميركية للتنصت على استراتيجيات التخطيط التي تنهجها بلدان أخرى أثناء المحادثات التجارية والاقتصادية، فإنها قد تكسب الصناعة الأميركية ميزة هائلة. ففي عام 2009، على سبيل المثال، كتب مساعد وزير الخارجية توماس شانون رسالة إلى كيث ألكسندر، أعرب فيها عن "امتنانه ونهائنه للدعم الاستخباري المتميز" الذي تلغيه وزارة الخارجية فيما يتصل بالقمة الخامسة للأميركيين، وهو مؤتمر مخصص للمفاوض على الاتفاقيات الاقتصادية. وفي الرسالة، أشار شانون على وجه التحديد إلى أن المراقبة التي تقوم بها وكالة الأمن القومي الأميركية منحت الولايات المتحدة مزايا تفاوضيه على حساب الأطراف الأخرى:

أكثر من 100

إن التقارير التي تلقاها من وكالة الأمن القومي أعطتنا رؤية عميقة حول خطط ويون المساركن الأخرى في القمة وصفت أن ديموماسيس كانو مسعدي سكر جيد لتقديم المشورة للرئيس أوباما ووزيره الخارجية كلينتون حول كيفية التعامل مع القضايا الخلافية، مثل كوبا، والفاعل مع نظرائهم الصينيين، مثل الرئيس الفرويل سافير

ونكرس وكالة الأمن القومي الأميركي نفسها للحسب الدبلوماسي، كما توضح الوثائق التي تشير إلى "الشؤون السياسية". ويظهر أحد الأمثلة الصارخة بشكل خاص، من عام 2011، كيف استهدفت الوكالة اثنين من زعماء أميركا اللاتينية – ديلما روسيف، رئيسة البرازيل، إلى جانب "مستشاريها الرئيسيين"؛ وانريكي بينا نيتو، المرشح الرئاسي الأبرز في المكسيك آنذاك (والآن رئيسها)، إلى جانب "سعه من معاونيه المقربين" في إطار "زيادة" في عمليات المراقبة التوغلية بشكل خاص. بل إن الوثيقة تتضمن بعض الرسائل النصية التي تم اعتراضها والتي أرسلها واستقبلها نيتو و"معاون مقرب":



S2C41 جهد زيادة (U//FOUO)

اجرى فريق القيادة التابع لوكالة الامن القومي في (TS//SI//REL) المكسيك (S2C41) حملة لمدة اسبوعين لتطوير الاهداف ضد أحد أبرز المرشحين الرئاسيين في المكسيك، انريكي بينيا نينو وسعته من معاوية للمعريين. ويعتبر معظم الخبراء السياسيين ان نينو هو العابر المحتمل في الانتخابات الرئاسية المكسيكية لعام 2012 والتي من المقرر ان تعقد في يوليو 2012 وقد استغاد SATC من تحليل الرسم البياني في جهود تطوير الاهداف في حمته، لتصوير



سج

(و) السابج

- رسائل نصية 85489 (S//SI//REL)
- رسائل مسرة للاهتمام

- رقم مسوق الشهر (TS//SI//REL)
- خورخي كوروا - شريك مقرب من نينو (TS//SI//REL)

(و) الخاتمة

- بعد عملية النصفية المحسنة لرسم بياني (S//REL) للاتصال تقنية بسيطة وفعالة، والتي قد تسمح لك بالعثور على نتائج لم يكن من الممكن الحصول عليها سابقاً وتمكين الاكتشاف التحليلي
- SATC تمكنت S2C، بالتعاون مع (TS//SI//REL) من تطبيق هذه التقنية بنجاح ضد أهداف برازيلية ومكسيكية رفيعة المستوى وذات خبرة في مجال OPSEC

سج

يمكن للمرء أن يتكهن بالأسباب التي جعلت الزعماء السياسيين في البرازيل والمكسيك أهدافاً لوكالة الأمن القومي. فكلتا البلدين غنيتان بالموارد النفطية. وهما مصدران كبيران ومؤثران.

إن وجود المكسيك والبرازيل في المنطقتين ليس بالأمر السهل. ورغم أنهما بعيدان كل البعد عن أن يكونا خصمين، فإنهما ليسا أقرب حلفاء أميركا وأكثرهم ثقة. والواقع أن إحدى وثائق التخطيط التي أعدها وكالة الأمن القومي – بعنوان "تحديد التحديات: الاتجاهات الجيوسياسية للفترة 2014-2019" – أدرجت المكسيك والبرازيل تحت عنوان "أصدقاء، أعداء، أم مشاكل؟". ومن بين الدول الأخرى المدرجة على هذه القائمة مصر والهند وإيران والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وباكستان واليمن. ولكن في نهاية المطاف، في هذه الحالة كما هو الحال في أغلب الحالات الأخرى، فإن الكهف حول أي سبب محدد إن الهدف يعتمد على فرضية خاطئة. ولا تحتاج وكالة الأمن القومي إلى أي سبب محدد أو إن السبب وراء ذلك هو غزو الاتصالات الخاصة للناس. إن مهمتهم المؤسسية هي لجمع كل شيء.

إن ما تم الكشف عنه بشأن تجسس وكالة الأمن القومي على الزعماء الأجانب أقل أهمية من المراقبة الجماعية التي تقوم بها الوكالة لشعوب بأكملها دون إذن قضائي. فقد تجسست الدول على رؤساء الدول لعرون من الزمان، بما في ذلك حلفاؤها. وهذا أمر عادي، على الرغم من الصرخة العظيمة التي أعقبت ذلك عندما اكتشف العالم، على سبيل المثال، أن وكالة الأمن القومي استهدفت لسنوات عديدة الهاتف المحمول الشخصي للمسنشارة الألمانية أنجيلا ميركل.

والأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أن الكشف عن تجسس وكالة الأمن القومي على مئات الملايين من مواطنيها في دولة تلو الأخرى لم يسفر إلا عن اعتراضات مكتومة من جانب قياداتها السياسية. ولم يندفع السخط الحقيقي إلا بعد أن أدرك هؤلاء الزعماء أنهم، وليس مواطنيهم فحسب، كانوا مستهدفين أيضاً.

ومع ذلك، فإن النطاق الهائل للمراقبة الدبلوماسية التي تمارسها وكالة الأمن القومي غير عادي. والجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى الزعماء الأجانب، فإن الولايات المتحدة لديها أيضاً، على سبيل المثال، على سبيل المثال، تجسس على نطاق واسع على المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. للحصول على مبرر دبلوماسي. ومن المعتقد أن يتم تقديم إحاطة من مكتب الأمن القومي في أبريل/نيسان 2013، حيث أشار إلى كيف استخدمت الوكالة برامجها للحصول على نقاط الحديث الخاصة بالأمن العام للأمم المتحدة قبل لقائه مع الرئيس أوباما:



وتوضح وثائق أخرى عديدة كيف طلبت سوران رايس، سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة آنذاك ومستشارة الرئيس أوباما للأمن القومي، مراراً وتكراراً من وكالة الأمن القومي النجسس على المباحثات الداخلية للدول الأعضاء الرئيسة لمعرفة استراتيجياتها التفاوضية. ويصف تقرير صادر عن مكتب الأمن القومي في مايو/أيار 2010 هذه العملية في إطار فرار تناقضه الأمم المتحدة ويتضمن فرض عقوبات جديدة على إيران.

قناة... خلف قضبان الحياة... لطلب الكتب المترجمة
ولترجمة الكتب الانجليزية والكورية وجميع اللغات.
رابط القناة... <https://t.me/ALhyaah5>



يقدم دعماً متصفاً لتمكين مجلس الأمن التابع لـ BLARNEY فريق (S//SI)
للامم المتحدة من جمع البيانات

بواسطة NAME REDACTED في 28 05 2010 1430

مع اقتراب موعد التصويت في الأمم المتحدة على فرض عقوبات (TS//SI/NF)
على إيران ومع تردد العديد من الدول في اتخاذ إجراء بوصف
السفيرة رئيس مع وكالة الأمن القومي طالبة منها الحصول على معلومات
استخباراتية عن تلك الدول حتى يمكن من وضع استراتيجية. ومع اشتراط
القيام بذلك بسرعة وفي حدود سلطاته القانونية، سارع فريق BLARNEY إلى العمل
مع المصطلحات والشركاء داخل وخارج وكالة الأمن القومي

يعمل بجد من جانب المستندات TOPIC و SV و OGC سوف كانت (TS S NF)
بمؤيعة لتسريع أربعة أوامر قضائية جديدة لوكالة الأمن القومي بموجب قانون
مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISA) للخابي وأوغندا وبخبريا والبوسنة، كان
أفراد قسم العمليات في BLARNEY يعملون خلف الكواليس لجمع
البيانات لتخزين معلومات المسح لملحمة و سي يمكن الحصول عليها من خلال
بعضهاهم بمؤيعة بعد مع مكتب سفير في طهران وسيف كانوا يعملون
لتحصيل على معلومات عن بعثات الأمم المتحدة في نيويورك والسفارات
في العاصمة واسطى، قام فريق تطوير الهدف بتسهيل الأمور بموظفي
بمؤيعة البيانات الأساسيين وتم إجراء جميع الاستعدادات لضمان تدفق
البيانات إلى TOPIC في أقرب وقت ممكن. تم استدعاء العديد من
الموظفين، أحدهم من الفريق القانوني والآخر من فريق تطوير الهدف يوم
السبت 22 مايو لدعم فريق المستندات بمؤيعة على مدار 24
ساعة بضم دورهم بضمان جاهزية أوامر لتوقيع مدير وكالة الأمن
القومي في وقت مبكر من صباح يوم الاثنين 24 مايو

لتسريع هذه الأوامر الأربعة، فقد SV و OGC مع الضغط الشديد من قبل (S//SI)
أبطلوا من مدير وكالة الأمن القومي للتوقيع إلى وزارة الدفاع للتوقيع من
قصر وزير الدفاع ثم بر وزارة العدل توقيع من قبل قضى محكمة
الاستخبارات الأجنبية في وقت قياسي. تم توقيع جميع الأوامر الأربعة
من قبل القاضي يوم الأربعاء 26 مايو بمؤيعة تسليم الأوامر من قبل
فريق BLARNEY القانوني، أطلقوا إلى العمل لتحليل هذه الأوامر الأربعة
بمؤيعة إلى جديد "عادي" آخر في يوم واحد. تحليل خمسة أوامر محكمة في يوم واحد
سجل BLARNEY بينما كان الفريق القانوني BLARNEY مشغولاً بخلاف
أو مر المحكمة كان فريق دارة الحصول BLARNEY يعمل مع مكتب
التحقيقات الفيدرالية لتوفير معلومات المهمة وسبق المشاركة مع شركاء
الأصالة.

وتكشف وثيقة مراقبه مماثله يعود إلى أغسطس/آب 2010 أن الولايات المتحدة تجسست على ثمانية أعضاء
في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما يتصل بفرار لاحق بشأن فرض عقوبات على إيران.
وكانت القائمة تضم فرنسا والبرازيل واليابان والمكسيك - وهي كلها دول صديقة. وقد زودت عملية
التجسس الحكومة الأميركية بمعلومات قيمة عن نوايا التصويت في تلك الدول، الأمر الذي أعطى
واشنطن فرصة أكبر لفرض عقوبات على إيران.
عندما نتحدث إلى أعضاء آخرين في مجلس الأمن.

نستخدم جميع مجموعات الوصول العربي المحلية SIGAD 3136-US مع لائحة قريده مكونه من حرقبي لكل موقع مستهدف ومهمه. نم تبنيها SIGAD 3137-US مع لائحة مكونه من حرقبي لمجموعه لوصول العربي الخارجيه GENIE

سہ ماہی حیاتیات لکچر ۱۵۱

[illegible]

إن الحكومة الصينية تملك القدرة على التجسس على أي شخص يستخدمها. ولكن ما تظهره وثائق وكالة الأمن القومي هو أن الأميركيين كانوا منخرطين على وجه التحديد في النشاط الذي اتهم الولايات المتحدة الصينيين بالقيام به.

ولم توقف الاتهامات الأميركية الموجهة إلى الشركات الصينية المصنعة لأجهزة الإنترنت. ففي عام 2012 على سبيل المثال، زعم تقرير صادر عن لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأمريكي برئاسة مايك روجرز أن شركتي هواوي وزد تي إي، أكبر شركتين صينيتين في مجال معدات الاتصالات، "ربما تنتهكان قوانين الولايات المتحدة" و"لم يلتزما بالتزامات القانونية الأميركية أو المعايير الدولية لسلوك الأعمال". وأوصت اللجنة بأن "تنظر الولايات المتحدة بعين الرية إلى استمرار اختراق شركات الاتصالات الصينية لسوق الاتصالات في الولايات المتحدة".

أعربت لجنة روجرز عن مخاوفها من أن الشركتين كانا تسمحان للدولة الصينية بالمراقبة، رغم أنها أفرت بأنها لم تحصل على أي دليل فعلي على أن الشركتين زرعا أجهزة مرافيه في أجهزة البوابة وغيرها من الأنظمة. ومع ذلك، فقد استشهدت بفشل هاتين الشركتين في التعاون وحثت الشركات الأميركية على تجنب شراء منتجاتهما:

إن الكيان من القطاع الخاص في الولايات المتحدة مدعوه بسده إلى النظر في المخاطر الامنه طويله الأجل المرتبطه بالتعامل مع ZTE أو Huawei فيما يتعلق بالمعدات او الخدمات كما يسحق مرويدي السيكاب ومصورى لأنظمة في الولايات المتحدة بسده على البحث عن باعين احرى لمساربعهم. واسناداً إلى المعلومات السريه وعير السريه المباحه، لا يمكن الوثوق في أن Huawei و ZTE خاليان من نفوذ الدولة الأجنبية وبالتالي يشكلان تهديداً أمنياً للولايات المتحدة وأنظمة.

ولقد أصبحت الاتهامات المسمرة عيباً فعلياً إلى الحد الذي دفع رين تشنغ فاي، مؤسس شركه هواوي ورئيسها التنفيذي البالغ من العمر تسعة وستين عاماً، إلى الإعلان في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 عن بخلى الشركة عن السوق الأميركية. وكما ذكر محله فورس بوليسى، فقد صرح تشنغ فاي لصحيفة فرنسية: "إذا تدخلت هواوي في العلاقات الأميركية الصينية، وتسببت في مشاكل، فإن الأمر لا يسحق العناء".

ولكن في حين نم نحذير الشركات الأميركية من أجهزة البوابة الصينية التي يفترض أنها غير جذيرة بالثقة، كان من الأفضل للمنظمات الأمنية أن تحذر من الأجهزة المصنوعة في أميركا. وكان تقرير صادر في يونيو/حزيران 2010 عن رئيس قسم الوصول وبطوير الأهداف في وكالة الأمن القومي صريحاً إلى حد صادم. إذ تلقى وكالة الأمن القومي أو تعرض بشكل روتيني أجهزة التوجيه والخوادم وأجهزة الشبكات الحاسوبية الأخرى التي يتم تصديرها من الولايات المتحدة قبل تسليمها إلى العملاء الدوليين. ثم تقوم الوكالة بزرع أدوات مراقبه خلفه،

وبعيد وكالة الأمن القومي تغليف الأجهزة بختم المصنع، ثم ترسلها. وبهذا تتمكن وكالة الأمن القومي من الوصول إلى الشبكات بأكملها وجميع مستخدميها. وبشر المستند بيهجة إلى أن "بعض أساليب التجار العمل اليدوي (حرفيًا)": ... في استخبارات الإشارات تعتمد على

1000 945

يمكن للقياس الحفنة احراق بعض اصعب اهداف (U)
SIGNT

[illegible]

بعد مثل هذه العمليات التي تنطوي على مع سلسلة المورد هي أكثر (TS//SI//NF) العمليات إتاجيه في TAO. لأنها تقوم بوضع نقاط الوصول مسبقا في شكل الأهداف



على النساء من قبح انظاره من ثم انما هي حياء على بعض مظهر TS S NF
بعض رغبه عذرت

في إحدى الحالات الأخيرة، بعد عدد صغير، اتصل جهاز أرسار بمزعمه من خلال (TS/SI NF) خطر سلسلة البريد. بسبب الخيبة السرية لوكنت من القومي. وقد أتاح لنا هذا الاتصال للوصول إلى مزيد من مستخدمي الجهاز ومسح الشبكة.

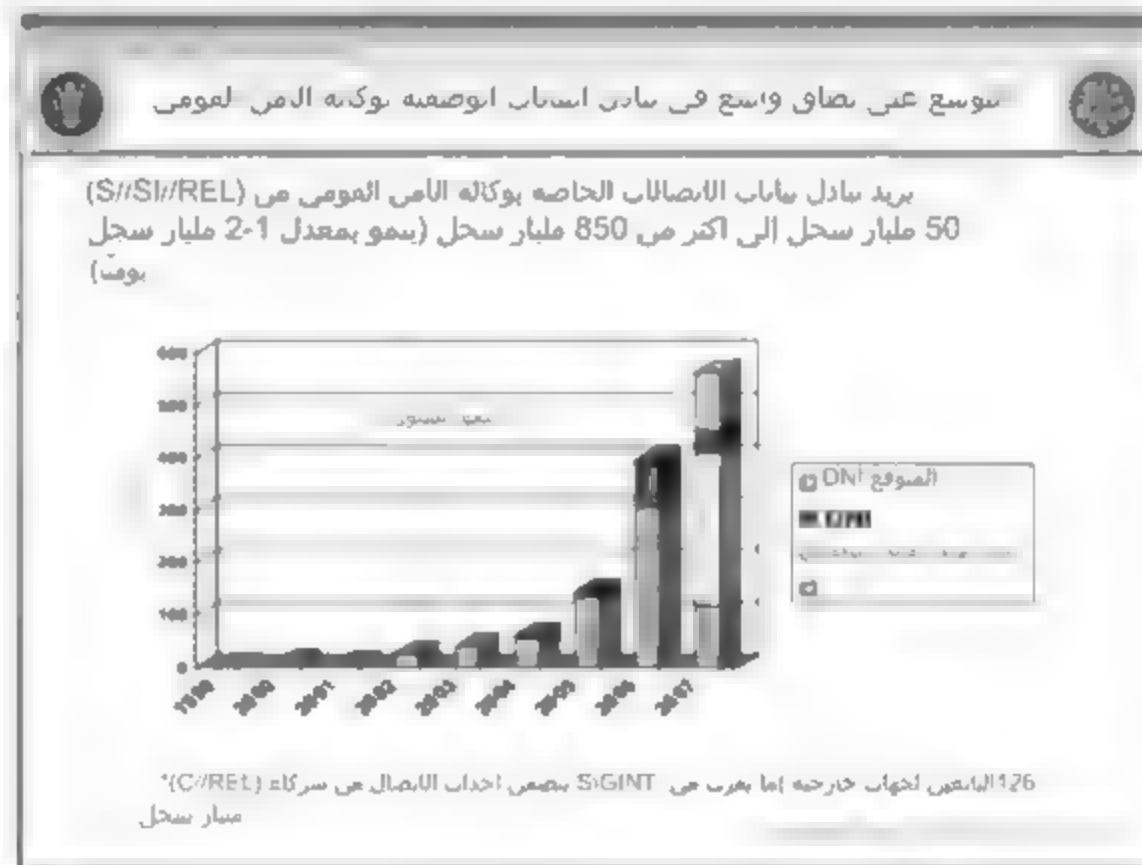
إذا كانت كمية البيانات التي تم الكشف عنها مذهلة بالفعل، فإن مهمة وكالة الأمن القومي إن جمع كل الإشارات طوال الوقت دفع الوكالة إلى التوسع وغزو المزيد والمزيد من المساحة. إن كمية البيانات التي تلقتها هائلة للغاية، في الواقع، لدرجة أن

إن التحدي الذي تشكو منه الوكالة هو تخزين أكوام من المعلومات المتراكمة من مختلف أنحاء العالم. وقد حددت إحدى وثائق وكالة الأمن القومي، التي أعدها لمؤتمر Five Eyes SigDev، هذه المشكلة المركزية:

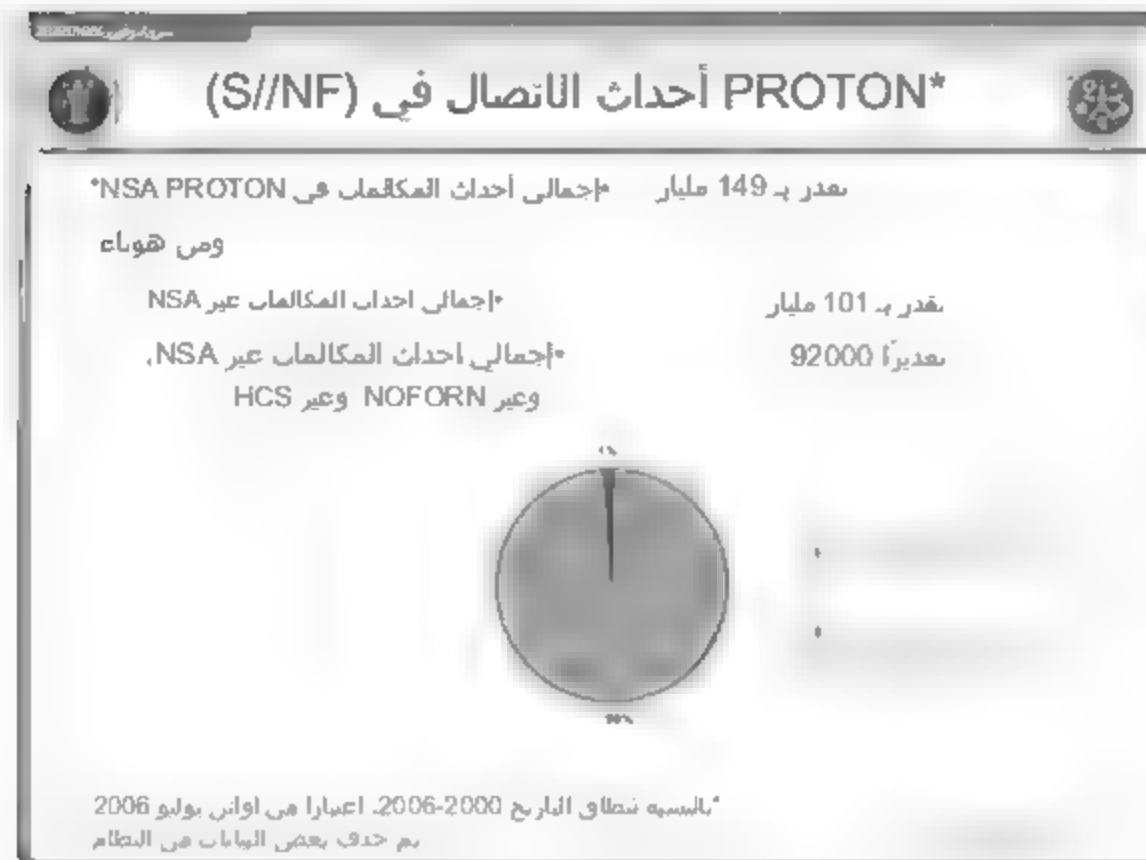
السحدي

لقد تجاوزت عمله الجميع قدرتنا على الاستيعاب
والمعالجة والتخزين وفقاً لـ "المعايير" التي
أعدنا عليها

تعود القصة إلى عام 2006، عندما شرعت الوكالة في ما أسماه "الوسع على نطاق واسع في تبادل البيانات الوصفية الخاصة بوكالة الأمن القومي". وفي تلك المرحلة، توقعت وكالة الأمن القومي أن تنمو مجموعته البيانات الوصفية الخاصة بها بمقدار ستمائة مليار سجل كل عام، وهو النمو الذي من شأنه أن يشمل ما بين مليار إلى ملياري مكالمات هاتفية جديدة يتم جمعها كل يوم:



وبحلول شهر مايو/أيار 2007، كان الوسع قد أتى ثماره على ما يبدو: فقد ارتفعت كمية بيانات الهاتف التي كانت الوكالة تخزنها – بصرف النظر عن البريد الإلكتروني وغيره من بيانات الإنترنت، وباستثناء البيانات التي حذفها وكالة الأمن القومي بسبب نقص مساحة التخزين – إلى 150 مليار سجل.



بمجرد إضافة الاتصالات القائمة على الإنترنت إلى المزيج، ارتفع العدد الإجمالي
تم تخزين أحداث الاتصال بما يقرب من تريليون (يجب ملاحظة هذه البيانات،
ثم تم تقاسمها من قبل وكالة الأمن القومي مع وكالات أخرى).

ولمعالجة مشكلة التخزين، بدأت وكالة الأمن القومي في بناء مشاة ضخمة جديدة في بلافديل
بولايه يونا، والتي من بين أهدافها الأساسية الاحتفاظ بكل هذه البيانات. وكما أشار المراسل جيمس
بامفورد في عام 2012، فإن بناء بلافديل من شأنه أن يوسع من قدرة الوكالة من خلال إضافته "أربع قاعات
مساحتها 25 ألف قدم مربع مليئة بالخوادم، مع مساحة أرضية مرتفعة للكابلات والتخزين.
بالإضافة إلى ذلك، سيكون هناك أكثر من 900 ألف قدم مربع للدعم الفني والإدارة". وبطراً لحجم المبنى
وحقيقة أنه، كما يقول بامفورد، "يمكن الآن تخزين تيرابايت من البيانات على محرك أقراص محمول
بحجم إصبع الرجل الصغير"، فإن العواقب المترتبة على ذلك تبدو كبيرة.

لجمع البيانات هي عميقة.

إن الحاجة إلى مرافق أكبر حتماً على نحو متزايد ملحه بشكل خاص في ضوء الغزوات الحالية
التي تقوم بها الوكالة للنشاط العالمي على شبكة الإنترنت، والتي تمتد إلى ما هو أبعد
كثيراً من جمع البيانات الوصفية لتشمل المحتوى الفعلي للرسائل الإلكترونية، وبصفحة الويب،
وسجلات البحث، والدردشات. والبرنامج الرئيسي الذي نستخدمه وكالة الأمن القومي لجمع مثل هذه
البيانات وتنظيمها والبحث فيها، والذي تم تقديمه في عام 2007، هو برنامج X-KEYSCORE، وهو يوفر
فعله جذرية في نطاق صلاحيات المراقبة التي تتمتع بها الوكالة. وينطلق وكالة الأمن القومي على
برنامج X-KEYSCORE "أوسع نظام" لجمع البيانات الإلكترونية، وليسبب وجهه.

تزعّم وثيقه تدريبية تم إعدادها للمحللين أن البرنامج يلتقط "كل ما يفعله المستخدم العادي
تقريباً على الإنترنت"، بما في ذلك نص رسائل البريد الإلكتروني وعمليات البحث على
"يسمح بتتبع الوقت الفعلي X-KEYSCORE وأسماء المواقع التي تمت زيارتها. حتى أن Google

مراقبة أنشطة الشخص عبر الإنترنت، مما يسمح لووكالة الأمن القومي بمراقبة رسائل البريد الإلكتروني وأنشطة التصفح أثناء حدوثها.

فضلاً عن جمع البيانات الشاملة عن الأنشطة التي يقوم بها مئات الملايين من البشر عبر الإنترنت، يسمح برنامج X-KEYSCORE لأي محلل يعمل لدى وكالة الأمن القومي بالبحث في قواعد بيانات النظام عن طريق عنوان البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف أو السمان التعريفية مثل عنوان IP. وتوضح هذه الشريحة نطاق المعلومات المتاحة والوسائل الأساسية التي يستخدمها المحلل للبحث فيها:



تسرد شريحة أخرى من برنامج X-KEYSCORE الحقول المخلفة للمعلومات التي يمكن البحث فيها عبر "المكونات الإضافية" للبرنامج. وتتضمن هذه الحقول "كل عنوان بريد إلكتروني يظهر في جلسة"، و"كل رقم هاتف يظهر في جلسة" (بما في ذلك "إدخالات دفتر العناوين")، و"نشاط البريد الإلكتروني والردشة على الويب".

وصف	مكونات إضافية
فهرسة كل عنوان بريد إلكتروني تم رويته في جلسة ما	عنوان بريد إلكتروني
فهرسة كل ملف تم رويته في جلسة خسر اسم لصف وناميد	اسم
فهرسة كل جلسة DN تم جمعها اسم فهرسة	نسخة
فهرسة كل مجموعة N اتصالية IP	مخلا HTTP
فهرسة كل مرور HTTP على جانب الخبير	رقم التصفح
فهرسة كل رقم هاتف تم رويته في جلسة أعلى	مستند
فهرسة كل دفتر اتصالات أو كتلة اتصالات	
فهرسة كل نشاط البريد الإلكتروني على	
فهرسة كل نشاط البريد الإلكتروني على	

كما يوفر البرنامج العدة على البحث واسترجاع المستندات والصور المضمنة التي تم إنشاؤها أو إرسالها أو اسلامها:

وصف	المكونات الإضافية
فهرسه بـساط البريد الإلكتروني والدرسه لنسمل اسم المستخدم وقامه الاصدقاء وملفات تعريف الارتباط الخاصه بالجار وما الى ذلك (يعوم AppProc بالاسفغال)	بساط المستخدم
يسيرج الخصائص المضممه في ملفات Adobe Microsoft Office مثل المولف والموسسه وباريج الاسماء وما الى ذلك. PDF.	بيانات التعريف بالويه

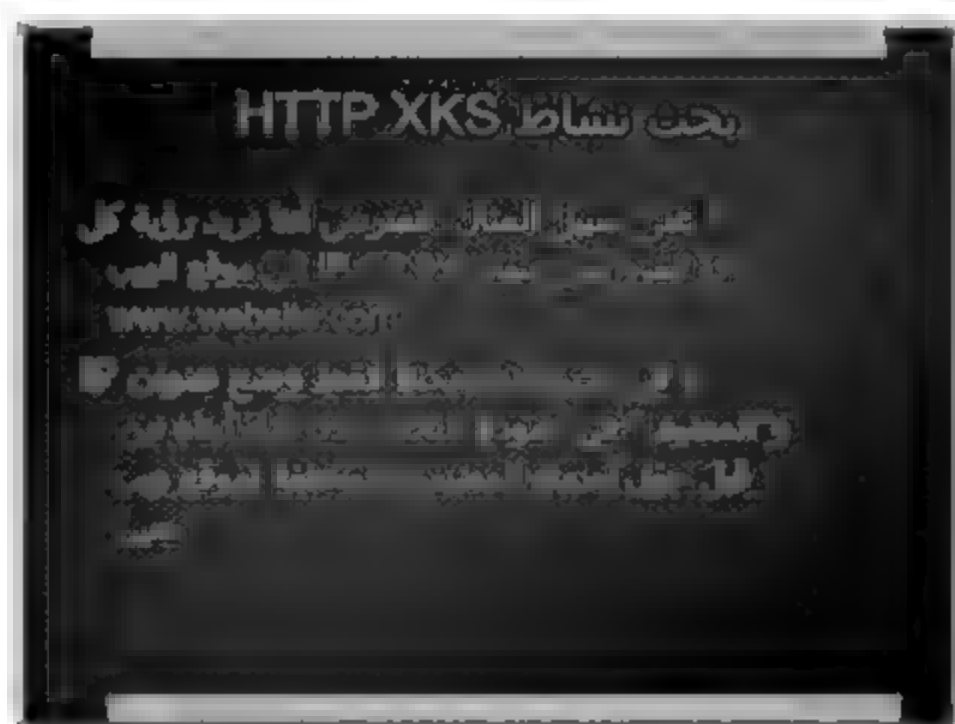
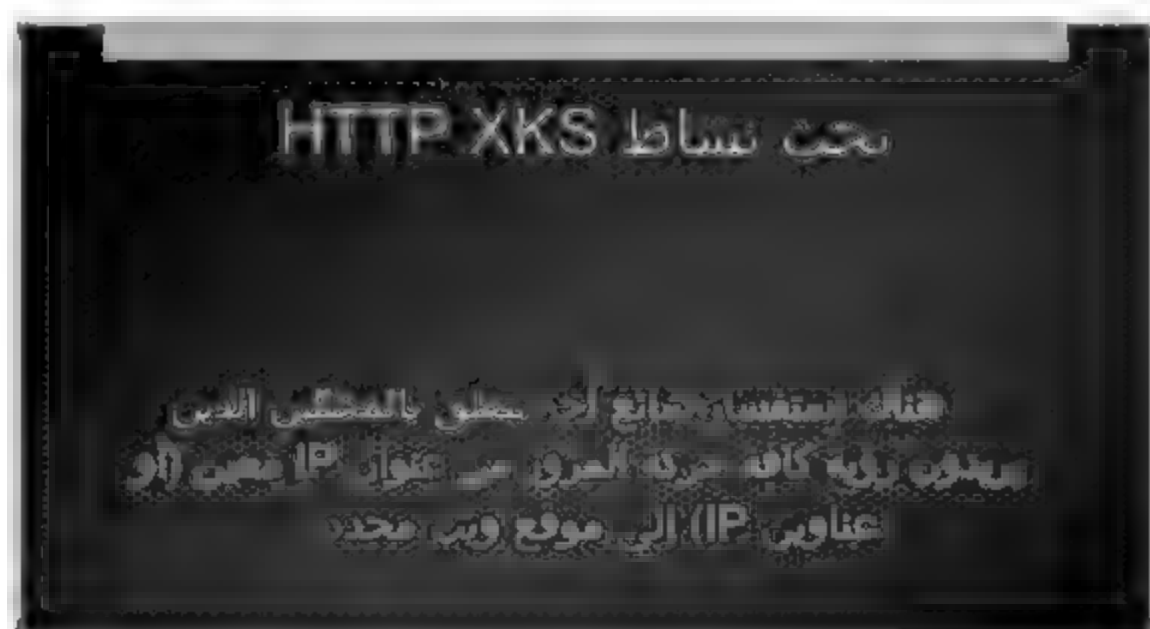
وتعلن شرائح أخرى من وثائق NSA صراحة عن الطموح العالمي الشامل لشركة

X-KEYSCORE:

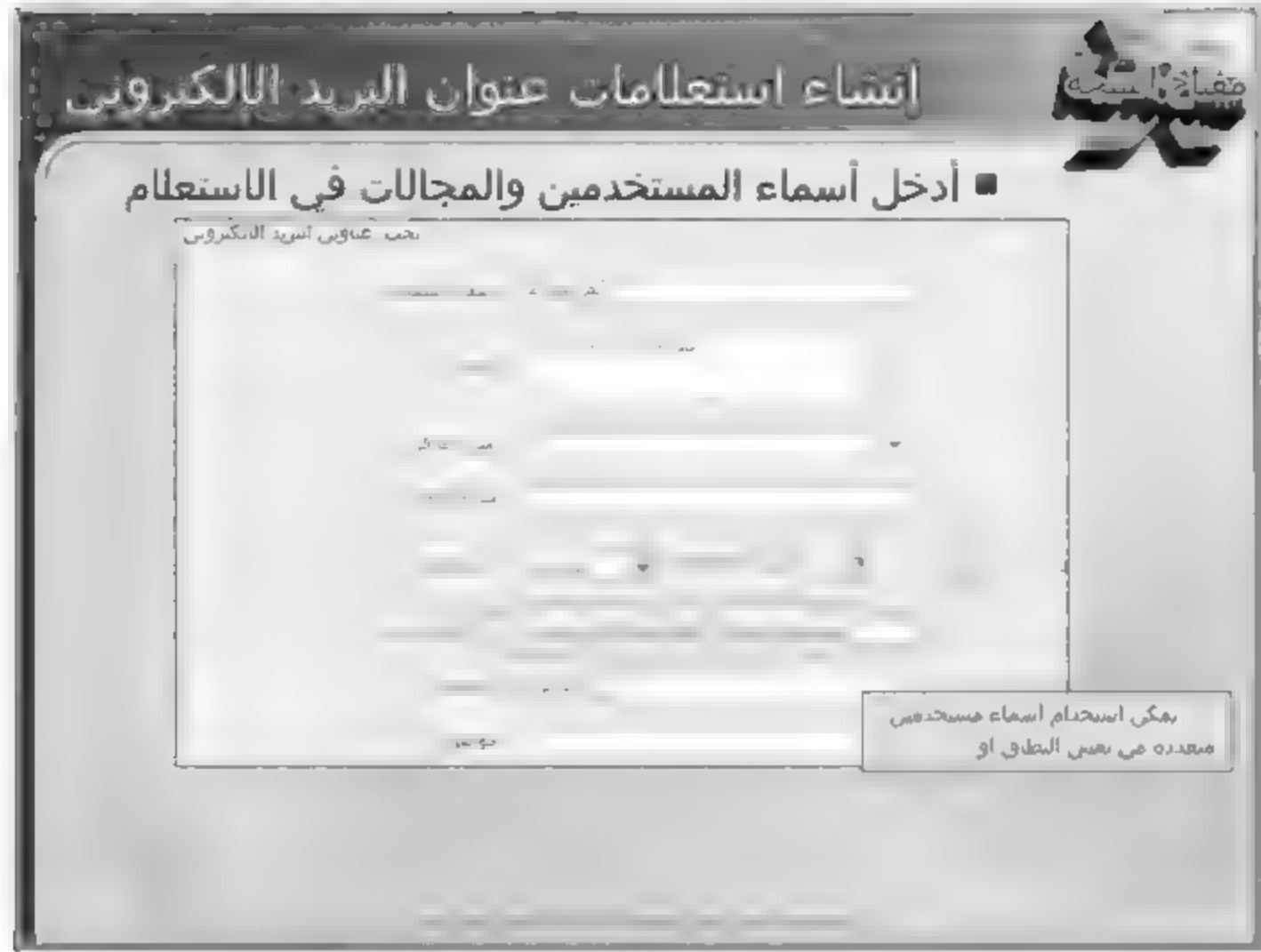


إن عمليات البحث التي يتيحها البرنامج محددة للغاية لدرجة أن أي محلل في وكالة الأمن القومي قادر ليس فقط على معرفة المواقع التي زارها شخص ما، بل وأيضًا على تجميع

قائمة شاملة لجميع الزيارات إلى موقع ويب معين من أجهزة كمبيوتر محددة:



والأمر الأكثر إثارة للدهشة هو السهولة التي يستطيع بها المحللون البحث عن أي شيء يريدونه دون إشراف. فالمحلل الذي يتمتع بإمكانية الوصول إلى برنامج X-KEYSCORE لا يحتاج إلى تقديم طلب إلى مشرف أو أي سلطة أخرى. بل إن المحلل ببساطة يملأ نموذجاً أساسياً "لتبرير" المراقبة، ثم يعيد النظام المعلومات المطلوبة.



في أول مقابلة فيديو أجراها أثناء وجوده في هونج كونج، أدلى إدوارد سنودن بتصريح جريء: "أنا جالس على مكبي، أستطيع النصب على أي شخص، من أنت أو محاسبك، إلى قاض فيدرالي أو حتى الرئيس، إذا كان لدي بريد إلكتروني شخصي". وقد نفى المسؤولون الأمريكيون بشدة أن يكون هذا صحيحًا. واتهم مايك روجرز سنودن صراحةً بـ "الكذب"، مضيفًا: "من المستحيل أن يفعل ما كان يقول إنه قادر على فعله". لكن برنامج X-KEYSCORE يسمح للمحلل بالقيام بما قاله سنودن بالضبط: استهداف أي مستخدم للمراقبة الشاملة، والتي تتضمن قراءة محتوى رسائل البريد الإلكتروني الخاصة به. والواقع أن البرنامج يسمح للمحلل بالبحث عن جميع رسائل البريد الإلكتروني التي تتضمن مستخدمين مسهدفين في سطر "نسخة كربونية" أو ذكرهم في نص الرسالة.

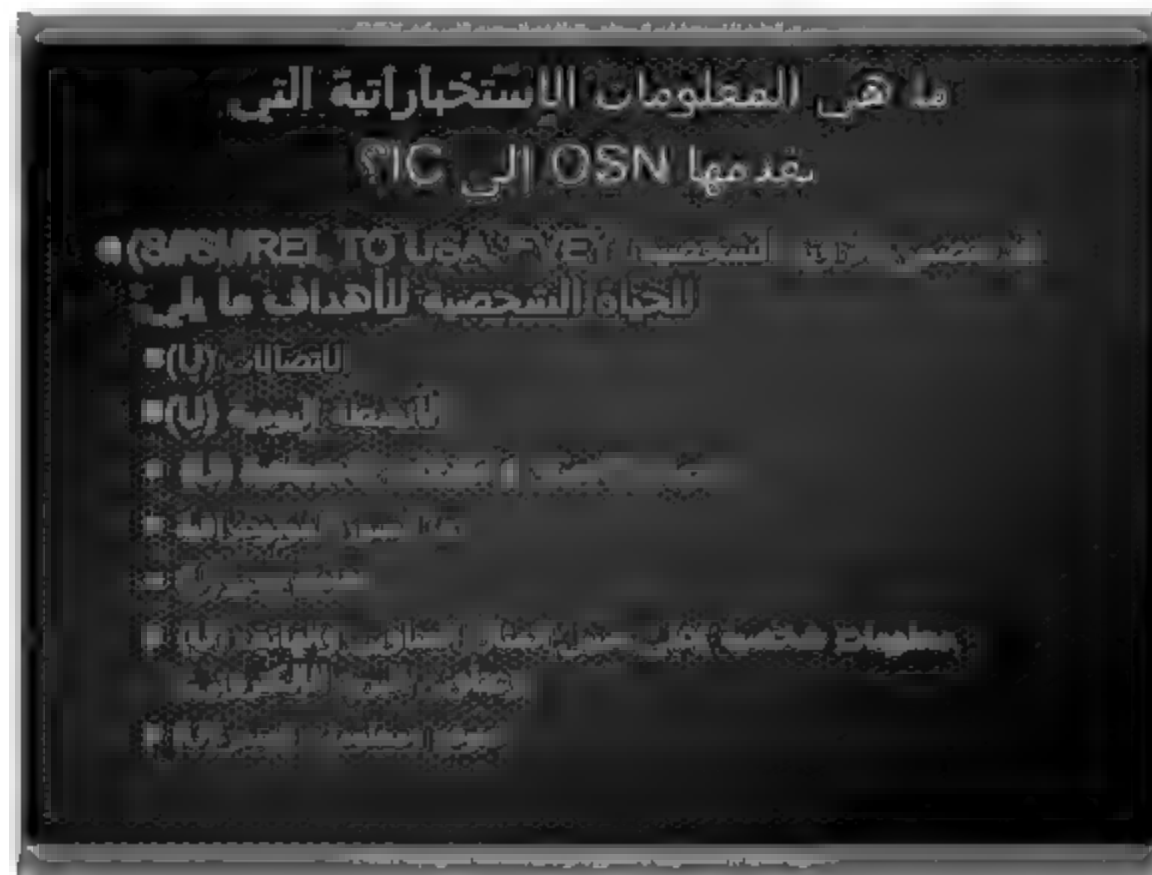
إن تعليمات وكالة الأمن القومي الخاصة بالبحث في رسائل البريد الإلكتروني تظهر مدى بساطة وسهولة قيام المحللين بمراقبة أي شخص يعرفون عنوانه:

للاستعلام عن عنوان البريد الإلكتروني

أحد أكثر الاستعلامات شيوعاً هو (كما خمس) استعلام عنوان البريد الإلكتروني الذي يبحث عن عنوان بريد إلكتروني. لإنشاء استعلام لعنوان بريد إلكتروني محدد، عليك ملء اسم الاستعلام وبربره وتحديد نطاق تاريخ ثم ملء عنوان (عنوان) البريد الإلكتروني التي تريد البحث عنها وإرسالها

سبيرو لأمير مل هذا

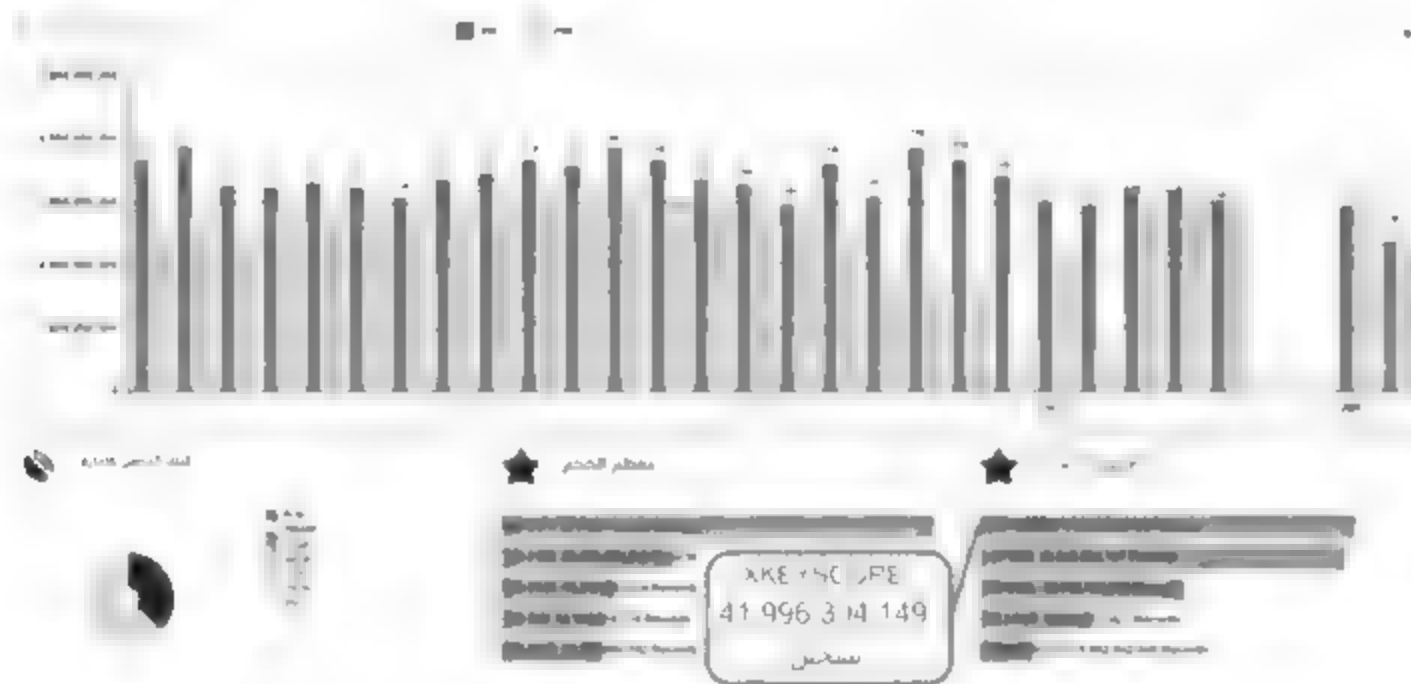
ومن بين أهم وظائف برنامج X-KEYSCORE بالنسبة لوكالة الأمن القومي قدرته على مراقبة الأنشطة على شبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت، مثل فيسبوك ويوتيوب، والتي تعتقد الوكالة أنها توفر قدراً هائلاً من المعلومات و"رؤية ثاقبة للحياة الشخصية للأهداف".



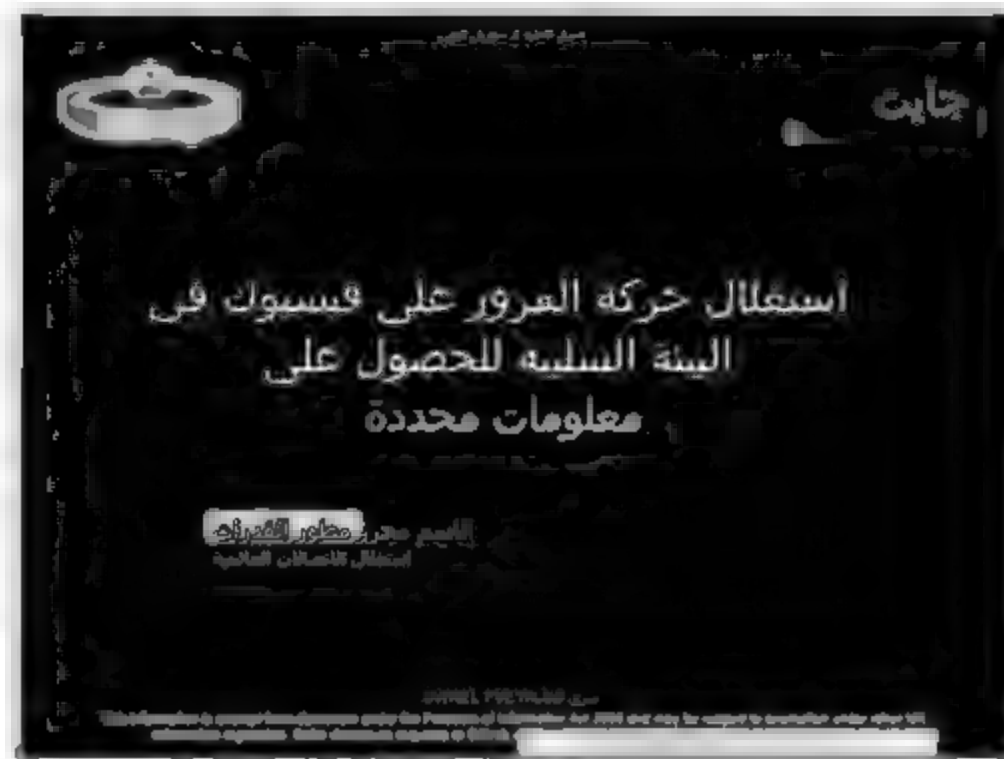
بعبارة طرق البحث عن نشاط وسائل التواصل الاجتماعي ببساطة تماماً مثل البريد الإلكتروني البحث. يقوم المحلل بإدخال اسم المستخدم المطلوب على، على سبيل المثال، Facebook، مع نطاق تاريخ النشاط، ثم يقوم X-KEYSCORE بإرجاع جميع معلومات هذا المستخدم، بما في ذلك الرسائل والردود والمنشورات الخاصة الأخرى.



ولعل أبرز ما يميز برنامج X-KEYSCORE هو الكم الهائل من البيانات التي يجمعها ويخزنها في مواقع تجمع متعددة حول العالم. ويشير أحد التقارير إلى أن "بعض المواقع لا يمكن تخزين كمية البيانات التي تتلقاها يومياً (أكثر من 20 تيرابايت) إلا لمدة 24 ساعة فقط استناداً إلى الموارد المتاحة". وخلال فترة ثلاثين يوماً بدأت في ديسمبر/كانون الأول 2012، تجاوزت كمية السجلات التي جمعها برنامج X-KEYSCORE لوحدة واحدة فقط، وهي وحدة SSO، واحداً وأربعين مليار سجل:



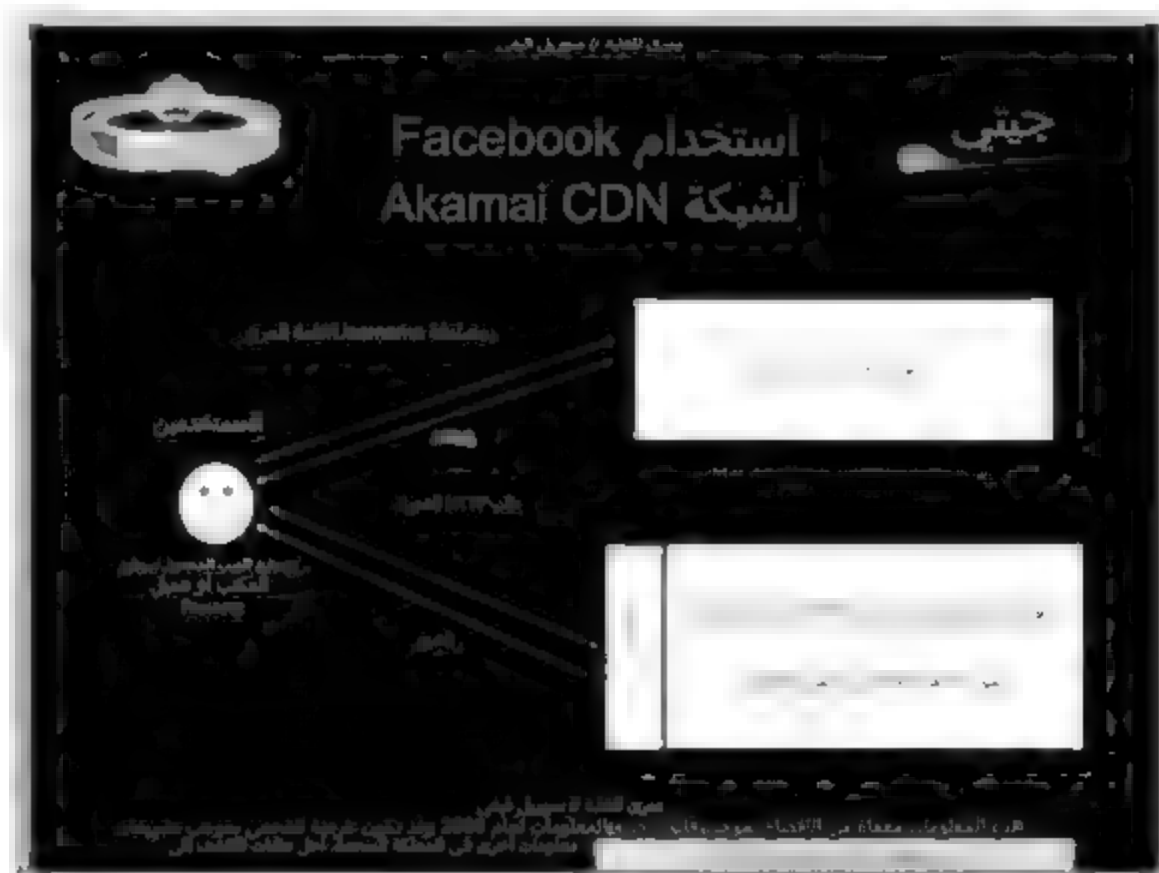
يقوم برنامج X-KEYSCORE بخزن المحتوى الكامل لمدة تتراوح بين 3 إلى 5 أيام، مما يؤدي فعلياً إلى "إبطاء الإنترنت"، مما يعني أن "المحتلّين يمكنهم العودة واستعادة الجلسات". بعد ذلك، يمكن سحب "المحتوى المثير للاهتمام" من X-KEYSCORE ودفعه إلى Agility أو PINWALE، قواعد بيانات التخزين التي توفر فترة احتفاظ أطول.



أولى هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية اهتماما خاصا لنقاط الضعف في نظام الأمن الخاص بفيسبوك وللحصول على نوع البيانات التي يحاول مستخدمو فيسبوك حمايتها:



وعلى وجه الخصوص، اكتشفت هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية نقاط ضعف في نظام الشبكة لتخزين الصور، والتي يمكن استخدامها للوصول إلى معرفات فيسبوك وصور الألبومات:



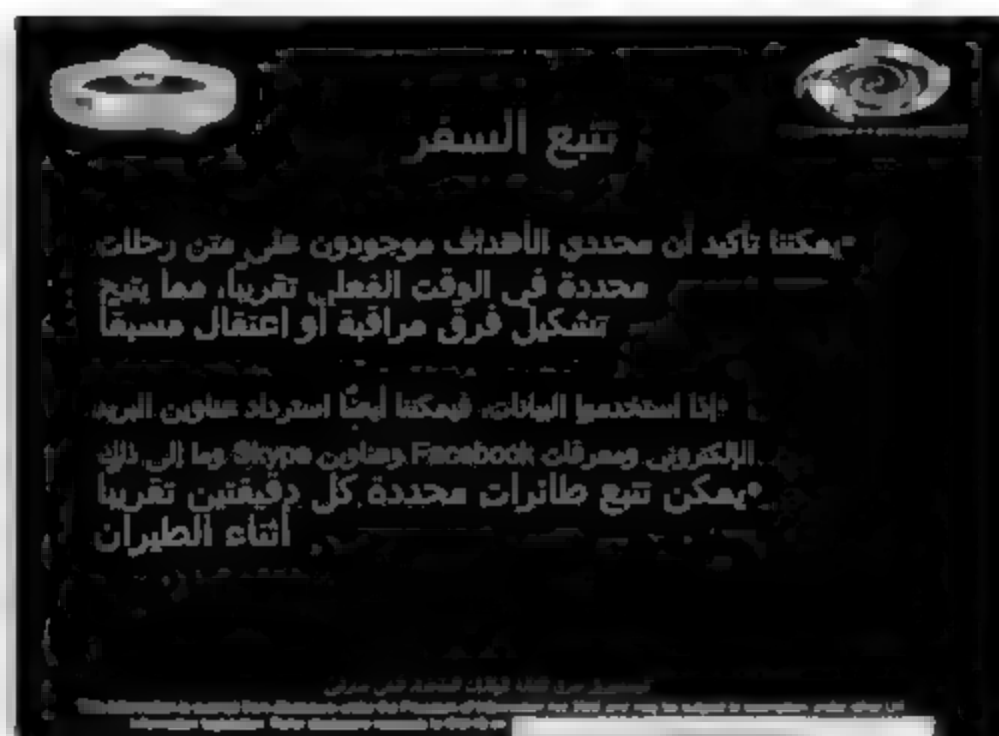
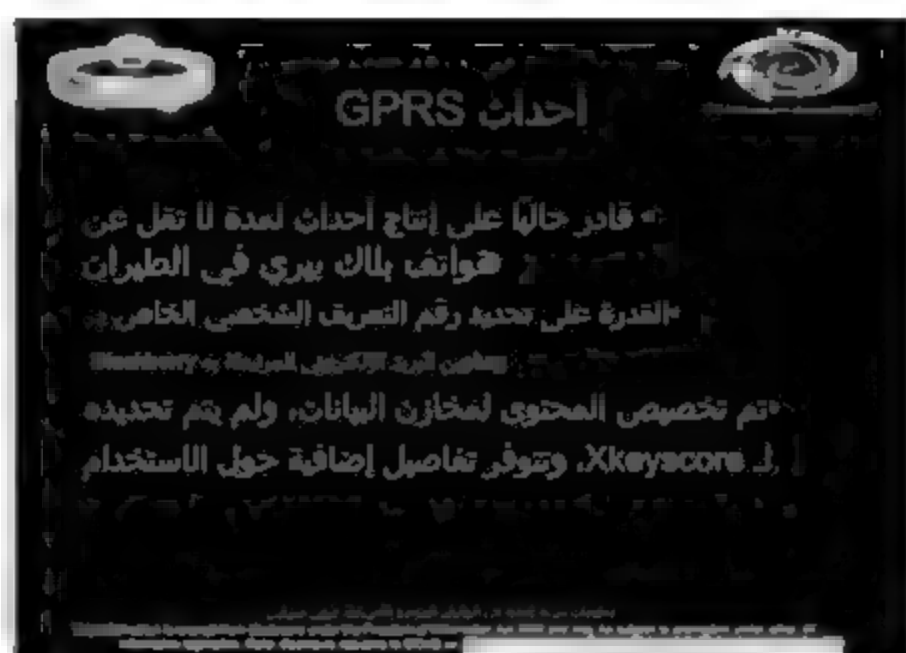


يضمن الحل المقترح نظامًا لضمان "تغطية عالميه" كامله:



لقد تم تحقيق تقدم كبير لضمان أن تكون بعض الأجهزة عرضة للاختراق.

المراقبة على طائرات الركاب:



كما تصف وثيقه ذات صلة قدمها وكالة الأمن القومي في نفس المؤتمر، في إطار برنامج بعنوان "الحمام الزاجل"، الجهود المبذولة لمراقبة الاتصالات الجوية. وكان من المقرر أن يتم تنسيق برنامج الوكالة مع مع الاتصالات الحكومية البريطانية، وأن يكون النظام بأكمله متاحاً لمجموعة "العيون الخمس".

برنامج التشغيل التحليلي (تابع) (U)

سؤال تحليلي (S//SI//REL FVEY)

بانظر إلى وجود جهاز GSM بم أكسافه على مس رحله
طائرة معروفة، ما هي الهوية المحتملة (او الهويات)
لمشارك الجهاز (والعكس صحيح)؟

عملية معرحة للربط (TS//SI//REL FVEY)

اللغاني بين هواتف GSM والمشاركين الذين بم
رصدهم على رحلي او اكر

(و) المضي قدما

الطوير SATC سوف تستكمل (TS//SI//REL FVEY)

بمجرد اساء موجر بابب THIEVING MAGPIE موهو به

سيكون QFD، بمجرد اكتمال (TS//SI//REL FVEY)

مباحاً لمستخدمي FVEY كخدمه ويب RESTful ومكون JEMA
وصفحه ويب حقيقه الوزى

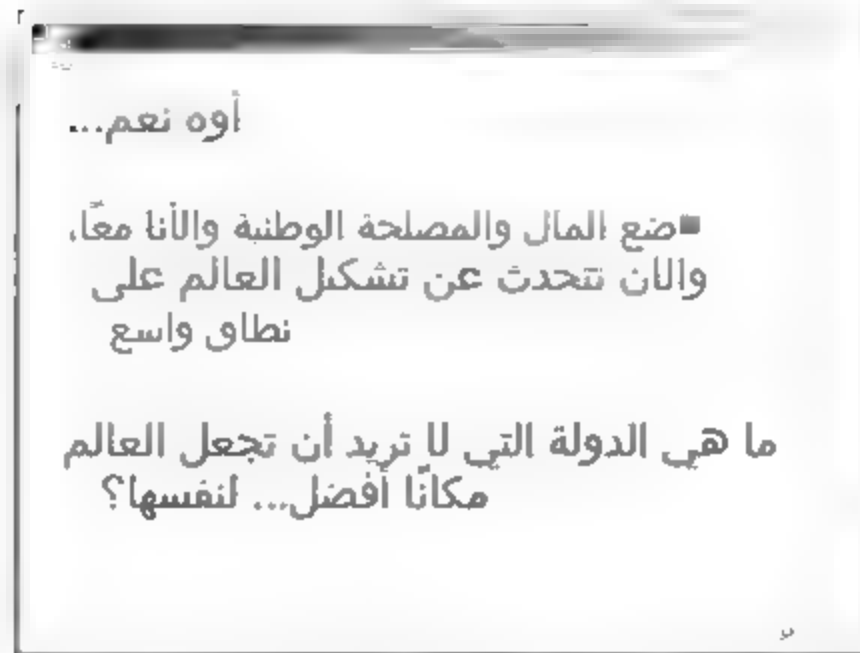
ان يطلب S2 QFD إذا قررت لجنة مراجعة (TS//SI//REL FVEY)

جعل HOMING PIGEON مستمراً، فسيكون موطبه
الطبيعي هو دمحه في FASTSCOPE

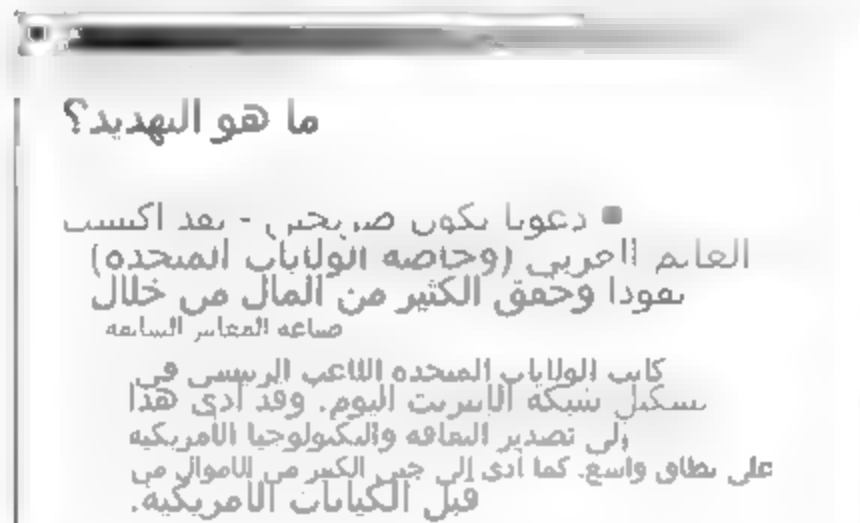
* * *

إن هناك صراحة ملحوظة في بعض أجزاء وكالة الأمن القومي فيما ينصل بالغرض الحقيقي من بناء نظام مراقبة سري ضخم كهذا. ولقد قدم عرض تقديمي على برنامج باور بوينت نم إعدادة لمجموعة من المسؤولين في الوكالة لمناقشة احتمالات وضع معايير دولية للإنترنت وجهة النظر الصريحة. وكان مؤلف العرض "ضابط استخبارات وطني في وكالة الأمن القومي/استخبارات الإشارات (SINIO) للعلوم والتكنولوجيا"، وهو يصف نفسه بأنه "عالم ومخترق مدرب تدريباً جيداً".

كان عنوان عرضه المباشر: "دور المصالح الوطنية، والمال، والأنا". ويقول إن هذه العوامل الثلاثة مجتمعة تشكل الدوافع الأساسية التي تدفع الولايات المتحدة إلى الحفاظ على هيمنتها على المراقبة العالمية.



ويشير إلى أن هممة الولايات المتحدة على الإنترنت صحت البلاد فوه وبعوداً كبيرين، كما حفت أيضاً أرباحاً هائلة:

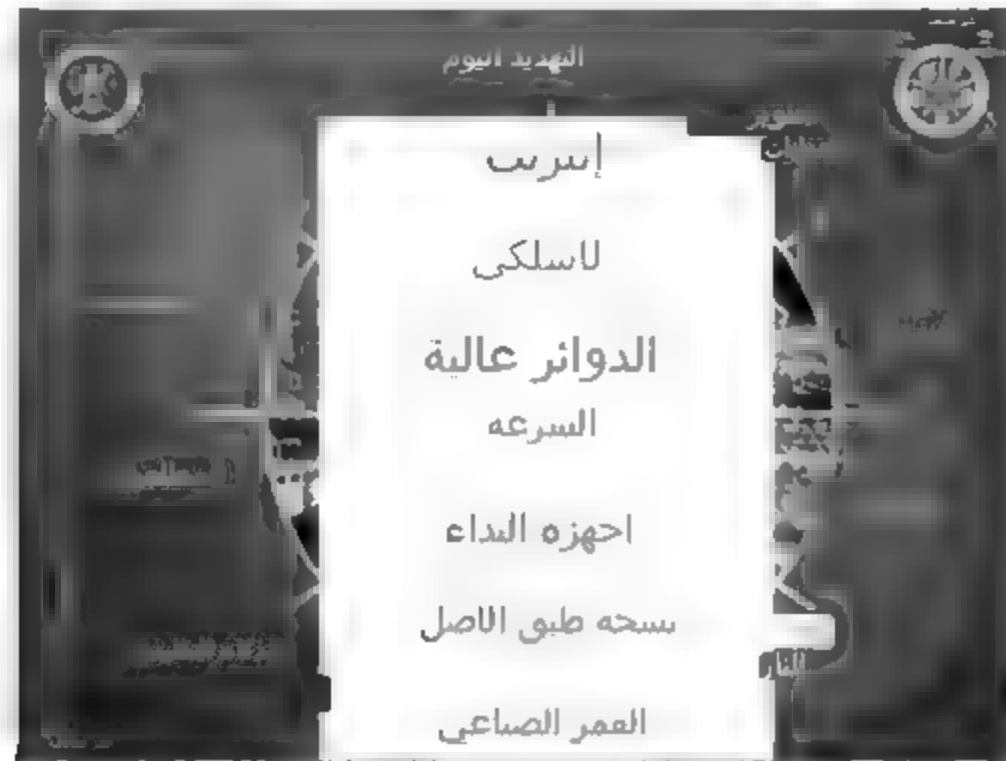


ولقد اكسبت صناعة المراقبة نفسها هذه الأرباح والقوة، وهو ما وفر دافعاً آخر لتوسيعها الذي لا نهائه له. فقد شهدت حقبة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول انفجاراً هائلاً في الموارد المخصصة للمراقبة. وقد تم تحويل أغلب هذه الموارد من الخزائن العامة (أي دافعي الضرائب الأميركيين) إلى جيوب شركات الدفاع عن المراقبة الخاصة.

إن شركات مثل بوورز ألين هاميلتون وأيه تي أند تي توظف أعداداً كبيرة من كبار المسؤولين الحكوميين السابقين، في حين أن أعداداً كبيرة من كبار المسؤولين الدفاعيين الحاليين هم موظفون سابقون (ومن المحتمل أن يصبحوا موظفين في المستقبل) في نفس الشركات. إن التوسع المستمر في دولة المراقبة هو وسيلة لضمان استمرار تدفق الأموال الحكومية، واستمرار الباب الدوار. وهذه هي أيضاً أفضل وسيلة لضمان احتفاظ وكالة الأمن القومي والوكالات المرتبطة بها بأهميتها المؤسسية ونفوذها داخل واشنطن.

مع تزايد حجم وطموح صناعة المراقبة، تزايدت أيضاً صورة خصمها المفترض. وفي وثيقة بعنوان "وكالة الأمن القومي: موجز عام" تتضمن قائمة بالتهديدات المخلفة التي من المفترض أن تواجهها الولايات المتحدة بعض العناصر الموقعة: "المتسللون"، و"المنظمات الإجرامية"، و"الإرهابيون".

ولكن من المثير للاهتمام أن هذا التعريف يمتد إلى نطاق أوسع من خلال إدراج قائمة من التقنيات ضمن التهديدات، بما في ذلك الإنترنت نفسها:



لقد تم الإشادة بالإنترنت منذ فترة طويلة باعتبارها أداة غير مسبوقة لنشر الديمقراطية والحرر، بل وحتى تحرير العبيد. ولكن في نظر الحكومة الأميركية، فإن هذه الشبكة العالمية وغيرها من أشكال تكنولوجيا الاتصالات تهدد بنعوض الفوه الأميركية. ومن هذا المظور، فإن طموح وكالة الأمن القومي إلى "جمع كل شيء" يصبح منماسكاً أخيراً. ومن الأهمية بمكان أن يرافق وكالة الأمن القومي كل أجزاء الإنترنت وأي وسيلة أخرى للاتصالات، حتى لا يمكن أي منها من الإفلات من سيطرة الحكومة الأميركية.

في نهاية المطاف، وبعيداً عن التلاعب الدبلوماسي والمكاسب الاقتصادية، فإن نظام التجسس الشامل يسمح للولايات المتحدة بالحفاظ على قبضتها على العالم. فعندما تتمكن الولايات المتحدة من معرفة كل ما يفعله كل شخص، ويعوله، ويفكر فيه، ويخطط له، ومواطنيها، والشعوب الأجنبية، والشركات الدولية، وقادة الحكومات الآخرين، فإن سلطتها على هذه الفصائل تتضاعف إلى أقصى حد. وهذا صحيح بشكل مضاعف إذا عملت الحكومة بمستويات متزايدة من السرية. والسرية تخلق مراه أحادية الاتجاه: يرى حكومة الولايات المتحدة ما يفعله كل شخص آخر في العالم، بما في ذلك شعبها، بينما لا يرى أحد أفعالها. وهذا هو الخلل النهائي، الذي يسمح بأخطر الظروف الإنسانية على الإطلاق: ممارسة السلطة بلا حدود دون شفافية أو مساءلة.

لقد عملت كشوفات إدوارد سنودن على تفويض هذه الديناميكية الخطيرة من خلال سلب الضوء على النظام وكيفية عمله. وللمرة الأولى، أصبح الناس في كل مكان قادرين على معرفة المدى الحقيقي لقدرات المراقبة التي تم بجمعها صدهم. وقد أثارت الأخبار نقاشاً مكثفاً ومصدماً على مستوى العالم على وجه التحديد لأن هذا النظام لم يعد يعمل.

إن المراقبة تشكل تهديداً خطيراً للحكم الديمقراطي. كما أنها أطلق العنان لمقترحات الإصلاح، ومناقشة عالمية لأهميه حرية الإنترنت والخصوصية في العصر الإلكتروني، والتفكير في السؤال الحيوي: ماذا تعني المراقبة اللامحدوده بالنسبه لنا كأفراد، في حياتنا الخاصة؟

أضرار المراقبة

لقد بذلت الحكومات في مختلف أنحاء العالم محاولات حثيثة لتدريب المواطنين على ازدياد خصوصيتهم. ولقد نجحت سلسلة من المبررات المألوفة الآن في إقناع الناس بالتسامح مع التعديات الشديدة على خصوصياتهم؛ ولقد نجحت هذه المبررات إلى الحد الذي جعل العديد من الناس يصفقون لها في حين يعمل السلطات على جمع كميات هائلة من البيانات حول ما يقولونه، وما يقرؤونه، وما يشترونه، وما يفعلونه – ومع من.

وفد ساعدت جوقه من الناس هذه السلطات الحكومية في هجومها على الخصوصية. من أباطرة الإنترنت - شركاء الحكومة الذين يبدو أنهم لا غنى عنهم في المراقبة. عندما سُئل الرئيس التنفيذي لشركة جوجل إريك شميدت في مقابلة مع قناة سي إن بي سي عام 2009 فيما يتعلق بالمخاوف بشأن احتفاظ شركته ببيانات المستخدمين، أجاب بشكل سيئ السمعة: "إذا لديك شيئاً لا تريد لأحد أن يعرفه، ربما لا ينبغي لك ذلك". "لقد فعلنا ذلك في المقام الأول". وبنفس العذر من الرفض، قال مؤسس شركة فيس بوك والرئيس التنفيذي قال مارك زوكربيرج في مقابلة أجريت معه عام 2010 أن "الناس أصبحوا مهتمين حقاً مربحة ليس فقط في مشاركة المزيد من المعلومات وأنواع مختلفة، ولكن بشكل أكثر انفتاحاً ومع وجود عدد أكبر من الناس". إن الخصوصية في العصر الرقمي لم تعد "قاعدة اجتماعية"، كما قال. وقد زعم البعض أن هذه الفكرة تخدم مصالح شركة تكنولوجيا تتاجر في معلومات شخصية.

ولكن أهمية الخصوصية واضحة في حقيقة مفادها أن حتى أولئك الذين يفللون من قيمتها، والذين أعلنوا أنها ماتت أو يمكن الاستغناء عنها، لا يصدقون الأشياء التي يقولونها. وكثيراً ما بذل المدافعون عن مناقضة الخصوصية جهوداً كبيرة للحفاظ على السيطرة على مدى وضوح سلوكهم ومعلوماتهم. وقد استخدمت حكومة الولايات المتحدة ذاتها تدابير متطرفة لحماية أفعالها من الرأي العام، فأقامت جداراً من السرية المزائد الارتفاع بعمل خلفه. وكما زعم تقرير صادر عن اتحاد الحريات المدنية الأميركية في عام 2011، "اليوم تُدار الكثير من أعمال حكومتنا في سرية". وهذا العالم المظلم شديد السرية، "كبير للغاية، وصعب المراس"، كما ذكرت صحيفة واشنطن بوست، إلى الحد الذي لا يعرف معه أحد كم من المال يكلفه، وكم عدد الأشخاص الذين يعملون لديه، وكم عدد البرامج الموجودة داخله، أو بالضبط كم عدد الوكالات التي تقوم بنفس العمل". وعلى نحو مماثل، فإن أباطرة الإنترنت الذين يبدو أنهم على استعداد لتخفيض قيمة بياناتنا إلى هذا الحد، لا يعرفون سوى القليل عن كيفية عملنا.

إن الخصوصية بحمي نفسها بشدة. أصرت شركة جوجل على سياسة عدم البحدث إلى مراسلي موقع
الفاصل الشخصية لإريك شميدت بما في CNET موقع أخبار التكنولوجيا، بعد أن نشر، CNET
ذلك رابه وبرعاه لحملته الانتخابية وعنوانه، وكلها معلومات عامة تم الحصول عليها عبر
جوجل - من أجل تسليط الضوء على المخاطر الغازية لشركته.

وفي الوقت نفسه، اشترى مارك زوكربيرج المنازل الأربعة المجاورة لمنزله في بالو ألتو،
بتكلفه 30 مليون دولار، لضمان خصوصيته. وكما قال موقع سي نت: "أصبحت حياتك الشخصية الآن
تُعرف باسم بيانات فسيوك. وأصبحت الحياة الشخصية لرئيسها التنفيذي تُعرف الآن
باسم اهم بشؤوك الخاصة".

ويتجلى نفس التنافض في العديد من المواطنين العاديين الذين يرفضون قيمة
الخصوصية، ولكنهم مع ذلك يحتفظون بكلمات مرور لحساباتهم على البريد الإلكتروني ووسائل
النواصل الاجتماعي. فهم يصنعون أفعالاً على أبواب الحمامات؛ ويغلقون المظاريف التي تحتوي على
رسائلهم. وينخرطون في سلوكيات لا يراها أحد، وهو السلوك الذي لن يفكروا فيه أبداً عندما
يتصرفون أمام أعينهم. ويقولون لأصدقائهم وعلماء النفس والمحامين أشياء لا يريدون لأحد أن
يعرفها. ويعبرون عن أفكارهم على الإنترنت والتي لا يريدون ربطها بأسمائهم.

لعد سارع العديد من المؤيدين للمراقبة الذين ناقشهم منذ كشف سنودن عن الأمر إلى نريد وجهة
نظر إريك شميدت العائلة بأن الخصوصية مخصصة للأشخاص الذين لديهم ما يخفونه. ولكن لم يكن أي
منهم مستعداً لإعطائي كلمات المرور لحسابات البريد الإلكتروني الخاصة بهم، أو السماح بتركيب
كاميرات الفيديو في منازلهم.

عندما أصرت رئيسه لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ ديان فينشباين على أن جمع وكالة الأمن
القومي للبيانات الوصفية لا يشكل مراقبه - لأنه لا يتضمن محتوى أي اتصال - طالها المحبون على الإنترنت
بدعم تأكيدها بالأفعال: هل نشر عضو مجلس الشيوخ كل شهر قائمة كاملة بالأشخاص الذين راسلهم عبر
البريد الإلكتروني واصلت بهم، بما في ذلك المدة التي تحدثوا فيها ومواقعهم الفعلية عندما أجريت
المكالمة؟ كان من غير المعقول أن نعمل العرض على وجه البحدث لأن مثل هذه المعلومات تكشف عن
الكثير؛ فإفشاءها للعامة يشكل خرقاً حقيقياً لعالم المرء الخاص.

إن البعطة هنا ليست في نعاي أولئك الذين يستخفون بقيمة الخصوصية في حين يحرصون بشدة
على حماية خصوصيتهم، وإن كان هذا الأمر مثيراً للانباه. بل إن النقطة هنا هي أن الرغبة في
الخصوصية مشرکه بيسا جميعاً بأعبارها جزءاً أساسياً وليس ثانوياً من معنى أن تكون إنساناً.
فنحن جميعاً ندرك غريزياً أن المجال الخاص هو المكان الذي نستطيع فيه أن نصرف ونفكر
ونبحدث ونكتب ونجرب ونختار كيف نكون، بعيداً عن الأحكام التي تصدر عن الآخرين.

إن الخصوصية هي شرط أساسي من شروط الحرية الشخصية. ولعل أشهر صياغة لمعنى الخصوصية ولماذا تحظى باهتمام عالمي واسع النطاق كانت تلك التي قدمها قاضي المحكمة العليا الأميركية لويس برانديز في قضية أولمستيد ضد الولايات المتحدة في عام 1928: "إن الحق في أن يُترك المرء وشأنه [هو] الحق الأكثر شمولاً، والحق الأكثر تقدراً من قِبل الشعب الحر". وكب أن قيمة الخصوصية "أوسع نطاقاً كثيراً" من مجرد الحريات المدنية. وقال إنها أساسية:

لقد عهد واصعو دسورنا بأمس الظروف الموائمة للسعى إلى السعادة. لقد أدركوا أهمية الطبيعة الروحية للإنسان، ومساعدته وفكره. لقد أدركوا أن حرماً قطعاً من الألم والمنع والرصا في الحياة يمكن العثور عليه في الأساء المادية. لقد سعوا إلى حماه الامركس في معيدياتهم وأفكارهم وعواطفهم وأحاسيسهم. لقد محوا، في مواجعه الحكومه، الحق في أن يُتركوا وشأنهم.

حتى قبل تعيين برانديز في المحكمة، كان من أشد المؤيدين لأهمية الخصوصية. وبالععاون مع المحامي صمويل وارن، كتب مقالة "الحق في الخصوصية" التي نشرت في مجلة هارفارد للقانون عام 1890، والتي زعم فيها أن سرقة خصوصية شخص ما تعد جريمة تخلف بطبيعتها اختلافاً عميقاً عن سرقة ممتلكات مادية. "إن المبدأ الذي يحمي الكتابات الشخصية وجميع الإنتاجات الشخصية الأخرى، ليس ضد السرقة والاستيلاء المادي، بل ضد النشر بأي شكل من الأشكال، ليس في الواقع مبدأ الملكية الخاصة، بل مبدأ الملكية الفكرية".

"شخصية غير قابلة للانتهاك".

إن الخصوصية ضرورية لحرية الإنسان وسعادته لأسباب نادرًا ما يتم مناقشتها ولكنها مفهومه غريبًا من قبل معظم الناس، كما ينصح من المدى الذي يذهبون إليه لحماية أنفسهم. بادئ ذي بدء، يغير الناس سلوكهم جذريًا عندما يدركون أنهم تحت المراقبة. سوف يسعون جاهدين للقيام بما هو متوقع منهم. إنهم يريدون تجنب العار والإدانة. إنهم يفعلون ذلك من خلال الالتزام الصارم بالممارسات الاجتماعية المقبولة، من خلال البقاء ضمن الحدود المفروضة، وبجنب الفعل الذي قد يُنظر إليه على أنه منحرف أو غير طبيعي.

وبالنسبة فإن نطاق الاختيارات التي قد يتخذها الناس عندما يعتقدون أن الآخرين يراقبونهم يكون أكثر محدودة بكثير مما قد يتخذونه عندما يتصرفون في نطاق خاص. إن إنكار الخصوصية بعمل على تفيد حرية الاختيار بشكل صارم.

قبل عدة سنوات، حضرت حفل بلوغ ابنة أعز أصدقائي سن الرشد. وخلال الحفل، أكد الحاخام أن "الدرس الأساسي" الذي يجب أن تتعلمه الفتاة هو أنها "تخضع للمراقبة والحكم دائماً". وأخبرها أن الله لا يراقبها أو يحاسبها.

كان يعرف دائماً ما تفعله، وكل خيار، وكل فعل، وحتى كل فكرة، مهما كانت خاصة. قال لها: "أنت لست وحدك أبداً"، مما يعني أنها يجب أن تلتزم دائماً بإرادة الله.

كانت وجهة نظر الحاخام واضحة: إذا لم يكن بوسعك أبداً أن نهرب من أعين السلطة العليا الساهرة، فلا يوجد خيار أمامك سوى اتباع الأوامر التي تفرضها تلك السلطة. ولا يمكنك حتى أن تفكر في شق طريقك الخاص خارج هذه القواعد: إذا كنت تعتقد أنك تحت المراقبة والحكم دائماً، فأنت لست فرداً حراً حقاً.

تعتمد كل السلطات القمعية - السياسية والدنية والمجتمعية والأبوية - على هذه الحقيقة الحوية، ونستخدمها كأداة رئيسية لفرض المعصيات الفلدية، وإجبار الناس على الالتزام بها، وقمع المعارضة. ومن مصالحهم أن ينقلوا إلى الناس أن أي شيء يفعله رعاياهم لن يفلت من علم السلطات. وبصوره أكثر فعالية من قوة الشرطة، فإن الشرطه هي التي تتحكم في الناس. إن الحرمان من الخصوصية سوف يسحق أي إغراء للانحراف عن القواعد والأعراف. ما نفقده عندما يتم إلغاء المجال الخاص هو العديد من الصفات ترتبط عادة بجودة الحياة. لقد اختبر معظم الناس كيف أن الخصوصية تتيح التحرر من العيود. وعلى العكس من ذلك، فقد مررنا جميعاً بحرية المشاركة في سلوك خاص عندما كنا نعتقد أننا بمفردنا - الرقص، الاعتراف، استكشاف التعبير الجنسي، ومشاركة الأفكار غير المخبره - فقط للشعور بالخجل من وجودها. لقد تم رؤيته من قبل الآخرين.

إننا لا نشعر بالحري والأمان إلا عندما نؤمن بأن لا أحد يراقبنا، فنتمكن من الحرية الحقيقية، وإخبار الحدود، واستكشاف طرق جديدة للتفكير والوجود، واستكشاف معنى أن نكون أنفسنا. والواقع أن ما جعل الإنترنت جذاباً إلى هذا الحد كان على وجه التحديد أنه أتاح لنا قدره على التحدث والبصرف دون الكشف عن هويتنا، وهو أمر حيوي للغاية بالنسبة للاستكشاف الفردي.

ولهذا السبب، فإن عالم الخصوصية هو المكان الذي تثبت فيه الإبداعات والمعارضة والتحديات للأرثوذكسية. والمجتمع الذي يعرف فيه الجميع أن الدولة تراقبهم - حيث يتم القضاء على عالم الخصوصية فعلياً - هو مجتمع تضع فيه هذه الصفات، سواء على المستوى المجتمعي أو الفردي.

وعلى هذا فإن المراقبة الجماعية التي نمارسها الدولة قمعية بطبيعتها، حتى في الحالات غير المحتملة التي لا يسغلها فيها المسؤولون الانتقاميون للقيام بأشياء مثل الحصول على معلومات خاصة عن المعارضين السياسيين. وبصرف النظر عن كيفية استخدام المراقبة أو إساءة استخدامها، فإن العيود التي تفرضها على الحرية مناصلة في وجودها.

إن اسحصار رواية جورج أورويل 1984 يشبه إلى حد ما الكليشيهات، ولكن أصداء العالم الذي حذر منه في دولة المراقبة التي أنشأها وكالة الأمن القومي لا لبس فيها: فكلاهما يعتمد على وجود نظام تكنولوجي قادر على مراقبة تصرفات وأقوال كل مواطن. وينكر أنصار المراقبة التشابه - يقولون إننا لسنا تحت المراقبة دائماً - ولكن هذه الحجة تغفل النقطة الأساسية. ففي عام 1984 لم يكن المواطنون تحت المراقبة بالضرورة في كل الأوقات؛ والواقع أنهم لم يكونوا على علم بما إذا كانوا يخضعون للمراقبة بالفعل أم لا. ولكن الدولة كانت تمتلك القدرة على مراقبتهم في أي وقت. وكان عدم اليقين واحتمال المراقبة الشاملة هو الذي خدم في إبقاء الجميع في صف واحد:

كاتب شاشة التلفاز يستقبل ويرسل في نفس الوقت. أي صوت يصدره ويسون، فوق مستوى من همسة منخفضة جداً، سيتم التقاطها به؛ علاوة على ذلك، طالما بقي داخل مجال الرؤية التي تتمتع بها اللوحة المعدنية، كان من الممكن رؤيته وسماعه. بالطبع لم يكن هناك طريقة لمعرفة ما إذا كان يتم مراقبتك في أي لحظة معينة. كم مرة، أو على أي نظام، إن شرطه الفكر التي تحكم في أي سلك فردي كاتب مجرد بحساب. بل كان من الممكن حتى تصور أنهم لقد راقبوا الجميع طوال الوقت. ولكن على أي حال، كان بإمكانهم توصيل الأسلاك الخاصة بك متى أرادوا. كان عليك أن تعيش - بالعمل - من العادة التي أصبحت غريزة - على افتراض أن كل صوت تسمعه كان يتم سماع كل ما يتم فعله، وباستثناء النظام، كان يتم التدقيق في كل حركة.

وحتى وكالة الأمن القومي، بما لديها من قدرات، لم تكن قادرة على قراءة كل رسالة بريد إلكتروني، أو الاستماع إلى كل مكالمه هاتفية، أو تتبع تصرفات كل فرد. وما يجعل نظام المراقبة فعالاً في التحكم في السلوك البشري هو معرفه أن كلمات الإنسان وأفعاله عرضة للمراقبة.

كان هذا المبدأ هو جوهر مفهوم الفيلسوف البريطاني جيريمي بينثام في القرن الثامن عشر عن البانوبيكون، وهو تصميم مبنى كان يعتقد أنه سيسمح للمؤسسات بالسيطرة على السلوك البشري بشكل فعال. وكان من المقرر استخدام هيكمل المبنى، على حد تعبيره، "لأي نوع من المؤسسات، حيث يتم استخدام كل شيء بغيرباً". "يجب إبقاء الأشخاص من أي نوع تحت النفتيش." سجن البانوبيكون كان الابتكار المعماري الأساسي عبارة عن برج مركزي كبير يمكن من خلاله رؤية كل غرفه. أو زنزانه أو فصل دراسي أو جناح - يمكن مراقبتها في أي وقت بواسطة الحراس. ومع ذلك، لم يمكن السكان من رؤية ما بداخل البرج وبالتالي لم يتمكنوا أبداً من معرفة ما يحدث. سواء كانوا تحت المراقبة أم لا.

وبما أن المؤسسة - أي مؤسسة - لم تكن قادرة على مراقبة كل كان حل بينثام هو خلق "الوجود الواضح في كل مكان" للناس طوال الوقت. "من المفش" في أذهان السكان. "يجب أن يكون الأشخاص الذين سيتم تفششهم شعرون دائماً أنهم تحت النفتيش، على الأقل لديهم فرصة كبيرة

إن هذا يعني أن المواطنين سوف يتصرفون وكأنهم تحت المراقبة دائماً، حتى لو لم يكن الأمر كذلك. والنتيجة ستكون الامتثال والطاعة والوافق مع الوقعاب. لقد تصور بنام أن ابتكاره سوف ينشر إلى ما هو أبعد من السجون والمستشفيات العقلية إلى جميع المؤسسات المجتمعية. لقد أدرك بنام أن غرس فكره إمكانيه مراقبتهم دائماً في أذهان المواطنين من شأنه أن يحدث ثورة في السلوك البشري.

في سبعينيات القرن العشرين، لاحظ ميشيل فوكو أن مبدأ بانوبيتيكون بنام كان أحد الآليات الأساسية للدولة الحديثة. وفي كتابه السلطة، كتب أن البانوبيتيكونه هي "نوع من السلطة التي تُطبق على الأفراد في شكل إشراف فردي مستمر، وفي شكل سيطرة، وعقاب، ونعويض، وفي شكل نصحيح، أي تشكيل الأفراد وتحويلهم وفقاً لمعايير معينة".

وفي كتابه "الانضباط والعقاب"، أوضح فوكو أن المراقبة الشاملة لا تعمل على تمكين السلطات وإجبارها على الامتثال فحسب، بل إنها تدفع الأفراد أيضاً إلى استيعاب مراقبيهم. فالذين يعتقدون أنهم مراقبون يختارون غريزياً أن يفعلوا ما هو مطلوب منهم دون أن يدركوا حتى أنهم يخضعون للسيطرة. ويؤدي نظام البانوبيتيكون إلى "إدخال حالة من الوعي الدائم في نفوس السحناء، وهو ما بضمن الأداء اللفظي للسلطة". ومع استيعاب السيطرة، يخفي الدليل الواضح على الجمع لأنه لم يعد ضرورياً: "قد سخلص السلطة الخارجية من ثعلها المادي؛ فهي تميل إلى أن تكون غير جسدية؛ وكلما اقربت من هذا الحد، كلما كانت آثارها أكثر ثباتاً وعمقاً وديمومة: إنه انصار عميق يتجنب أي مواجهة مادية ويتم تحديده دائماً مسبقاً".

فضلاً عن ذلك فإن هذا النموذج من السيطرة يمنع بميزة عظيمة تتمثل في خلق وهم الحرية في نفس الوقت. فالإكراه على الطاعة موجود في ذهن الفرد. ويخار الأفراد من تلقاء أنفسهم الامتثال، خوفاً من أن يكون أحدهم مراقبهم. وهذا يلغي الحاجة إلى كل السمات المرئية للإكراه، وبالتالي يتيح السيطرة على الأشخاص الذين يعتقدون زوراً أنهم أحرار.

ولهذا السبب، نظر كل دولة قمعية إلى المراقبة الجماعية باعتبارها واحدة من أكثر أدواتها أهمية للسيطرة. وعندما علمت المخابرات الألمانية أنجيلا ميركل، التي تتسم عادة بالانضباط، أن وكالة الأمن القومي وضت سواب في النصت على هاتفها المحمول الشخصي، تحدثت إلى الرئيس أوباما وشبهت بغضب المراقبة الأميركية بـ "التجسس".

كانت مبركل بقصد أن الولايات المتحدة تعادل النظام الشيوعي؛ بل إن جوهر الدولة التي تمارس المراقبة، سواء كانت وكالة الأمن القومي أو جهاز الأمن في ألمانيا الشرقية أو الأخ الأكبر أو سجن باويسكون، يتلخص في معرفه أن المرء يمكن أن يخضع للمراقبة في أي وقت من قبل سلطات غير مرئية.

* * *

ليس من الصعب أن نفهم لماذا استسلمت السلطات في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية لإغراء بناء نظام شامل للجسس موجه ضد مواطنيها. لقد أدى بفاقم التفاوت الاقتصادي، الذي تحول إلى أزمة كاملة النطاق بسبب الانهيار المالي في عام 2008، إلى توليد حالة خطيرة من عدم الاستقرار الداخلي. كانت هناك اضطرابات واضحة حتى في الديمقراطيات المستقرة نسبياً، مثل إسبانيا واليونان. في عام 2011، كانت هناك أيام من أعمال الشغب في لندن. في الولايات المتحدة، أطلق كل من احتجاجات البمين - حرب الشاي في عامي 2008 و2009 - واليسار - حركة احتلوا وول ستريت - احتجاجات شعبية مستمرة. وكشفت استطلاعات الرأي في هذه البلدان عن مستويات شديدة الشدة من السخط على الطيف السياسي واتجاه المجتمع.

إن السلطات التي تواجه الاضطرابات عادة ما يكون أمامها خياران: إما استرضاء السكان بتنازلات رمزية، أو تعزيز سيطرتها للحد من الضرر الذي قد يلحق بمصالحها. ويبدو أن النخب في الغرب تنظر إلى الخيار الثاني - تعزيز سلطتها - باعتباره أفضل السبل، وربما الوحيد، لحماية موقفها. وكان الرد على حركة احتلوا وول ستريت هو سحقها بالقوة، من خلال الغاز المسيل للدموع، ورذاذ الفلفل، والملاحقة القضائية. وكان تسليح قوات الشرطة المحلية واضحاً بشكل كامل في المدن الأميركية، حيث أخرج ضباط الشرطة الأسلحة التي شوهدت في شوارع بغداد لقمع المتظاهرين السلميين الذين تجمعوا بشكل قانوني. وكانت الاستراتيجية تلخص في إرباك الناس من المشاركة في المسيرات والاحتجاجات، وقد نجحت هذه الاستراتيجية عموماً. وكان الهدف الأكثر عموماً هو تعزيز الشعور بأن هذا النوع من المقاومة لا طائل منه في مواجهه قوة ضخمة لا يمكن اختراقها.

إن نظام المراقبة الشاملة يحقق نفس الهدف ولكن بقوة أكبر. إن مجرد تنظيم حركات المعارضة يصبح صعباً عندما نراقب الحكومة كل ما يفعله الناس. ولكن المراقبة الجماعية تقتل المعارضة في مكان أعمق وأكثر أهمية أيضاً: في العقل، حيث يتم تخزين المعلومات.

يُدرّب الفرد نفسه على التفكير بما يتماشى فقط مع ما هو متوقع ومطلوب.

لا نترك التاريخ مجالاً للشك في أن الإكراه والسيطرة الجماعية هما في الوقت نفسه هدف وأثر المرافقة الحكومية. وقد وصف كاتب السيناريو الهوليوودي والتر بيرنشتاين، الذي أدرج اسمه في القائمة السوداء وخضع للمراقبة أثناء حقبة مكارثي، وأجبر على الكتابة تحت أسماء مستعارة لمواصلة العمل، ديناميكية الرقابة الذاتية القمعية التي تنشأ عن الشعور بالمرافقة:

كان الجميع حذرين. لم يكن الوقت مناسباً للمخارفة... كان هناك كتاب، لم يكونوا مدرجين على القائمة السوداء، قاموا بإنشاء رائده. لا أدري كيف يمكن أن يطلق عليهم. لكنها لم تكن سياسية. لقد ابتعدوا عن السياسة. أعيد أن هناك شعوراً عاماً معاده "لا ينبغي لك أن تحاطر بحياتك". إن هذا ليس مباحاً يساعد على الإبداع أو يسمح للعقل بالانطلاق بحرية. فأنت دائماً معرض لخطر الرقابة الذاتية، أو قول "لا، لي أحاول هذا لأسي أعلم أنه لي سم إبحاره أو أنه سوف يهر الحكومة"، أو شيء من هذا القبيل.

ترددت ملاحظات بيرنشتاين بشكل مخيف في تقرير أصدرته منظمة PEN America في نوفمبر 2013، نُشر مقال بعنوان "التأثيرات المخيفة: مراقبه وكالة الأمن القومي تدفع الكتاب الأميركيين إلى الرقابة الذاتية: أجرت المنظمة استطلاعاً للنظر في تأثيرات وكالة الأمن القومي الكشف عن الحقائق حول أعضائها، حيث وجد أن العديد من الكتاب الآن "يفترضون أن يتم مراقبة الاتصالات" وقد غيروا سلوكهم بطرق "تعيد حرّبتهم في التعبير ونقيض التدفق الحر للمعلومات". على وجه التحديد، "24% تجنبوا عمداً بعض المواضيع في الهاتف أو البريد الإلكتروني".

إن القوة المسيطرة الخبيثة التي تتمتع بها المراقبة الشاملة والرقابة الذاتية التي نتج عنها يؤكدّها مجموعة من التجارب في مجال العلوم الاجتماعية، وتمتد إلى ما هو أبعد من النشاط السياسي. وتُظهر دراسات عديدة كيف تعمل هذه الديناميكية على أعمق المستويات الشخصية والنفسية.

نشر فريق من الباحثين نتائجهم في مجلة Evolutionary وقد عرض الباحثون على المشاركين في الدراسة أفعالاً مشكوكاً فيها أخلاقياً، مثل الاحتفاظ بمبلغ كبير من المال في محفظة في الشارع أو معرفه أن صديقاً قد أضاف معلومات كاذبة إلى سيرته الذاتية. وطُلب من المشاركين تقييم درجة الخطأ. وأشارت الدراسة إلى أن المشاركين الذين عُرضت عليهم صور تلمح إلى المرافقة، مثل زوج كبير من العيون المحدقة، صنفوا أفعالهم على أنها أكثر "استهجاناً" من أولئك الذين عُرضت عليهم صورة محايدة. وخلص الباحثون إلى أن المرافقة تشجع أولئك الذين يخضعون للمرافقة على "تأكيد ثقتهم في أنفسهم".

"الأييد للمعايير الاجتماعية السائدة" في محاولتهم "إدارة سمعهم بشكل نشط".

في عام 1975، أجرى علماء النفس في جامعة ستانفورد جريجوري وايت وفيليب زيمباردو تجربة شاملة بعنوان "التأثيرات المخفية للمراقبة"، بهدف تقييم ما إذا كان الخضوع للمراقبة له تأثير على التعبير عن الآراء السياسية المثيرة للجدل. وكان الدافع وراء إجراء الدراسة هو مخاوف الأميركيين بشأن المراقبة التي تقوم بها الحكومة:

لقد عملت فضيحة وويرجيت، والكشف عن عمليات السب التي قام بها البيت الأبيض، والتحقفات التي أحرأها الكونجرس في عمليات التحسس التي يقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية داخل الولايات المتحدة، على إبراز الموضوع الشكوي الذي يسود الحياه الأميركية: "الاح الأكبر قد يراقب!". إن المقرحاب التي طرحت لإشياء بئوك بيانات وطنية، واستخدام طائرات الهليكوبتر للمراقبه من قبل قواب الشرطة في المدن، ووجود كاميرات مراقبه في البئوك والماجر الكبرى، وعمليات التحسس الأمنية التي يقوم بها احهره الأمن في المطارات للأشخاص والممتلكات، لسبب سوى بعض الدلائل على أن حياتنا الخاصة أصبحت تحت التدقيق المتزايد.

نم وضع المشاركون تحت مستويات مختلفة من المراقبة وطلب منهم إبداء آرائهم بشأن شرعية الماريجوانا.

لقد بين أن الأشخاص الذين تعرضوا للتهديد - أولئك الذين قيل لهم إن أفوالهم سوف يتم تبادلها مع الشرطة "لأغراض التدريب" - كانوا أكثر ميلاً إلى إدانة تعاطي الماريجوانا واستخدام ضمانات المخاطب والعائب ("أنت"، "هم"، "الناس") في لغتهم. ولم يؤيد سوى 44% من الأشخاص الذين خضعوا للمراقبة إضفاء الشرعية على الماريجوانا، مقارنة بنحو 77% من أولئك الذين لم يتعرضوا للتهديد. ومن اللافت للنظر أن 31% من المشاركون الذين خضعوا للمراقبة سعوا بشكل عفوي إلى الحصول على موافقة الباحثين (على سبيل المثال، "هل هذا جيد؟")، في حين لم يفعل ذلك سوى 7% من المجموعة الأخرى. كما سجل المشاركون الذين تعرضوا للتهديد درجات أعلى كثيراً فيما يتصل بمشاعر القلق والتشيط.

ولقد أشار وايت وزيمباردو في استنتاجهما إلى أن "التهديد أو الواقع المتمثل في المراقبة الحكومية قد يعيق حرية التعبير نفسياً". وأضافا أنه في حين لم يسمح "تصميم بحثهما بإمكانية تجنب التجمعات"، فقد توقعوا أن "العلق الناتج عن التهديد بالمراقبة من شأنه أن يدفع العديد من الناس إلى تجنب المواقف" التي قد يخضعون فيها للمراقبة. وكتبوا: "بما أن مثل هذه الافتراضات محدوده فقط بخيال المرء، وتشجعها بومياً الكشف عن انتهاكات الحكومة والمؤسسات للخصوصية، فإن الحدود بين الأوهام البارانونه والتحذيرات المبررة تصبح ضعيفة جداً".

صحيح أن المراقبة قد تعزز في بعض الأحيان ما قد يعتبره البعض السلوك المرغوب. وجدت إحدى الدراسات أن الشغب في ملاعب كرة القدم السويدية - انخفضت نسبة قيام المشجعين بإلقاء الزجاجات والولاعات على الملعب بنسبة 65 في المائة بعد المباراة. إدخال كاميرات المراقبة، كما تم نشر أدبيات الصحة العامة حول غسل اليدين. وأكد مرارا وتكرارا أن الطريقة لزيادة احتمالية قيام شخص ما بغسل يديه ما بالقرب منها. أو يديها لوضع شخص ما بالقرب منها. ولكن من الواضح أن تأثير المراقبة يفرض قيوداً شديدة على الاحياء الفردية. فحتى في أكثر المواقف حميمة، داخل الأسرة على سبيل المثال، تحول المراقبة الأفعال غير المهمة إلى مصدر للحكم على الذات والقلق، لمجرد كونها مراقبة. وفي إحدى الجارب في المملكة المتحدة، زود الباحثون المشاركين بأجهزة تتبع لمراقبة أفراد الأسرة. وكان من الممكن الوصول إلى الموقع الدقيق لأي عضو في أي وقت، وإذا تم عرض موقع شخص ما، فإنه يلقى رسالة. وفي كل مره يتبع فيها أحد الأعضاء عضواً آخر، يُرسل إليه أيضاً اسبيان يسأله عن سبب قيامه بذلك وما إذا كانت المعلومات التي تلقاها تتطابق مع التوقعات.

وفي جلسة الاسماع، قال المشاركون إنهم في حين يحدون في بعض الأحيان أن الشغب مريح، إلا أنهم يشعرون بالقلق من أن أفراد الأسرة قد "ينوصلون إلى استنتاجات" حول سلوكهم إذا كانوا في مكان غير متوقع. ولم يحل خيار "الاخفاء" - حجب آلية مشاركة الموقع - القلق: فقد قال العديد من المشاركين إن فعل تجنب المراقبة في حد ذاته من شأنه أن يولد الشكوك. وخلص الباحثون إلى:

هناك آثار في حياتنا اليومية لا نستطيع تفسيرها وقد يكون غير ذات أهمية على الإطلاق. ومع ذلك، فإن بعضها عبر جهاز سيع يعطيها أهمية، ويبدو أنها تطلب درجه عبر عاديه من المساءله. وهذا يولد القلق، وخاصة في العلاقات الوثيقة، حيث قد يشعر الناس بصعوبات أكبر لتفسير أشياء لا يمكنهم تفسيرها ببساطة.

في تحريه فنلنديه أجريت على واحدة من أكثر عمليات المحاكاة تطرفاً للمراقبة، تم وضع كاميرات في منازل الأشخاص الذين أجريت عليهم الدراسة - باستثناء الحمامات وغرف النوم - وتم تتبع جميع اتصالاتهم الإلكترونية. ورغم أن الإعلان عن الدراسة انتشر على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي، فقد واجه الباحثون صعوبه في إقناع عشرة أسر فقط بالمشاركة.

ومن بين الذين اشتركوا في المشروع، ركزت الشكاوى المقدمة ضده على غزو أجزاء عادية من حياتهم اليومية. فقد شعرت إحدى السيدات بعدم الارتياح وهي عارية في منزلها؛ وشعرت أخرى بالوعي بالكاميرات أثناء تصفيف شعرها بعد أن غطت نفسها بالملابس.

الاستحمام؛ فكر شخص آخر في المراقبة أثناء حقن الدواء. اكتسبت الأفعال غير الضرورة طبقات من الأهمية عندما تم مراقبتها.

في البداية، وصف المشاركون المراقبة بأنها مزعجة؛ ولكنهم سرعان ما "اعنادوا عليها". فما بدأ كأمر مرعج للغاية أصبح أمراً طبيعياً، وبحول إلى حالة معنادة ولم يعد أحد يلاحظه.

وكما أظهرت الجارب، فإن هناك العديد من الأشياء التي يفعلها الناس ويحرصون على إبقائها سرية، حتى برغم أن مثل هذه الأشياء لا تشكل "فعلاً خاطئاً". إن الخصوصية أمر لا غنى عنه في مجموعة واسعة من الأنشطة البشرية. فإذا اتصل شخص بخط المساعدة في حالات الانحار، أو رار أحد مقدمي خدمات الإجهاض، أو زار موقعا إلكترونياً للجنس، أو حدد موعداً في عيادة إعادة التأهيل، أو تلقى العلاج من مرض، أو إذا اتصل أحد المبلغين عن المخالفات بمراسل، فهناك العديد من الأسباب التي تجعل مثل هذه الأفعال سرية، ولا علاقة لها بالصرفات غير القانونية أو المخالفات.

باختصار، لدى كل شخص ما يخفيه. وقد أوضح المراسل بارتون جيلمان هذه النقطة على النحو التالي:

إن الخصوصية أمر يتعلق بالعلاقات. وهي تعتمد على الجمهور الذي يحاط به. فاب لا يريد أن يعرف صاحب العمل أنك تبحث عن وظيفة. ولا يكشف كل شيء عن حياتك العاطفية لأهلك أو لأطفالك. ولا يخبر منافسيك بأسرارك التجارية. ولا يكشف عن انفسا دون تمير، ويهم كثيراً بالكشف عن انفسا حتى يكذب. ومن بين المواضع الشرفاء، وجد الباحثون باستمرار أن الكذب "تفاعل اجتماعي يومي" (مرس في اليوم بين طلاب الجامعات، ومره واحده في اليوم في العالم الحقيقي)... والشعافية الشاملة كابوس... فكل شخص لديه ما يخفيه.

إن المبرر الرئيسي للمراقبة، والذي يزعم أنها لصالح السكان، يعتمد على إبراز وجهة نظر للعالم تقسم المواطنين إلى فئات من الناس الطيبين والناس السيئين. وفي ظل هذه النظرة، لا تستخدم السلطات سلطات المراقبة إلا ضد الأشرار، أولئك الذين "يفعلون شيئاً خاطئاً"، وهم وحدهم من لديهم ما يخشونه من انتهاك خصوصيتهم. وهذا تكتيك قديم. ففي معال نشره مجله نايم في عام 1969 حول المخاوف المزايده لدى الأميركيين إزاء سلطات المراقبة التي تتمتع بها الحكومة الأميركية، أكد المدعي العام جون ميتشل للقراء أن "أي مواطن أميركي غير متورط في أي نشاط غير قانوني لا يخشى أي شيء على الإطلاق".

وقد أكد منحدث باسم البيت الأبيض هذه النقطة مرة أخرى، رداً على الجدل الذي ثار في عام 2005 حول برنامج التنصت غير القانوني الذي تنهه بوش: "لا يتعلق الأمر بمراقبة المكالمات الهاتفية المصممة لترتيب تدريبات دوري البيسبول الصغير أو ما يجب إحضاره إلى هناك". عشاء مشترك تم تصميم هذه الخدمة لمراقبة المكالمات من الأشخاص السيئيين للعباءة إلى الأشخاص السيئيين للعباءة

وعندما ظهر الرئيس أوباما في برنامج "ذا تونايت شو" في أغسطس/آب 2013، وسأله جاي لينو عن تسريبات وكالة الأمن القومي، قال: "لبس لدينا برنامج تجسس محلي. ما لدينا هو بعض الآليات القادرة على تعقب رقم هاتف أو عنوان بريد إلكتروني مرتبط بهجوم إرهابي".

ولكن هذه الحجة قد تتجح في نظر كثيرين. ذلك أن الاعداد بأن المراقبة التطفلية تقتصر فقط على مجموعة مهمشة ومستحقة من أولئك الذين "يرتكبون الخطأ" - الأشرار - يضمن اسسلام الأغلبية لإساءة استخدام السلطة أو حتى تشجيعها.

لكن هذه النظرة تسيء فهم الأهداف التي تحرك جميع مؤسسات الدولة بشكل حذري. إن السلطة هي السلطة الوحيدة التي تولى السلطة. إن "القيام بشيء خاطئ" في نظر مثل هذه المؤسسات يشمل أكثر من مجرد الأفعال غير القانونية والسلوك العنيف والمؤامرات الإرهابية. فهو يمد عادة إلى المعارضة الجادة وأي تحد حقيقي. ومن طبيعه السلطة أن تساوي بين المعارضة والخطأ، أو على الأقل مع التهديد، والسجل مليء بأمثلة لمجموعات وأفراد تم وضعهم في مواقف محرجة.

لقد كان هؤلاء الأشخاص تحت مراقبة الحكومة بسبب آرائهم المعارضة ونشاطهم - مارتن لوثر كينج، وحركة الحقوق المدنية، ونشطاء مناهضة الحرب، والمدافعون عن البيئة. وفي نظر الحكومة ومكتب التحقيقات الفيدرالي بقيادة ج. إدغار هوفر، كان هؤلاء جميعاً "يفعلون شيئاً خاطئاً": النشاط السياسي الذي يهدد النظام السائد.

ولم يكن أحد يفهم قوة المراقبة في سحق المعارضة السياسية أفضل من هوفر، الذي واجه التحدي المتمثل في كيفية منع ممارسة حقوق التعبير وتكوين الجمعيات المنصوص عليها في التعديل الأول للدسور عندما يحظر على الدولة افعال الأشخاص بسبب التعبير عن آراء غير شعبية. وقد شهدت سنينيات القرن العشرين سلسلة من القضايا أمام المحكمة العليا التي أسست لحماية صارمه لحرية التعبير، وبلغ ذروتها في القرار الذي صدر بالإجماع في عام 1969 في قضية براندنبورغ ضد أوهايو، والذي ألغى الإدانة الجنائية لزعيم كو كلوكس كلان الذي هدد بالعنف ضد المسؤولين السياسيين في خطاب له. وقال المحكمة إن ضمانات التعديل الأول لحرية التعبير وحرية الصحافة قوية إلى الحد الذي يجعلها "لا تسمح للدولة بمنع أو تحريم الدعوة إلى استخدام القوة".

وبناء على هذه الضمانات، أنشأ هوفر نظاماً لمنع تطور المعارضة في المقام الأول.

تم الكشف عن برنامج مكافحة التجسس المحلي التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي، لأول مرة من قبل مجموعة من الناشطين المناهضين للحرب الذين أصبحوا مفتنعين بأن COINTELPRO، الحركة المناهضة للحرب قد تم اخراقها ووضعتها تحت المراقبة واستهدافها بكل أنواع المحاولات.

في عام 1971، اقنحوا مكتباً فرعياً لمكتب التحقيقات الفيدرالي في بنسلفانيا وسرقوا آلاف الوثائق. وفي غياب الأدلة الوثائعية التي تثبت ذلك، وفشلهم في إقناع الصحفيين بالكتابة عن شكوكهم، اقنحوا مكتباً فرعياً لمكتب التحقيقات الفيدرالي في بنسلفانيا وسرقوا آلاف الوثائق. أظهرت الملفات المتعلقة ببرنامج COINTELPRO كيف استهدف مكتب التحقيقات الفيدرالي الجماعات السياسية والأفراد الذين اعتبرتهم تخريبيين وخطرين، بما في ذلك المجلس الوطني لجمعية النهوض بالأشخاص الملونين، والحركات القومية السوداء، المنظمات الاشتراكية والشيوعية، والمحتجين المناهضين للحرب، ومخلف السارات اليمينية. وقد قام المكتب باختراق هذه المجموعات من خلال عملاء، من بين أمور أخرى، حاول الساعب بالأعضاء لحملهم على الموافقة على ارتكاب أعمال إجرامية حتى يمكن لمكتب التحقيقات الفيدرالي أن يعتقلهم ويحاكمهم.

لقد نجح مكتب التحقيقات الفيدرالي في إقناع صحيفه نيويورك تايمز بإخفاء الوثائق بل وحتى إعادها، ولكن صحيفة واشنطن بوست نشرت سلسلة من المقالات استناداً إليها. وقد أدت هذه الكشوفات إلى إنشاء لجنة الكتيبة في مجلس الشيوخ، والتي خلصت إلى:

[على مدى خمسة عشر عاماً] أجرى المكتب عملية مراقبة متطورة بهدف بشكل مباشر إلى منع ممارسه حقوق التعبير وبكوى الجماعات التي يكفلها التعديل الاول، على اساس النظرية التي معادها أن منع جموع الجماعات الخطره واسرار الأفكار الخطيره من شأنه أن يحمى الأمن القومي ويثبط العصف.

إن العديد من الأساليب المستخدمة قد يكون غير مقبولة في مجتمع ديمقراطي حتى لو كان كل المستهدفين مورطين في أنشطة عسقه، وبكى برنامج COINTELPRO ذهب إلى أبعد من ذلك بكثير كان الافتراض الرئيسى غير المعلى للبرامج هو أن وكالة إبعاد العائون لديها واجب العنام بكل ما هو ضروري لمكافحه التهديدات المرعومه للنظام الاحتماعى والسياسى العانم.

وقد أوضحت إحدى المذكرات الرئيسية لبرنامج مكافحه الاستخبارات السرية أن "الجنون" يمكن أن يزرع بين الناشطين المناهضين للحرب من خلال جعلهم يعتقدون أن "هناك عملاً لمكتب التحقيقات الفيدرالي خلف كل صندوق بريد". وبهذه الطريقة، سوف يفرق المنشعون، الذين كانوا على يقين دائم من أنهم تحت المراقبة، في الخوف ويحمون عن النشاط.

ولم يكن من المسغرب أن تنجح هذه التكتيكات. ففي فيلم وثائقي صدر عام 2013 بعنوان "1971"، وصف العديد من الناشطين كيف كان مكتب التحقيقات الفيدرالي في عهد هوفر "يسيطر على" حركة الحقوق المدنية من خلال المسلبين والمراقبين، والأشخاص الذين كانوا يحضرون الاجتماعات ويقدمون التقارير. وقد أعافت المراقبة قدرة الحركة على التنظيم والنمو.

في ذلك الوقت، أدركت حتى المؤسسات الأكثر رسوخاً في واشنطن أن مجرد وجود المراقبة الحكومية، بغض النظر عن كيفية استخدامها، يخلق القدرة على الاختلاف. وفي مقال افتتاحي في صحيفة واشنطن بوست في مارس/آذار 1975 حول عملية الاقتحام، كتبت:

لقد حذرنا على وجه التحديد من هذه الديناميكة الفمعية:

إن مكتب التحقيقات الفيدرالي لم يبدِ قط حساسية كبيرة تجاه التأثير السام الذي يحلّفه عمليات المراقبة التي يقوم بها، وخاصة اعتماده على المحبرين المجهولين، على العملية الديمقراطية وممارسته حرية التعبير ولكن من الواضح أن المافسات والحدل حول السياسات والبرامج الحكومية لابد وأن يعرضاً للتشيط إذا ما علما أن الأح الأكبر، منحنياً، يستمع إلى هذه السياسات والبرامج ويقدم تقارير عنها

ولم يكن برنامج COINTELPRO هو الانتهاك الوحيد الذي توصلت إليه لجنة تشرش في مجال المراقبة. فقد أعلن تقريرها النهائي أن "وكالة الأمن القومي حصلت على ملايين البرقيات الخاصة المرسله من الولايات المتحدة أو إليها أو عبرها في الفترة من عام 1947 إلى عام 1975 بموجب اتفاق سري مع ثلاث شركات بلغراف في الولايات المتحدة". وعلاوة على ذلك، "تم فهرسة نحو 300 ألف فرد في جهاز كمبيوتر تابع لوكالة الاستخبارات المركزية".

"تم إنشاء نظام وملفات منفصلة عن حوالي 7200 أمريكي وأكثر من 100 مجموعه محلية" خلال عمله واحدة لوكالة المخابرات المركزية، (1967-1973) CHAOS. بالإضافة إلى ذلك، "كان

ما يقدر بنحو 100000 أمريكي موضوعاً لملفات استخبارات جيش الولايات المتحدة التي تم إشاؤها بين مصنف السيات و1971" بالإضافة إلى حوالي 11000 فرد وجماعة تم التحقيق معهم من قبل مصلحة الضرائب الداخلية "على أساس معايير سياسية وليس ضريبية". كما استخدم المكتب

التنصت على المكالمات الهاتفية لاكتشاف نقاط الضعف، مثل النشاط الجنسي، والتي كانت في ذلك الوقت تم نشرها "لتحديد" أهدافها.

ولم يكن هذه الحوادث استثناءات من تلك الحقبة. فخلال سنوات حكم بوش، على سبيل المثال، كشفت وثائق حصلت عليها منظمه اتحاد الحريات المدنية الأميركية، كما قالت المنظمة في عام 2006، عن "تفاصيل جديدة عن مراقبة البنتاغون للأميركيين المعارضين لحرب العراق، بما في ذلك أبيع المذهب الكويكر والحماة الطلاية". وكان البنتاغون "يراقب المنظاهرين السلميين من خلال جمع المعلومات وتخزينها في قاعدة بيانات عسكرية لمكافحة الإرهاب". ولاحظ اتحاد الحريات المدنية الأميركية أن إحدى الوثائق، التي "وصفت بأنها" نشاط إرهابي محتمل"، سرد أحداثاً مثل تجمع "أوقعوا الحرب الآن!" في أكرين بولاية أوهايو.

وبشير الأدلة إلى أن الضمانات بأن المراقبة تستهدف فقط أولئك الذين "أركبوا شيئاً خاطئاً" لا ينبغي أن يوفر الكثير من الراحة، لأن الدولة سوف تنظر بشكل انعكاسي إلى أي تحد لسلطانها باعتباره عملاً خاطئاً.

* * *

لقد ثبت مراراً وبكراراً أن الفرصة التي أتيحت لأصحاب السلطة لوصف المعارضين السياسيين بأنهم "بهددون الأمن القومي" أو حتى "إرهابيون" لا تقاوم. ففي السنوات الأخيرة، كان من الصعب على أي شخص أن يقاوم هذه العرصه

وعلى مدى العقد الماضي، أطلقت الحكومة، في صدى لمكتب التحقيقات الفيدرالي في عهد هوفر، على الناشطين اليساريين، وقطاعات واسعة من الجماعات البعثية المناهضة للحكومة، والناشطين المناهضين للحرب، والجمعيات المنظمة حول حقوق الفلسطينيين، هذه التسمية رسمياً. وربما يستحق بعض الأفراد ضمن هذه الفئات العريضة هذا التصنيف، ولكن لا شك أن أغلبهم لا يستحقونه، لأنهم مذنبون فقط بتبني آراء سياسية معارضة. ومع ذلك، فإن مثل هذه المجموعات تستهدفها وكالة الأمن القومي وشركاؤها بشكل روتيني للمراقبة.

في الواقع، بعد أن اعتقلت السلطات البريطانية شريك ديفيد ميراندا في مطار هيثرو بموجب قانون مكافحة الإرهاب، ساوت حكومته المملكة المتحدة صراحة بين تقارير عن المراقبة والإرهاب على أساس أن نشر وثائق سنودن "يهدف إلى التأثير على الحكومة ويتم لأغراض الترويج لفرضية سياسية أو أيديولوجية. وبالتالي فإن هذا يندرج ضمن تعريف الإرهاب". وهذا هو البيان الأكثر وضوحاً لربط التهديد لمصالح السلطة بالإرهاب.

لا شيء من هذا قد يكون مفاجئاً للمجتمع المسلم الأميركي، حيث الخوف من المراقبة على أساس الإرهاب مكثف وواسع الانتشار، وليس بوجه. في عام 2012، كشف آدم جولدمان ومات أبوزو من وكالة أسوشيتد برس عن مخطط مشترك بين وكالة المخابرات المركزية وإدارة شرطة نيويورك لإخضاع مجتمعات مسلمة بأكملها في الولايات المتحدة للمراقبة الجسدية والإلكترونية دون أدنى إشارة إلى أي مخالفة. يصف المسلمون الأميركيون بشكل روتيني تأثير التجسس على حياتهم: كل شخص جديد يظهر في مسجد ينظر إليه برؤية باعبارته مخبراً لمكتب التحقيقات الفيدرالي؛ ويكنم الأصدقاء والعائلة محادثاتهم خوفاً من مراقبتهم وإدراكهم أن أي شخص يتجسس عليهم قد يرتكب جريمة.

إن الرأي المعبر عنه الذي يعبر معادياً لأمريكا يمكن استخدامه كذريعة للتخفيف أو حتى الملاحقة المضائية. ويؤكد وثيقة

من ملفات سنودن، مؤرخه في الثالث من أكتوبر/سبتمبر الأول 2012، هذه النقطه بشكل مرعب. فقد كشفت أن الوكالة كانت تراقب الأنشطة عبر الإنترنت للأفراد الذين تعتقد أنهم يعبرون عن أفكار "رادكالية" ولديهم تأثير "راديكالي" على الآخرين. وتناقش المذكرة ستة أفراد على وجه الخصوص،

جميع المسلمين، رغم أنها تؤكد على أنهم مجرد "نماذج".

وتؤكد وكالة الأمن القومي الأميركية صراحة أن أيّاً من الأفراد المستهدفين ليس عضواً في منظمة إرهابية أو منوطاً في أي مخططات إرهابية. بل إن جرمهم يتلخص في الآراء التي يعبرون عنها، والتي تعبر "مطرفة"، وهو المصطلح الذي يبرر المراقبة الشاملة والحملة المدمرة "لإستغلال نقاط الضعف".

ومن بين المعلومات التي تم جمعها عن الأفراد، الذين كان أحدهم على الأقل "مواطناً أمريكياً"، تفاصيل عن أنشطتهم الجنسية على الإنترنت و"علاقات الحب غير الشرعية عبر الإنترنت". - المواقع الإباحية التي يزورونها والدردشات الجنسية السرية مع نساء لسن زواجهم. وناقش الوكالة سبل استغلال هذه المعلومات لتدمير سمعتهم ومصادقتهم.

المخلفه (U)

حول SIGINT من تقرير يسمى سايو (TS//SI//REL TO USA, FVEY) استطرف إلى أن المتطرفين يبدو بهم معرضون لتختر سكر في مجال السلطة عندما لا يكون سلوكياتهم الخاصة وأنعامه مسيعة (أ) من المرحح ن سر بعض نقاط الضعف أدا لم يكشف عنها، سايو ن حول بعض المتطرف في بعضه تدهوره مما يؤدي إلى دفعه سيطرة و فقد به، سمر مس بعض نقاط الضعف هذه ما يلي

- عرض مواد حسية صريحة غير سرية و استخدام مواد فدعية صريحة حسية المتعة عند يتوض مع بعض المتطرف كديفب لخره
- استخدام جزء من البرعات التي يتلقونها من المجموعة المعرضة للتختر ليعطيه بعضهم الشخصية،
- وقرص مبالغ بأفضه من لصالح مقابل رسوم لمد،
- يتحدون بشكل خاص إلى بعض الضاحه لردده مكسهم
- أو يعرفون بأنهم يستخدمون في رسائهم بعمه في مضارب مسكون فيهم،
- أو يستخدمون بعه مناقضه بطسعيها، مما يتركهم عرضة سخرين المصادقه.

إن فصايا التمه والسمعه تشكل اهميه بالعه (TS//SI//REL TO USA, FVEY) عند سطر في مدى ضمه الرسالة ومدى حسنها، ومن المتطفي ن سعي بعض نقاط الضعف في سمته و بعضه قد و كلهم في بعضه و سبه يمكن تقريره من خلال فهم بوسيل من يستخدم سر رسائهم في مجموعه لسه من بعضه سطر وأنماكي إلى يكون فيها عرضه سطر من حسب لوضون

وكما لاحظ نائب المدير العام في اتحاد الحريات المدنية الأمريكية، جميل جعفر، فإن قواعد بيانات وكالة الأمن القومي "تم تخزين المعلومات حول أرائك السياسية وتاريخك الطبي وبفواصل حيائك الشخصية." علاقاتك وأنشطتك عبر الإنترنت". تزعم الوكالة أن هذه المعلومات الشخصية لن يتم إساءة استخدام المعلومات، "لكن هذه الوثائق تظهر أن وكالة الأمن القومي ربما "تُعرف مصطلح "الإساءة" بشكل ضيق للعاه". وكما أشار جعفر، فإن وكالة الأمن القومي كانت تاريخياً، في "ووفقاً لطلب الرئيس،" استخدم ثمار المرافيه لشويه سمعة خصم سياسي، "وقال إنه سيكون من السداحه الاعتماد بأن الوكالة تعمل لصالح جهات أخرى، مثل الصحافس أو الناشطس في مجال حقوق الإنسان". لا يزال غير قادر على "استخدام قوته بهذه الطريقة".

وبصف وثائق أخرى بركير الحكومه ليس فقط على موقع ويكيليكس ومواقعها الإلكترونية، بل وأيضاً على شبكة الإنترنت. مؤسس موقع ويكيليكس، جوليان أسانج، ولكن أيضاً على ما تسميه الوكالة "الشبكة البشرية التي "تدعم موقع ويكيليكس". في أغسطس/آب 2010، حثت إدارة أوباما العديد من الحلفاء لتقديم اتهامات جنائية ضد أسانج بسبب نشر المجموعة سجلات الحرب في أفغانستان. المناقشه حول الضغط على الدول الأخرى لمعاضاه يظهر أسانج في ملف وكالة الأمن القومي الذي يطلق عليه الوكالة اسم "الجدول الزمني لمطاردة البشر". تفاصيل، على أساس كل بلد على حدة، الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وحلفاؤها لتحديد مكان الأفراد المختلفين وملاحقتهم والقبض عليهم و/أو قتلهم، ومن بينهم أشخاص مزعمون الإرهابيون وتجار المخدرات والزعماء الفلسطينيين. يوجد جدول زمني لكل عام

بين عامي 2008 و2012.

2010الجدول الزمني لمطارده البشر (U)

نعم إلى التعديل

(U) لقد جرت عمليات البحث الثالث خلال السنة القويمه 2010

[تعديل] (U) نوفمبر

محتويات

[تعديل] (U) الولايات المتحدة، إسرائيل، بريطانيا العظمى، ألمانيا، إسبانيا

(U) حزب الولايات المتحدة في العاصم من أغسطس/آب الدول الأخرى التي لها قوا في أفغانستان بما في ذلك إسرائيل والمملكة المتحدة وألمانيا على انظر في رفع دعاوى جنائية ضد جوليان أسانج، مؤسس موقع ويكيليكس الفارق على الانترنت وأمسؤول عن النشر غير المصرح به لأكثر من 70 ألف وثيقة سرية بعض الحرب في أفغانستان. وربما يكون الجندي برادلي ماسين قد قدم هذه الوثائق إلى ويكيليكس. ويخسد هذا البدء بداية جهد دولي لتكثير العنصر التعاوني للقوة الوطنية على التعامل مع الحكومة أسانج والسبكه البشريه التي تدعم ويكيليكس

وتتضمن وثيقه منفصلة ملخصاً لبادل الآراء في يوليو/نموز 2011 بشأن ما إذا كان من الممكن تصنيف موقع ويكيليكس، فضلاً عن موقع ببادل الملفات "بايرت باي"، باعتبارهما "جهة أجنبية خبيثة" لأغراض الاستهداف. ومن شأن هذا التصنيف أن يسمح بمراقبة إلكترونية مكثفة لتلك المواقع، بما في ذلك المستخدمين الأميركيين. ويظهر المناقشة في قائمة متواصلة من "الأسئلة والأجوبة" التي يقدم فيها مسؤولون من مكتب الرقابة والامثال التابع للمركز الوطني لمكافحة الفرصة ومكتب المستشار العام التابع لوكالة الأمن القومي إجابات على الأسئلة المطروحة.

[تعديل] (TS//SI//REL) جهة احببه حببه == ماسر للبيانات الامريكه ؟

هل يمكننا ان نتعامل مع حاتم احسن بحرق او نسير بيانات امريكه مسريه او مسروقه على خادمه باعتبارها "جهة احببه حببه" بقرصن استهدافه دون التعرض باي هزيمة ؟ امهله WikiLeaks وhepiratebay org وما لي ذلك

رد NOC/OGC دعما سواصل معك (المصدر #001)

وقد أظهرت إحدى هذه المراسلات، التي يرجع تاريخها إلى عام 2011، عدم اكتراث وكالة الأمن القومي بانتهاك قواعد المراقبه. ففي الوثيقة، يقول أحد المشغلين: "لقد أخطأت"، بعد أن استهدفت مواطناً أمريكياً بدلاً من مواطن أجنبي. وكان رد مكتب الرقابة والمستشار العام لوكالة الأمن القومي: "لبس هناك ما يدعو للقلق".

[تعديل] (TS//SI//REL) استهداف شخص امريكي دون علمه

لقد اخطاب... كان لدى المحدد اساره قويه الى كويه احييا، لكن بين انه امريكي... الان

رد NOC/OGC مع كل الاستفسارات، إذا اكتسعت انه في الموقع امريكي، فيجب تقديمه و اذهب إلى التقرير ربع السوي لـ OGC "لكن لا داعي للقلق" (المصدر #001)

معاملة مجهولي الهوية، وكذلك الفئة الغامضة من الأشخاص المعروفين باسم "الهاكرز النشطاء" أمر مزعج ومضطرب بشكل خاص. وذلك لأن مجموعه Anonymous ليست في الواقع مجموعة منظمة ولكنها عبارة عن انتماء منظم بشكل فصفاض للأشخاص حول

إن الفكره هنا هي أن أي شخص يصبح منتمياً إلى مجموعة Anonymous بحكم المناصب التي يشغلها. والأسوأ من ذلك أن فئة "الناشطين الهاكرز" ليس لها معنى ثابت: فقد يعنى استخدام مهارات البرمجة لتعويض أمن الإنترنت ووظائفها، ولكنها قد تشير أيضاً إلى أي شخص يستخدم أدوات الإنترنت للترويج للمثل السياسية. إن استهداف وكالة الأمن القومي لهذه الفئات العريضة من الناس يعادل السماح لها بالنجس على أي شخص في أي مكان، بما في ذلك الولايات المتحدة، تعتبر الحكومة أن أفكاره تشكل تهديداً.

قالت غابريلا كولمان، المتخصصة في مجموعة أنونيموس في جامعة ماكجيل، إن المجموعة "ليس كياناً محدداً" بل "فكرة بحشد الناشطين لاتخاذ إجراءات جماعية والتعبير عن السخط السياسي. إنها حركة اجتماعية عالمية واسعة النطاق ليس لها هيكل قيادي مركزي أو رسمي منظم. وقد احتشد البعض حول الاسم للمشاركة في العصيان المدني الرقمي، ولكن لا شيء يشبه الإرهاب عن بعد". وأوضحت كولمان أن الأغلبية التي تنت الفكره فعلت ذلك "في المعام الأول للتعبير السياسي العادي. إن استهداف أنونيموس والناشطين الهاكرز يرقى إلى استهداف المواطنين لتعبيرهم عن معتقداتهم السياسي، مما يؤدي إلى خرق المعارضة المشروعة".

ولكن مجموعة Anonymous كانت هدفاً لوحدة من GCHQ تستخدم بعضاً من أكثر التكتيكات إثارة للجدل والسطر المعروفة في عالم الحسس: "عمليات العلم الكاذب"، و"فخاخ العسل"، والفيروسات وغيرها من الهجمات، واستراتيجيات الخداع، و"عمليات المعلومات لدمير السمعة".

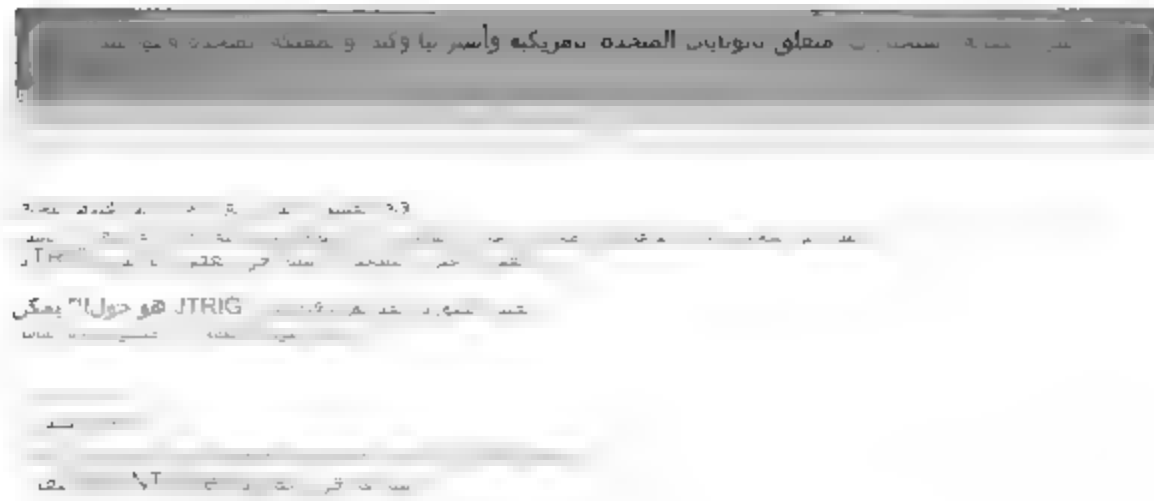
في أحد شرائح عرض PowerPoint التي قدمها مسؤولو المراقبة في GCHQ في مؤتمر SigDev لعام 2012، تم وصف شكلين من الهجوم: "عمليات المعلومات (النأير أو التعطيل)" و"التعطيل الفني". ويشير GCHQ إلى هذه التدابير باعتبارها "عمليات سرية عبر الإنترنت"، والتي تهدف إلى تحقيق ما يطلق عليه المسند "4 D's: الإنكار/التعطيل/التدهور/الخداع".



ويصف شريحة أخرى الكسكات المستخدمة "لنشوة سمعة الهدف". وتشمل هذه الكسكات "إعداد فخ عسل"، و"تغيير صورهم على مواقع التواصل الاجتماعي"، و"كتابة مدونة تزعم أنك أحد ضحاياهم"، و"إرسال رسائل إلكترونية/نصية إلى زملائهم أو جيرانهم أو أصدقائهم، وما إلى ذلك".



وفي الملاحظات المرفقة، تشرح هيئة الاتصالات الحكومية أن "فخ العسل" - وهو تكتيك قديم من أساليب الحرب الباردة يتضمن استخدام النساء الجذابات لإغراء الأهداف الذكورية في موافق مسيئة ومشينة - قد تم تحديثه ليتناسب مع العصر الرقمي: فالآن يتم إغراء الهدف إلى موقع مسيء أو لقاء على الإنترنت. وأضاف التعليق: "خيار رائع، وناجح للغاية عندما ينجح". وعلى نحو مماثل، يتم الآن تنفيذ الأساليب التقليدية للتسلل الجماعي عبر الإنترنت:



وتتضمن نغمة أخرى منع "شخص ما من التواصل". وللقيام بذلك، تقوم الوكالة "بقصف هاتفه بالرسائل النصية"، و"قصف هاتفه بالمكالمات"، و"حذف وجوده على الإنترنت"، و"تعطيل جهاز الفاكس الخاص به".



كما تحب هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية استخدام تقنيات "البعطيل" بدلاً مما سميته "إنفاذ القانون التقليدي" مثل جمع الأدلة والمحاكم والملاحقات القضائية. وفي وثيقة بعنوان "جلسة الهجوم السيرياني: دفع الحدود والعمل ضد الهاكرز الناشطين"، تناقش هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية استهدافها لـ "الهاكرز الناشطين" من خلال هجمات "رفض الخدمة"، وهو تكتيك يرتبط عادة بالقرصنة:

لماذا نقوم بعملية التأثيرات؟

• الاضطراب معادل ابعاد العانوى العلىدى

• اكسعى SIGINT لاهدى

• يمكن ان يوفر عىاب العطل الولى والمال

التأثيرات على الهاكتيفيزم

• برامح لروء-صف 2011

• دعم المعلومات الاستخبارى لاهدى العانوى - بحدى افضل لاهدى

• رفض الخدمة فى صافى الاضالاب الرىسة

• عملاب المعلومات

وتستخدم وكالة المراقبة البريطانية أيضًا فريقًا من علماء الاجتماع، بما في ذلك علماء النفس، لتطوير تقنيات "الذكاء البشري عبر الإنترنت" و "تعطيل النفوذ الاستراتيجي". الوثيقة "فن الخداع: التدريب على "جيل جديد من العمليات السرية عبر الإنترنت" مخصص لهذه التكتيكات. تم إعداده من قبل خلية عمليات العلوم الإنسانية التابعة للوكالة، تدعى الورقة البحثية أنها تعتمد على علم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم الأثروبولوجيا، وعلم الأعصاب، وعلم الأحياء، من بين مجالات أخرى، لتعظيم مهارات الخداع عبر الإنترنت لدى GCHQ.

ونوضح إحدى الشرائح كيفية ممارسة "المويه - إخفاء الحقيقة"، في حين يتم الترويج لـ "المحاكاة - إظهار الزيف". وتتناول "العناصر النفسية التي نقوم عليها الخداع" و "خريطة التكنولوجيات" المستخدمة في تنفيذ الخداع، بما في ذلك فيسبوك، ونوسر، ولينكدان، و "صفحات الويب".

وتؤكد هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية أن "الناس يتخذون القرارات لأسباب عاطفية وليس لأسباب عقلانية"، وتزعم أن السلوك عبر الإنترنت مدفوع بـ "النسخ" ("بنسخ الناس بعضهم بعضاً أثناء التفاعل الاجتماعي معهم") و "التكيف"، و

"الفيلد" ("بنى السمات الاجتماعية المحددة من قبل المراسل من المشارك الآخر").

ونوضح الوثيقة بعد ذلك ما أسماه "دليل العمليات التخريبية". ويشمل هذا "عمليات السسل"، و"عمليات الخداع"، و"عمليات الراية الكاذبة"، و"عمليات الخداع". وتتعهد الوثيقة "بالبدء الكامل" في برنامج التخريب "بحلول أوائل عام 2013" بعد أن "يكتمل تدريب أكثر من 150 موظفاً".

دليل لسجل

للعطل

العمليات

• عملية سسل

• عملية خداع

• عملية لقطع معلومات

• عملية خداع - عملية

• عملية خداع

• عملية العطل

• عملية اللاحق

نحو عنوان "تقنيات السحر والخبرة"، تشير الوثيقة إلى "شرعنة العنف"، و"بناء التجربة في ذهن الأهداف التي ينبغي قبولها حتى لا يدركوها"، و"تحسين قنوات الخداع".

ولقد كانت مثل هذه الخطط الحكومية لمرافقة الاتصالات عبر الإنترنت والتأثير عليها ونشر المعلومات الكاذبة على الإنترنت مصدراً للكهنات منذ فترة طويلة. ففي عام 2008 كتب كاس سانسباين، أساذ العانون بجامعة هارفارد والمستشار المعرب من أوباما ورئيس مكتب المعلومات والشنون التنظيمية السابق في البيت الأبيض والمعين في لجنة البيت الأبيض لمراجعة أنشطة وكالة الأمن القومي، ورقة مثيرة للجدال اقترح فيها أن تقوم الحكومة الأميركية بتوظيف فرق من العملاء السريين والمدافعين "المستعدين" الزائفين من أجل "السسل المعرفي" إلى المجموعات على الإنترنت وغرف الدردشة والشبكات الاجتماعية ومواقع الويب، فضلاً عن مجموعات النشاط خارج الإنترنت.

ويظهر هذه الوثائق الصادرة عن GCHQ لأول مرة أن هذه التقنيات المشره للجدل لخداع والحق الضرر بالسمعة قد انتقلت من مرحلة الاقتراح إلى مرحلة التنفيذ.

* * *

إن كل الأدلة تسلط الضوء على الصفقة الضمنية التي تُعرض على المواطنين: لا تشكلوا أي تحدٍ ولن يكون لديكم ما يدعو للقلق. اهتموا بأموركم الخاصة، وادعموا أو على الأقل تسامحوا مع ما نفوم به، وسوف تكونون بخير. بعبارة أخرى، يجب عليكم الامتناع عن استفزاز السلطة التي تمارس صلاحيات المراقبة إذا كنتم ترغبون في ذلك.

إن هذا الاتفاق يدعو إلى السلبية والطاعة والتوافق. والمسار الأكثر أماناً، والطريقة لضمان "تركك وشأنك"، هو البقاء هادئاً، وغير مهدد، ومطيعاً.

بالنسبة للعديد من الناس، فإن هذه الصفقة جذابة، فهي تمنع الأغلبية بأن المراقبة حميدة أو حتى مفيدة. فهم يعتقدون أن المراقبة مملة للغاية بحيث لا تجذب انتباه الحكومة. "أنا أشك بشدة في أن وكالة الأمن القومي مهمة بي" هي نوع من العبارات التي سمعناها كثيراً. "إذا كانوا يريدون الاستماع إلى حياتي المملة، فهم مرحب بهم". أو "وكالة الأمن القومي ليست مهمة بجدتك تتحدث عن وصفاتها أو والدك يخطط للعبة الجولف".

هؤلاء هم الأشخاص الذين أصبحوا مقنعين بأنهم لن يتعرضوا لاستهداف شخصي - لأنهم غير مهدين ومطيعين - وبالتالي إما ينكرون حدوث ذلك، أو لا يهتمون، أو على استعداد لدعمه بشكل مباشر.

في معاملة أجريتها معه بعد فترة وجيزة من نشر قصة وكالة الأمن القومي، سخر لورانس أودونيل، معمم البرامج في قناة إم. إس. إن. بي. سي، من فكرة وكالة الأمن القومي باعتبارها "وحشاً ضخماً مخيفاً للمراقبة". ولخص وجهة نظره قائلاً:

يجمع [البواب] على هذا المستوى الصحيح، مما يعني أن العبور على ... حتى الآن، لا أشعر بالخوف من جميعه أن الحكومة أصعب بالسبب لها، وليس لديها أي حافز على الإطلاق للعبور على. لذا، أشعر في هذه المرحلة بأني غير مهدد على الإطلاق بهذا الأمر.

كما أكد هندريك هيرتزبيرج من محله النيويورك على آراء مماثلة رافضة لمخاطر المراقبة. فقد اعترف بأن هناك "أسباباً تدعو إلى العلق إراء محاورات وكالات الاستخبارات، والسرية المفرطة، والافتقار إلى الشفافية"، وكب قائلاً: "هناك أيضاً أسباب تدعو إلى الهدوء"، وخاصة أن التهديد الذي يشكله "الحريات المدنية، على ما هو عليه، مجرد تهديد نظري وغير محدد". وفي مقالة نشرتها صحيفة الواشنطن بوست، قالت روث ماركوس، وهي تسنخف بالمخاوف بشأن سلطات وكالة الأمن القومي، "إن بياناتي الوصفية لم تخضع للتدقيق على الأرحح".

من ناحية مهمة، فإن أودونيل وهيرتزبيرج وماركوس على حق. أن الحكومة الأمريكية "لبس لديها أي حافز على الإطلاق" لاستهداف أشخاص مثلهم، الذين يعبرون التهديد من دولة المراقبة لبس أكثر من "مجرد، افتراضي، غير محدد". وذلك لأن الصحفيين الذين يكرسون حياتهم المهنة لبجيل المسؤول الأقوى في البلاد هو الرئيس، الذي يشغل منصب قائد وكالة الأمن القومي. إن الدفاع عن رئيس حزبه السياسي نادراً ما يؤدي إلى تنفير أولئك الذين ينتمون إلى حزبه.

قوة.

لا شك أن المؤيدين المخلصين للرئيس وسياساته، والمواطنين الصالحين الذين لا يفعلون شيئاً لجذب الانتباه السلبي من جانب الأقوياء، ليس لديهم أي سبب للخوف من دولة المراقبة. وهذه هي الحال في كل المجتمعات: فادراً ما يستهدف أولئك الذين لا يشكلون أي تحدي بإجراءات قمعية، ومن وجهة نظرهم، يمكنهم حينئذ أن يفعلوا أنفسهم بأن القمع غير موجود حقاً. ولكن المقاس الحففي لحرية أي مجتمع هو الكيفية التي يعامل بها معارضيهم وغيرهم من الفئات المهمشة، وليس الكيفية التي يعامل بها الموالين الصالحين. وحتى في أسوأ أنظمة الاستبداد في العالم، يمنع المؤيدين المخلصين بالحصانة ضد إساءة استخدام سلطة الدولة. ففي مصر مبارك، كان أولئك الذين نزلوا إلى الشوارع للتحريض على الإطاحة به هم الذين تعرضوا للاعتقال والتعذيب والقتل بالرصاص؛ أما أنصار مبارك والأشخاص الذين ظلوا في منازلهم في هدوء فلم يتعرضوا للاعتقال والتعذيب. وفي الولايات المتحدة، كان زعماء الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين، والشيوعيين، ونشطاء الحقوق المدنية ومناهضي الحرب هم الذين استهدفهم مراقبة هوفر، وليس المواطنون المهذبون الذين التزموا الصمت إزاء الظلم الاجتماعي.

لا ينبغي لنا أن نصطر إلى أن نكون مخلصين للعوي حتى نشعر بالأمان من مراقبة الدولة. ولا ينبغي لنا أن يكون ثمن الحصانة هو الامتناع عن المعارضة المثيرة للجدل أو الاستفزازية. ولا ينبغي لنا أن نرغب في مجتمع حيث يتم نقل الرسالة بأنك لن تُترك وشأنك إلا إذا قمت بنقل السلوك المتساهل والحكمة التعليدية لكاتب عمود مؤسسي.

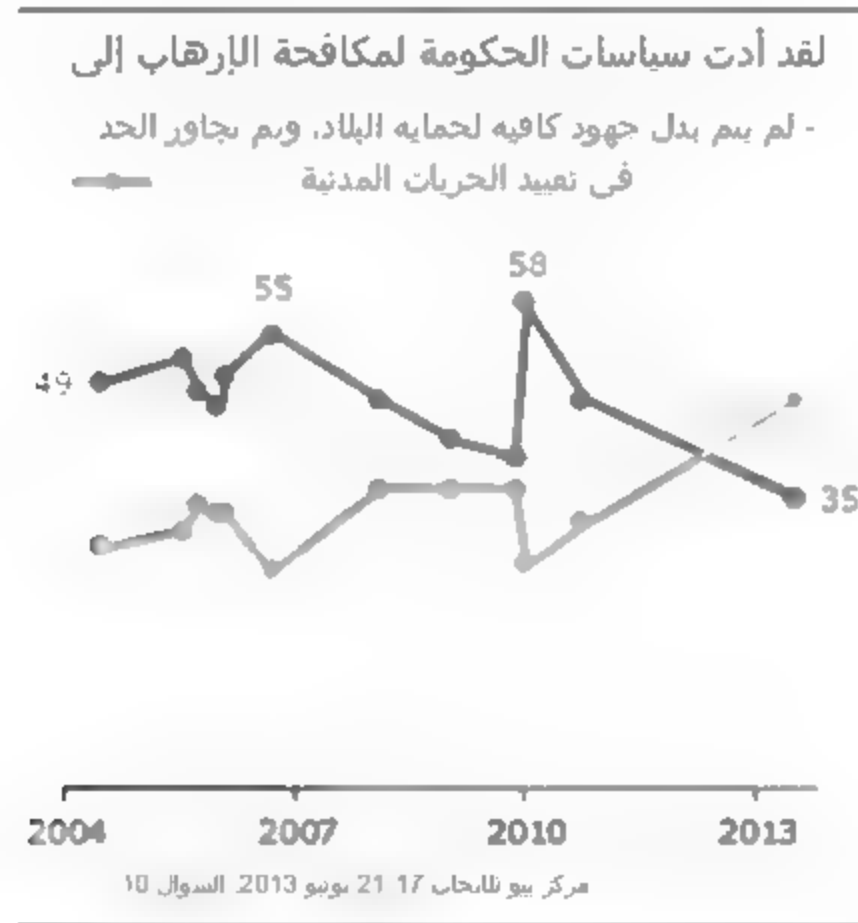
وعلاوة على ذلك، فإن الشعور بالحصانة الذي تشعر به مجموعة معينة في السلطة حالياً لا بد وأن يكون وهمياً. ويتضح هذا بوضوح عندما ننظر إلى الكيفية التي يشكل بها الانماعات الحزبية شعور الناس بمخاطر المراقبة الحكومية. وما يتبين لنا هو أن المشجعين بالأمس قد يتحولون بسرعة إلى معارضين اليوم.

في وقت الجدل حول التنصت الذي أجرته وكالة الأمن القومي في عام 2005، كان الليبراليون والديمقراطيون ينظرون بأغلبية ساحقة إلى برنامج المراقبة الذي تنفذه الوكالة باعتباره تهديداً. وكان جزء من هذا بطبيعة الحال من أشكال القرصنة الحزبية النموذجية: كان جورج دبليو بوش رئيساً ورأى الديمقراطيون في ذلك فرصة للإحاق الأذى السياسي به وحزبه. ولكن جرءاً كبيراً من خوفهم كان حقيقياً: لأنهم اعتبروا بوش خبثاً وخطيراً، فقد أدركوا أن المراقبة التي تقوم بها الدولة تحت سيطرته بشكل يهدد وأنهم على وجه الخصوص كانوا معرضين للخطر باعتبارهم معارضين سياسيين. وعلى هذا فقد كان لدى الجمهوريين وجهة نظر أكثر اعتدالاً أو دعماً لتصرفات وكالة الأمن القومي. وفي المقابل، تحول الديمقراطيون والقدميون في ديسمبر/كانون الأول 2013 إلى المدافعين الرئيسيين عن وكالة الأمن القومي.

ولقد عكست بيانات استطلاعات الرأي الكثيرة هذا التحول. ففي نهاية يوليو/تموز 2013، أصدر مركز بيو للأبحاث استطلاع رأي أظهر أن أغلبية الأميركيين لا يصدقون الدفاعات المقدمة لتبرير تصرفات وكالة الأمن القومي. وعلى وجه الخصوص، "يقول أغلبية الأميركيين – 56% – إن المحاكم الفيدرالية تفشل في توفير حدود كافية لبيانات الهاتف والإنترنت التي يجمعها الحكومة كجزء من جهودها لمكافحة الإرهاب". و"تعقد نسبة أكبر (70%) أن الحكومة تستخدم هذه البيانات لأغراض أخرى غير التحقيق في الإرهاب". وعلاوة على ذلك، "يعتقد 63% أن الحكومة تجمع أيضاً معلومات عن محتوى الاتصالات".

الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أن الأميركيين أصبحوا يعبرون الآن خطر المراقبة أكثر إثارة للقلق من خطر الإرهاب:

وبشكل عام، يقول 47% إن فلهم الأكبر بشأن سياسات الحكومة لمكافحة الإرهاب هو أنها ذهبت إلى أبعد مما ينبغي في تعسّد الحريات المدنية للعرد العادي، في حين يقول 35% إنهم أكثر قلقاً من أن السياسات لم تذهب إلى الحد الكافي لحماية البلاد. وهذه هي المرة الأولى في استطلاعات الرأي التي يعرب فيها عدد أكبر من الناس عن قلقهم بشأن الحريات المدنية مقارنة بالحماية من الإرهاب منذ طرح السؤال لأول مرة في عام 2004.



كانت بيانات استطلاعات الرأي هذه بمثابة أخبار جيدة لأي شخص يشعر بالقلق من الاستخدام المفرط إن سلطة الحكومة والمبالغة المزمّنة في التهديد الإرهابي. ولكن سلط الضوء على انعكاس واضح: الجمهوريون، الذين كانوا من المدافعين عن وكالة الأمن القومي، في عهد بوش، تم استبدالهم بالديمقراطيين بمجرد أن تم القضاء على نظام المراقبة. "خضع لسيطرة الرئيس أوباما، وهو أحد أعضائها. وعلى الصعيد الوطني، هناك مزيد من الدعم لبرنامج جمع البيانات الحكومي بين الديمقراطيين (57%)

"يوافقون) أكثر من بين الجمهوريين (44٪)".

وقد كشفت بيانات استطلاعات الرأي المماثلة التي نشرتها صحيفة واشنطن بوست أن المحافظين كانوا أكثر قلقاً بشأن تجسس وكالة الأمن القومي مقارنة بالليبراليين. فعندما سئلوا: "إلى أي مدى تشعر بالقلق، إن كان هناك أي قلق على الإطلاق، بشأن جمع وكالة الأمن القومي واستخدامها لمعلوماتك الشخصية؟"، أعرب 48% من المحافظين عن "قلقهم الشديد" مقارنة بنحو 26% فقط من الليبراليين. وكما لاحظ أساذ القانون أورين كير، فإن هذا يمثل بغيراً جوهرياً: "إنه تراجع مثير للاهتمام عن عام 2006، عندما كان الرئيس جمهورياً بدلاً من ديمقراطياً. في ذلك الوقت، وجد استطلاع رأي أحراره مركز بيو أن 75% من الجمهوريين يوافقون على مراقبة وكالة الأمن القومي، ولكن 37% فقط من الديمقراطيين يوافقون".

بوضح مخطط بيو التحول بوضوح:

تحولات حرية في وجهات النظر بشأن برامج المراقبة التي تنفذها وكالة الأمن القومي

رأى حول برامج المراقبة التي تنفذها وكالة الأمن القومي (انظر الجدول السابق لمعرفة الاختلافات في صياغة الأسئلة)

	يناير 2006		يونيو 2013	
	مقبول	غير مقبول	مقبول	غير مقبول
	%	%	%	%
الجميع	51	47	56	41
جمهوري	75	23	52	47
ديمقراطي	37	61	64	34
مستقل	44	55	53	44

مركز بيو للأبحاث 6-9 يونيو 2013. الأرقام معروضة على شكل نقاط. الاختلافات التي لا يعرفها/الفرص غير معروضة.

إن الحجج المؤيدة والمعارضة للمراقبة تتعلب على نحو صارخ، اسناداً إلى الحزب الحاكم. وقد أدان أحد أعضاء مجلس الشيوخ بشدة عملية جمع وكالة الأمن القومي لبيانات وصفية ضخمة في برنامج "دا إبرلي شو" في عام 2006 على النحو التالي:

لا أحتاج إلى الاستماع إلى مكالمات الهاكبة لمعرفة ما يفعله. فإذا كنت أعرف كل مكالمات هاتفيه أحرينها، فسوف أمكن من تحديد كل شخص يحدث إليه وسوف أستطيع أن أعرف على نطق حياتك الذي يسم بالدخل الشديد. والسؤال الحقيقي هنا هو: ماذا يفعلون بهذه المعلومات التي يجمعونها والتي لا علاقه لها بسطيم القاعدة؟ وهل ستق في الرئيس ونائب الرئيس الأميركي بأنهما يفعلان الشيء الصحيح؟ لا تقولوا على في هذا

وكان السناتور الذي هاجم جمع البيانات الوصفية بشده هو جو بايدن، الذي أصبح فيما بعد، بصفه نائبا للرئيس، حزرا من إدارة ديمقراطية طرحت على وجه التحديد نفس الحجج التي سخر منها ذات يوم.

إن النقطة المهمة هنا ليس مجرد أن العديد من الموالين الحزبيين منافقون بلا مبادئ ولا ينتمون إلى أي قناعات حقيقية بخلاف السعي إلى السلطة، على الرغم من أن هذا صحيح بالتأكيد. فالأمر الأكثر أهمية هو ما نكشفه مثل هذه التصريحات عن طبيعة الكيفية التي ينظر بها المرء إلى مراقبة الدولة. وكما هي الحال مع العديد من أشكال الظلم، فإن الناس على استعداد لجاهل الخوف من تجاوزات الحكومة عندما يعتقدون أن أولئك الذين يتولون السلطة هم خيرون وجدرسون بالثقة. فهم لا يعتبرون المراقبة خطيرة أو تستحق الاهتمام إلا عندما يدركون أنهم أنفسهم مهددون بها.

إنّ الووسع الجذري في السلطة يتم تقديمه بهذه الطريقة في كثير من الأحيان، من خلال إقناع الناس بأن هذه التوسعات تؤثر فقط على مجموعة محددة ومنفصلة. لقد أقنعت الحكومات منذ فترة طويلة السكان بغض الطرف عن السلوك القمعي من خلال دفع المواطنين إلى الاعتقاد، سواء كان ذلك صحيحاً أو خاطئاً، بأن بعض المهمشين فقط هم المستهدفون، وأن الجميع يمكنهم الرضوخ لهذا القمع أو حتى دعمه دون خوف من تطبيقه عليهم. وبغض النظر عن العيوب الأخلاقية الواضحة لهذا الموقف – فنحن لا نرفض العنصرية لأنها موجهة ضد أقلية، أو تجاهل الجوع على أساس أننا نسمع بإمدادات وفيرة من الغذاء – فإن هذا الموقف يكاد يكون دائماً مضللاً لأسباب براجماتية.

إن اللامبالاه أو الدعم من جانب أولئك الذين يعتمدون أنهم معفون من العقاب يسمحان على نحو ثابت بإساءة استخدام السلطة إلى ما هو أبعد كثيراً من نطاق تطبيقها الأصلي، حتى يصبح من المستحيل السيطرة على الإساءة كما سيحدث حتماً. وهناك أمثلة كثيرة لا تعد ولا تحصى، ولكن ربما كان أحدثها وأكثرها قوة هو استغلال قانون باريوت. فقد وافق الكونجرس بالإجماع تقريباً على زيادة هائلة في صلاحيات المراقبة والاحتجاز بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، مفتحاً بحجة مفادها أن القيام بذلك من شأنه أن يكشف عن الهجمات المستعبلية ويمنعها.

كان الإفراض الضمني هو أن هذه الصلاحيات سوف تستخدم في المعام الأول ضد المسلمين فيما
يتصل بالإرهاب – وهو النوسع الكلاسكي للسلطة الذي يفتصر على مجموعة معينة منخرطة في
نوع معين من الأعمال – وهو أحد الأسباب التي جعلت هذا الإجراء يحظى بدعم ساحق. ولكن ما حدث كان
مختلفاً تماماً: فقد تم تطبيق قانون باتريوت إلى ما هو أبعد كثيراً من غرضه الظاهري.
والواقع أنه منذ سنه، استخدم على نحو ساحق في قضايا لا علاقة لها على الإطلاق بالإرهاب أو الأمن
القومي. وكشفت مجله نيويورك أن بند "السلل والجسس" في القانون (الترخيص بتنفيذ أمر
تفتيش دون إخطار الهدف على الفور) استخدم في 1618 قضية معلقة بالمخدرات، و122 قضية
أخرى في 122 قضية أخرى في 122 قضية أخرى في 122 قضية أخرى في 122 قضية أخرى في
122 قضية أخرى في 122 قضية أخرى في 122 قضية أخرى في 122 قضية أخرى.

العضايا المرتبطة بالاحتيال، و15 قضية فقط تتعلق بالإرهاب.

ولكن بمجرد أن يتسلم المواطنون لسلطة جديدة، معتقدين أنها لا تؤثر عليهم، فإنها تصبح مؤسسة وشرعية ويصبح الاعتراض عليها مستحيلًا. والواقع أن الدرس المركزي الذي تعلمه فرانك نشرش في عام 1975 كان مدى الخطر الذي تشكله المراقبة الجماعية. ففي مقابلة مع برنامج "ميت ذا برس"، قال:

إن هذه العدرة يمكن أن تحول في أي وقت ضد الشعب الأميركي ولي سعى أي أميركي من الخصوصية، مثل العدرة على مرافقه كل شيء - المحادثات الهاتفية، والبرقيات، لا يهم. ولي يكون هناك مكان للاحياء وإذا تحولت هذه الحكومة إلى ولي... طاعبه فإن العدرة التكنولوجية التي منحها مجتمع الاستخبارات للحكومة قد يمكنها من فرض الطعاب الكامل، يكون هناك وسيلة للرد لأن أقصى الجهود الحثيثة للجمع بين هذه التكنولوجيات في مقاومة بعضها البعض في مسائل الحكومة. وهذه هي قدرة الحكومة على الاختباء.

في مقال كتبه في صحيفه نيويورك تايمز في عام 2005، لاحظ جيمس بامفورد أن التهديد الذي تشكله المراقبة الحكومية اليوم أشد خطورة مما كان عليه في سبعينيات القرن العشرين: "مع قيام الناس بالتعبير عن أفكارهم العميقة في رسائل البريد الإلكتروني، وكشف سجلاتهم الطبية والمالية على الإنترنت، والردود شبه بشكل مستمر على الهواتف المحمولة، فإن الوكالة لديها القدرة على الدخول إلى عمل الشخص تقريبًا".

إن مخاوف تشريش من أن أي قدرة على المراقبة "قد تتحول إلى الشعب الأميركي"، هي على وجه التحديد ما فعلته وكالة الأمن القومي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. فعلى الرغم من عملها بموجب قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية، وعلى الرغم من الحظر المفروض على التجسس المحلي والذي كان جزءاً لا يتجزأ من مهمة الوكالة منذ البداية، فإن العديد من أنشطة المراقبة التي تقوم بها تركز الآن على المواطنين الأميركيين على الأراضي الأميركية.

حتى في غياب الإساءة، وحتى إذا لم يتم استهداف الشخص شخصيًا، فإن دولة المراقبة إن كل هذا يلحق الضرر بالمجتمع والحرية السياسية بشكل عام. ولم يتحقق التقدم في الولايات المتحدة وغيرها من الدول إلا من خلال العدرة على تحدي السلطة والمعتقدات التقليدية وريادة طرق جديدة للتفكير والعيش. والجميع، حتى أولئك الذين لا يخطر ببالهم الدعوة إلى المعارضة أو النشاط السياسي، يعانون عندما يتم قمع هذه الحرية بسبب الخوف من المراقبة. ومع ذلك، أقر هندريك هيرتزبيرج، الذي قلل من أهمية المخاوف بشأن برامج وكالة الأمن القومي، بأن "الضرر قد وقع. والضرر مدني. والضرر جماعي. والضرر يلحق بينة الثقة والمساءلة التي تدعم المجتمع المفتوح والسياسة الديمقراطية".

إن مؤيدي المراقبة لا يقدمون في الأساس سوى حجة واحدة للدفاع عن المراقبة الجماعية: فهي لا تُنفَّذ إلا لوقف الإرهاب والحفاظ على سلامة الناس. والواقع أن استحضار التهديد الخارجي بشكل تكتيكي تاريخياً مفضلاً لإبقاء السكان خاضعين لسلطات الحكومة. ولقد بشرت حكومة الولايات المتحدة بخطر الإرهاب لأكثر من عقد من الزمان لتبرير مجموعة من الأفعال المنطرفة، من عمليات التسليم والعذيب إلى الاغتيالات وغزو العراق. ومنذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، كان المسؤولون الأميركيون يستخدمون كلمة "إرهاب" بشكل انعكاسي. وهي عبارة عن شعار ونكتك أكثر منها حجة فعلية أو مبرر مفعّل للعمل. وفي حالة المراقبة، تظهر الأدلة الساحقة مدى سخافة هذا التبرير.

إن الكثير من عمليات جمع البيانات التي نقوم بها وكالة الأمن القومي لا علاقة لها بالإرهاب أو الأمن القومي. إن أعراض انصالات شركة النفط البرازيلية العملاقة بتروراس أو التحسس على جلسات التفاوض في قمة اقتصادية أو استهداف الزعماء المنتخبين ديمقراطياً في الدول الحليفة أو جمع سجلات الاتصالات الخاصة بكل الأميركيين لا علاقة لها بالإرهاب. وبظراً للمراقبة الفعلية التي نقوم بها وكالة الأمن القومي فإن وقف الإرهاب بشكل ذريعة واضحة.

وعلاوة على ذلك، ثبت أن الحجج العائلة بأن المراقبة الجماعية تمنع المؤامرات الإرهابية – وهي الزعم الذي أطلقه الرئيس أوباما ومجموعة من الشخصيات المعنية بالأمن القومي – كاذبة. وكما أشارت صحيفة واشنطن بوست في ديسمبر/كانون الأول 2013، في مقال بعنوان "دفاعات المسؤولين عن برنامج وكالة الأمن القومي للاتصالات الهانفية ربما تتفكك"، أعلن قاض فيدرالي أن برنامج جمع البيانات الوصفية الهانفية "غير دستوري على نحو شبه مؤكد". وقال في سياق ذلك إن وزارة العدل فشلت في "الاستشهاد بحالة واحدة حيث نجح تحليل جمع البيانات الوصفية الجماعية لوكالة الأمن القومي في منع هجوم إرهابي وشيك".

وفي الشهر نفسه، خلصت اللجنة الاستشارية التي اختارها أوباما بنفسه (والتي تألف من نائب مدير سابق لوكالة الاستخبارات المركزية ومساعد سابق في البيت الأبيض، من بين آخرين، والتي اجتمعت لدراسة برنامج وكالة الأمن القومي من خلال الوصول إلى معلومات سرية) إلى أن برنامج البيانات الوصفية "لم يكن ضرورياً لمنع الهجمات وكان من الممكن الحصول عليه بسهولة في الوقت المناسب باستخدام أوامر [المحكمة] التقليدية".

ونقبت من الصحيفة مرة أخرى: "في شهادته أمام الكونجرس، أشاد [كت] ألكسندر بالبرنامج لمساعدته في الكشف عن العشرات من المؤامرات في الولايات المتحدة وخارجها"، لكن تقرير اللجنة الاستشارية "قلل بشدة من مصداقية تلك الادعاءات".

وعلاوة على ذلك، وكما ذكر أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيون رون وايدن، ومارك أودال، ومارتن هابيريش – وهم جميعاً أعضاء في لجنة الاستخبارات – بصراحته في صحيفته نيويورك تايمز، فإن جمع السجلات الهاتفية على نطاق واسع لم يعزز حماية الأميركيين من تهديد الإرهاب.

ولقد تم المبالغة إلى حد كبير في تقدير مدى فائدة برنامج جمع البيانات بالحملة. ولم ير حتى الآن أي دليل على أنه يوفر قيمة حقيقية وفريدة في حماية الأمن القومي. وعلى الرغم من طلبات المكررة، لم يقدم وكالة الأمن القومي أي دليل على أي حالة استخدم فيها الوكالة هذا البرنامج لمراجعته سجلات الهاتف التي لم يكن من الممكن الحصول عليها باستخدام أمر قضائي عادي أو تصريح طارئ.

دراسة أجرتها مؤسسته أميركا الجديدة الوسطية لاختبار صدق البيانات الرسمية وقد اتفقت مبررات جمع البيانات الوصفية بالجملة على أن البرنامج "كان" ولم يكن هناك أي تأثير ملموس على منع أعمال الإرهاب". وبدلاً من ذلك، وكما قال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في وقت سابق، وأشار المنشور إلى أنه في معظم الحالات التي تعطلت فيها المؤامرات، وجدت الدراسة أن "لقد قدمت أساليب إنفاذ القانون والتحقيق التقليدية الإرشادات أو الأدلة" "ليده العصية".

الواقع أن السجل سيئ للغاية. فلم يفعل نظام جمع كل المعلومات أي شيء لكشف تفجير ماراثون بوسطن عام 2012، ناهيك عن تعطيله. ولم يكشف عن محاولة تفجير طائرة نفاته فوق ديترويت في يوم عيد الميلاد، أو خطة تفجير ميدان تايمز، أو مؤامرة مهاجمة شبكة مترو الأنفاق في مدينة نيويورك = وكل هذه التفجيرات أحبطتها قوى الشرطة التقليدية أو المارة المنتهون. ومن المؤكد أنه لم يفعل أي شيء لوقف سلسلة عمليات إطلاق النار الجماعي من أوروبا إلى نيوهاون. واستمرت الهجمات الدولية الكبرى من لندن إلى مومباي إلى مدريد دون اكتشاف، على الرغم من تورط عشرات العملاء على الأقل.

وعلى الرغم من مراعاة وكالة الأمن القومي بالاستغلال، فإن المراقبة الشاملة لم تكن لمنح أجهزته الاستخبارات أدوات أفضل لمنع الهجوم على الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. وفي حديثه أمام لجنة الاستخبارات في مجلس النواب، قال كيث ألكسندر: "كنت أفضل كثيراً أن أكون هنا اليوم لمناقشة البرنامج بدلاً من محاولة شرح كيف فشلنا في منع وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول مرة أخرى". (وقد ظهرت نفس الحجة حرفياً في النقاط التي ناقشتها وكالة الأمن القومي مع موظفيها لاستخدامها في صد الأسئلة).

إن هذا التلميح ينطوي على إثارة الخوف والخداع إلى أقصى حد. وكما ذكرت شبكة سي إن إن، وقد أظهر محلل الأمن بيتر بيرغن أن وكالة المخابرات المركزية لديها تقارير متعددة عن مؤامرة القاعدة و"كمية كبيرة من المعلومات عن اثنين من الخاطفين وشركائهما" "الواجد في الولايات المتحدة"، وهو ما "لم تشاركه الوكالة مع أي جهة أخرى".

"الوكالات الحكومية حتى فات الأوان للقيام بأي شيء حال ذلك."

كما دحض لورانس رايت، الحبير في شؤون سطيم القاعدة في محلة نيويورك، اقتراح وكالة الأمن القومي بأن جمع البيانات الوصفية كان من الممكن أن يمنع هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، موضحاً أن وكالة الاستخبارات المركزية "حجبت معلومات استخباراتية بالغة الأهمية عن مكتب التحقيقات الفيدرالي، الذي سمع بالسلطة النهائية للتحقيق في الإرهاب في الولايات المتحدة والهجمات على الأميركيين في الخارج". ورغم أن مكتب التحقيقات الفيدرالي كان يوسعه أن يمنع هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول.

كان لدى الوكالة إدب بمراقبه كل مي يربط بسطم القاعدة في أمريكا وكان يوسعها بعفهم والسبب على هواتفهم واسساح حواسيبهم وقراءه رسائلهم الالكترونيه واسدعاء سجلاتهم الطبيه والسكنه وبطاقات الانتمان وكان لها الحق في طلب سجلات من شركات الهاتف عن أي مكالمات أجروها. ولم يكن هناك حاجة إلى برنامج لجمع البيانات الوصفية بل كان المطلوب هو التعاون مع الوكالات الفيدرالية الأخرى، ولكن لأسباب نافهه وعامصه اجترت تلك الوكالات إخفاء أدله حنوة عن المحققين الذين من المرجح أن يتجنبوا الهجمات.

كانت الحكومة تملك المعلومات الاستخباراتية اللازمة ولكنها فشلت في فهمها أو التصرف بناءً عليها. والحل الذي شرع فيه آنذاك - جمع كل شيء على نطاق واسع - لم يفعل شيئاً لإصلاح هذا الفسل.

مرارا وبكرارا، ومن زوايا متعددة، تم فصح اسحصار التهديد الإرهابي لسبرر المراقبه باعباره خدعه.

الواقع أن المراقبة الجماعية كانت لها آثار عكسية تماماً: فقد جعلت من اكتشاف الإرهاب ووقفه أكثر صعوبة. ولعد أشار النائب الديمقراطي راش هولت، وهو عالم فيزياء وأحد العلماء القلائل في الكونجرس، إلى أن جمع كل ما ينصل باتصالات الجميع لا يؤدي إلا إلى إخفاء المؤامرات الفعلية التي ينافشها الإرهابيون الفعليون. ومن المؤكد أن المراقبة الموجهة بدلاً من المراقبة العشوائية من شأنها أن تسفر عن معلومات أكثر دقة وفائدة. والواقع أن النهج الحالي بفرق وكالات الاستخبارات بكم هائل من البيانات إلى الحد الذي يجعلها عاجزة عن فررها على نحو فعال.

إلى جانب توفير قدر كبير جداً من المعلومات، فإن محططات المراقبه التي تنعذها وكالة الأمن القومي سهى إلى إن ما يزيد من ضعف البلاد هو جهود الوكالة لتجاوز أساليب التشفير التي تحمي المعاملات الشائعة-على الإنترنت مثل المعاملات المصرفية والسجلات الطبية والتجارة - مما ترك هذه الأنظمة مفبوحة للسسل من قبل الفراصنة وغيرهم من الكائنات المعادية.

أشار خبير الأمن بروس شنابر، في مقال له في مجلة أتلانتيك في يناير/كانون الثاني 2014، إلى خارج

إن المراقبة الشاملة ليست غير فعالة فحسب، بل إنها مكلفة للغاية... فهي تكسر قدراتنا النعفيه

إن أنظمة الأمن السيبراني أصبحت غير موثوقة، كما أصبحت بروتوكولات الإنترنت ذاتها غير موثوقة. إننا لا نخشى العنف الأسري فحسب؛ بل إننا نخشى أيضاً بقية العالم. فكلما اخترنا النصب على الإنترنت وتعتيات الاتصالات الأخرى، كلما قل أمنا من النصب من قبل الآخرين. إن الاحتيال الذي يواجهه ليس من عالم رقمي حيث يستطيع وكالة الأمن القومي أن تنصت وأحر حث لا يستطيع الوكالة أن تنصت، بل من عالم رقمي معرض للخطر أمام كل المهاجمين، وعالم رقمي آمن لكل المستخدمين.

ولعل أكثر ما يلفت الانتباه في هذا الاستغلال اللامحدود لتهديد الإرهاب هو المبالغة الواضحة في تقديره. ذلك أن خطر موت أي أميركي في هجوم إرهابي ضئيل للغاية، وأقل كثيراً من احتمالات الإصابة بصاعقه رعدية. وفي عام 2011، أوضح جون مولر، أستاذ جامعة ولاية أوهايو الذي كتب على نطاق واسع عن التوازن بين التهديد والمنافع في مكافحة الإرهاب، أن "عدد الناس في مختلف أنحاء العالم الذين يعلمهم إرهابيون من النمط الإسلامي، أو من يزعمون أنهم من تنظيم القاعدة، ربما لا يتجاوز بضعة مئات خارج مناطق الحرب. وهو في الأساس نفس عدد الناس الذين يموتون غرقاً في حوض الاستحمام كل عام". وذكر وكالة الأنباء ماكلانشي أن عدد المواطنين الأميركيين الذين ماتوا "بلا شك" في الخارج بسبب حوادث المرور أو الأمراض المعوية، "أكثر من عدد الذين ماتوا بسبب الإرهاب".

إن الفكرة القائلة بأننا يجب أن نفكك الحماية الأساسية لنظامنا السياسي من أجل إقامة دولة مراقبة شاملة من أجل هذا الخطر هي فمة اللاعقلانية. ومع ذلك، فإن المبالغة في التهديد تتكرر مراراً وتكراراً. قبل وقت قصير من دورة الألعاب الأولمبية لعام 2012 في لندن، اندلع الجدل حول الافتقار المفترض للأمن. فشلت الشركة المعاقدة لتوفير الأمن في تعيين عدد الحراس المطلوب بموجب العقد، وأصرت أصوات حادة من جميع أنحاء العالم على أن الألعاب كانت بالتالي عرضة لهجوم إرهابي.

بعد الألعاب الأولمبية الخالية من المشاكل، لاحظ سيفن والت في مجلة فورين بوليسي أن الصرخة كانت مدفوعة، كالمعاد، بالمبالغة الشديدة في التهديد. واستشهد بمعال كيبه جون مولر ومارك جي سنيوارب في مجلة الأمن الدولي، حيث قام المؤلفان بتحليل خمسين حالة من "المؤامرات الإرهابية الإسلامية" المزعومة ضد الولايات المتحدة، فقط ليخلصا إلى أن "كل مرتكبي هذه الهجمات تقريباً كانوا "غير أكفاء، وغير فعالين، وغير أذكاء، وأغبياء، وجهلاء، وغير منظمين، ومضللين، ومشوشين، وهواة، وأغبياء، وغير واقعيين، وأغبياء، وغير عقلانيين، وحمقى". واستشهد مولر وستيوارت بتصريحات جيلين كارل، نائب ضابط الاستخبارات الوطنية السابق في عهد أوباما. التهديدات العابرة للحدود الوطنية، الذي قال: "يجب أن نرى الجهاديين من منظور صغير، قابل، "إنهم خصوم متفرقون ويانسون"، وأشاروا إلى أن تنظيم القاعدة

"إن قدراتها أقل بكثير من رغباتها."

ولكن المشكلة تكمن في وجود عدد كبير للغاية من الفصائل القوية التي لديها مصلحة راسخة في الخوف من الإرهاب: الحكومة التي تسعى إلى تبرير أفعالها؛ وصناعات المراقبة والأسلحة التي تغرق في التمويل العام؛ والفصائل القوية الدائمة في واشنطن، التي تلتزم بتحديد أولوياتها دون أي تحدٍ حقيقي. وقد أوضح سنيفن والى هذه النقطة:

إن مولر وسنيوارت يعدران أن الاعاق على الأمن الداخلي (أي دون احتساب الحروب في العراق وأفغانستان) قد زاد بما يزيد على تريليون دولار منذ الحادي عشر من سبتمبر/اللول، على الرغم من أن خطر الموت في هجومات إرهابية محلي يبلغ نحو واحد في ثلاثة ملايين ونصف المليون سويًا. وباستخدام افتراضات محفظة ومهجة بقلده لتقسم المخاطر، يعدران أن هذه النفقات لكي تكون فعّالة من حيث التكلفة "كاتب لسطب ردع أو منع أو إحباط أو الحماية من 333 هجوماً صحمًا للعاه كان من الممكن أن سحج لولا ذلك كل عام". وأخيراً، يحشاش أن يكون هذا الشعور المبالغ فيه بالخطر قد "استوعبه" الناس الآن: فحتى عندما لا يبالغ الساسه و"خبراء الإرهاب" في بصحم الخطر، فإن عامه الناس ما زالوا يرون التهديد كبيراً ووشيكاً.

وبما أن الخوف من الإرهاب أصبح موضع استغلال، فقد نم التقليل بشكل كبير من المخاطر المؤكدة المترتبة على السماح للدولة بتشغيل نظام مراقبة سري ضخم.

وحتى لو كان التهديد الإرهابي على المستوى الذي تدعيه الحكومة، فإن هذا لا يبرر برامج المراقبة التي تنفذها وكالة الأمن القومي. ذلك أن القيم الأخرى غير السلامة الجسدية لا تقل أهمية عن ذلك على الأقل، بل إنها أكثر أهمية منه. وقد ترسخت هذه الحقيقة في النعافه السياسية الأميركية منذ نشأة الأمة، ولا تقل أهمية عن غيرها من البلدان.

إن الدول والأفراد يتخذون باستمرار خيارات تضع فيم الخصوصية، والحرية ضمناً، فوق أهداف أخرى، مثل السلامة الجسدية. والواقع أن الغرض الحقيقي من التعديل الرابع في دستور الولايات المتحدة يُلخص في حظر بعض أفعال الشرطة، حتى وإن كانت قد تؤدي إلى الحد من الجريمة. وإذا كان يوسع الشرطة إباحام أي منزل دون إذن قضائي، فقد يصبح من السهل العبض على القيلة والمغنصين والخاطفين. وإذا سُمح للدولة بوضع أجهزة مراقبة في منازلنا، فمن المرجح أن تنخفض معدلات الجريمة بشكل كبير (وهذا ينطبق بالتأكيد على عمليات سرقة المنازل، ولكن أغلب الناس سوف ينفرون من هذا الاحتمال). وإذا سُمح لمكتب التحقيقات الفيدرالي بالاستماع إلى محادثاتنا ومصادره اتصالاتنا، فمن الممكن أن تتمكن من منع وحل مجموعة واسعة من الجرائم.

ولكن الدسور كُتب لمنع مثل هذه الغزوات التي لا تشر أي شبهات من جانب الدولة. ومن خلال وضع حد لمثل هذه الأفعال، فإننا نسمح عن علم باحتمالية وقوع جرائم حرب.

ولكننا نرسم هذا الخط على أية حال، فنعرض أنفسنا لدرجات أعلى من الخطر، لأن السعي إلى السلامة الجسدية المطلقة لم يكن قط أولويتنا المجتمعية الشاملة الوحيدة.

إن العيمه الأساسية التي نوليها لحياتنا الشخصية - "أشخاصنا، ومنازلنا، وأوراقنا، وممتلكاتنا" - هي إبعاد الدولة عن عالمنا الخاص - كما بنص على ذلك التعديل الرابع من الدستور الأميركي. ونحن نفعل هذا على وجه التحديد لأن هذا العالم يشكل بوتقة العديد من الصفات المرتبطة عادة بجودة الحياة - الإبداع، والاستكشاف، والحميمية.

إن التخلي عن الخصوصية في سبيل السعي إلى السلامة المطلقة يشكل ضرراً كبيراً على نفسية الفرد وحياته الفرد، كما يشكل ضرراً كبيراً على الثقافة السياسية السليمة. فبالنسبة للفرد، تعني السلامة أولاً حياة من الشلل والخوف، وعدم ركوب سيارة أو طائرته، وعدم الانخراط في أي نشاط ينطوي على مخاطر، وعدم موازنه جودة الحياة على حساب الكم، ودفع أي ثمن لتجنب الخطر.

إن إثاره الخوف من الأمور التي يفصلها المسؤولون على وجه التحديد لأن الخوف يبرر بشكل مفعن توسيع السلطة وبغليص الحقوق. ومنذ بداية الحرب ضد الإرهاب، كان الأميركيون يُعال لهم مراراً وبكراراً إنهم لابد وأن يتخلوا عن حقوقهم السياسية الأساسية إذا كانوا يريدون أن يكون لديهم أي أمل في تجنب الكارثة. على سبيل المثال، قال رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ باب روبرنس: "أنا من أشد المؤيدين للتعديل الأول، والتعديل الرابع، والحريات المدنية. ولكنك لا تمنع بأي حريات مدنيه إذا كنت ميئاً". كما أصدر السيناتور الجمهوري جون كورنين، الذي ترشح لإعادة انتخابه في تكساس بفيديو يظهر فيه وهو رجل قوي يريد في بيعة رعاه البقر، ترنيمة جبانة لصالح التخلي عن الحقوق: "لا ينبغي لأي من حقوقك المدنية أن تضيق إذا لم تكن ميئاً".

إن الحريات مهمة للغاية بعد الموت". ثم أضاف راش ليمبو، مذيع البرامج الحوارية الإذاعية، إلى حديثه، فأظهر جهله التاريخي عندما سأل جمهوره الغفير: "منى كانت آخر مرة سمعتم فيها رئيساً يعلن الحرب على أساس أننا لابد وأن نحمل حرياتنا المدنية؟ لا أستطيع أن أفكر في مثل هذا الموقف... إن حرياتنا المدنية لا قيمة لها إذا كنا أمواتاً! وإذا كنت ميئاً وتدفع زهور الأقحوان إلى الأعلى، وإذا كنت تمتص التراب داخل نعش، فهل تعرف قيمة حرياتك المدنية؟ لا شيء على الإطلاق".

إن الشعب والدولة التي تحترم السلامة الجسدية فوق كل القيم الأخرى سوف يتخلى في نهاية المطاف عن حريتها ونقر أي سلطه نستولي عليها السلطة في مقابل الوعد بالأمن الكامل، مهما كان وهمياً. ولكن السلامة المطلقة في حد ذاتها وهمية، يسعى إليها الناس ولكنهم لا يحصلون عليها أبداً. والسعي إلى ذلك يحط من قدر أولئك الذين لا يستطيعون أن يحظوا بالحماية الكاملة.

المشاركة فيها وكذلك أي أمة يتم تعريفها بها.

إن الخطر الذي تشكله الدولة التي يدير نظام مراقبة سري ضخم أصبح أشد خطورة الآن من أي وقت مضى في التاريخ. ففي حين أصبحت الحكومة، من خلال المراقبة، تعرف المزيد والمزيد عما يفعله مواطنوها، فإن مواطنها أصبحوا يعرفون أقل وأقل عما يفعله حكومتهم، حيث تحميها حدران من السرية.

من الصعب المبالغة في مدى تأثير هذا الوضع بشكل جذري على الدساتير المحددة إن نظرية بانوبيكون التي صُممت لمنح السلطات سلطة لا تعبل الطعن، كانت تستند إلى هذا الانعكاس على وجه التحديد: "إن جوهرها"، كما كتب بينثام، يكمن في "مركزية موقف المفش" جيباً إلى جنب مع "أكثر الوسائل فعالية للرؤية دون أن يرى المرء".

في الديمقراطية السلمية، يكون العكس صحيحاً. فالديمقراطية تتطلب المساواة وموافقة المحكومين، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان المواطنون على علم بما يجري باسمهم. والافتراض هنا هو أنهم، باستثناءات نادرة، سوف يعرفون كل ما يفعله المسؤولون السياسيون، ولهذا السبب يطلق عليهم اسم الموظفين العموميين، الذين يعملون في القطاع العام، وفي الخدمة العامة، لصالح الهيئات العامة. وعلى العكس من ذلك، فإن الافتراض هنا هو أن الحكومة، باستثناءات نادرة، لن تعرف أي شيء عما يفعله المواطنون الملتمزمون بالقانون. ولهذا السبب نطلق على أنفسنا اسم الأفراد الخاصين، الذين يعملون بصفنا الخاصة. والشفافية هي لأولئك الذين يؤدون الواجبات العامة ويمارسون السلطة العامة. أما الخصوصية فهي للجميع.

السلطة الرابعة

إن إحدى المؤسسات الرئيسية التي تركز نفسها ظاهرياً لمراقبة وضبط إساءة استخدام سلطة الدولة هي وسائل الإعلام السياسية. وتتلخص نظرية "السلطة الرابعة" في ضمان شفافية الحكومة وتوفير الضوابط على التجاوزات، والتي تعد المراقبة السرية لشعوب بأكملها من بين أكثر الأمثلة تطرفاً. ولكن هذا الضبط لا يكون فعالاً إلا إذا تصرف الصحفيون بشكل عدائي تجاه أولئك الذين يمارسون السلطة السياسية. وبدلاً من ذلك، تخلت وسائل الإعلام الأميركية في كثير من الأحيان عن هذا الدور، وأصبحت خاضعة لمصالح الحكومة، بل إنها تضخم رسالتها بدلاً من التدقيق فيها وتنفيذ أعمالها القذرة.

وفي هذا السياق، كنت أعلم أن العداء الإعلامي تجاه تقارير عن قضية سنودن كان شديداً.

كان انكشف عن المعلومات أمراً حتمياً ففي السادس من يونيو/حزيران، وهو اليوم التالي لسر أول معال عن وكالة الأمن القومي في صحيفته نيويورك تايمز.

وأشارت صحيفة الغارديان، إلى إمكانية إجراء تحقيق جنائي.

"بعد الكتابة بشكل مكثف، وحتى بشكل مهووس، لسنوات عن مراقبة الحكومة

وملاحقه الصحفيين، وضع جلين جرينوالد نفسه فجأة في موقف مباشر

تقاطع هاتين القضيتين، وربما في مرمى النيران الفيدرالية

"المدعون العامون"، هذا ما أعليه الصحيفة في ملف شخصي عني. وأضافت أن تقارير عن وكالة الأمن القومي،

"ومن المتوقع أن يشر تحقيقاً من وزارة العدل، التي أجرت تحقيقاً في الأمر".

"طاردوا المسربين بعوه". استشهد الملف الشخصي بالمحافظ الجديد غابرييل

شونفيلد من معهد هيدسون، الذي طالما دعا إلى مقاضاة

الصحافيون الذين نشروا معلومات سرية، وصفوني بـ "الشخصية المهنية للغاية".

"المدافع عن أي نوع من أنواع العداء لأمركا مهما كان متطرفاً".

الدليل الأكثر وضوحاً على نوايا التايمز جاء من الصحفي

أندرو سوليفان، الذي نُقل عنه في نفس الملف الشخصي قوله، "بمجرد دخولك إلى

"في المناقشة مع [جرينوالد]، قد يكون من الصعب الحصول على الكلمة الأخيرة،" و"أعتقد أنه

"لا أعرف الكثير عن معنى حكم بلد أو إدارة حرب". متزعج من

استخدام تعليقاه خارج السياق، أرسل لي أندرو لاحقاً بهادله الكامل مع

مراسلة صحيفة التايمز ليزلي كوفمان، والتي تضمنت الثناء على عملي الذي

لقد اخبرت الصحيفة بشكل ملحوظ حذف هذه المعلومات. ولكن ما كان أكثر أهمية هو النص الأصلي

الأسئلة التي أرسلها كوفمان إليه:

- "من الواضح أنه كان لديه آراء قوية، ولكن كيف هو كصحفي؟ هل هو حدير بالنعم؟ هل هو صادق؟ هل يعبس أحوال بدقه؟ هل يصف مواقفك بدقه؟ أم أنه مدافع عنك أكثر من كونه صحفياً؟"
- "يقول إنك صديق، هل هذا صحيح؟ اشعر انه معرل إلى حد ما ولديه آراء مسدده تجعل من الصعب الحفاظ على الأصدقاء، ولكن قد يكون محطناً."

أما السؤال الثاني الذي طرحته، والذي يتعلق بشخصيتي "الانطوائية" التي تجعلني أجد صعوبة في الحفاظ على الأصدقاء، فكان أكثر أهمية من السؤال الأول. ذلك أن تشويه سمعة الرسول بأعباره شخصاً غير مناسب لتشويه سمعة الرسالة بشكل حيله قديمة عندما يتعلق الأمر بالإبلاغ عن المخالفات، وهي حيلة ناجحة في كثير من الأحيان.

لقد برزت محاولات تشويه سمعتي الشخصية بشكل كامل عندما تلعت رسالة إلكترونية من مراسل لصحيفة نيويورك ديلي نيوز. قال إنه يحقق في جوانب مختلفة من ماضي، بما في ذلك الديون، والمسؤولية الضريبية، والشراكة في شركة توزيع أفلام الفيديو للبالغين من قبل شركة خاصة كنت أملك أسهماً فيها قبل ثماني سنوات. ولأن صحيفة ديلي نيوز هي صحيفة شعبية تاجر غالباً في الفساد الشخصي، فقد فررت عدم الرد؛ لم يكن هناك سبب لحذب المزيد من الاهتمام إلى هذه القضية. القضايا التي أثارها.

ولكن في نفس اليوم، تلعت رسالة إلكترونية من مراسل صحيفة نيويورك تايمز، مايكل شميت، الذي أبدى اهتمامه أيضاً بالكتابة عن ديوني الضريبية السابقة. والواقع أن الكيفية التي علمت بها الصحفيان في وقت واحد بمثل هذه التفاصيل الغامضة كانت لغزاً محيراً، ولكن من الواضح أن صحيفة نيويورك تايمز قررت أن ديوني السابقة تستحق التغطية الإخبارية حتى برغم رفضها تقديم أي مبرر لتبرير هذا.

كانت هذه القضايا نافهة بكل وضوح وكانت تهدف إلى تشويه السمعة. وفي النهاية لم نشر صحيفة التايمز القصة، على عكس صحيفة ديلي نيوز، التي تضمنت حتى تفاصيل عن نزاع نشب بيني وبينها في المبنى السكني الذي أسكن فيه قبل عشر سنوات بسبب ادعاء مفاده أن كلبتي تجاوز الحد الأقصى للوزن المسموح به بموجب لوائح الملكية المشتركة.

ورغم أن حملة الشهير كانت متوقعة، فإن الجهود الرامية إلى إنكار وضعي كصحافي لم تكن موفقة، وكانت لها عواقب وخيمة محتملة. ومرة أخرى، بدأت هذه الحملة من قبل صحيفة نيويورك تايمز، في تقريرها الصحفي الصادر في السادس من يونيو/حزيران أيضاً. وفي العنوان الرئيسي، بذلت الصحيفة قصارى جهدها لتخصيص عنوان غير صحفي لي: "مدون يركز على المراقبة، في قلب نعاش". ورغم سوء العنوان، فإن العنوان الأصلي على الإنترنت كان أسوأ: "ناشط مناهض للمراقبة في قلب تسريب جديد".

وانتقدت مارجريت سوليفان، رئيسة تحرير الصحيفة، العنوان قائلة:

لقد وجدت أن هذا "رفض". وأضافت: "لا يوجد خطأ في أن نكون مدونًا، بالطبع، أنا مدون أيضًا. ولكن عندما تستخدم المؤسسة الإعلامية هذا المصطلح، يبدو الأمر وكأنها نعول بطريقة ما: "أنت لست واحدًا منا تمامًا".

ولقد استمرت المقالة مراراً وتكراراً في وصفي بوصفي شخصاً آخر غير "الصحفي" أو "المراسل". فقد أعلنت أنني "محام ومدون منذ فترة طويلة" (لم أمارس المحاماة منذ ستة أعوام، وعملت لسنوات ككاتب عمود في وكالات أنباء كبرى، فضلاً عن نشر أربعة كتب). ويقدر ما تصرف "كصحفي" فإن تجربتي كانت "غير عادية"، ليس بسبب "آرائي الواضحة" ولكن لأنني "نادرًا ما كنت أقدم تقارير إلى محرر".

ثم دخلت وسائل الإعلام في جدال حول ما إذا كنت في الواقع "صحافياً" أم شيئاً آخر. وكان البديل الأكثر شيوعاً هو "ناشط". ولم يكلف أحد نفسه عناء تعريف أي من هذه الكلمات، بل اعتمد بدلاً من ذلك على عبارات مبذلة غير واضحة، كما نفعل وسائل الإعلام عادة، وخاصة عندما يكون الهدف هو شيطنة الآخرين. وبعد ذلك، أصبح هذا الوصف الفارغ الفافه يُطلق بشكل روتيني.

ولقد كان لهذا البصيف أهمية حقيقية على عدة مستويات. فمن ناحية، يؤدي إرالة صفة "الصحفي" من على هذا النحو إلى تعليق شرعية البغطية الإعلامية. فضلاً عن ذلك فإن تحويلي إلى "ناشط" قد يربط عليه عواقب قانونية - أي جنائية. فهناك حماية قانونية رسمية وغير مكتوبة تُوفّر للصحفيين لا تتوفر لأي شخص آخر. ففي حين يُعَدّ نشر أسرار الحكومة أمراً مشروعاً بشكل عام، على سبيل المثال، فإن هذا ليس هو الحال بالنسبة لأي شخص يصرف بأي صفة أخرى.

إن أولئك الذين روجوا لفكرة أنني لست صحافياً - على الرغم من أنني كنت أكتب لصالح إحدى أقدم وأكبر الصحف في العالم الغربي - كانوا يسهلون على الحكومة تجريم تقاريري. وبعد أن أعلنتني صحيفة نيويورك تايمز "ناشطاً"، أفر سوليفان، المحرر العام، بأن "هذه الأمور اكتسبت أهمية أكبر في المناخ الحالي، وقد يكون حاسمة بالنسبة للسيد جرينوالد".

كان التلميح إلى "المناخ الحالي" اختصاراً لجدالين رئيسيين اجتاحا واشنطن بشأن معاملة الإدارة للصحفيين. كان الجدل الأول يتعلق باستحواذ وزارة العدل سراً على رسائل البريد الإلكتروني وسجلات الهاتف لمراسلي ومحرري وكالة أسوشيتد برس لمعرفة مصدرهم للقصة.

أما الحادث الثاني الأكثر بطرفاً فقد تعلق بجهود وزارة العدل لمعرفة هوية مصدر آخر سرب معلومات سرية. وللقيام بذلك، قامت وزارة العدل بتسريب معلومات سرية إلى مصدر آخر.

قدمت وزارة الخارجية الأمريكية طلباً إلى المحكمة الفيدرالية للحصول على أمر قضائي لفراءة رسائل البريد الإلكتروني لرئيس مكتب قناة فوكس نيوز في واشنطن جيمس روزن.

في طلب الحصول على مذكرة التوقيف، وصف محامو الحكومة روزن بأنه "متآمر مشارك" في جرائم المصدر بحكم حصوله على مواد سرية. وكانت الإفادة صادمة، لأن "أي صحفي أميركي لم تتم معاضاته قط بسبب جمع ونشر معلومات سرية، وعلى هذا فإن اللغة المستخدمة أبارت احتمال أن إدارة أوباما كانت تتخذ إجراءات صارمة ضد تسريب المعلومات إلى مستوى جديد".

إن السلوك الذي استشهدت به وزارة العدل لتبرير تصنيف روزن كـ "متآمر مشارك" - العمل مع مصدره للحصول على وثائق، ووضع "خطة اتصال سرية" للحدث دون اكشافه، و"استخدام الإطراء واللعب على غرور [مصدره] وأناه" لإفناعه بتسريب المعلومات - كانت كل الأشياء التي يفعلها الصحفيون الاستقصائيون بشكل روتيني.

وكما قال المراسل المخضرم في واشنطن أوليفيه نوكس، فإن وزارة العدل "اتهمت روزن بانتهاك قانون مكافحة الجنس من خلال سلوكه الذي وصفه الوكيل نفسه في إفادة خطية بأنه يقع ضمن حدود التقارير الإخبارية التقليدية". إن النظر إلى سلوك روزن باعتباره جناية يعني تجريم الصحافة نفسها.

ولعل هذه الخطوة كانت أقل إثارة للدهشة مما كان من الممكن أن تكون عليه، نظراً للسياق الأوسع للهجمات التي شنها إدارة أوباما على المبلغين عن المخالفات والمصادر. ففي عام 2011، كشفت صحيفة نيويورك تايمز أن وزارة العدل، في محاولتها العثور على مصدر كتاب كيه جيمس رايزن، "حصلت على سجلات واسعة النطاق عن مكالماته الهاتفية، وموارده المالية، وسجلات سفره"، بما في ذلك "سجلات بطاقات الائتمان والبنك وسجلات معينة لسفره بالطائرة، وثلاثة تقارير انتمائه تسرد حساباته المالية".

كما حاولت وزارة العدل إجبار رايزن على الكشف عن هويته مصدره، مع احتمال سجنه إذا رفض الكشف عن هويته. وقد شعر الصحفيون في مختلف أنحاء البلاد بالفرح إزاء المعاملة التي تلقاها رايزن: فإذا كان أحد أكثر الصحفيين الاستقصائيين مهارة واحترافاً وحظاً بالحماية المؤسسية قد يتعرض لمثل هذا الهجوم العنيف، فإن أي صحفي آخر قد يتعرض له أيضاً.

ولقد استجاب العديد من العاملين في الصحافة لهذا الأمر بقلق. فقد أشار أحد المقالات النموذجية في صحيفة يو إس إيه توداي إلى أن "الرئيس أوباما يجد نفسه في مواجهة اتهامات بأن إدارته شنت حرباً على الصحفيين فعلياً"، واستشهد بقول جوش ماير، مراسل الأمن القومي السابق في صحيفة لوس أنجلوس تايمز: "هناك خط أحمر لم تتجاوزه أي إدارة أخرى من قبل، وقد انتهكت إدارة أوباما هذا الخط الأحمر".

في مقال نشره مجلة "ذا نيو ريبابليك"، حذرت جين ماير، المراسلة الاستقصائية التي حظي بإعجاب واسع في مجله "نيويورك"، من أن استهداف وزارة العدل في عهد أوباما للمبلغين عن المخالفات كان بمثابة هجوم على الصحافة نفسها: "إنه عائق كبير أمام التغطية الإعلامية، وبالتالي فإن الترويج لسفوفاً بما فيه الكفاية، بل إنه أشبه بجميع العملية برمتها في طريق مسدود".

لقد دفع هذه الحالة لجهة حماية الصحفيين، وهي منظمة دولية تراقب الهجمات على الحريات الصحفية من قبل الدولة، إلى إصدار أول تقرير لها على الإطلاق عن الولايات المتحدة. وقد حصل التقرير، الذي كتبه ليونارد داووني جونور، رئيس التحرير التنفيذي السابق لصحيفة واشنطن بوست، والذي صدر في أكتوبر/تشرين الأول 2013، إلى ما يلي:

... إن حرب الإدارة على اسريبات وغيرها من الجهود للسطر على المعلومات هي الأكثر عدوانية ضد إدارة نيكسون - إن الصحافيين
الثلاثين ذوي الخبرة في واشنطن الذين يعملون في مجموعته مسوعة من المؤسسات الإخبارية والذين يمت
هذا التقرير لم يتذكروا أي سابعة. ... معابلهم من أجل

لقد امتدت الديناميكية إلى ما هو أبعد من الأمن القومي لتشمل، كما قال أحد رؤساء المكاتب، جهداً "لإحباط التقارير المتعلقة بالمساءلة عن الوكالات الحكومية".

لقد أصبح الصحافيون الأميركيون، الذين ظلوا لسنوات طويلة معجيين بباراك أوباما، يتحدثون عنه الآن على هذا النحو: بأعياره تهديداً خطيراً لحريات الصحافة، والزعيم الأكثر فمعاً في هذا الصدد منذ ريتشارد نيكسون. وكان هذا تحولاً ملحوظاً بالنسبة لسياسي وصل إلى السلطة وهو يتعهد بأن يكون "الإدارة الأكثر شفافية في تاريخ الولايات المتحدة".

ولإخماد الفضيحة المتنامية، أمر أوباما المدعي العام إريك هولدر بقاء ممثلي وسائل الإعلام ومراجعة القواعد التي تحكم معاملة وزارة العدل للصحفيين. وزعم أوباما أنه "منزعج من احتمال أن تؤدي التحقيقات في تسريبات الأخبار إلى تثبط الصحافة الاستقصائية التي بحاسب الحكومة". - وكأنه لم يشرف على خمس سنوات من هذا النوع من الاعتداءات على عمله جمع الأخبار.

في جلسته استماع بمجلس الشيوخ في السادس من يونيو/حزيران 2013 (في اليوم التالي لنشر أول تقرير عن وكالة الأمن القومي في صحيفته الغارديان) تعهد هولدر بأن وزارة العدل لن تلاحق قضائياً "أي صحفي بسبب قيامه بعمله". وأضاف أن هدف وزارة العدل يتلخص ببساطة في "تحديد وملاحقة المسؤولين الحكوميين الذين يعرضون الأمن القومي للخطر من خلال انتهاك قسمهم، وليس استهداف أعضاء الصحافة أو تثبطهم عن القيام بعملهم الحيوي". وعلى مستوى ما، كان هذا تطوراً مرحباً به: فقد كانت الإدارة

من الواضح أن هولدر شعر بقدر كاف من ردود الفعل العنيفة لخلق مظهر على الأقل من التعامل مع حرية الصحافة. ولكن كان هناك ثغرة ضخمة في تعهد هولدر: فقد قررت وزارة العدل، في قضية روزن من فوكس نيوز، أن العمل مع مصدر ما "لسرقة" معلومات سرية أمر يتجاوز نطاق "وظيفة المراسل". وبالتالي فإن ضمان هولدر يعتمد على وجهة نظر وزارة العدل فيما يتصل بمفهوم الصحافة وما يتجاوز حدود التقارير الإخبارية المشروعة.

وعلى هذه الخلفية، كانت الجهود التي بذلها بعض الشخصيات الإعلامية لطرد "الصحافة" – والإصرار على أن ما كنت أفعله كان "شائطاً"، وليس تقريراً صحفياً، وبالتالي فهو إجرامي – خطيرة محتملة.

لقد جاءت أول دعوة صريحة لمحاكمتي من جانب عضو الكونجرس الجمهوري عن نيويورك بيتر كينج، الذي شغل منصب رئيس اللجنة الفرعية لمكافحة الإرهاب في مجلس النواب، والذي عقد جلسات استماع مكارثية حول التهديد الإرهابي الذي يشكله "الداخل" المجتمع المسلم الأميركي (ومن عجب المفارقات أن كينج كان مؤيداً قديماً للجيش الجمهوري الأيرلندي). وقد أكد كينج لشبكة سي إن إن أندرسون كوبر أن المراسل الذين يعملون على تقارير وكالة الأمن القومي لابد وأن يعرضوا للمحاكمة "إذا علموا طوعاً أن هذه معلومات سرية وخاصة عن شيء بهذا الحجم". وأضاف: "أعتقد أن هناك التزاماً أخلاقياً وقانونياً ضد أي مراسل بكشف عن شيء من شأنه أن يعرض الأمن القومي للخطر إلى هذا الحد".

وأوضح الملك لاحقاً على قناة فوكس نيوز أنه كان يتحدث عني على وجه التحديد:

إني أحدث عن جرينوالد... فهو لم يكف بالكشف عن هذه المعلومات، بل قال إنه يمتلك أسماء عملاء وممتلكات تابعة لوكاله الاستخبارات المركزي في مختلف أنحاء العالم، وهم يهددون بالكشف عن هذه المعلومات وفي المرة الأخيرة التي حدث فيها ذلك في هذا البلد، شهدنا معيل رئيس محطته تابعة لوكاله الاستخبارات المركزي في نيويورك... وأعتقد أن [ملاحقة الصحفيين] لابد وأن يكون محدده للعامة، واستغاية للعامة، ولا سلك أنها استغاية بادر للعامة ولكن في هذه الحالة، عندما يكشف شخص ما أسراراً كهذه ويهدد بكشف المزيد منها، فلا بد من اتخاذ إجراءات قانونية ضده.

إن تهديدي بالكشف عن أسماء عملاء وكالة الاستخبارات المركزية وأصولها كان مجرد بلعيق. ومع ذلك، فبحث نصريحانه الباب على مصراعيه، وزاد المعلنون من حدة الجدل. فقد دافع مارك تيسن من صحيفة واشنطن بوست، وهو كاتب سابق لخطابات بوش كتب كتاباً يبرر برنامج العذيب الأميركي، عن كينج تحت عنوان "نعم، نشر أسرار وكالة الأمن القومي جريمة". وانهمني بـ "انتهاك المادة 18 من قانون الولايات المتحدة 798، التي تجعل نشر معلومات سرية بكشف عن النشفيير الحكومي أو استخبارات الاتصالات عملاً إجرامياً"، وأضاف: "لقد انتهك جرينوالد هذا القانون بوضوح (كما فعلت صحيفة واشنطن بوست، في هذا الصدد، عندما نشرت تفاصيل سرية عن وكالة الأمن القومي).

"من برنامج PRISM التابع لوكالة الأمن القومي."

لقد ذهب آلان ديرشويتز إلى قناة سي إن إن ليعلم: "إن عرينوالد - في نظري - ارتكب جريمة جنائية بكل وضوح". ورغم أنه معروف بأنه مدافع عن الحريات المدنية وحريات الصحافة، إلا أن ديرشويتز قال إن تقاريره "لا تقرب من حدود الإجرام - بل إنها تقع في قلب عالم الإجرام".

انضم إلى هذه الجوفه المنامية الجنرال مايكل هابدن، الذي قاد وكالة الأمن القومي ثم وكالة الاستخبارات المركزية في عهد جورج دبليو بوش، ونفذ برنامج التنصت غير القانوني الذي تنفذه الوكالة دون إذن قضائي. وكب هابدن على موقع سي إن إن: "من المرجح أن ثبت إدوارد سنودن أنه أكثر المسربين تكلفه للأسرار الأمريكية في تاريخ الجمهورية"، ثم أضاف أن "جلس جرينوالد يسحق وصف وزارة العدل بأنه مآمر أكثر من جيمس روزن الذي كان من نصيب فوكس نيوز".

في البداية، كان الأمر محصوراً إلى حد كبير في شخصيات اليمين التي كان من المتوقع أن تنظر إلى الصحافة باعتبارها جريمة، ولكن مجموعة الأصوات التي أثارت مسأله الملاحقة القضائية تمت خلال ظهور سي إن إن السمعة الآن في برنامج Meet the Press.

ولقد أشاد البيت الأبيض ببرنامج "لقاء الصحافة" باعتباره مكاناً مريحاً للشخصيات السياسية في واشنطن وغيرها من النخب لإبصار رسالهم دون أي تحيز يذكر. وقد أشادت كاثرين مارتين، مديرة الاتصالات لدى نائب الرئيس السابق ديك تشيني، بالبرنامج الأسبوعي الذي نبته شبكة إن بي سي، ووصفته بأنه "أفضل صيغة لدينا" لأن تشيني كان قادراً على "النحيم في الرسالة". وقالت إن إشراك نائب الرئيس في برنامج "لقاء الصحافة" كان "تكبيراً كبيراً ما استخدمناه". والواقع أن مقطع فيديو لمقدم البرنامج، ديفيد جريجوري، على خشبة المسرح في حفل عشاء مراسلي البيت الأبيض، وهو يرقص بشكل محرج ولكن بحماس خلف كارل روف وهو يغني الراب، انتشر على نطاق واسع لأنه يرمز بوضوح إلى ماهية البرنامج: مكان حيث يتم تضخيم القوة السياسية وإطرائها، حيث لا يُسمع إلا الحكمة التقليدية الأكثر رصانة، وحيث لا يُسمح إلا بأضيق نطاق من وجهات النظر.

لقد دُعيت للظهور في البرنامج في اللحظة الأخيرة، ولم يكن ذلك إلا بسبب الضرورة. فقبل ساعات قليلة، انشرب أخبار مغادرة سنودن لهونغ كونغ وانتقاله على متن طائرة إلى موسكو، وهو يحول درامي في الأحداث من شأنه أن يهيمن على دورة الأخبار. ولم يكن أمام برنامج "لقاء الصحافة" خيار سوى البدء بالقصة، وبصفتي أحد الأشخاص العائل الذين كانوا على اتصال بسنودن، فقد طُلب مني أن أكون في البرنامج كضيف رئيسي.

لقد انتقدت جريجوري بشدة على مر السنين وتوقعت ردّاً عدائياً

ولكسي لم أتوقع منه هذا السؤال: "إلى الحد الذي ساعدت به سنودن وشجعته فيه، حتى في تحركاته الحالية، فلماذا لا يسم اتهامك أنت يا سيد جرينوالد بارتكاب جريمة؟". كان هناك الكثير من الأمور الخاطئة في السؤال لدرجة أن استيعابه استغرق دقيقة واحدة فقط حتى سأله بالفعل.

كانت المشكلة الأكثر وضوحاً هي عدد الافتراضات التي لا أساس لها من الصحة التي تضمنها السؤال. فالقول "إلى الحد الذي ساعدت فيه سنودن وشجعته، حتى في تحركاته الحالية" لا يحلف عن القول "إلى الحد الذي قتل فيه السيد جريجوري جيرانه..." لم يكن هذا سوى مال صارخ على صفه "متى توقفت عن ضرب زوجتك؟".

ولكن بعيداً عن المغالطة البلاغية، فقد أعطى صحفي تلفزيوني مصداقية لفكرة مفادها أن الصحفيين الآخرين يمكن ويجب معاضاتهم لممارستهم مهنة الصحافة، وهو ادعاء غير عادي. وكان سؤال جريجوري يعني ضمناً أن كل صحفي استقصائي في الولايات المتحدة يعمل مع مصادر ويتلقى معلومات سرية هو محرم. وكانت هذه النظرية والمناخ على وجه التحديد هما اللذان جعلتا من الصحافة الاستقصائية أمراً محفوفاً بالمخاطر.

وكما كان متوقعاً، وصفني غريغوري مراراً وتكراراً بأنني لست "صحفياً". فقد سبق أحد الأسئلة بقوله: "أنت هنا مجادل، ولديك وجهة نظر، وأنت كاتب عمود". ثم أعلن: "إن مسألة من هو الصحفي قد تكون محل نقاش فيما يتصل بما تفعله".

ولكن جريجوري لم يكن الوحيد الذي طرح هذه الحجج. فلم يعترض أحد من أعضاء لجنة "لفاء الصحافة"، التي انعقدت لمناقشة حوار مع جريجوري، على فكرة إمكانية مقاضاة الصحفي بسبب عمله مع مصدر. عزز نود هذه النظرية من خلال إثارة "أسئلة" مشؤومه حول ما أسماه "دوري" في "العصاة".

جلين جرينوالد... إلى أي مدى كان مشاركاً في المؤامرة؟... هل كان له دور يتجاوز مجرد كونه ملعباً لهذه المعلومات؟ وهل سيضطر إلى الإجابة على هذه الأسئلة؟ كما تعلمون، هناك نقطة قانونية

ناقش أحد برامج شبكة CNN، "المصادر الموثوقة"، هذا السؤال بينما بقى صورة على الشاشة يقول: "هل يجب محاكمة جلين جرينوالد؟"

كتب والتر بينكوس من صحيفة واشنطن بوست - الذي يجلس على الطلاب الأميركيين في الخارج لصالح وكالة الاستخبارات المركزية في ستينيات القرن العشرين - مقالاً يشير بقوة إلى أن لورا وسنودن وأنا كنا نعمل جميعاً كجزء من مؤامرة خطط لها سرّاً

كان هذا المعال ملينا بالعديد من الأخطاء الواقعية (التي وثقتها في رسالة مفوحة إلى بينكوس) لدرجة أن الصحيفة اضطرت إلى إضافة تصحيح غير عادي، يتألف من ثلاث فقرات ومائتي كلمة، يعترف بأخطاء متعددة.

وفي برنامجها الخاص على قناة CNBC، قال الكاتب المالي في صحيفة نيويورك تايمز أندرو روس سوركين:

أشعر اساء، اولاً، افسدا الامر. حتى بالسماح لسودس بالوصول إلى روسيا ثانياً، من الواضح أن الصيسى بكرهوسا حتى أنهم سمحوا له بالحروح من البلاد... كب لأعفله، والآن كب لأعفل جلس جرسوالد، الصحافي الذي يبدو أنه يريد مساعدته في الوصول إلى الإكوادور.

إن قيام مراسل صحيفة نيويورك تايمز، التي ناضلت حتى المحكمة العليا الأمريكية من أجل نشر وثائق البتاغون، بالدعوة إلى اعتقاله كان بمثابة إشارة قوية إلى إخلاص العديد من الصحفيين المؤسسين للحكومة الأمريكية: ففي نهاية المطاف، كان تجريم الصحافة الاسفصائية ليخلف تأثيراً خطيراً على تلك الصحيفة وموظفيها. وقد اعتذر لي سوركين في وقت لاحق، ولكن تصريحه أظهرت السرعة والسهولة التي نكسب بها مثل هذه التأكيدات زخماً.

ولحسن الحظ، لم يكن هذا الرأي منفقاً عليه بين أوساط الصحافة الأمريكية. في الواقع، دفع شيخ الحرير العديد من الصحفيين إلى الحشد لدعمه. من عملي، وفي العديد من البرامج التلفزيونية السائدة، كان المضيفون أكثر إنهم مهتمون بجوهر الكشف أكثر من شيطنة المشاركين فيه. وقد تم التعبير عن الكثير من الإدانة لسؤال جريجوري خلال الأسبوع التالي مقابله. من صحيفة هافينغتون بوست: "ما زلنا لا نستطيع أن نصدق ما قاله ديفيد سأل جريجوري جلين جرينوالد للنو. توبي هارندن، مكتب واشنطن رئيس صحيفة سندي تايمز البريطانية، غرد: "لقد سُجنت في زيمبابوي تحت قيادته موغابي بسبب "ممارسته الصحافة". هل يقول ديفيد جريجوري إن أميركا في عهد أوباما يجب أن تفعل الشيء نفسه؟ "نفس الشيء؟" العديد من المراسلين والكتاب في صحيفة نيويورك تايمز، وواشنطن بوست، ونيويورك تايمز، لقد دافعت عني أماكن أخرى علناً وسراً. ولكن لم يكن هناك أي قدر من الدعم يمكن أن يعارض حقيقة أن المراسلين أنفسهم وافقوا على احتمال خطر قانوني.

لقد افق المحامون والمستشارون الآخرون على وجود خطر حقيقي بالاعتقال إذا عدت إلى الولايات المتحدة. حاولت العثور على شخص واحد أثق في حكمه ليخبرني أن الخطر غير موجود، وأنه من غير المعقول أن يحاكمني وزارة العدل. لم يقل أحد ذلك. كان الرأي العام هو أن وزاره العدل لن تتحرك.

لقد كان من المفترض أن أرفع دعوى قضائية ضدي صراحة بسبب تقاريري، وذلك لتجنب الظهور بمظهر من بلاحق الصحفيين. وكان العلق في الأساس أن يفعل الحكومة بطرته مفادها أن الجرائم المفترضة التي ارتكبها كانت خارج نطاق الصحافة. وعلى النقيض من بارنوت جيلمان من صحيفة واشنطن بوست، فقد سافرت إلى هونغ كونج لمقابلة سودن قبل نشر القصص؛ وحدث إليه بانظام بمجرد وصوله إلى روسيا، ونشرت قصصاً عن وكالة الأمن القومي على أساس مسفل مع الصحف في مختلف أنحاء العالم. وقد تحاول وزارة العدل أن يزعم أنني "ساعدت وشجعت" سودن في تسريباته أو ساعدت "هارباً" على الفرار من العدالة، أو أن عملي مع الصحف الأجنبية يشكل نوعاً من التجسس.

فصلاً عن ذلك فإن تعليقاتي على وكالة الأمن القومي والحكومة الأميركية كانت عدائية ومحبدة عمداً. ولا شك أن الحكومة كانت حريصة على معاقبة شخص ما على ما وصف بأنه السريب الأكثر ضرراً في تاريخ البلاد، إن لم يكن ليخفف الغضب المؤسسي، فعلى الأقل لردع الآخرين. وبما أن الرأس المطلوب الأكثر رسوخاً على رمح كان يعم بأمان تحت درع اللجوء السياسي في موسكو، فقد كنا أنا ولورا الخيار الثاني المرغوب.

لعدة أشهر، كان هناك العديد من المحامين الذين لديهم اتصالات رفيعة المستوى في وزارة العدل حاولت الحصول على ضمانات غير رسمية بعدم مقاضاتي. في أكتوبر/تشرين الأول، بعد خمسة أشهر من نشر العصه الأولى، كتب عضو الكونجرس آلان جرابسون إلى النائب الجنرال هولدر، مشيراً إلى أن شخصيات سياسية بارزة طالبت باعتفالي و أنني اضطررت إلى رفض دعوة للإدلاء بشهادتي أمام الكونجرس بشأن وكالة الأمن القومي بسبب أعرب عن مخاوفه بشأن الملاحقة القضائية المحتملة. واختم الرسالة قائلاً:

أعبر هذا أمراً موسعاً لأن (1) ممارسة الصحافة ليست جريمة، (2) على العكس من ذلك، فهي محمية صراحة بموجب التعديل الأول؛ (3) في الواقع، أيلعني تقارير السيد غريوالد بشأن هذه الموضوعات، وأعضاء آخرين في الكونجرس، وعامة الناس، بالانتهاكات الخطيرة والواسعة النطاق للقانون والحقوق الدستورية التي ارتكبها عملاء الحكومة.

وقد سألتني الخطاب عما إذا كانت وزارة العدل تنوي توجيه اتهامات إليّ، وما إذا كانت "وزارة العدل أو وزارة الأمن الداخلي أو أي مكتب آخر في الحكومة الفيدرالية تعزم احتجازي أو استجوابي أو اعتقالني أو محاكمتي" إذا ما سعت إلى دخول الولايات المتحدة. ولكن كما ذكرت صحيفة أورلاندو سنينل، وهي صحيفه محلية، في ديسمبر/كانون الأول، فإن غرابسون لم يلق أي رد على خطابه.

وفي نهاية عام 2013 وبداية عام 2014، تزايد خطر الملاحقة القضائية مع استمرار المسؤولين الحكوميين في شن هجوم منسق بوضوح يهدف إلى

في أواخر أكتوبر/تشرين الأول، اشتكى رئيس وكالة الأمن القومي كيث ألكسندر، في إشارة واضحة إلى تقارير المسعلة في مخلف أنحاء العالم، من "املاك مراسلي الصحف لكل هذه الوثائق، الخمسين ألف وثيقة أو أي شيء آخر يملكونه ويبيعونه"، وطالب "نحن" - الحكومة - "بأن تتوصل إلى وسيلة لوقف ذلك". وفي جلسة استماع عقدت في يناير/كانون الثاني، قال رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب مايك روجرز مراراً وتكراراً لمدير مكتب التحقيقات الفيدرالي جيمس كومي إن بعض الصحفيين "يسعون ممتلكات مسروقة"، وبحولونهم إلى "أسوار" أو "لصوص"، ثم حدد أنه كان يتحدث عن. وعندما بدأت في تقديم تقارير عن التجسس الكندي مع هتفه بالإداعه الكنديه، ندد بي المتحدث البرلمانى باسم حكومة سينيغ هاربر اليمينية باعتباري "جاسوساً إباحياً" وانهم هتفه بالإداعه الكنديه بشراء وثائق مسروقة مني. وفي الولايات المتحدة، بدأ مدير الاستخبارات الوطنيه جيمس كلاير في استخدام المصطلح الجنائي "المواطنون" للإشارة إلى الصحفيين الذين يغطون أنشطة وكالة الأمن القومي.

لقد اعتقدت أن احتمالات اعتقالى عند عودتي إلى الولايات المتحدة أقل من 50%، ولو لأسباب تتعلق بالصورة والجدل العالمي. وافترضت أن وصمة العار المحتملة التي قد تلحق بآرث أوباما، باعتباره أول رئيس يحاكم صحافياً بسبب ممارسته مهنة الصحافة، كانت كافية لكبح جماحه. ولكن إذا كان الماضي القريب قد أثبت أي شيء، فهو أن حكومة الولايات المتحدة كانت على استعداد لارتكاب كل أنواع الأشياء المذمومة تحت سار الأمن القومي، دون مراعاة لكيفية نظر بقية العالم إليها. وكانت العواقب المترتبة على التخمين الخاطئ - والانتهاء إلى الأصفاد والالهام بموجب قوانين التجسس، والخضوع للمحاكمة من قبل هيئة قضائية فيدرالية أثبتت أنها تحترم واشنطن بلا خجل في مثل هذه الأمور - بالغة الخطورة إلى الحد الذي لا يسمح بتجاهلها. وكنت عازماً على العودة إلى الولايات المتحدة، ولكن بمجرد أن أصبح لدي فهم أكثر وضوحاً للمخاطر. وفي الوقت نفسه، كانت أسرتي وأصدقائي وكل أنواع الفرص المهمة للتحدث في الولايات المتحدة عن العمل الذي كنت أقوم به بعيدة المنال.

إن حفصة أن المحامين وعضو الكونجرس اعبروا الخطر حقياً كانت في حد ذاتها غير عادية، ومقياساً قوياً لتآكل حرية الصحافة. وكانت حفصة أن الصحفيين انضموا إلى الدعوه إلى التعامل مع تقارير باعتبارها جنابة بمثابة انتصار ملحوظ للدعاية لصالح سلطات الحكومه، التي تستطيع الاعتماد على محترفين مدربين للقيام بعملهم نابة عنها ومساواة الصحافة الاستقصائية المعادية بالجريمة.

كانت الهجمات على سودن أكثر ضراوة بطبيعة الحال. وكانت مطابقة بشكل غريب في موضوعها. فقد بنى المعلقون البارزون الذين لم يكونوا يعرفون أي شيء عن سنودن على الفور نفس السيناريو من الكليشيهات لإهانته سنودن. وفي غضون ساعات من معرفة اسمه، سارعوا إلى تشويه سمعته وتشويه سمعته. وقالوا إنه لم يكن مدفوعاً بأي قناعة حقيقية بل "بدافع النرجسية الساعية إلى الشهرة".

ولقد ندد بوب شيفر، مقدم برنامج سي بي إس نيوز، بسنودن ووصفه بأنه "شاب نرجسي" يعتقد أنه "أذكى من بعضنا". كما شخصه جيفري توبس من مجلة نيويوركركر بأنه "شخص نرجسي مغرور يسحق أن يكون في السجن". أما ريشارد كوهين من صحيفة واشنطن بوست فقد أعلن أن سنودن "ليس مصاباً بجنون العظمة؛ بل هو مجرد شخص نرجسي"، في إشارة إلى التقرير الذي ذكر أن سنودن غطى نفسه ببطانة لمنع كاميرات المراقبة من التقاط كلمات المرور الخاصة به. وأضاف كوهين، على نحو غريب، أن سنودن "سيذكر في صورة فتاة ذات ثياب نسائية" وأن رغبته المزعومة في الشهرة سوف تُحبَط. وكانت هذه الأوصاف سخيفة بشكل واضح. فقد كان سنودن عازماً على أن يتخلى عن كل ما يملكه من قوة.

أخفى عن الأبطال، كما قال، لعدم إجراء أي مقابلات. لقد فهم أن وسائل الإعلام أحب أن أجعل كل قصة شخصية، وأراد أن يركز على وكالة الأمن القومي ولكن لم تكن هناك أي رقابة عليه. ووفاء بكلمته، رفض سنودن جميع الدعوات الإعلامية. على أساس يومي، لعدة أشهر، كنت أنلغى مكالمات ورسائل بريد إلكتروني من كل الولايات المتحدة تقريباً برنامج تلفزيوني، وشخصية إخبارية تلفزيونية، وصحفي مشهور، يتوصل من أجل لقد حظيت بفرصة البث مع سنودن. اتصل بي مقدم البرنامج ماب لاور عدة مرات قدم عرضه؛ كاتب طلبات برنامج 60 دقيقة لا هواة فيها لدرجة أنني توقفت عن المشاركة مكالماتهم؛ أرسل بريان ويليامز عدة ممثلين مختلفين لتقديم كان بإمكان سنودن أن يقضي النهار والليل كله على أكثر البرامج التلفزيونية تأثيراً. ويظهر ذلك أمام أعين العالم، لو كان يريد أن يفعل ذلك. ولكنه لم يباشر. لقد نعلب له الطلاب فرفضها حتى لا يصرف انتباهه عن ما كشفه له. وهو سلوك غريب بالنسبة لنرجسي يسعى إلى الشهرة.

ولقد نلت ذلك ننديدات أخرى بشخصية سنودن. فقد سخر منه كاتب العمود في صحيفة نيويورك تايمز ديفيد بروكس على أساس أنه "لم يمكن من شق طريقه بنجاح عبر الكلية المجمعية". وقد أعلن بروكس أن سنودن هو "الرجل المطلق الذي لا يخضع لوساطة"، وهو رمز "لعدم اعدام الثقة المتصاعد، وانتشار السخرية المهلك، وتآكل النسيج الاجتماعي، وصعود أناس لا يثفون في بعضهم البعض".

فرديون في نظرتهم إلى الأمور لدرجة أنهم لا يملكون فهمًا حقيقياً لكيفية الحكاية

"التعاون مع الآخرين والاهتمام بالصالح العام."

وبالنسبة لروجر سابمون من بوليتيكو، كان سنودن "خاسراً" لأنه "ترك المدرسة الثانوية".

كما أدانت النائبة الديمقراطية ديبى واسرمان شولتز، التي تشغل أيضاً منصب رئيسة اللجنة الوطنية الديمقراطية، سنودن، الذي دمر حياته اللو من أجل الكشف عن أسرار وكالة الأمن القومي، ووصفه بأنه "جبان".

لا مفر من التشكيك في وطنية سنودن. ولأنه ذهب إلى هونج كونج، فقد زعم البعض أنه ربما كان يعمل جاسوساً للحكومة الصينية. وأعلن مستشار الحملة المخضرم للحزب الجمهوري ماي ماكويك: "ليس من الصعب أن نتصور أن سنودن كان عميلاً مزدوجاً للصين وسوف ينشئ قريباً".

ولكن عندما غادر سنودن هونج كونج للسفر إلى أميركا اللاتينية عبر روسيا، تحول الاتهام بسببائه من جاسوس صيني إلى جاسوس روسي. وقد وجه أشخاص مثل النائب مايك روجرز هذه التهمة دون أي دليل على الإطلاق، وعلى الرغم من الحقيفة الواضحة المتمثلة في أن سنودن كان في روسيا فقط لأن الولايات المتحدة ألغت جوار سفره ثم أرغمت دولاً مثل كوبا على إلغاء وعدها بالمرور الآمن. وعلاوة على ذلك، أي نوع من الجاسوس الروسي قد يذهب إلى هونج كونج، أو يعمل مع الصحفيين ويكشف عن هويته علناً، بدلاً من تسليم مخزونه إلى رؤسائه في موسكو؟ لم يكن الادعاء منطقياً على الإطلاق ولم يكن قائماً على أي ذرة من الحقيقة، ولكن هذا لم يكن رادعاً لاتنشاره.

ومن بين التلميحات الأكثر نهوراً والتي لا أساس لها من الصحة والتي انتشرت ضد سنودن جاءت من صحيفة نيويورك تايمز، التي ادعت أن الحكومة الصينية، وليس سلطات هونج كونج، هي التي سمحت له بمعادرة هونج كونج، ثم أضافت نكهات سينة للعباءة: "قال خيران استخباراتيان غربيان، كانا يعملان لدى وكالات نجسس حكومية رئيسية، إنهما يعتقدان أن الحكومة الصينية تمكنت من استنزاف محتويات أجهزة الكمبيوتر المحمولة الأربعة التي قال السيد سنودن إنه أحضرها إلى هونج كونج".

ولم يكن لدى صحيفة نيويورك تايمز أي دليل على الإطلاق على أن الحكومة الصينية تمكنت من الحصول على بيانات سنودن من وكالة الأمن القومي. بل إن الصحيفة ببساطة قادت القراء إلى استنتاج مفاده أن الحكومة الصينية تمكنت من ذلك، استناداً إلى "خيرين" مجهولين "اعتقدا" أن ذلك ربما حدث بالفعل.

في الوقت الذي نشرت فيه هذه القصة، كان سنودن عالقاً في مطار موسكو وغير قادر على الاتصال بالإنترنت. وبمجرد ظهوره مرة أخرى، نفى بشدة، من خلال مقال نشرته في صحيفه الجارديان، أنه مرر أي بيانات إلى الصين أو روسيا. وقال: "لم أقم قط بتمرير أي بيانات إلى الصين أو روسيا".

وفال "لم أقدم أي معلومات لأية حكومة، ولم بأخذوا أي شيء من أجهزة الكمبيوتر المحمولة الخاصة بي".

في اليوم التالي لشرب في سنودن، انتقدت مارجريت سوليفان صحيفة نيويورك تايمز لـ
وقد أجرت مقابلة مع جوزيف خان، محرر الشؤون الخارجية في الصحيفة، الذي قال إن
"من المهم أن نرى هذا المقطع في العصة على حقيقته: استكشف لما
ربما حدث ذلك، استناداً إلى خبراء لم يزعموا أنهم لديهم معرفة مباشرة
وعلق سوليفان قائلاً: "إن جملتين في منتصف مقال في صحيفة التايمز
مقالة حول موضوع حساس كهذا على الرغم من أنها قد تكون بعيدة عن النقطة المركزية -
"القدرة على التأثير على المناقشة أو الإضرار بالسمعة". واختتمت بعولها
مصفاً مع أحد القراء الذي اشكى من القصة، قائلاً: "لقد فرأت
لقد حان وقت الحقيقة. أستطيع أن أقرأ منشورات البكهنات في أي مكان تقريباً".

عبر جانين جيسون، أرسلت رئيسة تحرير صحيفة نيويورك تايمز جيل أبرامسون - في اجتماع
لإفناع صحيفه الغارديان بالتعاون في نشر بعض القصص المتعلقة بوكالة الأمن القومي - رسالة بعول:
"أرجو أن تخبروا جيلن جرينوالد شخصياً أنني أفق معه تماماً بشأن حقيقته مفادها أنه ما كان ينبغي
لنا أبداً أن ننشر هذا الادعاء بأن الصي "تستنزف" أجهزة الكمبيوتر المحمولة الخاصة بسنودن.
لقد كان هذا تصرفاً غير مسؤول".

يبدو أن جيسون كان يتوقع أن أكون سعيداً، على الرغم من أنني كنت عكس ذلك تماماً:
كيف يمكن لرئيس تحرير صحيفه أن يستنج أن مقالاً ضاراً بشكل واضح كان غير مسؤول ولا
ينبغي نشره، ثم لا يتراجع عنه أو على الأقل بعدم ملاحظة المحرر؟

وبعيداً عن الافتقار إلى الأدلة، فإن الادعاء بأن أجهزة الكمبيوتر المحمولة الخاصة بسنودن
"أفرغت" لا معنى له في حد ذاته. فلم يستخدم الناس أجهزة الكمبيوتر المحمولة لنقل كميات كبيرة من
البيانات لسنوات. وحتى قبل أن تصبح أجهزة الكمبيوتر المحمولة شائعة، كان من الممكن تخزين
كميات كبيرة من الوثائق على أقراص؛ أما الآن فقد تم تخزينها على محركات أقراص USB. صحيح أن
سنودن كان يحمل معه أربعة أجهزة كمبيوتر محمولة في هونج كونج، وكان كل منها يخدم غرضاً
أمنياً مختلفاً، ولكن هذه الأجهزة لم يكن لها علاقة بكمية الوثائق التي كان يحملها. فقد كانت
على محركات أقراص USB، والتي تم تشفيرها من خلال أساليب تشفير متطورة. ولأنه
عمل كهاكر في وكالة الأمن القومي، فقد كان سنودن يعلم أن وكالة الأمن القومي، ناهيك عن وكالات
الاستخبارات الصينية أو الروسية، لا يمكن اختراقها.

كان الترويج لعدد أجهزة الكمبيوتر المحمولة التي بحوزة سنودن طريقة مضللة للغاية لاستغلال
جهل الناس ومخاوفهم من أنه أخذ الكثير من الوثائق، لدرجة أنه كان يحتاج إلى أربعة أجهزة كمبيوتر
محمولة لتخزينها كلها! ولو تمكن الصينيون بطريقة ما من إفراغ محبوباتها، لكانوا قد بخلصوا منها.

لن أحصل على أي شيء ذي قيمة.

كان من غير المعقول أن تنصور أن سنودن سحاوول إنقاذا نفسه من خلال الكشف عن أسرار المراقبة. فقد بخلى عن حباه وخاطر بمسعبله فى السجن لكى يخبر العالم بنظام مراقبة سري كان يعتقد أنه لابد من وقفه. أما أن ننصور أنه قد يتراجع عن قراره بمساعدة الصين أو روسيا على تحسين قدرائهما فى المراقبة، وكل هذا من أجل بجنب السجن، فهو أمر سخيى.

ربما كان هذا الادعاء مجرد هراء، ولكن الضرر كان كبيراً كما كان متوقعاً. فعلى أى منافسه لمربونه لوكالة الأمن القومي كان هناك من يزعم، دون أى تناقض، أن الصن أصبحت الآن فى حيازة، عن طريق سنودن، الأسرار الأكثر حساسه فى الولايات المتحدة. ونحن عنوان "لماذا سمح الصن لسنودن بالرحيل"، أخبرت مجلة نيويورك كرائها: "لقد استنفدت فائده تعريياً. ويعتد خبراء الاستخبارات الذين استشهدت بهم صحيفه نيويورك باسم أن الحكومه الصنة "نحب فى إفراغ محبوبات أجهزة الكمبيوتر المحمولة الأربعة التى قال السيد سنودن إنه أحضرها إلى هونج كونج".

لقد كان شيطنه شخصية أى شخص يتحدى السلطة السياسية تكيكاً قديماً نستخدمه واشنطن، بما فى ذلك وسائل الإعلام. وكان أحد الأمثلة الأولى وربما الأكثر وضوحاً على هذا التكيك هو معاملة إدارة نيكسون لدانيل السيرج، المبلغ عن وثائق البتاغون، والذي تضمن اقحام مكتب محلل السيرج النفسى لسرفة ملفات السيرج والطفل على تاريخه الجنسى. ويقدر ما قد يبدو هذا التكيك سخيلاً، فلماذا يتعارض الكشف عن معلومات شخصية محرجة مع أدلة الخداع الحكومى؟ لقد فهم السيرج ذلك بوضوح: فالناس لا يريدون الارتباط بشخص تم تشويه سمعته أو إزاله علناً.

وقد استخدم نفس التكيك لنشويه سمعة جوليان أسانج قبل فترة طويلة من اتهامه بارتكاب جرائم جنسية من قبل امرأتين فى السويد. والجدير بالذكر أن الهجمات على أسانج نفذتها نفس الصحف التى عملت معه واستفادت من كشف تشيلسى مانينغ، والذي مكنه أسانج وويكيليكس من القيام بذلك.

عندما نشرت صحيفة نيويورك باسم ما أسميه "سجلات حرب العراق"، وهى آلاف الوثائق السرية التى نعصل العطاءات والانتهاكات الأخرى التى ارتكبها الجيش الأمريكى وحلفاؤه العراقيون أثناء الحرب، نشرت الصحيفة مقالاً على الصفحة الأولى – بارزاً بقدر بروز الوثائق نفسها – بعلم المراسل المؤيد للحرب جون بيرنر، الذى لم يكن له أى هدف آخر غير تصوير أسانج على أنه عرب الأطوار ومصاب بجنون العظمة، ولا بملك أى قدرة على التأثير على الرأى العام.

على الواقع.

ووصف المقال كيف أن أسانج "يقوم بالحجز في الفنادق تحب أسماء مسعارة، وبصيف شعره، وبنام على الأرائك والأرضيات، ويستخدم النقود بدلاً من بطاقات الائتمان، التي غالباً ما يسعيرها من الأصدقاء". وأشار المقال إلى ما أسماه "سلوكه غير المنتظم والمسلط" و"عظمته الوهمية"، وقال إن منتفديه "يتهمونه بالسعي إلى الانتقام من الولايات المتحدة". وأضاف المقال هذا التشخيص النفسي من أحد المتطوعين الساخطين في ويكيليكس: "إنه ليس في صوابه".

لقد أصبح وصف أسانج بالجنون والهذيان من العناصر الأساسية في الخطاب السياسي الأميركي بشكل عام، وكيكيات صحيفة نيويورك تايمز بشكل خاص. ففي إحدى المقالات، استشهد بل كيلر بمراسل صحيفة نيويورك تايمز الذي وصف أسانج بأنه "أشعث، مثل سيدة تحمل حقيبة صغيرة في الشارع، يرتدي معطفاً رياضياً قائماً فاتح اللون وينطالاً طويلاً، وقميصاً أبيض مسحاً، وحذاء رياضياً منهالاً وجوارب بيضاء قذرة تنهار حول كاحليه. كانت رانحته كأنه لم يستحم منذ أيام".

كما قادت صحيفة البايمز الطريق في تغطية مانينغ، مؤكدة أن ما دفع لم يكن تحول مانينغ إلى مبلغ كبير عن المحالفات بسبب فناعه أو صميره، بل كان بسبب اضطرابات الشخصية وعدم الاستقرار النفسي. وقد تكهنت العديد من المقالات، بدون أي أساس، كل شيء من النضالات بين الجنسين إلى التمر ضد المثليين في الجيش كانت الصراعات مع والد مانينغ هي الدافع الرئيسي وراء قرار الكشف عن مثل هذه الوثائق الهامة.

إن إسناد المعارضه إلى اضطرابات الشخصية لسبب اختراعاً أمبركياً على الإطلاق. فقد كان المنشقون السوفييت يُحوّلون إلى مؤسسات نفسية بشكل روتيني، ولا يزال المنشقون الصينيون يُعالجون قسراً في كثير من الأحيان بسبب أمراضهم العقلية. وهناك أسباب واضحة لشى هجمات شخصية على منتقدي الوضع الراهن. وكما أشرنا، فإن أحد هذه الأسباب هو جعل المنعقد أقل فعالية: فعليل من الناس يرغبون في التحالف مع شخص مجنون أو غريب الأطوار. وهناك سبب آخر يتمثل في الردع: فعندما يُنبذ المنشقون من المجتمع ويُحطّمون باعتبارهم غير متوازنين عاطفياً، يُعطى آخرون حافزاً قوياً لعدم التحول إلى منشقين.

ولكن الدافع الرئيسي هو الضرورة المنطقيه. فبالنسبة لحراس الوضع الراهن، لا يوجد أي خطأ حقيقي أو جوهري في النظام السائد ومؤسساته المهيمنة، التي ينظر إليها باعتبارها عادلة. وعلى هذا فإن أي شخص يدعي خلاف ذلك – وخاصة شخص مدفوع بهذا الاعتقاد بما يكفي لاتخاذ إجراءات جذرية – لابد وأن يكون بحكم التعريف غير مستقر عاطفياً ومعوقاً نفسياً. وبعبارة أخرى، هناك خياران على نطاق واسع: الطاعة للسلطة أو الخضوع للسلطة أو الخضوع للسلطة.

السلطة المؤسسية أو المعارضة الجذرية لها. الأول هو خيار سليم وصالح.

إن هذا لا يعني أن المرض العقلي هو مرض عقلي، بل إن المعارضة الجذرية للأرثودكسية السائدة لا تكفي. فالمعارضة الجذرية هي دليل، بل وحتى برهان، على اضطراب شديد في الشخصية. وفي قلب هذه الصيغة يكمن خداع أساسي: وهو أن المعارضة من أجل المرض العقلي هي في الواقع تناقض صارخ مع الواقع.

إن السلطة المؤسسية تنطوي على اختيار أخلاقي أو أيديولوجي، في حين أن الطاعة لا تنطوي على ذلك. ومع وجود هذه الفرضية الزائفة، فإن المجتمع يولي اهتماماً كبيراً لدوافع المعارضين، ولكن لا يولي أي اهتمام لأولئك الذين يخضعون لمؤسساتنا، إما من خلال ضمان إخفاء أفعالهم أو باستخدام أي وسيلة أخرى. الطاعة للسلطة

إن الرفض هو ضمناً الحالة الطبيعية. والواقع

أن كلاً من مراعاة القواعد وكسرها ينطويان على خيارات أخلاقية، وكلا المسارين من المسارين يكشفان عن شيء مهم عن الفرد المعني. وعلى النقيض من الفرضية المقبولة العائلة بأن المعارضة الجذرية تظهر اضطراباً في الشخصية - فإن العكس قد يكون صحيحاً: ففي مواجهة الظلم الشديد، قد يصبح رفض الالتزام بالقواعد أمراً بالغ الخطورة.

إن الاختلاف في الرأي هو علامة على وجود خلل في الشخصية أو فشل أخلاقي.

أساذ الفلسفة بيتر لودلو يكتب في صحيفة نيويورك تايمز عن ما قاله

ووصف "التسريبات والإبلاغ عن المخالفات والفرصة التي أزعجت الولايات المتحدة" بأنها "عمليات تلاعب بالمعلومات". إن تقريره الذي يحمل عنوان "الأنشطة العسكرية ومجموعات الاستخبارات الخاصة والحكومية" المرتبطة بمجموعة يطلق عليها "جيل ديلو"، مع سنودن ومانينغ كأمثلة بارزة - يؤكد هذه النقطة بالضبط:

إن رعيه وسائل الإعلام في تحليل أفراد الجيل W نفسياً أمر طبيعي. فهي تريد أن تعرف لماذا يصرف هؤلاء الناس على نحو لا يصرفون هم، أعضاء وسائل الإعلام المؤسسية، على نحو يخالفها. ولكن ما يحدث هو أن الصلصة التي تستعملها الأورده هي الصلصة التي تستعملها الأورده؛ فإذا كانت هناك دوافع بعنصرية تدفع إلى الإبلاغ عن المخالفات، وتسريب المعلومات، والنشاط الإلكتروني، فهناك أيضاً دوافع بعنصرية تدفع إلى توحيد الصفوف مع هيكل السلطة داخل نظام ما - وفي هذه الحالة نظام تلعب فيه وسائل الإعلام المؤسسية دوراً مهماً.

وبالمثل، من الممكن أن يكون النظام نفسه مريضاً، حتى وإن كان العاملون داخل المنظمة يصرفون وفعلاً لأدب المنظمة واحترام الروابط الداخلية القائمة على الثقة.

إن هذه المنافسة هي واحدة من أكثر المنافسات التي تحرص السلطات المؤسسية على تجنبها. إن شيطنة المبلعين عن المخالفات على هذا النحو الانعكاسي هي إحدى الطرق التي تستخدمها وسائل الإعلام الرسمية في الولايات المتحدة لحماية مصالح أولئك الذين يمارسون السلطة. إن هذا الخضوع عميق إلى الحد الذي يجعل العديد من قواعد الصحافة مصممة، أو على الأقل مطبقة، بحيث يتم الترويج لرسالة الحكومة.

خذ على سبيل المثال فكرة أن تسريب المعلومات السرية هو نوع من أنواع

إن الصحفيين في واشنطن الذين طبقوا هذا الرأي على سنودن أو عليّ لا يستكثرون كل الكشف عن معلومات سرية، بل فقط الكشف عن تلك المعلومات التي تزعم الحكومة أو تعوضها.

الواقع أن واشنطن تغرق دوماً في التسريبات. فقد نجح أشهر الصحفيين في واشنطن، مثل بوب وودوارد، في تأمين مواقعهم من خلال تلقي معلومات سرية بشكل روتيني من مصادر رفيعة المستوى ثم نشرها. كما ذهب مسؤولون في إدارة أوباما مراراً وتكراراً إلى صحيفه نيويورك تايمز لنوزيع معلومات سرية حول مواضيع مثل عمليات القتل بطائرات بدون طيار واغتيال أسامة بن لادن. كما قام وزير الدفاع السابق لونغ بانينا ومسؤولون في وكالة الاستخبارات المركزية بتزويد مخرج فيلم "زبرو دارك ثيرتي" بمعلومات سرية، على أمل أن يروح الفيلم لأعظم انتصار سياسي جمعه أوباما. (وفي الوقت نفسه، أبلغ محامو وزارة العدل المحاكم الفدرالية أنه من أجل حماية الأمن القومي، لا يجوز لهم الكشف عن معلومات حول الغارة على بن لادن).

ولن يقترح أي صحفي من المؤسسات الرسمية محاكمة أي من المسؤولين المسؤولين عن هذه السريبات أو المراسلين الذين تلغوا هذه السريبات ثم كتبوا عنها. وسوف يسخرون من اقتراح أن بوب وودوارد، الذي ظل يكشف أسراراً بالغة الأهمية لسنوات، ومصادره الحكومية رفيعة المستوى، مجرمين.

والسبب في ذلك أن هذه السريبات تحظى بموافقه واشنطن وتخدم مصالح الحكومة الأمريكية، وبالتالي تعتبر مناسبة ومقبولة. أما السريبات الوحيدة التي ندينها وسائل الإعلام في واشنطن فهي تلك التي تحتوي على معلومات يفضل المسؤولون إخفاءها.

ولنتأمل هنا ما حدث قبل لحظات من اقتراح ديفيد جريجوري في برنامج "ميت ذا برس" اعتقاله بسبب تقاريره عن وكالة الأمن القومي. ففي بداية المقابلة، أشرب إلى حكم فضائي سري للغاية أصدرته محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية في عام 2011، والذي اعتبر أجزاء كبيرة من برنامج المراقبة الداخلية لوكالة الأمن القومي غير دستورية وانتهاك القوانين التي تنظم التجسس. ولم أكن أعلم بهذا الحكم إلا لأنتي قرأت عنه في وثائق وكالة الأمن القومي التي سلمها لي سنودن. وفي برنامج "ميت ذا برس"، دعوت إلى نشره على الملأ.

ومع ذلك، سعى جريجوري إلى القول بأن رأي قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية قرر خلاف ذلك:

فيما يتعلق برأي هيئة مراقبة الاستخبارات الأجنبية المحدد، أليس من الصحيح، اسبأداً إلى الأشخاص الذين يحدث إليهم، أن رأي هيئة مراقبة الاستخبارات الأجنبية بناءً على طلب الحكومة هو أنهم قالوا، "حسناً، يمكنك الحصول على هذا ولكن لا يمكنك الحصول على ذلك. وهذا في الواقع يتجاوز نطاق ما يُسمح لك بفعله" - مما يعني أن الطلب قد تم تعبيره أو رفضه، وهذا هو الهدف الكامل الذي يؤكد الحكومة، وهو أن هناك مراجعة قضائية فعلية هنا وليس إساءة استخدام.

إن النقطة هنا ليست في تفاصيل رأي محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية (على الرغم من أنه عندما تم إصداره بعد ثمانية أسابيع، أصبح من الواضح أن الحكم خلص بالفعل إلى أن وكالة الأمن القومي تصرف بشكل غير قانوني). والأمر الأكثر أهمية هو أن جريجوري زعم أنه كان على علم بالحكم لأن مصادره أخبرته به، ثم قام بعد ذلك بـ بث المعلومات إلى العالم.

وهكذا قبل لحظات من إثارة جريجوري لشبهة الاعتيال بسبب تقريره، لقد سرب غريغوري بنفسه معلومات اعتقد أنها سرية للغاية من مصادر حكومية. ولكن لم يفرح أحد قط تجريم عمل غريغوري. إن تطبيق نفس المنطق على مقدم برنامج Meet the Press ومصدره سوف يعتبر سخيفاً.

في الواقع، من المرجح أن يكون غريغوري غير قادر على فهم أن كشفه وكشفى كانا متشابهين حتى، حيث جاء كشفه بناء على طلب حكومه تسعى إلى الدفاع عن أفعالها وتبريرها، في حين جاء كشفى بشكل عدائي، ضد رغبات المسؤولين.

إن هذا، بطبيعة الحال، هو العكس تماماً مما كان من المفترض أن يحفزه حريات الصحافة. إن فكرة "السلطة الرابعة" هي أن أولئك الذين يمارسون أعظم سلطة يحتاجون إلى التحدي من خلال المقاومة المعادية والبصائر على الشفافيه؛ ووظيفه الصحافة هي دحض الأكاذيب التي تنشرها السلطة بشكل ثابت لحمايه نفسها. وبدون هذا النوع من الصحافة، فإن الإساءة أمر لا مفر منه. لم يكن أحد في حاجة إلى دستور الولايات المتحدة لضمان حرية الصحافة حتى يتمكن الصحفيون من تكوين صداقات مع الزعماء السياسيين وتضخيمهم ومجيدهم؛ كان الضمان ضروريا حتى يتمكن الصحفيون من القيام بالعكس.

إن المعايير المزدوجة التي تطبق على نشر المعلومات السرية تتجلى بشكل أكثر وضوحاً عندما يتعلق الأمر بالمتطلب غير المكبوت المنمئل في "الموضوعية الصحفية". وكان الانتهاك المفترض لهذه القاعدة هو الذي جعلني "ناشطاً" وليس "صحفياً". وكما يقال لنا مراراً وتكراراً، فإن الصحفيين لا يعبرون عن آرائهم؛ بل ينقلون الحقائق ببساطة.

إن هذا ادعاء واضح، وغرور المهنة. إن تصورات البشر ونصريخاتهم دانية بطبيعتها. وكل مقال إخباري هو نتاج كل أنواع الافتراضات الثقافية والقومية والسياسية الذاتية للغاية. وكل عمل صحفي يخدم مصلحة فصيل أو آخر.

إن التمييز هنا لا يكمن بين الصحفيين الذين لديهم آراء وأولئك الذين ليس لديهم آراء، وهي فئة غير موجودة. بل يكمن التمييز بين الصحفيين الذين ينشرون بصدق آراءهم.

يكشفون عن آرائهم وعن أولئك الذين يخفونها ويظاهرون بعدم وجود أي رأي لهم. إن فكرة أن المراسلين يجب أن يكونوا أحراراً في التعبير عن آرائهم ليست مطلباً راسحاً في المهنة؛ بل إنها في الواقع فكرة جديدة نسبياً لها البأس، إن لم يكن القصد، تحييد الصحافة.

إن هذه النظرة الأميركية الحدثية تعكس، كما لاحظ جاك شافر، كاتب عمود وسائل الإعلام في وكالة رويترز، "إخلاصاً حزيناً للمثالية الشراكسية لما ينبغي أن نكون عليه الصحافة"، فضلاً عن "الافتقار المؤلم إلى الفهم التاريخي". فم منذ تأسيس الولايات المتحدة، كانت أفضل أنواع الصحافة وأكثرها أهمية تتطوي في كثير من الأحيان على مراسلين محاربين، ومناصرة، ويقان في مكافحة الظلم. ولقد أدى الغالب الذي ينفرد إليه الصحافة الشراكسية من رأي عام أو لون أو روح إلى اسراف الممارسه من أكثر سماتها حداره، الأمر الذي جعل وسائل الإعلام المؤسسية عديمة الأهمية: تهديداً لا أحد قوياً، تماماً كما كان مقصوداً.

ولكن بصرف النظر عن المغالطة المأصلة في العاربر الموضوعية، فإن هذه القاعدة لا يتم تطبيعها بشكل ثابت تقريباً من قبل أولئك الذين يزعمون أنهم يؤمنون بها. فالصحافيون المؤسسون يعبرون باستمرار عن آرائهم حول مجموعة كاملة من القضايا المثيرة للجدل دون حرمانهم من مكائهم المهنية. ولكن إذا كانت الآراء التي يعرضونها تحظى بموافقة المسؤولين في واشنطن، فإنهم ينظر إليهم على هذا النحو على أنهم شرعيون. طوال الجدل الدائر حول وكالة الأمن القومي، كان بوب شيفر، مقدم برنامج "Face the Nation"، وقد ندد بسنودن ودافع عن مرافقة وكالة الأمن القومي، كما فعل جيفري بوسن، المستشار القانوني. مراسل مجلة نيويورك وشبكة سي إن إن. جون بيرنز، مراسل صحيفة نيويورك تايمز المراسل الذي غطى حرب العراق، اعترف بعد وقوعها بأنه كان يؤيد الغزو، حتى أنه وصف القوات الأميركية بأنها "محررين" و"خدمات". "لعد أمض كريسنيان أمانبور من شبكة سي إن إن صيف عام 2013 في الدعوة إلى استخدام القوة العسكرية الأميركية في سوريا. ومع ذلك، لم يتم إدانة هذه المواقف باعتبارها "النشاط" لأنه على الرغم من كل الاحترام للموضوعية، إلا أنه في الواقع لا يوجد أي شيء من هذا القبيل. حظر على الصحفيين التعبير عن آرائهم.

وكما هي الحال مع القاعدة المفترضة ضد تسريب المعلومات، فإن "قاعدة" الموضوعية ليست قاعدة على الإطلاق، بل هي وسيلة لتعزيز مصالح الطبقة السياسية المهمة. وعلى هذا فإن عبارات "مرافقة وكالة الأمن القومي قانونية وضرورية" أو "حرب العراق حق" أو "ينبغي للولايات المتحدة أن تغزو ذلك البلد" شكل آراء مقبولة يمكن للصحف التعبير عنها، وهم يفعلون ذلك طوال الوقت.

إن "الموضوعية" لا تعني أكثر من عكس الحيزات وخدمة مصالح واشنطن الراسخة. إن الآراء لا تشكل مشكلة إلا عندما تكون غير قابلة للقياس.

تتحرف عن النطاق المقبول للأرثوذكسة في واشنطن.

لم يكن من الصعب تفسير العداء تجاه سنودس. ولكن العداء تجاه المراسل الذي كشف العصية - أنا شخصياً - ربما كان أكثر تعقيداً. فجزء من التنافس والجزء الآخر الانعقاد لسنوات من الانتقادات المهنية التي وجهتها لنجوم الإعلام الأميركي، كان هناك أيضاً، كما أعتقد، الغضب وحسب الحجل إزاء الحقيقة التي كشفها الصحافة المعادية: وهي أن التقارير التي نشرها غضب الحكومة تكشف عن الدور الحقيقي للعديد من الصحفيين السائدين، والذي يلخص في تضخيم السلطة.

ولكن السبب الأكثر أهمية وراء هذا العداء كان أن الشخصيات الإعلامية في المؤسسة تقبلت قاعدة المتحدثين الرسميين المخلصين باسم المسؤولين السياسيين، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأمن القومي. ومن ثم فإن هذا يعني أنهم، مثلهم كمثل المسؤولين أنفسهم، يخشون أولئك الذين يتحدثون أو يقوضون مراكز القوة في واشنطن.

كان المراسل الأفعوني في الماضي ميوذا بشكل قاطع. وكان كثيرون ممن دخلوا المهنة يميلون إلى معارضة السلطة وليس خدمتها، ليس فقط من خلال الإيديولوجية بل وأيضاً من خلال الشخصية والمزاج. وكان اختيار مهنة الصحافة يضمن فعلياً وضعية المنبوذ: فالمراسلون لا يكسبون إلا القليل من المال، ولا يمنعون إلا بقدر ضئيل من الهيبة المؤسسية، وكانوا في العادة غامضين.

لقد تغير هذا الآن. فمع استحواذ شركات الإعلام على مستوى العالم، الشركات الكبرى، ومعظم نجوم وسائل الإعلام هم موظفون يحصلون على رواتب عالية من التكتلات، لا يخلفون عن غيرهم من الموظفين. فبدلاً من بيع الخدمات المصرفية أو إن هؤلاء الأشخاص الذين يعملون في مجال الأدوات المالية، يعومون ببيع المنتجات الإعلامية للجمهور نيابة عن تلك الشركة. ويتم تحديد مسار حياتهم المهنية من خلال نفس المقاييس التي تؤدي إلى النجاح في مثل هذه البئة: مدى إرضاء رؤسائهم في الشركة وتعزيز مصالح الشركة.

إن أولئك الذين ينجحون داخل هيكل الشركات الكبرى يميلون إلى أن يكونوا ماهرين في إرضاء السلطة المؤسسية بدلاً من نعوينها. ومن ثم فإن أولئك الذين ينجحون في الصحافة المؤسسية مؤهلون لاستيعاب السلطة. فهم بماهون مع السلطة المؤسسية ويتمتعون بالمهارة في خدمتها وليس محاربتها.

إن الأدلة كثيرة. فنحن نعلم عن استعداد صحيفة نيويورك تايمز لقمع اكتشاف جيمس رابزن لبرنامج التنصت غير القانوني الذي نفذته وكالة الأمن القومي في عام 2004، بناء على طلب البيت الأبيض؛ وقد وصف رئيس تحرير الصحيفة آنذاك أعداء الصحيفة لقمع هذا الكشف بأنها "غير كافية على الإطلاق". وفي حادثه مماثلة في صحيفة لوس أنجلوس تايمز، قبل رئيس التحرير دين باكيت قصة كتبها مراسلوه في عام 2006.

لقد كشفت تقارير صحيفة عن تعاون سري بين شركة AT&T ووكالة الأمن القومي، وذلك اسسداً إلى معلومات قدمها مارك كلان، الذي كشف عن عدد كبير من الوثائق التي تكشف عن قيام شركة AT&T ببناء غرفة سرية في مكبها في سان فرانسيسكو، حيث تمكنت وكالة الأمن القومي من تركيب أجهزة بفرسم لنحويل حركة الهاتف والإنترنت من عملاء شركة الاتصالات إلى مستودعات الوكالة.

وكما قال كلان، فقد أظهرت الوثائق أن وكالة الأمن القومي كانت "تتطلع على الحياة الشخصية لملايين الأمريكيين الأبرياء". ولكن باكيت منع نشر القصة، كما روى كلان لشبكة إيه بي سي سور في عام 2007، "بناء على طلب مدير الاستخبارات الوطنية آنذاك جون سجيرويني ومدير وكالة الأمن القومي آنذاك الجنرال مايكل هايدن". وبعد ذلك بفترة وجيزة، أصبح باكيت رئيساً لمكتب صحيفة نيويورك تايمز في واشنطن، ثم تمت ترقيته إلى منصب رئيس تحرير الصحيفة.

إن نعدم صحيفة نيويورك تايمز على هذا النحو المسعد لخدمة مصالح الحكومة ليس بالأمر المفاجئ، فقد أشارت رئيسة تحريرها العامة مارغريت سوليفان إلى أن صحيفة نيويورك تايمز ربما ترغب في إلقاء نظرة على نفسها في المرأة إذا أراد محرروها أن يفهموا لماذا لم يشعر المصدرون الذين يكشفون عن قصص الأمن القومي الكبرى، مثل نيلسي مانينغ وإدوارد سنودن، بالأمان أو الدافع لإخبارهم بمعلوماتهم. صحيح أن صحيفة نيويورك تايمز نشرت كميات كبيرة من الوثائق بالشراكة مع صحيفة نيويورك تايمز، ولكن هذا لم يحدث. ويكيليكس، ولكن بعد فتره وجيزة، بذل رئيس التحرير السعدي السابق بيل كيلر جهوداً مضنية لإبعاده عن الموضوع. الصحيفة من شريكها: لقد قارن علناً غضب إدارة أوباما ولقد كان كيلر فخوراً بعلاقة صحيفته بواشنطن في مناسبات أخرى أيضاً. ففي ظهور له على هيئة الإذاعة البريطانية في عام 2010 لمنافشة البرقيات التي حصل عليها موقع ويكيليكس، أوضح كيلر أن صحيفة نيويورك تايمز تلقي توجيهات من الحكومة الأمريكية بشأن ما ينبغي لها وما لا ينبغي لها أن تنشره. فسأله مضيف هيئة الإذاعة البريطانية في دهشة: "هل نغصد أنك نذهب إلى الحكومة مسبقاً وسأله: ماذا عن هذا وذاك وغير ذلك، هل من المقبول أن تفعل هذا ومن المقبول أن تفعل ذاك، ثم تحصل على الموافقة؟". أما المضيف الآخر، الدبلوماسي البريطاني السابق كارني روس، فقال إن تعليقات كيلر جعلته يعتقد أنه لا ينبغي لأحد أن يذهب إلى صحيفة نيويورك تايمز للحصول على هذه البرقيات. ومن غير العادي أن يستوضح صحيفة نيويورك تايمز ما تقوله عن هذا الأمر مع الحكومة الأمريكية".

ولكن لا يوجد شيء غير عادي في هذا النوع من التعاون الإعلامي مع واشنطن. فمن المعتاد، على سبيل المثال، أن يتبنى المراسلون الموقف الرسمي الأمريكي. في النزاعات مع الخصوم الأجانب واتخاذ القرارات التحريرية بناءً على ما

إن الصحافة الأميركية هي أفضل وسيلة لتعزيز "المصالح الأميركية" كما حددها الحكومة. وقد أشاد محامي وزارة العدل الأميركية جاك جولدسميث بما أسماه "ظاهرة غير معدرة لها حق قدرها: الوطننة التي تتسم بها الصحافة الأميركية"، أي أن وسائل الإعلام المحلية تميل إلى إظهار الولاء لأحدها حكومتها. واستشهد بنصريحات مايكل هابدن مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ووكاله الأمن القومي الأميركية في عهد بوش، الذي أشار إلى أن الصحفيين الأميركيين "يظهرون استعداداً للعمل معنا"، ولكن مع الصحافة الأجنبية، كما أضاف، "الأمر في غاية الصعوبة".

إن هذا السماهي بن وسائل الإعلام الرسمية والحكومة ينعزز بعوامل مخلفه، أحدها العوامل الاجتماعية والاقتصادية. فالكثير من الصحفيين المؤثرين في الولايات المتحدة أصبحوا الآن من أصحاب الملايين. وهم يعيشون في نفس الأحياء التي يقطنها الشخصيات السياسية والنخب المالية التي يعملون ظاهرياً كحراس لها. وهم يحضرون نفس المناسبات، ولديهم نفس الدوائر من الأصدقاء والزملاء، ويذهب أطفالهم إلى نفس المدارس الخاصة النخبوية.

وهذا أحد الأسباب التي نجعل الصحفيين والمسؤولين الحكوميين قادرين على الانتقال من وظيفة إلى أخرى بسهولة. فالباب الدوار ينقل الشخصيات الإعلامية إلى وظائف رفيعة المستوى في واشنطن، تماماً كما يترك المسؤولون الحكوميون مناصبهم في كثير من الأحيان في سبيل الحصول على مكافأة عند إعلامي مريح. فالآن يعمل جاي كارني وريشارد ستينجل من مجلة تايم في الحكومة، في حين يعمل مساعدا أوياما ديفيد أكسلرود وروبرت جيس كمعلقين على قناة إم. إس. إن. بي. سي. وهذه ليست مجرد انفعالات جانبية بل هي تغييرات مهمة: فالحول أصبح مبسطاً للعابه لأن الموظفين ما زالوا يخدمون نفس المصالح.

إن الصحافة الأميركية المؤسسة ليست قوة خارجية على الإطلاق. فهي مندمجة بالكامل في القوى السياسية المهيمنة في البلاد. فهي من الناحية الثقافية والعاطفية والاجتماعية والاقتصادية شيء واحد. والصحفيون الأثرياء والمشاهير والمطلعون على أسرار الدولة لا يريدون تقويض الوضع الراهن الذي يكافئهم بسخاء. ومنهم كمثّل كل رجال البلاط، فإنهم حريصون على الدفاع عن النظام الذي يمحهم اميازاتهم ويحفرون أي شخص يتحدى هذا النظام.

إن السماهي الكامل مع احياجات المسؤولين السياسيين ليس سوى خطوة قصيرة. ومن هنا فإن الشفافية أمر سيئ؛ والصحافة المعادية أمر خبيث، وربما حتى إجرامي. ولا بد وأن يُسمح للزعماء السياسيين بممارسة السلطة في الظلام.

في سبتمبر/أيلول 2013، طرح سيمور هيرش، المراسل الحائز على جائزة بولنسر والذي كشف عن مذبحه ماي لاي وفضيحة أبو غريب، هذه النقاط بقوة. ففي مقابلة مع صحيفة الجارديان، اتعد هيرش ما أسماه "خجل الصحفيين في أمريكا، وفشلهم في تحدي البت الأبيض والعمل كرسول غير محبوب للحقيقة". وقال إن صحيفة نيويورك تايمز تنفق 100 مليون دولار على بغطية الأحداث في العراق.

لقد اسغرق أوباما وقتاً طويلاً في "حمل المياه عن أوباما". لقد زعم أن الإدارة كذب بشكل منهجي، "ومع ذلك فإن أياً من عمالقة وسائل الإعلام الأميركية، أو شبكات التلفزيون، أو العناوين المطبوعة الكبيرة" لا يشكلون أي تحدي.

كان اقتراح هيرش "حول كيفية إصلاح الصحافة" يتلخص في "إغلاق مكاتب الأخبار في شبكتي إن بي سي وإيه بي سي، وطرد 90% من المحررين في مجال النشر والعودة إلى الوظيفة الأساسية للصحفيين"، وهي أن يكونوا منبذين. ودعا هيرش إلى "البدء في ترقية المحررين الذين لا يمكنك السطوة عليهم". وأضاف: "لا يتم ترقية مشيري الشغب". وبدلاً من ذلك، يعمل "المحررون الجبناء" والصحفيون على تدمير المهنة لأن العقلية السائدة هي عدم الجرأة على أن يكونوا منبذين.

* * *

بمجرد أن يتم وصف الصحفيين بأنهم ناشطون، وبمجرد أن يتم تلويث عملهم باتهامات النشاط الإجرامي، وبمجرد طردهم من دائرة الحماية التي يتمتع بها الصحفيون، فإنهم يصبحون عُرضة للمعاملة الجنايية. وقد اتضح لي هذا بسرعة كبيرة بعد أن انكشفت قصة وكالة الأمن القومي.

في غضون دقائق من عودتي إلى المنزل في ريو بعد إقامتي في هونج كونج، أخبرني ديفيد أن جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به قد اختفى. ولأنه شك في أن اختفاء الكمبيوتر المحمول كان مرتبطاً بمحادثة دارت بيننا أثناء غيابي، ذكرني بأنني اتصلت به عبر سكايب للحديث عن ملف مشفر كبير من الوثائق التي كنت أنوي إرسالها إلكترونياً. وبمجرد وصول الملف، قلت له إنه ينبغي عليه أن يضع الملف في مكان آمن. وكان سنودن يعبر من الأهمية بمكان أن يكون لدى شخص أثق فيه دون أدنى شك مجموعة كاملة من الوثائق، في حالة ضياع أو تلف أو سرقه أرشيفي الخاص.

"قد لا أكون متاحاً لفترة أطول"، كما قال. "ولن تعرف أبداً كيف ستسير علاقتك العملية مع لورا. يجب أن يكون لدى شخص ما مجموعة حتى تتمكن من الوصول إليها دائماً، بغض النظر عما يحدث".

كان الاختيار الواضح هو ديفيد. لكنني لم أرسل الملف أبداً. كان أحد الملفات التي أرسلتها.

الأشياء التي لم يكن لدي الوقت للقيام بها أثناء وجودي في هونغ كونغ.

"بعد أقل من ثمان وأربعين ساعة من إخبارك لي بذلك"، قال ديفيد، "تم سرقة جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص بي من المنزل".

لقد قاومت فكرة أن سرقة الكمبيوتر المحمول كانت مرتبطة بمحادثة عبر سكايب. لقد أخبرت ديفيد أنني عازمة على ألا نصبح من هؤلاء الأشخاص المصابين بجنون العظمة الذين ينسبون كل حدث غير مبرر في حياتهم إلى وكالة المخابرات المركزية. ربما

لقد فقدنا الكمبيوتر المحمول أو قام أحد زوار المنزل بأخذه، أو ربما تمت سرقة في عملية سطو غير مربطة.

لقد أسقط ديفيد نظريتي واحدة نلو الأخرى: فهو لم يخرج الكمبيوتر المحمول من المنزل قط؛ لقد قلب المكان رأساً على عقب ولم يعد هناك أي أثر له؛ ولم يتم أخذ أي شيء آخر أو العبث به. لقد شعر بأنني كنت غير عقلانية برفضى قبول ما بدا وكأنه التفسير الوحيد.

بحلول هذه المرحلة، لاحظ عدد من المراسلين أن وكالة الأمن القومي لم يكن لديها أي فكرة تقريباً عما أخذه سنودن أو أعطاني إياه، لسبب فقط الوثائق المحددة ولكن أيضاً الكمية. كان من المنطقي أن تكون حكومة الولايات المتحدة (أو ربما حتى حكومات أخرى) بانشه لمعرفة ما لدي. إذا كان الاستيلاء على جهاز كمبيوتر ديفيد سيكشف عن المعلومات، فلماذا لا يسرقونها؟

بحلول ذلك الوقت، كنت أعلم أيضاً أن المحادثة مع ديفيد عبر سكايب ليست آمنة على الإطلاق، بل إنها عرضة للمراقبة من قبل وكالة الأمن القومي مثل أي شكل آخر من أشكال الاتصال. لذا فقد تمكنت الحكومة من معرفة أنني أخطط لإرسال الوثائق إلى ديفيد، الأمر الذي أعطاهم دافعاً قوياً للاستيلاء على جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به.

لقد علمت من ديفيد شولتز، محامي صحيفة الغارديان في مجال الإعلام، أن هناك ما يدعو إلى تصديق نظريته ديفيد بشأن السرفة. فقد أبلغه اتصالات في مجتمع الاستخبارات الأميركي بأن حضور وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية كان أكثر قوة في ريو معارئة بأي مكان آخر في العالم تقريباً، وأن رئيس محطة ريو كان "عدوانياً بشكل ملحوظ". واستناداً إلى ذلك، قال لي شولتز: "ينبغي لك أن تفترض أن كل ما نقوله، وكل ما نفعله، وفي كل مكان نذهب إليه يخضع للمراقبة الدقيقة".

لقد تقبلت حقيقة أن قدرتي على التواصل سوف تكون مفيدة بشدة الآن. وامتنعت عن استخدام الهاتف لأي شيء سوى المحادثات الأكثر غموضاً وبهاقة. وكنت أرسل وأستقبل رسائل البريد الإلكتروني فقط من خلال أنظمة تشفير معقدة. واقصرت مناقشاتي مع لورا وسنودن ومصادر مختلفة على برامج الدردشة المشفرة على الإنترنت. ولم يكن بوسعى العمل على مقالات مع محرري الغارديان وغيرهم من الصحفيين إلا من خلال سفرهم إلى ريو للقاء وجهاً لوجه. بل إنني كنت أحرص حتى على التحدث إلى ديفيد في منزلنا أو سيارتنا. وكانت سرفة الكمبيوتر المحمول قد تسببت في إلحاق أضرار بالغة بالمنزل.

أوضح إمكانية أن تكون حتى تلك الأماكن الأكثر حميمية تحت مراقبه.

إذا كنت بحاجة إلى مزيد من الأدلة على المناخ المهدد الذي أعمل فيه الآن، فقد جاء ذلك في شكل تقرير عن محادثة سمعها ستيف

كليمونز، محلل سياسي في واشنطن العاصمة يتمتع بعلاقات جيدة وبحظى بالاحترام، ومحرر في محله أتلانتيك

في الثامن من يونيو/حزيران، كان كليمونز موحوداً في صالة شركة يوناتند إيرلاينز في مطار دالاس، وروى أنه سمع أربعة مسؤولين في الاستخبارات الأميركية يقولون بصوت عال إن مسرب المعلومات والمراسل الذي كشف عن أنشطة وكالة الأمن القومي لابد وأن "يختفأ". وقال إنه سجل جزءاً من المحادثة على هاتفه. ورأى كليمونز أن الحدث بدا وكأنه مجرد "استعراض للشجاعة"، ولكنه قرر نشر المحادثة رغم ذلك.

لم أتعامل مع التقرير بجدية كبيرة، على الرغم من أن كليمونز يتمتع بمصداقية كبيرة. ولكن حقيقة وجود مثل هذا النوع من الثروة العامة الفارغة بين أفراد المؤسسه حول "اختفاء" سودن - والصحافيين الذين كان يعمل معهم - كانت مثيرة للقلق. وفي الأشهر التي نلت ذلك، تحولت فكرة تجريم التقارير التي تقدمها وكالة الأمن القومي من مجرد فكرة مجردة إلى حقيقة واقعة. وكان هذا التغيير الجذري مدفوعاً بجهود الحكومة البريطانية.

لقد سمعت لأول مره من جانين جيسون، عبر محادثة مشفرة، عن حدث ملحوظ وقع في مكتب الجارديان في لندن في منتصف يوليو/تموز. وقد وصفت ما أسمته "تغييراً جذرياً" في نبرة المحادثات بين الجارديان ومقر الاتصالات الحكومية البريطانية التي حدثت في الأسابيع القليلة الماضية. لقد تحولت المحادثات التي كانت في الأصل "منحصرة للغاية" حول تقارير الصحيفة إلى سلسلة من المطالب العدوانية على نحو متزايد ثم التهديدات الصريحة من قبل وكالة التجسس البريطانية.

ثم فجأة، كما أخبرني جيسون، أعلنت هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية أنها لن "تسمح" للصحيفة بعد الآن بمواصلة نشر القصص المستندة إلى وثائق سرية للغاية. وطالبت الهيئة صحيفة الغارديان في لندن بنسليمها كل نسخ الملفات التي نلفتها من سنودن. وإذا رفضت الغارديان، فسوف يصدر أمر قضائي بمنع أي تقارير أخرى.

ولم يكن هذا التهديد عبثاً. ذلك أن المملكة المتحدة لا تضمن في دستورها الحريات الصحفية. وتتعامل المحاكم البريطانية بحذر شديد مع مطالب الحكومة بفرض "الضوابط المسيبة" إلى الحد الذي قد يمنع وسائل الإعلام من نشر أي شيء برغم أنه يهدد الأمن القومي.

في سبعينيات القرن العشرين، تم اعتقال المراسل الذي كشف لأول مرة عن وجود GCHQ ثم نشر تقريراً عنه، وهو دنكان كامبل، وتمت محاكمته. في المملكة المتحدة، يمكن للمحاكم إغلاق صحيفه الغارديان في أي وقت ومصادرة جميع المواد والمعدات الخاصة بها. تقول جانين: "لن يقول أي قاضٍ لا إذا طُلب منه ذلك. نحن نعلم أن هذا هو المكان الذي يتم فيه نشر هذه المعلومات".

وهم يعلمون أننا نعلم ذلك.

كانت الوثائق التي بحوزة الغارديان جزءاً ضئيلاً من الأرشيف الكامل الذي نقله سنودن إلى هونج كونج. وكان يشعر بقوة بأن التقارير المتعلقة بمقر الاتصالات الحكومية على وجه التحديد ينبغي أن يقوم بها صحفيون بريطانيون، وفي أحد الأيام الأخيره التي قضاها في هونج كونج، أعطى نسخة من تلك الوثائق إلى إوان ماكاسكيل.

في مكالمنا الهاتفية، أخبرتني جانين أنها ومحررها آلان روسبريدجر، إلى جانب موظفين آخرين، كانوا في رحلة اسنجمام في عطلة نهاية الأسبوع السابقة في منطقة نائية خارج لندن. وفجأة سمعوا أن مسؤولين من هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية كانوا في طريقهم إلى غرفة أخبار الغارديان في لندن حيث كانوا يعتزمون الاستيلاء على الأقراص الصلبة التي كانت مخزنة عليها الوثائق. وقالوا لروسبريدجر، كما روى لاحقاً، "لقد استمعت، والآن نريد الأشياء مرة أخرى". لم يمض على وجود المجموعه في البلاد سوى ساعتين ونصف الساعة قبل أن يسمعوا من هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية. وقالت جانين: "لقد اضطررنا إلى العودة بالسيارة مباشرة إلى لندن للدفاع عن المبنى. كان الأمر صعباً للغاية".

لقد طالب هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية صحيفة الغارديان بتسليمها جميع نسخ الأرشيف. ولو امتثلت الصحيفة لطلبها، لكانت الحكومة قد علمت بما نقله سنودن، ولكانت مكانته القانونية قد تعرضت لمزيد من الخطر. وبدلاً من ذلك، وافقت صحيفة الغارديان على تدمير جميع الأقراص الصلبة ذات الصلة، تحت إشراف مسؤولين من هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية للتأكد من أن عملية التدمير تمت على النحو الذي يرضيهم. وعلى حد تعبير جانين، كان ما حدث "رفعة معدة للغاية من المماثلة والدبلوماسية والتهريب، ثم التعاون في "التدمير الواضح".

بم اختراع مصطلح "التدمير القابل للإثبات" حديثاً بواسطة GCHQ لـ وصف ما حدث. رافق المسؤولون موظفي الحارديان، بما في ذلك رئيس التحرير، إلى الطابق السفلي من غرفة الأخبار وشاهدتهم وهم يحطمون محركات الأقراص الصلبة إلى قطع، حتى أنهم يطالبون بنكسير أجزاء معينة بشكل أكبر "فقط تأكد من عدم وجود أي شيء في القطع المعدنية الممزقة يمكن أن يكون من أي نوع" وقال روسبريدجر "إن الاهتمام بالعملاء الصينيين العابرين، يمكننا إلغاء الصفقة السوداء" "وبذكر خير أمني مازحاً أن طاقم الغارديان "كانوا يقومون بتنظيف المكان". "بقايا جهاز MacBook Pro".

إن صورة الحكومة التي ترسل عملاء إلى صحيفة لإجبارها على تدمير أجهزة الكمبيوتر الخاصة بها صادمة بطبيعتها، وهي من النوع الذي يُقال للغربيين أن يصدقوا أنه يحدث فقط في أماكن مثل الصين وإيران وروسيا. ولكن من المذهل أيضاً أن يخضع صحيفة محترمة طوعية وخنوع لمثل هذه الأوامر.

إذا كانت الحكومة تهدد بإغلاق الصحيفة، فلماذا لا تكشف كذبتها؟

ولكن هل من المعقول أن نفرض التهديد على العالم الخارجي؟ وكما قال سنودس عندما سمع بالتهديد: "الإجابة الصحيحة الوحيدة هي المضي قدماً، وإغلاقنا!". إن الامتثال الطوعي في السر من شأنه أن يمكن الحكومة من إخفاء هويتها الحقيقية عن العالم: دولة تمنع الصحفيين بوحشية من الإبلاغ عن واحدة من أهم القصص التي تهم المصلحة العامة.

والأسوأ من ذلك أن عملية تدمير المواد التي خاطر المصدر بحريته وحتى حياته من أجل الكشف عنها كانت منافضة تماماً لغرض الصحافة.

وبعداً عن الحاجة إلى فضح مثل هذا السلوك الاستبدادي، فمن المؤكد أن افتتاح الحكومة لغرفة الأخبار وإخبارها على تدمير المعلومات التي تنشرها شكل حدثاً إخبارياً جديراً بالاهتمام. ولكن يبدو أن صحيفة الجارديان كانت تتوي التزام الصمت، وهو ما يؤكد بقوة مدى هشاشة حرية الصحافة في المملكة المتحدة.

على أنه حال، أكدت لي جيسون أن صحيفة الجارديان لا تزال تحتفظ بنسخة من الأرشيف في مكتبها في نيويورك. ثم أخبرني بعض الأخبار المذهلة: مجموعة أخرى من تلك الوثائق أصبحت الآن في حوزة صحيفة نيويورك تايمز، سلمها آلان روسبريدجر إلى رئيسة تحرير الصحيفة جيل أبرامسون، لضمان أن الصحيفة سوف تظل قادرة على الوصول إلى الملفات حتى لو حاولت محكمة بريطانية إجبار صحيفه الجارديان في الولايات المتحدة على تدمير نسخها.

ولكن هذا أيضاً لم يكن خيراً طبعاً. فلم نوافق صحيفة الجارديان سراً على تدمير وثائقها فحسب، بل إنها سلمتها، دون استشاره سنودس أو حتى بديم المشورة لي، إلى نفس الصحيفة التي استبعدتها سنودس لأنه لم يكن يثق في علاقتها الوثيقة الخاضعة للحكومة الأميركية.

من وجهه نظر صحيفة الجارديان، لم يكن بوسعها أن تتصرف بإهمال في مواجهة تهديدات الحكومة البريطانية، نظراً لغياب الحماية الدستورية، ووجود مئات الموظفين، وورقه عمرها قرن من الزمان نحتاج إلى الحماية. وكان تدمير أجهزة الكمبيوتر أفضل من تسليم الأرشيف إلى هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية. ولكنني شعرت بالانزعاج رغم ذلك إزاء امتثالهم لمطالب الحكومة، والأهم من ذلك، قرارهم الواضح بعدم الإبلاغ عن الأمر.

ولكن قبل تدمير محرقاتها الصلبة وبعد ذلك، ظلت صحيفة الجارديان عدوانية وجريئة في طريقه نشرها لكشف سنودس - أكثر مما كانت لتفعله أي صحيفه أخرى مماثلة من حيث الحجم والمكانه. وعلى الرغم من تكتيكات الترهيب التي استخدمتها السلطات، والتي اشدت، واصل المحررون نشر قصة تلو الأخرى عن وكالة الأمن القومي ومعر الاتصالات الحكومية، وهم يسحقون الكثير من التقدير لقيامهم بذلك.

لكن لورا وسنودس كانا غاضبين للغاية - لأن الجارديان سنقدم

كان سنودن غاضباً بشكل خاص لأن أرشف GCHQ انتهى به المطاف في يد صحيفة نيويورك تايمز. لقد شعر أن هذا كان خرقاً لاتفاقه مع صحيفة الغارديان ولرغبته في أن يعمل الصحفيون البريطانيون فقط على الوثائق البريطانية، وخاصة أن صحيفة نيويورك تايمز لن تحصل على الوثائق. وكما اوضح، أدى رد فعل لورا في النهاية إلى عواقب وخيمة.

* * *

منذ بداية إعدادنا للتقرير، كانت علاقة لورا بصحيفة الغارديان متوترة، ثم انفجر التوتر في العلن. فبينما كنا نعمل معاً لمدة أسبوع في ريو، اكتشفت أنا ولورا أن جزءاً من أحد أرشفات وكالة الأمن القومي التي أعطانى إياها سنودن في اليوم الذي اخبأ فيه في هونج كونج (ولكن لم تسمح له الفرصة بإعطائها إلى لورا) كان فاسداً. ولم تتمكن لورا من إصلاحه في ريو، ولكنها اعتقدت أنها قد تتمكن من القيام بذلك عندما تعود إلى برلين.

وبعد مرور أسبوع، وبعد عودتها إلى برلين، أبلغني لورا أن الأرشف جاهز للعودة إلى. ورتبنا أن يطير موظف من الغارديان إلى برلين، ويأخذ الأرشف، ثم يحضره إلى في ريو. ولكن من الواضح أن موظف الغارديان كان في حالة من الخوف بعد الدراما التي حدثت في مقر الاتصالات الحكومية، فأخبر لورا بعد ذلك أنه بدلاً من إعطائه الأرشف له شخصياً، ينبغي لها أن ترسله إلى عبر فيديكس.

لقد جعل هذا لورا متزعجة وغاضبة أكثر من أي وقت مضى رأيتها فيه. "ألا ترى ماذا يفعلون؟" سألتني. "يريدون أن يتمكنوا من العول،" لم يكن لدينا ما نفعله "فيما يتعلق بنقل هذه الوثائق، كان جلين ولورا هما من أعادوها وأضافت أن استخدام FedEx لإرسال مستندات سرية للغاية عبر العالم-وأن يرسلها لي في ريو دي جانيرو منها في برلين، لافيه نيون للمهيمين كان هذا الحفل بمثابة خرق خطير للأمن التشغيلي أكثر مما يمكنها أن تتخيل. "لن أثق بهم مرة أخرى أبداً"، صرحت.

ولكنني ما زلت بحاجة إلى هذا الأرشف، فهو يحتوي على وثائق حيوية تتعلق بالمصص التي كنت أعمل عليها، فضلاً عن العديد من القصص الأخرى التي لم تنشر بعد.

أصررت جاسن على أن المشكلة كانت سوء فهم، وأن الموظف أساء تفسير تعليقات رئيسه، وأن بعض المديرين في لندن أصبحوا الآن مترددين بشأن نقل الوثائق بيني وبين لورا. وقالت إنه لا توجد مشكلة. وسوف يسافر أحد العاملين في صحيفة الجارديان إلى برلين لاستلام الأرشف في نفس اليوم.

لعد كان الوقت قد فات. قالت لورا: "لن أعطي هذه الوثائق مطلقاً لصحيفة الغارديان. أنا ببساطة لا أثق بها الآن".

حجم وحساسية الأرشيف جعل لورا غير راغبة في إرساله إلكترونياً. كان لابد من تسليمها شخصياً، من قبل شخص تثق به. كان أحدهم ديفيد، الذي عندما سمع عن المشكلة، سارع إلى الاتصال به. تطوعنا للذهاب إلى برلين. لقد رأينا أن هذا هو الحل الأمثل. ديفيد لقد فهم كل جزء من القصة، وكانت لورا تعرفه وتثق به، وكان تخطط لزيارتها على أي حال للنحدث عن مشاريع جديدة محتملة. جانين سعيدة ووقع على الفكرة ووافق على أن يغطي صحيفة الغارديان بكالف ديفيد رحلة.

لعد حجز مكتب السفر التابع لصحيفة الغارديان بذاكر سفر لديفيد على الخطوط الجوية البريطانية ثم أرسل له بالبريد الإلكتروني جدول الرحلة. ولم يخطر ببالها قط أنه قد يواجه أي مشكله في السفر. فقد سافر صحافيو الغارديان الذين كتبوا قصصاً عن أرشيف سنودن، فضلاً عن الموظفين الذين نعلوا الوثائق ذهاباً وإياباً، إلى مطار هيثرو عدة مرات دون وقوع أي حوادث. وكانت لورا نفسها قد سافرت إلى لندن قبل بضعة أسابيع فقط. فلماذا ينصور أي شخص أن ديفيد - وهو شخصية هامشية إلى حد كبير - قد يكون في خطر؟

غادر ديفيد إلى برلين يوم الأحد الحادي عشر من أغسطس/آب، وكان من المقرر أن يعود بعد أسبوع حاملاً الأرشيف من لورا. ولكن في صباح اليوم الذي كان من المتوقع أن يصل فيه، أيقظني اتصال مبكر. فقد عرّف المصطل نفسه، الذي كان يتحدث بلهجة بريطانية ثقيلة، بأنه "عميل أمن في مطار هيثرو"، وسألني عما إذا كنت أعرف ديفيد ميراندا. ثم تابع: "نحن نصل بك للإبلاغك بأننا احتجزنا السيد ميراندا بموجب قانون الإرهاب لعام 2000، الجدول السابع".

لم تستوعب كلمة "الإرهاب" على الفور، فقد كنت أكثر ارتباكاً من أي شيء آخر. كان السؤال الأول الذي طرحه هو كم من الوقت ظل محتجزاً في ذلك الوقت. نقطه، وعندما سمعت أنه قد مرت ثلاث ساعات بالفعل، عرفت أن هذا ليس الوقت المناسب. فحص الهجرة القياسي. وأوضح الرجل أن المملكة المتحدة لديها "العانون الحق" في احتجازه لمدة إجمالية تسع ساعات، وعند هذه النقطة يمكن للمحكمة بمديدها الوقت. أو قد يفعلونه. "نحن لا نعرف بعد ما نعتزم القيام به"، قال فال ضابط الأمن:

لقد أوضح كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أنه لا يوجد حدود أخلاقيه أو قانونيه أو سياسية سوف يلتزمون بها عندما يزعمون أنهم يتصرفون باسم "الإرهاب". والآن أصبح ديفيد قد الاحتجاز، تحت إشراف قضائي.

ولم يكن الرجل قد حاول حتى دخول المملكة المتحدة: بل كان يمر عبر المطار في رحلة برانزيب. وكانت السلطات البريطانية قد وصلت إلى ما لا يعبر من الناحية الفنية أرضاً بريطانية وألقب القبض عليه، واستشهدت بأسباب مروعة وغامضة للقيام بذلك.

بدأ محامو الجارديان والدبلوماسيون البرازيليون العمل على الفور، وحاولوا لتأمين إطلاق سراح ديفيد. لم أكن قلقاً بشأن كيفية تعامل ديفيد مع الأمر. الاحتجاز. حياة صعبة بشكل لا يمكن تصوره حيث نشأ يسمًا في واحدة من أفقر المناطق في العالم. لقد جعلته الأحياء الفقيرة في ريو دي جايرو قوياً للغاية وعندئذٍ وذكياً في الشارع. لقد علمت أنه سيفهم بالضبط ما كان يحدث ولماذا، ولم يكن لدي أي شك أنه كان يعطي المحققين وفماً عصبياً على الأقل كما كانوا يعطونه. ومع ذلك، أشار محامو الجارديان إلى مدى ندرة احتجاز أي شخص لفترة طويلة. لقد علمت من خلال بحثي في قانون الإرهاب أن ثلاثة أشخاص فقط من كل ألف شخص يتم إيقافهم، وأن أغلب عمليات الاستجواب، التي تزيد عن 97%، لا تستغرق أكثر من ساعة. ولا نستغرق سوى 0.06% من عمليات الاستجواب أكثر من ست ساعات. وبدون أن هناك احتمالاً كبيراً بأن يتم القبض على ديفيد بمجرد مرور تسع ساعات.

الغرض المعلن لقانون الإرهاب، كما يوحى اسمه، هو التشكيك الناس حول الروابط مع الإرهاب. وتزعم الحكومة البريطانية أن سلطة الاحتجاز "إن هذا القانون يستخدم لتحديد ما إذا كان ذلك الشخص منورطاً أو كان متورطاً في ارتكاب أو إعداد أو التحريض على أعمال إرهابية". ولم يكن هناك أي مبرر بعيد لاحتجاز ديفيد بموجب هذا القانون، إلا إذا تم الآن مساواة ممارري بالإرهاب، وهو ما يبدو أنه الحال.

مع مرور كل ساعة، بدا الموقف فاتماً بشكل متزايد. كل ما كنت أعرفه هو أن الدبلوماسيين البرازيليين، فضلاً عن محامي العارديان، كانوا يحاولون تحديد مكان ديفيد في المطار والوصول إليه، ولكن كل ذلك دون جدوى. ولكن قبل دقيقتين من مرور الساعة التاسعة، أعطتني رسالة بريد إلكتروني من جانيس الأخبار التي كتبت في حاجة إلى سماعها، في كلمة واحدة: "أطلق سراحه".

ولقد أثار أفعال ديفيد المروع موجة من الإدانة في مختلف أنحاء العالم باعتباره محاولة بملطجة لتهريب الناس. وقد أكد تقرير لوكالة رويترز أن هذا كان بالفعل هو المقصود من جانب الحكومة البريطانية: "لقد صرح أحد المسؤولين الأمنيين الأميركيين لرويتز بأن أحد الأغراض الرئيسية من احتجاز ميراندا واستجوابها كان إرسال رسالة إلى متلقي المواد التي جمعها سنودن، بما في ذلك صحفه الغارديان، معادها أن الحكومة البريطانية جادة في محاولة وقف التسريبات".

ولكن كما قلت للحشد من الصحفيين الذين تجمعوا في مطار ريو في انتظار

ولكن بعد عودة ديفيد، لم تكن تكتيكات المملكة المتحدة في الرهيب لتعيق تقاريري. بل على العكس من ذلك، فقد شعرت بمزيد من الجراءة. فقد أظهرت السلطات البريطانية أنها مسنة إلى أقصى حد؛ والاستجابة المناسبة الوحيدة، في رأيي، كانت ممارسة المزيد من الضغوط والمطالبة بمزيد من الشفافية والمساءلة. وهذه وظيفة أساسية للصحافة. وعندما سئلت عن تصوري لكيفية إسقبال الناس لهذه الحلقة، قلت إنتي أعقد أن الحكومة البريطانية سوف تتدم على ما فعله لأن ذلك سيجعلها تبدو قمعية ومسيئة.

لقد قام فريق من وكالة رويترز بنشويه تعليقي - والتي كانت باللغة البرتغالية - وترجمها بشكل خاطئ بحيث تعني أنتي سأقوم الآن، رداً على ما فعلوه بديعدي، بنشر وثائق عن المملكة المتحدة كنت قد قررت في السابق حجبها. وباعتبارها مادة إخبارية، فقد تم نقل هذا التشويه بسرعة إلى جميع أنحاء العالم.

وعلى مدى اليومين التاليين، أفادت وسائل الإعلام بغضب بأنني تعهدت بمواصلة "صحافة الانتقام". وكان هذا تحريفاً سخيفاً: فقد كانت وجهة نظري هي أن السلوك المسيء من جانب المملكة المتحدة لم يفعل سوى زياده تصميمي على مواصلة عملي. ولكن كما تعلمت مرات عديدة، فإن الادعاء بأن تعليقاتك نُقلت خارج سياقها لا يفعل شيئاً لوقف آلة الإعلام.

وسواء كان هذا التعليق غير دقيق أم لا، فإن ردود الفعل على تعليقاتي كانت واضحة: فقد تصرفت المملكة المتحدة والولايات المتحدة لسنوات طويلة كبلطجية، فكانت ترد على أي تحد بالتهديدات وما هو أسوأ من ذلك. ولم تجبر السلطات البريطانية صحيفة الجارديان إلا مؤخراً على تدمير أجهزة الكمبيوتر الخاصة بها، كما اعتقلت شريكي بموجب قانون مكافحة الإرهاب. كما تم معاصاه المبلغين عن المخالفات وهديد الصحفيين بالسجن. ولكن حتى مجرد تصور الاستجابة العوية لمثل هذا العدوان قوبل بسخط شديد من جانب الموالين للدولة والمدافعين عنها: يا إلهي! لقد تحدث عن الانتقام! ونُظر إلى الخضوع الخنوع للرهاب من قِبَل المسؤولين باعتباره التزاماً؛ وبُدان التحدي باعتباره عملاً من أعمال العصيان.

بمجرد أن تمكنت أنا وديفيد أخيراً من الفرار من الكاميرات، تمكنا من الحدث. أخبرني أنه كان متمرداً طوال التسع ساعات، لكنه اعترف بأنه كان خائفاً.

كان من الواضح أنه كان مستهدفاً: فقد صدرت تعليمات للركاب على متن رحلته بإظهار جوازات سفرهم للوكلاء المتظرين خارج الطائرة. وعندما رأوا جواز سفره، تم احتجازه بموجب قانون الإرهاب و"تهديده من أول ثانية حتى الأخيرة"، كما قال ديفيد، بأنه سيذهب إلى السجن إذا لم "يساعد بشكل كامل". وقد أخذوا كل معداته الإلكترونية، بما في ذلك هاتفه المحمول الذي يحتوي على معلومات شخصية.

صوره، واصلاته، ودردشاته مع أصدقائه، مما أجبره على الكشف عن كلمة المرور لهاتفه المحمول تحت تهديد الاعتقال. وقال: "أشعر وكأنهم غزوا حياتي كلها، وكأني عار".

طل ديفيد يفكر فيما يمكن أن يفعله الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. لقد فعلوا ذلك تحت غطاء مكافحة الإرهاب على مدى العقد الماضي. "إنهم يختطفون الناس، وسجنهم دون توجيه اتهامات إليهم أو توكيل محام لهم، وإخفائهم، ووضعهم في "غوانتانامو، يفلونهم"، قال ديفيد. "لا يوجد شيء أكثر رعباً من أن تكون "لقد أخبرتني هابان الحكومتان بأنك إرهابي"، قال لي شيئاً لم أكن أعرفه من قبل. لن يحضر هذا على بال أغلب المواطنين الأمريكيين أو البريطانيين. "أنت تدرك أنهم قادرون على فعل ذلك" "أي شيء بالنسبة لك".

لقد استمر الجدل حول احتجاز ديفيد لأسابيع. ونصرت القضية عناوين الأخبار في البرازيل لعدة أيام، وكان الشعب البرازيلي غاضباً بالإجماع تقريباً. ودعا الساسة البريطانيون إلى إصلاح قانون الإرهاب. وبطبيعة الحال كان من دواعي السرور أن يدرك الناس أن قانون المملكة المتحدة يشكل إساءة. ولكن في الوقت نفسه، كان القانون بمثابة فضيحة لسنوات، ولكنه استخدم في الغالب ضد المسلمين، لذا لم يهتم به سوى فئة من الناس. ولم يكن من الواجب أن يتطلب الأمر احتجاز زوجة صحفي غربي أيضاً بارز لسليط الضوء على الإساءة، ولكن هذا ما حدث.

ولم يكن من المستغرب أن يتم الكشف عن أن الحكومة البريطانية تحدثت مع واشنطن قبل اعتقال ديفيد. وعندما سُئل منحدث باسم البيت الأبيض في مؤتمر صحفي، قال: "لقد تم إخطارنا مسبقاً... لذا فقد كان لدينا مؤشر على أن هذا من المرجح أن يحدث". ورفض البيت الأبيض إدانة الاعتقال واعترف بأنه لم يتخذ أي خطوات لوقفه أو حتى تشيطه.

ولقد أدرك أغلب الصحفيين مدى خطوره هذه الخطوه. فقد أعلنت راشيل مادو في برنامجها على قناة إم. إس. إن. بي. سي. في سخرية شديدة: "الصحافة ليست إرهاباً". ولكن لم يكن الجميع يشعرون بنفس الشعور. فقد أشاد جيفري بوسين بالحكومة البريطانية على شاشة التلفزيون في أوقات الذروة، وشبه سلوك ديفيد بسلوك "مهرب المخدرات". وأضاف بوس أن ديفيد لابد وأن يشعر بالامتنان لأنه لم يتم اعتقاله ومحاكمته.

لقد بدا هذا الشبح أكثر معنوية عندما أعلنت الحكومة البريطانية أنها بدأت رسمياً تحقيقاً جنائياً في الوثائق التي كان ديفيد يحملها. (كان ديفيد نفسه قد رفع دعوى قضائية ضد السلطات البريطانية، زاعماً أن احتجازه غير قانوني لأنه لا علاقة له بالغرض الوحيد من القانون الذي احتُجز بموجبه: التحقيق في سلوك شخص ما).

وليس من المستغرب أن تشعر السلطات بالتشجيع عندما يشبه أبرز الصحفيين التقارير المهمة التي تخدم المصلحة العامة بالجرائم غير القانونية التي يرتكبها تجار المخدرات.

* * *

قبل وفاته بفترة وجيزة في عام 2005، ألقى مراسل حرب فيتنام الشهير ديفيد هالبرستام خطاباً أمام طلاب كلية الصحافة بجامعة كولومبيا. وقال لهم إن اللحظة الأكثر فخراً في حياته المهنية كانت عندما هدد الجنرالات الأميركيون في فيتنام بمطالبة محرريه في صحيفة نيويورك تايمز بإبعاده عن تغطية الحرب. وقال هالبرستام إنه "أثار غضب واسطن وساجون بإرسال تقارير مشائمة عن الحرب". واعتبره الجنرالات "العدو" لأنه فاطع مؤمراتهم الصحافية لاتهمم بالكذب.

بالنسبة لهالبرستام، كان إثارة غضب الحكومة مصدر فخر، والغرض الحقيقي والرسالة التي تنطلق منها مهنة الصحافة. كان يعلم أن كون المرء صحفياً يعني المخاطرة، ومواجهة إساءة استخدام السلطة بدلاً من الخضوع لها.

اليوم، بالنسبة للعديد من العاملين في المهنة، فإن الثناء من قِبل الحكومة على التقارير "المسؤولة" - التي تلزم بتوجيهاتها بشأن ما ينبغي نشره وما لا ينبغي نشره - يشكل وسام شرف. وهذا هو المقياس الحقيقي لمدى انحدار الصحافة المعادية في الولايات المتحدة.

قناة... خلف قُضبان الحياة... لطلب الكتب المترجمة
ولترجمة الكتب الانجليزية والكورية وجميع اللغات.
رابط القناة... <https://t.me/ALhyaah5>



خاتمة

في أول محادثة أجريتها على الإنترنت مع إدوارد سنودن، أخبرني أنه لا يخشى سوى شيء واحد من الإفصاح عن أسرارته: وهو أن تُسقبل كشفاته باللامبالاة واللامبالاة، وهو ما يعني أنه ضحى بحياته وخاطر بالسجن بلا سبب. والقول بأن هذا الخوف لم يتحقق هو بقليل من أهمية العضة بشكل كبير.

الواقع أن تأثيرات هذه القصة المكشوفة كانت أعظم وأطول أمداً وأوسع نطاقاً مما كنا نتخيله على الإطلاق. فقد ركزت انبياه العالم على مخاطر المراقبة الشاملة من قِبل الدولة والسرية الحكومية الشاملة. وأثارت أول مناقشة عالمية حول قيمة الخصوصية الفردية في العصر الرقمي ودفعني إلى تحدي السيطرة الأميركية المهيمنة على الإنترنت. كما غيرت الطريقة التي ينظر بها الناس في مختلف أنحاء العالم إلى مصداقية أي تصريحات يدلي بها المسؤولون الأميركيون وحولت العلاقات بين البلدان. كما غيرت جذرياً وجهات النظر حول الدور المناسب للصحافة في علاقة بالسلطة الحكومية. وفي داخل الولايات المتحدة، أدت إلى نشوء تحالف متعدد الأيديولوجيات وعبر حزبي يدفع نحو إصلاح حقيقي لدولة المراقبة.

ولقد أبرزت إحدى الحلقات على وجه الخصوص التحولات العميقة التي أحدثتها كشافات سنودن. فبعد بضعة أسابيع فقط من نشر معالي الأول في صحيفه الجارديان حول جمع وكالة الأمن القومي كميات هائلة من البيانات الوصفية، قدم عضوان في الكونجرس مشروع قانون مشترك لوقف تمويل برنامج الوكالة. ومن اللافت للنظر أن راعي مشروع القانون هما جون كونيترز، وهو ليبرالي من ديترويت يعضى فترة ولايته العشرين في مجلس النواب، وجوستين أماش، وهو عضو محافظ في حزب الشاي في فترة ولايته الثانية فقط في مجلس النواب. ومن الصعب أن نحيل عضوين آخرين مختلفين في الكونجرس، ولكنهما كانا متحدين في معارضة التجسس المحلي الذي تقوم به وكالة الأمن القومي. وسرعان ما اكتسب اقتراحهما عشرات من الرعايا من مختلف الطيف الأيديولوجي، من الأكثر ليبرالية إلى الأكثر محافظة، وكل شيء بينهما، وهو حدث نادر حقاً في واشنطن.

عندما طرح مشروع القانون للصوت، تم بث المناقشة على قناة C-SPAN، وشاهدتها أثناء الدردشة عبر الإنترنت مع سنودن، الذي كان يشاهد قناة C-SPAN أيضاً.

لقد كان أوباما يراقب جهاز الكمبيوتر الخاص به في موسكو. لقد أذهلنا كلنا مما رأيناه. أعتقد أنها كانت المرة الأولى التي أدرك فيها حقًا حجم ما أنجزه. وقف عضو تلو الآخر في مجلس النواب للتنديد بشدة ببرنامج وكالة الأمن القومي، وسخر من فكرة أن جمع البيانات عن مكالمات كل أمريكي أمر ضروري لوقف الإرهاب. لقد كان هذا الحدي الأكثر عدوانية لدولة الأمن القومي منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

قبل الكشف عن وثائق سنودن، كان من غير المعقول أن يحصل أي مشروع قانون يهدف إلى تقليص برنامج رئيسي للأمن القومي على أكثر من حفنة من الأصوات. ولكن السبحة النهائية للصوت على مشروع قانون كونيرز-أماش صدمت المسؤولين في واشنطن: فقد فشل بفارق ضئيل للغاية، 205 أصوات مقابل 217. وكان الدعم لمشروع القانون ثنائي الحزب بالكامل، حيث انضم 111 ديمقراطياً إلى 94 جمهورياً في الصوت لصالح مشروع القانون. وكان هذا الخلص من الانقسامات الحزبية التقليدية مثيراً بالنسبة لسنودن وأنا بعدر ما كان الدعم الكبير لكبح جماح وكالة الأمن القومي مثيراً. إن واشنطن الرسمية تعتمد على القبيلة العمياء التي يولدها حزب حزبية صارمة. وإذا كان من الممكن تآكل الإطار الأحمر مقابل الأزرق، ثم نحاوله، فهناك أمل أكبر كثيراً في صنع السياسات على أساس المصالح الفعلية للمواطنين.

على مدى الأشهر البالية، ومع نشر المزيد والمزيد من الفصص عن وكالة الأمن القومي، في جميع أنحاء العالم، توقع العديد من الخبراء أن الجمهور سوف يفقد الاهتمام بالموضوع. ولكن في الواقع، ازداد الاهتمام بمناقشة المراقبة، وليس فقط محلياً ولكن دولياً. أحداث أسبوع واحد في ديسمبر 2013- بعد أكثر من ستة أشهر من ظهور تقرير الأول في صحيفة الجارديان، إلى أي مدى لا يزال إفشاءات سنودن تلعن صدقاً، وإلى أي مدى لا يمكن الدفاع عنها؟ لقد أصبح موقف وكالة الأمن القومي.

بدأ الأسبوع بالرأي الدرامي الذي أصدره القاضي الفيدرالي الأمريكي ريتشارد ليون أن جمع البيانات الوصفية لوكالة الأمن القومي من المرجح أن يكون انتهاكاً للعديل الرابع لدستور الولايات المتحدة، والذي وصفه بأنه "أوروبلي تقريباً" في وكما أشير، فقد أضاف القاضي الذي عينه بوش بشكل واضح أن الحكومة لم يسم ذكر حاله واحده "حيث تم تحليل جمع البيانات الوصفية الشاملة لوكالة الأمن القومي" لقد نجحوا في منع هجوم إرهابي. وبعد يومين فقط، قرر اللجنة الاستشارية للرئيس أوباما، وقد شكلت اللجنة عندما اندلعت فضيحة وكالة الأمن القومي لأول مرة، وأصدرت تقريرها المكون من 308 صفحات. كما رفض بشكل حاسم ادعاءات وكالة الأمن القومي بشأن الأهمية الحيوية لأنشطته التحسس التي تقوم بها. "نشر مراجعنا إلى أن المعلومات التي ساهمت في التحقيقات الإرهابية من قبل لم يكن استخدام بيانات التعريف الهاتفية الواردة في المادة 215 من قانون باريوت ضرورياً

وكتبت اللجنة "إن منع الهجمات كان هدفاً رئيسياً"، مؤكدة أنه في أي حالة من الحالات لم تكن النتيجة لتكون مخرقة "بدون برنامج البيانات الوصفية للاتصالات الهاتفية بموجب المادة 215".

وفي الوقت نفسه، لم يكن أسبوع وكالة الأمن القومي خارج الولايات المتحدة أفضل حالاً. فقد صوت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع لصالح قرار - قدمه ألمانيا والبرازيل - يؤكد أن الخصوصية على شبكة الإنترنت حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو القرار الذي وصفه أحد الخبراء بأنه "رسالة قوية إلى الولايات المتحدة مفادها أن الوقت قد حان لعكس المسار وإنهاء شبكة المراقبة التي تمارسها وكالة الأمن القومي". وفي اليوم نفسه، أعلنت البرازيل أنها لن تمنح عقداً بقيمة 4.5 مليار دولار أميركي لشراء طائرات مقاتلة لشركة بوينج الأميركية، بل ستشتري بدلاً من ذلك طائرات من شركة ساب السويدية. ومن الواضح أن غضب البرازيل إزاء تجسس وكالة الأمن القومي على زعمائها وشركائها ومواطنيها كان عاملاً رئيسياً في القرار المفاجئ. وقال مصدر حكومي برازيلي لوكالة رويترز: "لقد أفسدت مشكله وكالة الأمن القومي كل شيء بالنسبة للأميركيين".

ولكن لا يعني أي من هذا أن المعركة قد انتهت. ذلك أن الدولة الأمنية قوية بشكل لا يصدق، وربما أقوى حتى من أعلى المسؤولين المنتخبين لدينا، وهي تفخر بمجموعة واسعة من الموالين النافذين المسعدين للدفاع عنها بأي ثمن. لذا فليس من المستغرب أن تحقق هي أيضاً بعض الانتصارات. فبعد أسبوعين من حكم القاضي ليون، أعلن فاض فيدرالي آخر، مستغلاً ذكرى الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، دستورية برنامج وكالة الأمن القومي في قضية مختلفة. ونراجع الحلفاء الأوروبيون عن مظاهر الغضب الأولية، وانضموا إلى الولايات المتحدة بخنوع، كما يفعلون في كثير من الأحيان. وكان الدعم من جانب الجمهور الأميركي مفلياً أيضاً: إذ تشير استطلاعات الرأي إلى أن أغلبية الأميركيين، على الرغم من معارضتهم لبرامج وكالة الأمن القومي التي كشف عنها سنودن، يريدون مع ذلك أن يروا سنودن يُحاكم على تلك الفصائح. بل إن كبار المسؤولين الأميركيين بدأوا يزعمون أن سنودن نفسه، فضلاً عن بعض الصحفيين الذين عمل معهم، بما في ذلك أنا، يستحقون الملاحقة القضائية والسجن.

ولكن من الواضح أن أنصار وكالة الأمن القومي قد تراجعوا عن موقفهم، وأصبحت حججهم ضد الإصلاح واهية على نحو متزايد. وكثيراً ما يصر المدافعون عن المراقبة الجماعية دون أي شكوك على أن بعض التجسس ضروري دائماً. ولكن هذا مجرد اقتراح وهمي؛ ولا أحد يخلف معه. والبديل للمراقبة الجماعية لبس القساء التام على المراقبة. بل إن الأمر يتلخص في المراقبة المستهدفة، التي تستهدف فقط أولئك الذين توجد أدلة قوية تشير إلى تورطهم في مخالفات حقيقية. وهذه المراقبة المستهدفة أكثر فعالية من المراقبة الجماعية.

إن مثل هذه الاستراتيجية من المرجح أن تمنع المؤامرات الإرهابية أكثر من النهج الحالي المتمثل في "جمع كل شيء"، والذي يغرق وكالات الاستخبارات في كميات هائلة من البيانات بحث لا يستطيع المحللون غربلتها بفعالية. وعلى النقيض من المراقبة الجماعية العشوائية، فإن هذه الاستراتيجية تتفق مع القيم الدستورية الأميركية والمبادئ الأساسية للعدالة الغربية.

في الواقع، في أعقاب فضائح إساءة استخدام المراقبة التي كشفت عنها لجنة الكنيسة في سبعينيات القرن العشرين، كان هذا المبدأ بالتحديد – أن الحكومة لابد أن تقدم بعض الأدلة على ارتكاب مخالفات محتملة أو وضع عميل أجنبي قبل أن تتمكن من التنصت على محادثات شخص ما – هو الذي أدى إلى إنشاء محكمة مراقبة الاستخبارات الأحسية. ومن المؤسف أن هذه المحكمة تحولت إلى مجرد ختم مطاطي، ولم تقدم أي مراجعة قضائية ذات مغزى لطلبات المراقبة التي قدمتها الحكومة. ولكن الفكرة الأساسية سليمة رغم ذلك، وهي تظهر طريقاً للمضي قدماً.

إن تحويل محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية إلى نظام قضائي حقيقي، بدلاً من النظام الحالي أحادي الجانب الذي لا يحق فيه إلا للحكومة أن تدافع عن قضيتها، من شأنه أن يشكل إصلاحاً إيجابياً. ومن غير المرجح أن يكون مثل هذه التغييرات التشريعية المحلية كافية في حد ذاتها لحل مشكله المراقبة لأن دولة الأمن القومي كثيراً ما تستولي على الكيانات التي من المفترض أن توفر الرقابة. (كما رأينا، على سبيل المثال، تم الاستيلاء على لجان الاستخبارات في الكونجرس بالكامل الآن). ولكن مثل هذه التغييرات التشريعية يمكن أن تعزز على الأقل المبدأ القائل بأن المراقبة الجماعية العشوائية لا مكان لها في ديمقراطية تسترشد ظاهرياً بالدستور. ضمانات الخصوصية.

وهناك خطوات أخرى يمكن اتخاذها لاستعادة الخصوصية على شبكة الإنترنت والحد من مراقبة الدولة. والجهود الدولية التي نفوذها ألمانيا والبرازيل حالياً لبناء بنية أساسية جديدة للإنترنت بحيث لا يتعين على معظم حركة المرور على الشبكة أن تمر عبر الولايات المتحدة قد يقطع شوطاً طويلاً نحو تخفيف القبضة الأميركية على الإنترنت. والأفراد أيضاً لديهم دور يلعبونه في استعادة خصوصيتهم على شبكة الإنترنت. إن رفض استخدام خدمات شركات التكنولوجيا التي تتعاون مع وكالة الأمن القومي وحلفائها من شأنه أن يفرض ضغوطاً على هذه الشركات لوقف مثل هذا التعاون، وسوف يحفز منافسيها على تكريس أنفسهم لحماية الخصوصية. وبالفعل، تروج عدد من شركات التكنولوجيا الأوروبية لخدمات البريد الإلكتروني والردشة باعتبارها بديلاً متفوقاً على العروض المقدمة من جوجل وفيسبوك، وتعلن عن حقيقة مفادها أنها لا تقدم بيانات المستخدمين لوكالة الأمن القومي ولن تقدمها.

بالإضافة إلى ذلك، لمنع الحكومات من الدخول في الاتصالات الشخصية واستخدام الإنترنت، يجب على جميع المستخدمين اعتماد التشفير و

إن استخدام أدوات إخفاء الهوية أثناء التصفح أمر بالغ الأهمية. وهذا مهم بشكل خاص للأشخاص الذين يعملون في مجالات حساسة، مثل الصحفيين والمحامين ونشطاء حقوق الإنسان. ويتعين على مجتمع التكنولوجيا أن يواصل تطوير برامج أكثر فعالية وسهولة في الاستخدام لإخفاء الهوية والتشفير.

وعلى كل هذه الجبهات، لا يزال هناك قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به. ولكن أقل من بعد مرور عام منذ أن التقيت بسنودن لأول مرة في هونج كونج، لم يعد هناك شك في أن لقد أحدثت عمليات الكشف عن المعلومات تغييرات جوهرية لا رجعة فيها في العديد من البلدان والعديد من المجالات. وبعيداً عن تفاصيل إصلاح وكالة الأمن القومي، فإن تصرفات سنودن ساهمت أيضاً في تعزيز قضية الشفافية الحكومية والإصلاح بشكل عام. لقد خلق نموذجاً للإهام الآخرين، ومن المرجح أن يحذو الناشطون في المستقبل حذوه، فيعملون على إتقان الأساليب التي نبناها. لقد سعت إدارة أوباما، التي جلبت عدداً من الملاحقات القضائية ضد المسربين بفوق كل الرئاسات السابقة محمعة، إلى خلق مناخ من الخوف الذي قد يفرض على الناس أن يتصرفوا على هذا النحو.

إن هذا من شأنه أن يخلق أي محاولة للإبلاغ عن المخالفات. ولكن سنودن دمر هذا لقد نجح في البقاء حراً، بعيداً عن قبضة الولايات المتحدة؛ علاوة على ذلك، فقد رفض البقاء مختبئاً، بل تقدم بفخر ووقد عرف عن نفسه، ونتيجة لذلك فإن صورته العامة ليست صورة مدان يرتدي زياً برتقالياً. بذلة وقيود ولكن شخصية مستقلة وواضحة يمكنها النحدث نيابة عن نفسه، موضحاً ما فعله ولماذا. لم يعد من الممكن للولايات المتحدة أن تتخلى عن هذا. الحكومة تحاول صرف الانباه عن الرسالة ببساطة عن طريق شيطنة الرسول. هناك درس قوي هنا للمبلغين عن المخالفات في المستقبل: قول الحقيقة لا يضر. لا داعي لتدمير حياتك.

وبالنسبة لبغية الناس، فإن التأثير الملم الذي أحدثه سنودن لا يقل عمقاً. ببساطة، لقد ذكر الجميع بالقدرة غير العادية التي يتمتع بها أي إنسان. أن يكون الشخص العادي قادراً على تغيير العالم. فهو شخص عادي في كل النواحي الخارجية، نشأ على يد الآباء الذين لا يملكون ثروة أو سلطة خاصة، ويفتقرون حتى إلى شهادته الثانوية العامة، يعمل كموظف غامض في شركته عملاقة - لقد فعل ذلك من خلال فعل واحد من الضمير، غير مجرى التاريخ حرفياً.

إن حتى أكثر الناشطين التزاماً غالباً ما يسهلون للاستسلام للانهزامية. فالمؤسسات السائدة تبدو قوية إلى الحد الذي لا يمكن تحديها؛ والمعتقدات البعلدية تبدو راسخة إلى الحد الذي لا يمكن إقلاعها منه؛ وهناك دوماً العديد من الأحزاب التي لديها مصلحة راسخة في الحفاظ على الوضع الراهن. ولكن البشر بشكل جماعي، وليس عدداً صغيراً من النخب التي تعمل في السر، هم القادرون على تحديد نوع العالم الذي نريد أن نعيش فيه.

إن تعزيز القدرة البشرية على التفكير واتخاذ القرارات هو الهدف من كشف المخالفات، والنشاط السياسي، والصحافة السياسية. وهذا ما يحدث الآن، بفضل الكشوفات التي كشفها إدوارد سنودن.

ملاحظة حول المصادر

يمكن العثور على الحواشي والفهرس لهذا الكتاب على www.glenngreenwald.net.

الشكر والتقدير

في السنوات الأخيرة، أحبطت مرارا وتكرارا جهود الحكومات الغربية لإخفاء أفعالها الأكثر خطورة عن مواطنيها من خلال سلسلة من الكشوفات الرائعة من قبل المبلغين الشجعان. مرارا وتكرارا، قرر الأشخاص الذين عملوا داخل الوكالات الحكومية أو المؤسسة العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها أنهم لا يستطيعون الصمت عندما يكشفون مخالفات خطيرة. بدلا من ذلك، تقدموا وأعلنوا عن أفعالهم المشينة الرسمية، وفي بعض الأحيان خرفوا القانون عن عمد للقيام بذلك، ودائما بتكلفة شخصية كبيرة: المخاطرة بحياتهم المهنية وعلاقاتهم الشخصية وحياتهم. كل شخص يعيش في الديمقراطية، وكل شخص يقدر الشفافية والمساءلة، مدين لهؤلاء المبلغين عن المخالفات بدين كبير من الامتنان.

إن السلسلة الطويلة من الأسلاف الذين ألهموا إدوارد سنودن تبدأ بمسرب أوراق البناغون دانييل السيرج، أحد أبطال الشخصيات منذ فترة طويلة والآن صديقي وزميلي، والذي أحاول أن أفندي به في كل العمل الذي أقوم به. ومن بين المبلغين الشجعان الآخرين الذين تحملوا الاضطهاد من أجل جلب الحقائق الحيوية إلى العالم تشيلسي مانينغ، وجيسلين راداك، ويوماس تام، فضلا عن المسؤولين السابقين في وكالة الأمن القومي توماس ديرك ويل بيني. وقد لعبوا دوراً حاسماً في إلهام سنودن أيضاً.

كان تسليط الضوء على نظام المرافقة الشامل الذي أنشأته الولايات المتحدة وحلفاؤها سراً بمثابة عمل ضميري نضحي به سنودن. وكان من المذهل حقاً أن نشاهد شاباً عادياً يبلغ من العمر 29 عاماً يخاطر بحياته في السجن من أجل مبدأ، ويتصرف دفاعاً عن حقوق الإنسان الأساسية. وكانت شجاعه سنودن وهدوءه الذي لا ينكسر – الذي اسند إلى افئاعه بأنه كان يفعل الشيء الصحيح – الدافع وراء كل التقارير التي كتبها عن هذه القصة، وسوف تؤثر على بعمق لبقه حياتي.

كان البأثر الذي أحدثته هذه القصة مستحلاً لولا شريكتي وصديقتي الصحافه الشجاعة والعبقريه، لورا بوتراس. وعلى الرغم من سنوات من المضايقات التي تعرضت لها على يد الحكومة الأميركية بسبب الأفلام التي صنعتها، إلا أنها لم تتردد قط في متابعة هذه القصة بقوة. وكان إصرارها على الدفاع عن مصالحها الشخصية سبباً في بقاء هذه القضية.

إن خصوصيتها، ونفورها من الأضواء العامة، قد حجباً في بعض الأحيان مدى أهميتها في كل التقارير التي تمكنا من إنجازها. لكن خبرتها، وعبقريتها الاستراتيجية، وحكمها، وشجاعتها كانت في قلب وروح كل العمل الذي قمنا به. لقد تحدثنا كل يوم تقريباً واتخذنا كل القرارات الكبرى بشكل تعاوني. لم أكن لأتمنى شراكة أكثر مثالية أو صداقة أكثر جرأة وإلهاماً.

وكما توقعت لورا وأنا، فقد كانت شجاعة سنودن معدية. فقد سعى العديد من الصحفيين إلى متابعة هذه القصة بشجاعة، بما في ذلك محررو صحيفة الغارديان جانين جيسون، وستيوارت ميلار، وآلان روسبريدجر، إلى جانب العديد من مراسلي الصحيفة، بقيادة إوين ماكاسكيل. وتمكن سنودن من البقاء حراً، وبالتالي كان قادراً على المشاركة في المناقشة التي ساعد في إشعال فتيلها، وذلك بفضل الدعم الجريء الذي لا غنى عنه الذي قدمته له وبكيليكس ومسؤولتها سارة هاريسون، التي ساعدته على مغادرة هونج كونج ثم بقيت معه لعدة أشهر في موسكو على حساب قدرتها على العودة بأمان إلى المملكة المتحدة، بلدها.

لقد قدم لي العديد من الأصدقاء والزلاء المشورة والدعم الحكيمين في العديد من المواقف الصعبة، بما في ذلك بن ويزنر وجميل جعفر من اتحاد الحريات المدنية الأمريكية؛ وصديقي المقرب نورمان فليشر؛ وأحد أفضل وأشجع الصحفيين الاستقصائيين في العالم، جيريمي سكاهيل؛ والمراسلة البرازيلية القوية والماهرة سونيا بريدي من غلوبو؛ والمدير التنفيذي لمؤسسة حرية الصحافة تريفور تيم. ومع ذلك، ظل أفراد الأسرة، الذين كانوا قلقين في كثير من الأحيان بشأن ما كان يحدث (كما يمكن لأفراد الأسرة فقط أن يفعلوا ذلك)، داعمين بثبات (كما يمكن لأفراد الأسرة فقط أن يفعلوا ذلك)، بما في ذلك والداي، وشقيقي مارك، وزوجة أخي كريستين.

لم يكن هذا كتاباً سهلاً في الكتابة، وخاصة في ظل الظروف، ولهذا السبب أنا ممتن حقاً لدار نشر متروبوليتان بوكس: لكونور جاي على إدارته الفعالة؛ ولجريجوري توفيس على مساهماته التحريرية الثاقبة وكفاءته الفنية؛ وخاصة لريفا هوشيرمان، التي جعلتها ذكاًؤها ومعاييرها العالية أفضل محررة ممكنة لهذا الكتاب. هذا هو الكتاب الثاني على التوالي الذي أنشره مع سارة بيرشتيل وعقلها الحكيم والمبدع بشكل ملحوظ، ولا يمكنني أن أتخيل رغبتني في كتابة كتاب بدونها. كان وكيللي الأدبي، دان كونواي، مرة أخرى صوتاً ثابتاً وحكيماً طوال العملية. شكراً عميقاً أيضاً لتايلور بارنز لمساعدتها النقدية في تجميع هذا الكتاب؛ مواهبها البحثية وطاقتها الفكرية لا تترك أي شك في أن هذا الكتاب هو كتاب رائع.

مسيرة صحفية ناجحة تنتظره.

كما هي العادة، فإن محور كل ما أقوم به هو شريك حياتي، زوجي منذ تسع سنوات، رفيق روحي ديفيد ميراندا. لقد كانت المحنة التي تعرض لها كجزء من التغطية التي قمنا بها مثيرة للغضب وغريبة، لكن الفائدة كانت أن العالم تمكن من رؤية مدى روعته كإنسان غير عادي. في كل خطوة على الطريق، كان يمنحني الشجاعة، ويدعم عزمي، ويرشد اختياراتي، ويقدم رؤى أوضحت الأمور، ويقف بجانبى، ثابتاً، بدعم وحب غير مشروط. إن شراكة مثل هذه لا تقارن بقيمة لا تضاهي، لأنها تطفى الخوف، وتدمر الحدود، وتجعل كل شيء ممكناً.



البداية

لتبدأ المحادثة...

تابعوا البطريق على [Twitter.com@penguinUKbooks](https://twitter.com/penguinUKbooks)

تابع آخر أخبارنا على [YouTube.com/penguinbooks](https://www.youtube.com/penguinbooks)

قم بتثبيت "Penguin Books" على Pinterest الخاص بك

أعجب بصفحة "Penguin Books" على [Facebook.com/penguinbooks](https://www.facebook.com/penguinbooks)

تعرف على المزيد عن المؤلف واكتشف المزيد

من القصص المشابهة على [Penguin.co.uk](https://www.penguin.co.uk)

قناة.... خلف قضبان الحياة... لطلب الكتب المترجمة
ولترجمة الكتب الانجليزية والكورية وجميع اللغات.
رابط القناة...<https://t.me/ALhyaah5>



كتب الطريق

تم نشره بواسطة مجموعة البطريق

Penguin Books Ltd, 80 Strand, London WC2R 0RL, England Penguin
Group (USA) Inc., 375 Hudson Street, New York, New York 10014, USA Penguin Group
(Canada), 90 Eglinton Avenue East, Suite 700, Toronto, Ontario, Canada M4P 2Y3 (a division of Pearson
Penguin Canada Inc.) Penguin Ireland, 25 St
Stephen's Green, Dublin 2, Ireland (a division of Penguin Books Ltd) Penguin Group (Australia),
707 Collins Street, Melbourne, Victoria 3008, Australia (a division of Pearson Australia
Group Pty Ltd) Penguin Books India Pvt Ltd, 11
Community Centre, Panchsheel Park, New Delhi - 110 017, India Penguin Group (NZ), 67 Apollo Drive,
Rosedale, Auckland 0632, New (Penguin زيلاند) قسم من بيرسون نيوزيلندا المحدودة (Pty) Ltd, Block D,
Books (جنوب أفريقيا) (جنوب أفريقيا)
Rosebank Office Park, 181 Jan Smuts Avenue, Parktown North, Gauteng
2193, جنوب أفريقيا

Penguin Books Ltd. 80 Strand, London WC2R 0RL, England المسجلة:

www.penguin.co.uk

نُشر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة 2014 Metropolitan Books, Henry Holt and Company LLC
لأول مرة في بريطانيا العظمى بواسطة 2014 Hamish Hamilton

حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ Glenn
وقد تم تأكيد الحق الأخلاقي للمؤلف 2014 Greenwald.

جميع الحقوق محفوظة

رقم الكتاب الدولي الموحد: 7-96900-241-0-978